الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سطيف -1-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تـــحـــت عـــنوان:

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن: فرع سوق أهراس

إعداد الطالبة

مصباحي سناء

إشراف الأستاذ الدكتور

بوعشة مبارك

لجنة المناقشة

أ.د بروش زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	مشرفا و مقررا
أ.د بوعظم كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا
أ.د ملياني عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا

السَّنة الجامعية 2013/2012

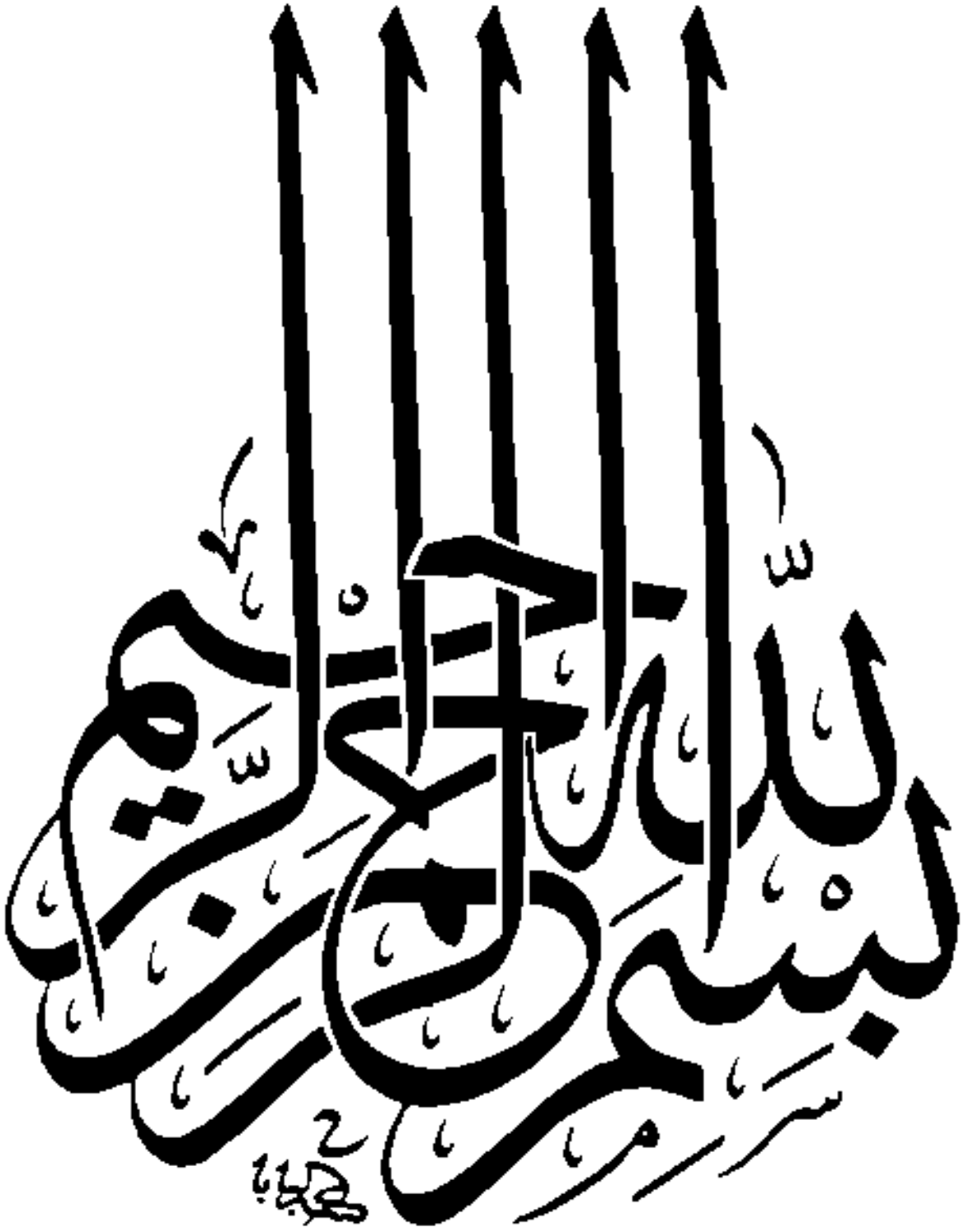
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة شـــكـــر

الحمد الله تعالى الذي بمعونته ذلت الصعاب ، نحمده سبحانه على كرمه و عطائه

نشكره على ما يسر لنا وما رزقنا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة و معاملته الجادة أستاذنا

المشرف الأستاذ الدكتور بوعشة مبارك

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر و أنبل عبارات التقدير إلى كل من ساهم.

انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

إهـــــداء

إلى من أعطياني كل شيء ولم يطلبا مني أي شيء إلى والدي

حفظهما الله

إلى كل من تتلمذت وتعلمت على أيديهم

حباً.. ووفاءاً.. واعترافاً..

سناء

المقدمـــة

تحظى المشكلات البيئية في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي متزايد من قبل العديد من الجهات ذات الصلة. فبالرغم من أن المشكلات البيئية بدأت منذ الثورة الصناعية وما ترتب عنها من تلوث بيئي، إلا أن الاهتمام الحقيقي جاء متأخرا بعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر ونبهت بالمخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض جراء معدلات التلوث المتسارعة والتي بلغت حدا يتطلب التدخل الجاد على نطاق عالمي وقد ساهمت المؤتمرات المتعددة خاصة مؤتمرات قمم الأرض التي نظمتها الهيئة الدولية في زيادة الوعي الدولي بالمشكلات البيئية ووضع كل بلدان العالم أمام مسؤولياتها، خاصة البلدان المصنعة.

وقد عكست المؤشرات والأرقام التي عرضها خبراء البيئة المدى الذي وصلت إليه معدلات التدهور البيئي على النطاق العالمي, وتبلورت العديد من الاقتراحات ووضعت العديد من الإستراتيجيات والآليات الكفيلة بالحد من ظاهرة التلوث البيئي والحفاظ على التوازن البيئي. وارتبطت المشكلات البيئية بظاهرة العولمة المتنامية والتي بفضلها نمت وتوسعت الأسواق الاقتصادية والمالية، مدفوعة بالتطورات التكنولوجية وما انجر عنها من آثار اجتماعية قربت المجتمعات من بعضها البعض وفرضت عليها ضرورة تقاسم الأعباء المترتبة عن العديد من المشكلات وفي مقدمتها المشكلات البيئية.

ومن هنا تصبح أهمية البحث عن الحلول الناجعة لهذه المشكلات مسؤولية تقع على عاتق العديد من الأطراف خاصة على المؤسسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بحيث تجعل مسألة المحافظة على البيئة من التلوث بأشكاله المختلفة من صميم انشغالاتها وعنصرا مندمجا ضمن إستراتيجياتها وسياساتها. وهذا ما دعا إلى ظهور مفاهيم الإدارة البيئية المعاصرة في المنظمات الحديثة كأسلوب اقتصادي وإداري يعمل تحت مفهوم نظرية التنمية المتواصلة من أجل الحفاظ على الموارد البيئية من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد لها بغية الحفاظ على البيئة، ومن ثم دفع عجلة التنمية بصورة متوازنة صالحة للتواصل حاليا ومستقبلا.

ويعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم النظم التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف الحد من التلوث البيئي وتحسين البيئة الداخلية والخارجية للشركات وزيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالشركات و مؤسسات الأعمال بما يؤدي إلى الحد أيضا من الضياع في الموارد وفي وقت الإنتاج وفي المياه والطاقة ومنع هدر الموارد الأخرى المتاحة، كما يتم قياس كفاءة الشركات الاقتصادية بمدى تكامل نظم الإدارة البيئية التي من شأنها الحد من هدر الموارد الخام والطاقة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية المتاحة. فنظم الإدارة البيئية المتكاملة هي الخطوة الأولى على

سلم التنمية المستدامة وهي وسيلة فعالة وعملية في إدخال البعد البيئي ليس فقط في البرامج والسياسات ولكن أيضا في السلوكات الإدارية والثقافية للمؤسسات.

و إن مراعاة الجوانب البيئية من طرف منظمات الأعمال تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية و تعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث و تطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة و تخفيض معدلات الحوادث، فضلا عن زيادة كفاءة العاملين و رفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة و الحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة و صورتها و زيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد.

في ظل هذه الاهتمامات المتزايدة بالبيئة و الحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و التي هي من أهم المفاهيم المتداولة في أوساط المال و الأعمال حول العالم كنتيجة طبيعية لإخفاق المؤسسات في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الأطراف الأخرى فيها. فهي نتاج المشكلات الكثيرة التي ارتبطت بحرية الأعمال خاصة بعد أن بدأت شركات الأعمال تواجه ظروفا جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا حيث أدرك قطاع الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة ليست مستدامة وعلى المؤسسات إن كانت تزعم البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة، و كذا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

_إشكالية البحث:

لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة و الموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني نظم للإدارة البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة و تحسين أدائها الاقتصادي و كذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الحفاظ على البيئة هو في المصلحة الاقتصادية للمؤسسة ذلك أن معظم عناصر إنتاجها هي من البيئة.

في ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية و كفاءة نظم الإدارة البيئية، و لعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض ودمج المحور البيئي داخل المؤسسات بهدف تحقيق البعد البيئي الذي لا غنى عنه لاستدامة التنمية.

فبالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم يرتبط بالاقتصاد الكلي في حين أن المسؤولية الاجتماعية له علاقة مباشرة بالاقتصاد الجزئي لكن هناك علاقة تكاملية بين المفهومين و هذا الذي سيكون محور بحثنا، محاولين الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:

ما هو دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة؟

وعلى ضوء التساؤل المركزي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل الإلتزام البيئي جزء من الإلتزام الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية؟
- كيف يتم تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية ليكون لها دور في دعم نظم الإدارة البيئة؟
- ما هي مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس؟
- هل يساعد تبني المؤسسة محل الدراسة نظام الإدارة البيئية الحد من آثار التلوث البيئي؟
- ماهي طرق تسيير النفايات في المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس؟

–الفرضيات

–إن تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة يساعد من الحد من آثار التلوث البيئي.

– تسيير النفايات في المؤسسة محل الدراسة هو توجه فعلي نحو المسؤولية الاجتماعية.

– تتبنى المؤسسة محل الدراسة مفهوم التسويق المستدام لدعم نظم الإدارة البيئية.

_أهمية الدراسة

و تبرز أهمية هذا الطرح في الدور الذي تقوم به المؤسسات في مجال التنمية المستدامة، و تحميلها –المؤسسات– مهمة أساسية في التطور الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي.

-تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل حافزا إيجابيا للالتزام بتطبيق نظم الإدارة البيئية وانتهاج سياسة المسؤولية الاجتماعية لتفعيلها وتحقيق تنمية مستدامة .

- أهمية إدماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة لما يضمن لها مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

- تطبيق الإدارة البيئية والالتزام بنظمها لم يعد خيارا بل أضحى ضرورة حتمية يجب على المؤسسات الالتزام بها من أجل ترشيد استهلاك الموارد والحد من التلوث وهو ما من شانه أن يعود أيضا بجوانب ايجابية على المؤسسة في حد ذاتها.

- تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوع النشاط الذي تمارسه مسؤوليات جسام فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والمشاركة الفعالة في الحد والتغلب على المشكلات البيئية. وتأتي هذه المسؤولية خاصة وأنها تعتبر من المتسببين الرئيسين في التلوث البيئي الناتج عن نشاطاتها الإنتاجية بالإضافة إلى مسؤولياتها الاجتماعية.

_أهداف الدراسة

من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من رواء القيام بهذا البحث نذكر أهمها:

- محاولة الإلمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية نظرا لقلة المراجع بخصوصها و اختلاط المفاهيم المرتبطة بها.
- تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي ليس اتجاه أصحاب المصالح فقط و إنما تجاه بيئتها على المستوى الدولي.
- محاولة إيضاح كيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- الإجابة على السؤال الجوهري المتمثل في دور المسؤولية الاجتماعية لدعم نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية.
- كما يهدف بحثنا إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحضى به المسؤولية الاجتماعية ونظم الإدارة البيئية في مؤسساتنا الاقتصادية.

_أسباب اختيار الموضوع

إن الرغبة لتناول مثل هذه المواضيع كان سببا مهما من أسباب اختيار الموضوع والذي يعتبر من المواضيع الأساسية والمهمة التي كثر الحديث عنها والتي تطرح نفسها على أكثر من صعيد وزاد الاهتمام بهذا الموضوع بزيادة المشكلات البيئية الناتجة عن المؤسسات الاقتصادية.

و يرجع اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب أخرى موضوعية أهمها ما يلي:

-طبيعة التخصص.

-حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

-حاجة و متطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات.

-الإهتمام المتزايد وخاصة في الآونة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذا نظم الإدارة البيئية وما تلعبه من خلق إستدامة بيئية والحد من أثر المشكلات البيئية. وكذا الدور الذي تلعبه نظم الإدارة البيئية في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

– الدراسات السابقة

1- محمد سالم اللولو: **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة** (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستر، كلية التجارة، غزة، 2009.

ولقد ركز الباحث مشكلة بحثه في التساؤل عن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمختلف القطاعات لديهم إدراكا وتأيدا واضحا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.وهذا يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

– تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث احتلت تنمية العلاقة مع المستهلكين المرتبة الأولى من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، يليها تنمية الموارد البشرية في المرتبة الثانية، ثم تنمية الموارد الطبيعية والبيئية في المرتبة الثالثة، وأخيرًا

تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.

– تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية بتنمية العلاقة مع المستهلكين، ولكن إذا تطلب الأمر دفع تكاليف للمحافظة على جودة المنتج على حساب الربح، عندها تتغير مواقف الشركات من موافق إلى متردد ومعارض.

– الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية تتفق مع مبدأ المحافظة على البيئة إلى الحد الذي يستلزم تحمل الشركات

– إن الشركات موضوع الدراسة لا تدرك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل كافي، ويعد ذلك أحد أسباب عدم تطبيقها.

2– الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** " حالة سونطراك"، مذكرة ماجستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

حيث إنطلق الباحث من التساؤل المركزي إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإلتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

– تخلف مؤسسة سوناطراك (كمؤسسة اقتصادية) أثناء نشاطها آثار بيئية واجتماعية معتبرة يستلزم منها تحمل مسؤوليتها في ذلك، حيث المؤسسة تولي اهتماما الجانب وتخصص فرعا متعلقا بالصحة والأمن والبيئة وجعلت من هذا الجانب جزء أساسي من هيكلها التنظيمي إلا أن هذا لا يعتبر كافيا بالمقارنة مع حجم المؤسسة الكبير ونشاطها المتوسع.

- يظهر نتائج قياس المسؤولية البيئية والاجتماعية بعد مقارنتها بمجالات Esteo أنها تفتقر لمعايير ذات مواصفات بيئية في مجال المنتوج وعلى الرغم من عدم توفر أداة لقياس هذا المجال إلا أن النتائج تثبت إيجابية التقييم في باقي المجالات مع وجود بعض العمليات ذات مساهمات بيئية واجتماعية سالبة.

- عدم التزام المؤسسة بإعداد تقرير عن أدائها البيئي والاجتماعي وتكتفي في نشر سياستها البيئية والاجتماعية على منشوراتها الخاصة بها ولا توجد تخصيص لالتزاماتها البيئية والاجتماعية في مضمون واحد.

- مؤسسة سوناطراك لم تعي بعد المسؤولية البيئية والاجتماعية وكان من المفروض أن يكون التزامها اتجاه البيئة والمجتمع طوعيا وثقافيا يراعي المفهوم الشامل للتنمية المستدامة.

3- دراسة برني لطيفة بعنوان **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة شركة الكوابل ENICAB بسكرة**، للسنة الجامعية 2006،2007. وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في اقتصاد البيئة وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-عدم توفر الشركة على مصلحة البيئة كون اهتمامها بالجانب البيئي كان نابع من الضغوطات التشريعية وقوانين حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.كما تطرق البحث غياب الكامل في تقييم التكاليف والمنافع الإجراءات البيئية بالإضافة إلى غياب إستراتيجية لتسيير النفايات وطرق الاستفادة منها.

4-عثمان حسن عثمان، ***دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية***، **الملتقى الدولي**" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس أفريل2008 ، سطيف.

يتمحور موضوع المداخلة حول دراسة الدور الذي تلعبه **الإدارة** البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية،وقد توصل الباحث من خلال مداخلته إلى النتائج التالية:

- قيام إدارة متخصصة للبيئة ومتكاملة مع المنظومة الإدارية الشاملة من أهم مقتضيات العمل الإداري الناجح.

- ينعكس التحسن في الأداء البيئي للمؤسسة في منظومة المؤشرات البيئية المستخدمة سواء كانت مطلقة أو نسبية والتي من خلالها يمكن الحكم عن مدى نجاح السياسات البيئية للمؤسسة.

- **المنهج المتبع**

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضيات تمت دراستنا بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع،(من العلوم الاجتماعية)،وقد ارتأينا الاعتماد على هذا المنهج لتصورنا أنه

مناسب لهذا البحث والذي بإمكانه أن يؤدي البحث إلى مقصده حيث يعتبر" الطريقة التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ثم يحللها" [1]

ونهدف من وراء تطبيقه إلى معرفة الممارسات الموجودة في المؤسسة محل الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية وطرق تفعيلها لنظم الإدارة البيئية لتجسيد متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة.وثم الوصول إلى أحكام تقويمية لتلك الممارسات. حيث اعتمدنا في جمع البيانات عن المقابلات (الموجهة، وغير الموجهة*) مع مسؤولين بالمؤسسة بالإضافة الملاحظة المباشرة والوثائق التي تم الحصول عليها من المؤسسة.

-أقسام الدراسة

لتجسيد موضوع البحث والوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة فإن الخطة المعتمدة ستعالج من خلال مقدمة عامة وثلاث فصول نظرية بالإضافة إلى فصل تطبيقي وخاتمة عامة تطرقنا في *الفصل الأول إلى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة* و التعرف على مراحل تطور هذا المفهوم، و أهم المؤشرات التي تقيس الأداء تجاه الالتزام الاجتماعي. أما الفصل الثاني فتناولنا الإطار العام للبيئة والتنمية المستدامة والبحث عن طبيعة العلاقة بينهما وفي الفصل الثالث سلطنا الضوء *المسؤولية الاجتماعية و دورها في تفعيل الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال* مدخل نظري حول نظم الإدارة البيئية و آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية وأخيرا الفصل الرابع الذي تناولنا من خلاله التعريف بالمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس ، كما نوضح دور المسؤولية الاجتماعية فيها لدعم نظم الإدارة البيئية و تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

لنختم بحثنا من خلال خاتمة عامة مع نتائج وتوصيات الدراسة وإقتراح جملة من المواضيع التي قد تكمل موضوع الدراسة.

صعوبات البحث:

من أكبر الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا البحث هي : صعوبات في مؤسسة محل الدراسة عدم منح الوثاق المساعدة في انجاز البحث والصعوبة في الحصول على المعلومات.

---

[1]- سعيد سبعون: **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 86.

* المقابلة الموجهة: هي المقابلة التي يحضر فيها الباحث جملة من الأسئلة للمبحوث أما المقابلة غير الموجهة فهي مقابلة مفتوحة يترك الباحث للمبحوث ذكر جوانب متعددة في الموضوع دون تحضير مسبق للأسئلة.+

الفصل الأول

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيـــــــــد:

لم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحيث أدركت هذه المؤسسات بضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية واقتصار دورها على خدمة مصالحها الذاتية ومصالح مجموعات ترتبط مباشرة بها كالمالكين والمساهمين، إلى نشاطات تتعلق بالمجتمع والبيئة. لتنتقل المسؤولية الاجتماعية إلى هدف إستراتيجي، يأخذ بعين الاعتبار توقعات شرائح المختلفة للمجتمع يغلب عليها طابع الاهتمام بالعاملين وبالبيئة، بصورة لا تضر قيام المؤسسات بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب لاستثماراتها، من خلال اتخاذ القرارات المهمة بطريقة تحقق رفاهية للمجتمع.

ومن هنا يهدف هذا الفصل إلى تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمراحل المختلفة لتطورها من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة
- المبحث الثاني: قياس وعرض الأداء الاجتماعي للمؤسسة

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤوليـــة الاجتماعية في المؤسســات الاقتصادية

المبحث الأول: المسؤوليـــة الاجتـمـــاعية للمؤسســـة الاقتصادية

فرضت مسألة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية نفسها عنوة مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية سواء الوطنية منها أو الدولية. فمن ناحية، أثارت ردود أفعال المناهضين للعولمة، منذ منتصف التسعينات، وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية، الصدى العميق لدى الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم، نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية. ومن ناحية ثانية، لقد أعادت منظمات دولية غير حكومية مثل المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال التي تضم 137 اتحاد فيدرالي وطني لأصحاب الأعمال في 133 دولة تقييم أنشطتها والتدقيق في مواثيق إنشاءها لتذكير أعضاءها بمسؤولياتهم الأساسية كممثلين للقطاع الخاص وكرموز لاقتصاديات السوق في عصر العولمة.

ومما أضفى على مناقشة هذه المسألة وبشكل موسع الأهمية والإلحاح أن موجبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا تعني بالضرورة شريحة معينة من الشركات الوطنية والدولية، لأن فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة، أيا كان حجم ونطاق أعمالها، بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكاناتها وقدراتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته.[1]

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

إن المنهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يتمثل في ضرورة تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك في حدود الإطار القانوني، وقد استمد هذا المنهج مقوماته من النظرية الكلاسيكية التي تعتبر أن المعيار الأساسي

لأداء المؤسسة هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية كمسؤولية وحيدة، ومع بداية خمسينيات القرن الماضي ظهر اتجاه قوي خاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وبالتالي أصبح

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر**، ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، ص5 على الموقع الإلكتروني: libarary.iugaza.edu.ps يوم 2012/01/21

للإدارة مسؤوليات أخرى كاتخاذ الإجراءات اللازمة معالجة المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء المؤسسة لنشاطاتها الاقتصادية.[1]

ومن هنا ظهرت المسؤولية الاجتماعية كتفاعل لعدة عوامل منها:

- تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع توسع حجم المؤسسات وتعقد علاقتها.
- إسهام أكبر للمؤسسات في نوعية الحياة والارتقاء بها.
- ضرورة إسهام المؤسسات في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
- أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف المؤسسة ووسائل عملها.
- التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.[2]

ولكن في جميع الأحوال فإن جوهر هذه المسؤولية لا يتجاوز في وقتنا إطار المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات سواء من تلقاء نفسها أو بالتعاون والتنسيق مع غيرها من المؤسسات.[3]

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أورد الباحثون وجهات نظر متعددة بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، بسبب وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتناقض أحيانا من جهة، ومن جهة ثانية وجود فجوة بين ما يتوقعه

المجتمع من هذه المؤسسات وبين ما يتصوره رجال الأعمال من إمكانيات يمكن أن تقدمها مؤسساتهم للمجتمع.

ومن بين التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نجد:

تعريف اللجنة الأوروبية:

"المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم يقوم بدمج الانشغالات الاجتماعية، البيئية والاقتصادية في مختلف نشاطات المؤسسة والتفاعل مع مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة بشكل إرادي أو تطوعي".[1]

---

[1]- حسين مصطفى هلالي: **الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، القاهرة، 2005، ص55.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، ط1، دار وائل، عمان، 2005، ص 48

[3]Matthieu Angotti: **Entreprise ordinaires**, **entreprise solidaires**?, CRéDOC, Paris, 2007, P 20.

ونلاحظ أن التعريف اللجنة الأوروبية يتناول النقاط التالية:

- تركز المسؤولية الاجتماعية على الموارد البيئية والاجتماعية.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاجتماعية لا تنفصل عن الإستراتيجية والعمليات التجارية.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مفهوم إرادي.
- الجانب المهم من المسؤولية الاجتماعية يتجسد في علاقة المؤسسة مع الأطراف الداخلية والخارجية.

أما منظمة **الأمم المتحدة** فتلخص المسؤولية الاجتماعية في" تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية والتي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات الشركات الوطنية في السياق الدولي، من خلال قيام هذه الأخيرة باستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا. في إطار السياسات العامة لدعم حقوق الإنسان، في ظل ظروف عمل مريحة وحماية البيئة.

كما عرفت **المنظمة العالمية للمعايرة**:المسؤولية الاجتماعية" بأنها نشاطات للمنشأة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر أعمالها التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة."[2]

ويعرف **البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة "على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد."[3]

كما يعرفها **المنتدى الدولي لقادة الأعمال** على أنها " ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة ، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة إضافة إلى المساهمين. "[4]

---

[1]-Définition théorique et pratique de la RSE, http://www.wikipedia.org/responsabilité-sociétale-des entreprises-134k, 2009, p2.le 20/01/2012

[2] - عبد الغفور دادن، حفصي رشيد: المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، ص 406 http://manifest.univ-ouargla.dz أطلع عليه يوم 2012/1/20 .

[3]- أحمد زغب: **دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية**" مؤتمر المسؤولية المجتمعية، جامعة القدس المفتوحة، ص4

[4]حسين الأعرج: **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، العدد 90، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2010، ص 3.

في حين تعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بغية تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف."[1]

– **تعريف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة** المسؤولية الاجتماعية هي: "التزام شركات الأعمال المستمر بالتصرف أخلاقيًا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي وللمجتمع ككل."[2]

من التعريفات السابقة نرى أن كلها تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل المؤسسات لمسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع .ويقصد بهذا المفهوم التزام المؤسسات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولا تقتصر المسئولية تجاه الاقتصاد القومي فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع.[3]

وبالإضافة إلى ما سبق يقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية للمؤسسة، حيث إن المصطلح الأول يتضمن نوعا من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز أمام المؤسسة لتحمل المسؤولية الاجتماعية. وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة ومنها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية و الحوكمة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسات.[4]

---

[1]-Marie-Françoise Guyonnaud, Frédérique Willard, **Du management environnemental au développement durable des entreprises**, France, ADEME, 2004, P05

[2] – أحمد زغب : **مرجع سابق**، ص 4

[3] – نبيل محمد مرسي: **المهارات والوظائف الإدارية**، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 81، 84.

[4] – حسين الأعرج: **مرجع سابق**، ص 4.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء المفهوم عبر الزمن. إن وضع حد فاصل بين فترات زمنية لغرض تأشير مراحل دقيقة لتطور المفهوم غير ممكن وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة وبالتالي فإن محاولتنا لتتبع نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية على ما هي عليه اليوم هي رصد لأبرز حالات الانتقال بالمفهوم من الحالة الآنية العملياتية إلى الاستجابة الإستراتيجية ومن الجزئية الضيقة إلى الشمولية الواسعة.

وبشكل عام فإن مسؤولية المسؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيها أو عدم تبنيها من قبل المؤسسات يقوم في جوهره على ميل المؤسسة للتركيز على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي بعناصرهما المختلفة.[1] والموضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم1 –1 المسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على	النموذج الاجتماعي يركز على
– الإنتاج. – استغلال الموارد الطبيعية – قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق – العائد الاقتصادي (الربح) – مصلحة المنظمة أو المدير أو المالكين. – دور قليل جدا للحكومة.	– نوعية الحياة. – المحافظة على الموارد الطبيعية. – قرارات قائمة على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع. – الموازنة بين العائد الاقتصادي و العائد الاجتماعي – مصلحة المنظمة و المجتمع. – دور فاعل للحكومة.

المصدر : طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص 54.

[1] – طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص54 .

فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية تطورا مستمرا كانت كنتيجة للظروف و تغير الأوضاع الاقتصادية السائدة، و كذلك لتغير أنماط و أساليب الإدارة.

و عموما يمكن، تقسيم المراحل التي مرت بها المسؤولية الاجتماعية إلى:[1]

1- التقسيم الأول (الفترة 1800- إلى يومنا الحاضر):

1-1 مرحلة إدارة تعظيم الأرباح للفترة 1800-1920: و في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للمؤسسات هي تعظيم الأرباح، و التوجه نحو المصلحة الذاتية. وإن النقود و الثروة هي الأكثر أهمية و أن " ما هو جيد لي هو جيد للبلد. "

1-2 مرحلة إدارة الوصاية للفترة من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات من القرن الماضي: وفيها أن المسؤولية الأساسية للمؤسسات هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين. و أن النقود مهمة و لكن الأفراد مهمون أيضا، و إن "ما هو جيد للشركات جيد للبلد".

1-3 مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات من القرن 20 حتى الوقت الحاضر: وفي هذه المرحلة فإن المسؤولية الأساسية للأعمال تقوم على أن الربح الضروري ولكن الأفراد أهم من النقود. وهذا يحقق المصلحة الذاتية المتنورة لشركات الأعمال ومصالح المساهمين المجتمع ككل، "وإن ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد".

2- التقسيم الثاني (فترة ما قبل الحرب ع II – الفترة من ح ع II إلى يومنا):

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود تقسيم آخر للمراحل التي مرت لها المسؤولية الاجتماعية ويمكن تلخيصها في فترتين:

2-1 الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية (الثورة الصناعية-ح ع II):

وتضم هذه الفترة المراحل التالية:

[1] -نجم عبود نجم: **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 201، 202.

- الثورة الصناعية والإدارة العلمية وتميزت بتعظيم الأرباح نتيجة للتطور التكنولوجي والنمو الصناعي.
- العلاقات الإنسانية وتجارب هورثون*[1] وجاءت على إثر الانتقادات التي وجهت للمرحلة السابقة وفيها برزت أساليب تأمين السلامة والأمان في العمل وحماية حقوق الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنظمة.
- ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المنشآت حيث ازداد تشغيل صغار السن، ولم يكن هناك حاجة لمتخصصين كثيرين.
- تأثير الأفكار الاشتراكية حيث لعبت دورا مهما في توجيه أداء المؤسسات نحو تحمل مسؤوليتها الاجتماعية.
- الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية والتي شكلت محور مهم نحو توجه المؤسسات لتبني المسؤولية الاجتماعية نتيجة انهيار الاقتصاد العالمي وتسريح الآلاف من العمال.

2-2 الفترة الممتدة من نهاية الحرب ع II- إلى يومنا: تعتبر هذه الفترة بما تحويه من مراحل المسار الحقيقي الذي جسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناه العام، ويمكن إبراز أهم هذه المراحل في:

- التوسع الاقتصادي والذي قام على أساس ارتباط المسؤولية الاجتماعية بكل الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة (المستهلكين، الزبائن، المجهزين).
- المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات حيث ساهمت وسائل الإعلام في زيادة الوعي لدى الناس وخاصة النقابات العمالية وهذا ما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية.
- القوانين والمدونات الأخلاقية والتي ضمت بنود خاصة بالمسؤولية الاجتماعية حيث ظهر ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وكذلك تطوير مقاييس الأداء الاجتماعي.
- جماعات الضغط والتي لها تأثير كبير على القرارات المتخذة داخل المؤسسات (جماعات حماية البيئة، جماعات حماية المستهلك،..).[2]

* أجريت ما بين عامي 1927و 1932 في مصانع شركة وسترن إلكتريك الشركة العالمية لصنع الهواتف وخدمات الاتصالات في مدينة شيكاغو بأمريكا وكان الفرض من هذه الدراسات هو تحديد تأثير عدد من المتغيرات المادية كالإضاءة وظروف العمل وفترات الراحة على إنتاجية الأفراد المشاركين في التجارب كانت ترتفع بغض النظر عن التغيرات التي كانوا يحدثوها وقد استنتجوا أن ذلك يعود إلى شعور الأفراد بالرضا الذي سببه انتباه المشرف بهم كأشخاص وبسبب العلاقات الاجتماعية الحسنة السائدة بينهم . تعد أبرز التجارب التي أعتمد عليها في المنهج السلوكي للإدارة وكان أبرزها: إلتون مايو.

[2]- عمر وصفي عقيلي: **الإدارة المعاصرة،التخطيط-التنظيم-الرقابة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 79،90.

ومن هنا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تطورت من خلال الضغوط المتزايدة للزبائن والموردين والموظفين والمجتمع المحلي والمستثمرين وأصحاب المصالح، وتشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بطريقة مرضية وبأقل التكاليف. وهي عملية تعلم مستمرة، حيث تختار كل مؤسسة الأدوات التي تلاؤمها وتفي باحتياجات أصحاب المصالح، وتساعدها على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية، كما تراجع كل شركة هذه الأدوات والبرامج بصفة مستمرة وتتأكد من ملاءمتها للبيئة والمجتمع الذي تعمل به، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في هذا المجال من خلال القطاع الخاص، إلا أن هذا لا يعني تخلي الحكومات عن دورها في تحمل مسئولياتها تجاه المجتمع[1].

الفرع الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تعرض عناصر المسؤولية في إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد بشكل عام حيث يمكن لهذه العناصر أن تتكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المؤسسة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين. إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يشير إلى جوهرها بأربعة أبعاد رئيسية هي الاقتصادي و الأخلاقي والقانوني والخير.

1- البعد الاقتصادي: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي.

2- البعد القانوني: ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة و قوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المؤسسات وبالشكل الذي يعزز الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين وكذلك منع الإضرار بالبيئة[2].

3- البعد الخير: هي خدمة تلتزم المؤسسة طواعية بتقديمها للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في حل مشاكله، ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة، وتبني أنظمة إنتاج خضراء ودعم

[1]- نبيل محمد مرسي: **مرجع سابق**، ص ص 81،84.

[2]- الطاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص 65.

مؤسسات المجتمع المدني.[1]

4- البعد الأخلاقي: يستند إلى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم اجتماعية، لذا يفترض على إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمة والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، حيث أن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها، فعلى المؤسسة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.[2]

و يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	- المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين.
		-إنتاج سلع وخدمات تلبي حاجات المجتمع بأعلى جودة وأقل تكلفة
	- التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق المجتمع والبيئة .

[1]- طاهر محسن الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس: **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**، دار وائل للنشر، عمان،2007، ص ص 531، 532.

[2] -Mercier S ,.**L'éthique dans les entreprises** ,Collection Repères, Editions La Découverte, Paris, 2004, p120 .

القانوني	قوانين حماية المستهلك	– حماية المستهلك من المواد الضارة – حماية الأطفال صحيا و ثقافيا –الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية ومراعاة القوانين الدولية والعالمية
	حماية البيئة	– منع التلوث بشتى أنواعه – صيانة الموارد و تنميتها – التخلص من المنتجات بعد استهلاكها.
	السلامة و العدالة	– الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية. – الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم – تقديم حوافز مادية ومعنوية للعاملين داخل المنظمة – التقليل إصابات العمل – تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن – منع التمييز على أساس الجنس أو الدين. – توظيف المعوقين
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	–مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك – مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف – مراعاة حقوق الإنسان
	الأعراف و القيم الاجتماعية	– احترام العادات و التقاليد – احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة
الخير	نوعية الحياة	تنفيذ أعمال تقدم بموجبها منفعة مجانية لأبناء المجتمع، كإنشاء المستشفيات، المدارس

المصدر : طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص 82.

ولغرض فهم هذه المكونات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها Carroll فإننا نجد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة في إطار الأبعاد الاقتصادية والقانونية حيث تمثل هذه الأبعاد مطالب أساسية للمجتمع يجب تلبيتها من قبل المؤسسات .والملاحظ أن Carroll وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها.[1] والشكل أدناه يوضح هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.

شكل رقم 1-1 هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.

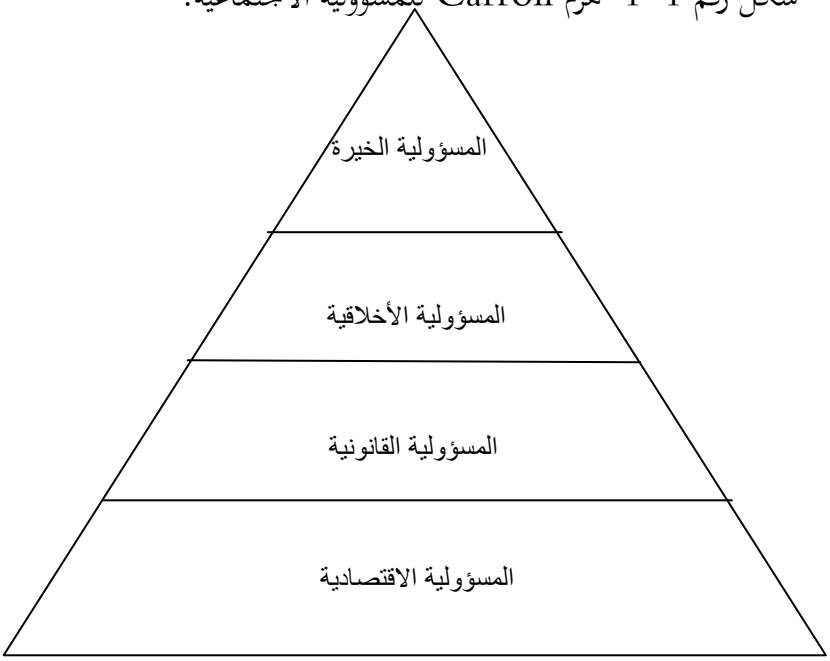

المصدر: ثامر البكري: **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2006، ص 223.

إن المسؤولية الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع الأنواع الأربعة و إن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن نتوقع من المؤسسات مبادرات خيرة و مسؤولة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطا في إطار مسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

الفرع الرابع: أصحاب المصالح (Stakeholders):

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى نظرية أصحاب المصالح، والتي تنص على أن الهدف الأساسي

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: ،**مرجع سابق**، ص ص 82، 83.

لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح.

1- تعريف أصحاب المصالح

تتعدد وتتنوع فئات أصحاب المصالح التي تضغط باتجاه أن تتبنى منظمات الأعمال أهدافها، ويساهم

ويساهم البعض من هذه الفئات في تطوير معايير أداء اجتماعي خاصة بها لتعرضها على منظمات الأعمال.[1]

ولقد أعطى Freeman مفهوم لأصحاب المصلحة والذي ربطه بمسؤولية المؤسسات كما يلي: "أي جماعة أو فرد الذي يمكن أن يؤثر أو يتأثر بما تحقق من أهداف لمنظمة أو مؤسسة ما".[2]

-و عرف (Freeman & Emshoft الأطراف ذات المصلحة كالآتي:" كل مجموعة تتصرف جماعيا وتستطيع

أن تهدد بصفة مباشرة مستقبل المؤسسة ولكنها غير مراقبة بصفة مباشرة من طرف المؤسسة."

-و عرفها (Post, Preston & Sachs) " الأفراد والعناصر المكونة والتي تتدخل بصفة إرادية أو غير إرادية في قدرة المؤسسة على خلق القيمة وفي نشاطاتها، وهم المستفيدون الأساسيون والمتحملون للمخاطر."[3]

وفي تعريف آخر أصحاب المصالح هم "عبارة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالأفعال والقرارات التي تتخذها المؤسسة، ومن جانب آخر يمكن القول بأن كل فئة من هذه الجماعات تسعى إلى تحقيق نفع أو مكاسب ما من المنشأة."[4]

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن تعريف الأطراف ذات المصلحة كما يلي: كل فرد أو مجموعة أفراد يتأثرون أو يستطيعون التأثير – بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إراديا أو غير إراديا – في قدرة المؤسسة على خلق القيمة وتحقيق أهدافها وهم المستفيدون من نشاطها والمتحملون للمخاطر.

المخاطر، والشكل رقم (**1-2**) يوضح أصحاب المصالح المختلفة.

---

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس: **مرجع سابق**، ص528.

[2]- Michel Capron ,**Une démarche d'évaluation croisée comme support d'une dynamique territoriale de développement durable**, Lergo, Paris, 2006, P36.

[3] -Reynaud E., Dontenwill E: **Le rôle de l'approche par les parties prenantes dans l'initiation d'une politique de développement durable** ,Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, 2005, p2

[4] -قاسمي السعيد أحمد: **أصحاب المصالح ورسالة منظمة الأعمال**، ص7 على الموقع الالكتروني: -eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp content بتاريخ 2012/3/16

شكل رقم (1– 2) : منظمة الأعمال وفئات أصحاب المصالح

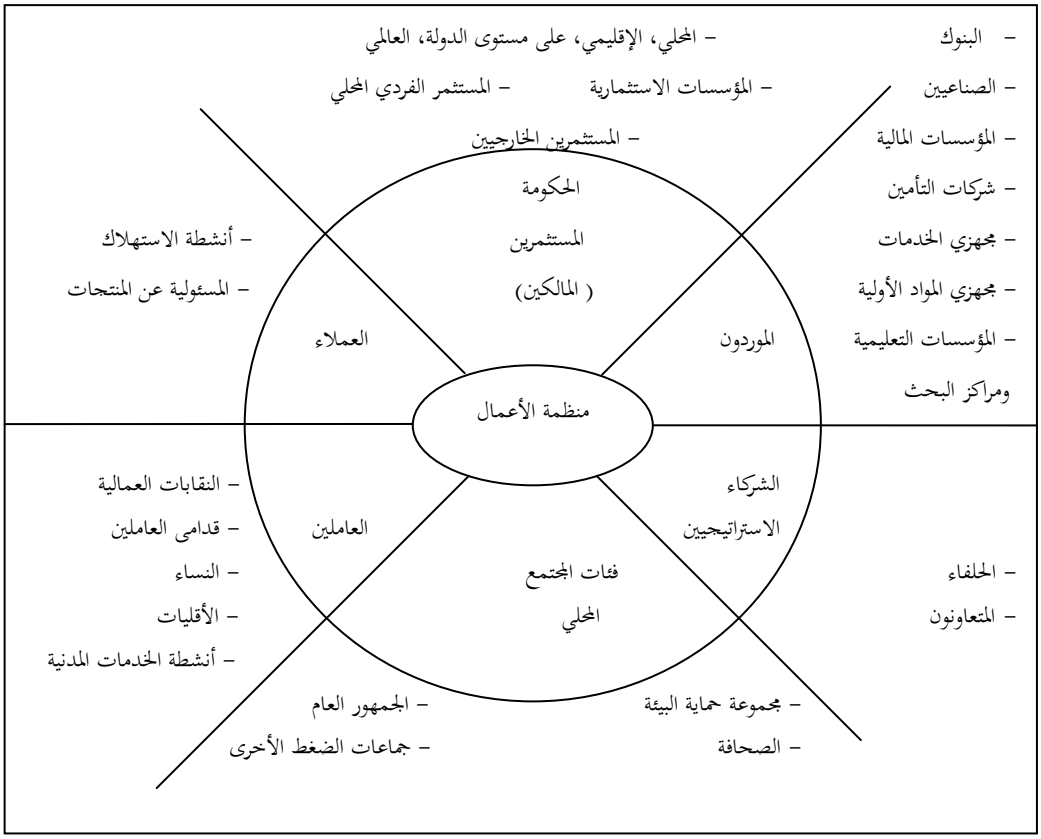

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس: **مرجع سابق**، ص 529.

يجب على المؤسسات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهما في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة وذلك عن طريق النقاط التالية:

✓ ينبغي أن يعمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها ويحميها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.

- ✓ حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- ✓ يجب أن يسمح إطار الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- ✓ حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.[1]
- ✓ ينبغي لأصحاب المصالح بما في ذلك أفراد العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.
- ✓ ينبغي أن يستكمل إطار المسئولية الاجتماعية للمؤسسة بإطار فعال وكفء للإعسار، وإطار آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.[2]

2- نظرية أصحاب المصلحة

ما تؤكده نظرية أصحاب المصلحة أن الشركة ليست وحدة آلية ولا هي آلة اقتصادية لصنع النقود من أجل حملة الأسهم وإنما هي وحدة اقتصادية واجتماعية تؤثر وتتأثر بأطراف متعددة هم أصحاب المصلحة، والجدول التالي يوضح المصالح المتوقعة لأصحاب المصالح من المؤسسة:

الجدول رقم (1-3): المصالح المتوقعة لأصحاب المصالح من المؤسسة

أصحاب المصلحة	المصالح المتوقعة من المؤسسة
حاملي الأسهم	ارتفاع قيمة السندات، الأرباح (كم ومتى؟)
النقابات	الأجور المقارنة، استقرار التوظيف (العمالة)، فرص التقدم.

[1]- طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص43.

[2]- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE: **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، مطبعة OECD، باريس 2004، ص 16.

الحكومات	مساندة برامج الحكومة. الالتزام بالقوانين والتنظيمات.
الموردون	السرعة في الدفع. استمرارية واتساق الشراء
المقرضون/الدائنون	الالتزام بديون العقد. الاعتمادية
العملاء/الموزعون	قيمة السعر المدفوع. توافر السلعة، أو الخدمة.
المنافسون	معدل نمو الأسواق. اقتراح سلع وخدمات (مصادر أفكار جديدة تستخدم).
المجتمعات المحلية	المساهمة في تطوير المجتمع من خلال الضرائب، والمشاركة في الأعمال الخيرية، توظيف أفراد من المجتمع المحلي.
الجماعات ذات المصالح الخاصة	توظيف أفراد من الأقليات. المساهمة في برامج التطوير الإقليمي. المساهمة في تقديم خدمات حرة إلى غير القادرين.
العاملين	أجور عالية، ظروف عمل جيدة، الترقيات المتوقعة ، المنافع الإضافية

المصدر: قاسمي السعيد أحمد: **مرجع سابق**، ص ص 9، 10.

والواقع أن نظرية المصلحة ترى أن للمديرين دورا كبيرا في الإقناع والتأثير بأصحاب المصلحة من أجل دعم استراتيجياتها وسياساتها المختلفة، فالمديرين في هذه النظرية هم سياسيون أو دبلوماسيون في علاقتهم مع كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة للحصول على دعمهم والحد من معارضتهم لسياستها وخططها، ولتحقيق ذلك فإن عليها القيام بما يلي:

- ❖ أن تحدد أصحاب المصالح بالنسبة للشركة.
- ❖ أن تحدد العائد الأدنى لكل صاحب مصلحة والذي يكون مقبولا منه.
- ❖ البحث على كيفية التأثير في تصورات أصحاب المصلحة (مثلا إقناع حملة الأسهم أن موزع الأرباح العالي ليس هو المصلحة طويلة الأمد الأفضل للشركة أو إقناع العاملين أن الأجور العالية لا يمكن الأخذ بها خلال السنة الحالية)
- ❖ تحديد الأفراد الرئيسيين في مجموعات أصحاب المصلحة وإقامة علاقات جيدة معهم لهذه الأغراض.
- ❖ تقييم قوة تأثير كل واحد من أصحاب المصلحة على سلوك الشركة.
- ❖ تقييم الاتجاهات المختلفة لأصحاب المصلحة نحو رسالة الأعمال، إستراتيجيتها، وأنشطتها وحيثما يكون ملائما الحاجة لتنفيذ التغيير.
- ❖ تحديد أصحاب المصلحة الذين يدعمون السياسات الحالية للإدارة وأغراضها ومن هم ضدها والظروف والعوامل المؤثرة في جماعات المصلحة المتعارضة.
- ❖ تقييم ما سيكون ضروريا للتغلب على المعارضين من أصحاب المصلحة، والعمل على زيادة تأثير أصحاب المصلحة الذين هم بجانب الإدارة وخفض تأثير الآخرين.[1]

3- تقييم الأداء لأصحاب المصالح

على الإدارة العليا لمنظمات الأعمال أن تضع واحدا أو أكثر من مقاييس الأداء لكل مجموعة من أصحاب المصالح في المنظمة والتي يجب أن تقابل أهدافهم فيها، فالطبيعة المتشابكة لأهداف منظمات الأعمال وحاجات الأطراف المرتبطة بها تنسحب على طبيعة مجالات الأداء التي تغطي تلك الأهداف المتشابكة، وتفرض على منظمات الأعمال تحقيق الحد الأدنى من التنسيق والتلاؤم بين تلك الأهداف، بحيث تكون نتائج قياس الأداء في مختلف المجالات متناغمة بالشكل الذي يدعم الأداء الكلي لمنظمة الأعمال. ويؤكد على أهداف أصحاب المصالح والحقوق بوصفها مجالات أداء رئيسة ينبغي على منظمة الأعمال قياس الأداء المنظمي من خلالها وفق مقاييس ومعايير تلائم كل مجال بما يمثله من أطراف مرتبطة به، والجدول التالي يبين أهم مجاميع أصحاب المصالح والحقوق، ومقاييس الأداء التي تؤشر أهدافهم ومصالحهم.[2]

جدول رقم (1-4): مجاميع أصحاب المصالح وتأثيرهم على أداء المنظمة

[1]- نجم عبود نجم: **مرجع سابق**، ص ص198، 199.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، ، وائل محمد صبحي إدريس: **مرجع سابق**، ص 492.

فئة أصحاب المصالح والحقوق	قياسات الأداء على المدى القريب	قياسات الأداء على المدى البعيد
الزبائن	– مبيعات (القيمة والحجم) – المستهلكين الجدد – عدد احتياجات المستهلكين الجدد التي تم توفيرها	– النمو في المبيعات – معدل دوران المستهلكين – المقدرة على السيطرة على الأسعار
المجهزون (الموردون)	– كلفة المواد الأولية – زمن التسليم – المخزون – توفير المواد الأولية	معدلات النمو في كل من: – كلفة المواد الأولية – زمن التسليم – المخزون – أفكار المجهزين الجديدة
المجتمع المالي (المساهمون)	– العائد على السهم – القيمة السوقية للسهم – عدد القوائم التي توصي بشراء أسهم المنظمة – العائد على حق الملكية	– القدرة على إقناع سوق الأوراق المالية بالإستراتيجية المتبعة – النمو في العائد على حق الملكية
الأفراد	– عدد الاقتراحات – الإنتاجية – عدد الشكاوي	– عدد الترقيات من الداخل – معدل الدوران
الجهات التشريعية	– عدد التشريعات الجديدة التي تؤثر في المنظمة – العلاقات مع الأعضاء والطاقم	– عدد القوانين الجديدة التي تؤثر على الصناعة – مستوى التعاون في المواجهات التنافسية
جمعيات حماية المستهلك	– عدد الاجتماعات – عدد المواجهات غير الودية – عدد مرات تكوين الائتلافات – عدد القضايا المرفوعة	– عدد مرات التغير في السياسات نتيجة ضغوط الجمعيات – عدد مرات المطالبة بالمساعدة من قبل الجمعيات
المدافعون عن البيئة	– عدد اللقاءات – عدد القضايا المرفوعة – عدد المواجهات غير الودية – عدد مرات تكوين الائتلافات – عدد الشكاوي لدى الجهات المتخصصة	– عدد المطالبات بالمساعدة من قبل المدافعين عن البيئة

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس: **مرجع سابق**، ص 493.

المطلب الثاني: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

هناك اتجاهات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وذلك باختلافها حسب أو ثقافة المنظمة العاملة بها، الآراء المؤيدة والمضادة لها.

الفرع الأول: نحو مسؤولية اجتماعية نابعة من أخلاقيات الأعمال

إن الأخلاقيات والسلوك الأخلاقي في الأعمال يفترض أن تكون أبعد من مجرد الحسابات الاقتصادية أو توسيع المشاركة الجماعية وأنها ترتبط بالنزاعات الأخلاقية لدى الإنسان أخذا في الاعتبار الحالات المطلقة في السلوك بعيدا على اعتبارات تضارب المصالح للفئات المختلفة في سياق هذا الطرح يمكن أن نجد مؤسسات ذات توجه اجتماعي والتزام أخلاقي عالي وفي هذه الحالة فإن المؤسسة منسجمة في طبيعة طروحاتها والتزاماتها الاجتماعية مع مجمل الجوانب الأخلاقية القانونية منها وغير القانونية.وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(1-3)العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص197.

وفي حقيقة الأمر فإن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون بشقين الأول يتمثل بالبعد الرسمي والمفروض بقوة القانون وهذا لا يمكن تجاهله لأن منظمة الأعمال ستعرض نفسها لمساءلات قانونية تكلفها الكثير أما الثاني

فهو بعد أخلاقي يتمثل في الالتزام والمبادرات الطوعية في الجانب الاجتماعي وهذه تعتبر عن نزعات أخلاقية تتجاوز الالتزام بما يفرضه القانون.

الفرع الثاني: نحو مسؤولية اجتماعية نابعة من ثقافة المنظمة:

تمثل الثقافة التنظيمية الإطار القيمي والأخلاقي والسلوكي الذي تعتمده المنظمة في تعاملها مع مختلف الأطراف، حيث يرى العديد من الباحثين أن الثقافة تلعب أدورا مهمة للمنظمة فهي تمثل النسيج الرابط الذي يوحد سلوك للعاملين والإدارة حيال مختلف القضايا المطروحة وخاصة القضايا الأخلاقية والسلوكية كذلك تعطي الثقافة الشعور بالهوية وبالاعتزاز وبالتالي تكون محفزا للأداء و للعمل وتلعب الثقافة دورا مهما في ترابط مختلف أجزاء التنظيم بكونها المصدر الرئيسي للقيم التي يتحلى بها العاملون خلال سلوكهم.

إن الثقافة التنظيمية القويمة والواضحة الترتيب والتي يتقاسمها الجميع تعطي دفعا والتزاما قويا بمبادئ العمل الصحيح والسلوك الأخلاقي القويم إن الاحترام والالتزام بمعايير الجودة وخدمة المستهلك ورفاهية العاملين وعدم خرق القواعد القانونية تمثل قيما أساسية تدعم المسؤولية الاجتماعية في المنظمة.إن اعتبار ثقافة المنظمة مفهوما مركبا يتكون من أبعاد متعددة يشير إلى أغلبها إلى ما هو صحيح وما هو خاطئ في التعامل مع مختلف القضايا الأخلاقية والسلوكية لذلك يمكن القول أن الثقافة تمثل حكما على سلوك الأفراد والجماعات وهم يتخذون مواقف مختلفة حيال الفئات الأخرى وبعبارة أخرى فإن ثقافة المنظمة أصبحت مستجيبة أكثر للمسؤولية الاجتماعية وهي بهذا تحقق التوازن بين مختلف مصالح وأهداف مختلف الجماعات.[1]

فغالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات، وتستطيع المؤسسات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها، ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، وتستطيع المؤسسات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.[2]

---

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص ص 182، 187.

[2]- صالح السحيباني: **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 8.

الفرع الثالث: الآراء المؤيد للمسؤولية الاجتماعية:

ينطلق البعض من وجهة نظر مفادها أن المؤسسات فشلت في أن تحافظ على مصلحة المجتمع عند عملها من أجل مصلحتها الذاتية، وأنه لا مبرر لوجودها في حالة عدم اهتمامها بقضايا مجتمعها الأساسية وأن هذه المسؤولية هي بمثابة رد اعتبار من المؤسسات بعد أن أصبحت في وضع غير ملائم واهتزت صورتها في أذهان أفراد مجتمعها فإذا ما تعارضت أهداف المؤسسة مع مصالح المجتمع فالأولوية تكون للمجتمع قياسا للمؤسسة وهم مستندين للحجج التالية:

- باعتبار المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع التي تعيش فيه فالمجتمع يتوقع أن تلعب المؤسسات دورا كبير في تحقيق أهدافه من خلال مجالات متعددة ليست اقتصادية فقط.
- إن الدور الاجتماعي يمكن أن يشكل استثمارا مستقبلي مهم للمؤسسة وإن كان مكلفا، فرضا المجتمع وخلق التواصل معه يمثل مدخلا مهما لمردود مستقبلي كبير.[1]
- إن تبني دورا اجتماعيا أكبر من قبل المؤسسات يعزز من الميزة التنافسية الجديدة والتي تسعى المؤسسات لتحقيقها وهي السمعة أو المكانة الشاملة للمؤسسة
- إن التطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة المختلفة وزيادة الميل للاستهلاك صاحبه العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا تستطيع الدولة وحدها مكافحتها نظرا لمحدودية مواردها وإمكانياتها وبالتاي يصبح من المهم والضروري أن تساهم المؤسسات بتخصيص عوائدها لتقليل الآثار السلبية.
- تقلل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بتدخل في شؤون الأعمال.
- يتعزز موقف المنظمة و تزداد مبيعاتها عندما تساهم اجتماعيا بإنعاش الوضع العام للدولة إن حل إشكالية تعارض المصالح وخاصة مصلحة المالكين من جهة ومصالح الفئات الأخرى من جهة أخرى يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الطوعية وخاصة المستمرة منها مدخلا فعالا في زيادة الثقة وعدم تعارض المصالح.
- تدابير وقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا وهذه التدابير يجب أن

[1]- نجم عبود نجم: **مرجع سابق**، ص 212.

تتطور باستمرار وفي ضوء احتياجات المجتمع لها.[1]

الفرع الرابع: الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:

يؤكد المعارضون وجهة نظره القائمة على النظرية الاقتصادية وفي هذا يرى ملتون فريدمان أن على أصحاب الأعمال أن يعملوا من منطلق مبادئ الاقتصاد الحر وليس انطلاقا من مبادئ المسؤولية الاجتماعية حيث أن رجل الأعمال لا مسؤولية له إلا بتعظيم الربح وإذا ما تصرف بخلاف ذلك، فإنه إنما ينفق أموال حملة الأسهم في غير مجالها أو أنه تصرف بدوافع غير اقتصادية.[2]

وتدور أغلب حجج المعارضين حول واحدة أو أكثر من التوجهات التالية:

- إن تبني دورا اجتماعيا أكبر من قبل المؤسسات يؤدي إلى خرق قاعدة تنظيم الأرباح التي هي جوهر وجود المؤسسات فالنظرة القائمة هي أن المسؤولية الأولى للمؤسسات هي تحقيق الثروة و تعظيم الأرباح، فهذه المؤسسات وجدت أساسا للعمل و تقديم سلع وخدمات بنوعية عالية و بأسعار معقولة ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره و تتوسع وبالتالي سيكون للمؤسسات دورا في القيام بعمليات التوظيف لمزيد من العاملين ودفع ضرائب لدولة والمساهمة في تحسين ميزان مدفوعاتها وما يتبع ذلك من مردود إيجابي على المجتمع.
- ذوبان الأهداف الأساسية الاقتصادية للمؤسسة مع مرور الوقت وزيادة مطالبة المجتمع والدولة للمؤسسات بتبني أهداف اجتماعية، وبالتالي تصبح المؤسسات عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير التكنولوجيا الإنتاج وتقديم منتجات جديدة وسينعكس هذا على الضعف في الأداء الاقتصادي للمؤسسات وبالتالي ستتراجع مبادراتها الاجتماعية.
- تحمل المؤسسات كلفة عالية جراء الأنشطة الاجتماعية المتزايدة حيث أن قدرة المؤسسة و مهما كانت مواردها فهي محدودة فإذا ما حملت بأهداف اجتماعية تفوق أو تتجاوز هذه القدرة فإن المؤسسة ستتعرض للمخاطر.

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص ص 70، 72.

[2] -نجم عبود نجم: **مرجع سابق**، ص 206.

- إن امتلاك المؤسسة للموارد الاقتصادية سيجعل لها سلطة إضافية أكبر تتمتع بها المؤسسة وتتعزز بنفوذها وقدرتها لمتابعة نشاطاتها المختلفة.
- عدم توافر الخبرات و المهارات الضرورية للمؤسسات التي تمكنها من النهوض بالدور الاجتماعي أو حل المشكلات الاجتماعية من جانب ومن جانب آخر فإن هناك مؤسسات متخصصة بهذا الدور الاجتماعي يجب أن يعزز دورها وأن تكرس المؤسسات دورا أكبر للأداء الاقتصادي وتعزيز المنافسة وتنشيط الاقتصاد.
- صعوبة المراقبة والمحاسبة والمساءلة القانونية عن الأنشطة الاجتماعية وعدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث:محفزات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

إن القيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية. وللتحقيق ذلك وجدت عدة برامج ارتبطت بالمسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات إلى الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المنظمات خلال العقود الماضية، جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية في عملها ضمن إستراتيجيتها التنظيمية، استجابة للضغوط والتحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها تلك المنظمات ومنها الضغوط التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إذ دعا المؤتمر الثالث المنعقد في مدينة Quebee عام 2001 الحكومات والمنظمات الخاصة إلى ضرورة تبني ومراعاة المسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدت المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ضمن برامج حقوق الإنسان في كندا وتم إدخالها ضمن الأولويات السياسية للحكومة، كما حذر المؤتمر الذي انعقد في مدينة ميامي عام 1994 الحكومة من تفشي الممارسات اللاأخلاقية والتي من شأنها أن تعيق النمو الاقتصادي.[2]

[1] – طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **مرجع سابق**، ص ص 72، 74.

[2] – فؤاد محمد حسين الحميدي: **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص ص 37، 38

إن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية، يجعلها حلقة وصل ما بين مختلف الأطراف المتعاملة معها، وكلما كان هذا الاتصال فعال وايجابي مكون المؤسسة من تحقيق أهدافها من جهة، وأهداف الأطراف المتعاملة معها من جهة أخرى، وتنبع أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال:

1- بالنسبة للمؤسسة

- تحسين سمعة المؤسسات وعلاقتها التجارية والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المؤسسات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- استقطاب أكفأ العناصر البشرية وزيادة القدرة على الاحتفاظ بهم، حيث يمثل التزام المؤسسات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي، فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزايا و أفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة.
- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام المؤسسات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية[1].

- لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المؤسسات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في أدائها المؤسسات المثيلة ممن لم تعلن مثل هذا الالتزام، بمقدار 2 إلى 3 مرات، وذلك بالقياس إلى قيمة أسهمها السوقية.

- ولقد اتخذت دراسة أخرى مؤشرا آخر هو حجم المبيعات السنوية أو الأرباح، حيث تبين أن المؤسسات التي تبنت مبادئ الأخلاقية والتزمت بمسئوليتها الاجتماعية قد حققت إنجازا ماليا أفضل من تلك التي لم تتبنى مثل هذه السياسات. وكانت جامعة هارفرد قد قامت بصورة متكررة بإجراء دراسة مقارنة للشركات، حيث أظهرت أن

[1]- جون د. سوليفان: **النموذج التجاري لمواطنة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2004، ص 16.

تلك التي تولي اهتماما متوازنا بمختلف فئات المستفيدين Stakholders قد حققت معدلات نمو أكبر بأربع (4) مرات من تلك المؤسسات التي حصرت اهتمامها بالمساهمين، وبالمثل فقد حققت معدلات نمو في التوظيف بلغ ثمانية مرات أعلى من المؤسسات التي ركزت على المساهمين فقط، وذهبت دراسات أخرى لترصد العلاقة مابين سلوك المؤسسات وأسعار البورصة، حيث لاحظت التأثير السلبي للتقارير المنشورة عن السلوك اللاأخلاقي للمؤسسات على أسعارها في البورصة.[1]

- رفع قدرة المؤسسات على التعلم والابتكار.
- تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- تقليل التكاليف التشغيلية.
- زيادة المبيعات وولاء المستهلكين بزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتوج.
- زيادة قدرة المؤسسة على جذب المستثمرين.[2]

2- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

[1]- عمر وصفي عقيلي، **مرجع سابق**، ص ص 79،90.

[2]- Jim Frehs: **Responsabilité sociale des entreprises** : **Principaux enseignements**, Direction de la coordination des politiques ministérielles et du portefeuille, Canada, 2007, P44.

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.[1]

الفرع الثاني: تقييم أثر برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

هناك قصور في مجال الدراسات التي تتناول تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سواء على المؤسسات التي تمارسها أو على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب من أهمها صعوبة تقييم أثر برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على بعض المتغيرات مثل أسعار الأسهم أو القيمة السوقية أو الاقتصادية للشركات أو العائد على الاستثمار، وغيرها من المتغيرات وصعوبة قياس المسؤولية الاجتماعية، وامتداد تأثيرها لبعض العوامل التي لا يمكن قياسها. حيث يتوقف نجاح بعض الشركات وقدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة على سمعتها، وتعتمد هذه السمعة بالإضافة إلى العوامل المادية مثل الاهتمام برأس المال البشري والمحافظة على البيئة، على بعض العوامل غير المادية مثل الثقة والجودة والاستمرارية والشفافية والمسؤولية، التي يصعب قياسها أو تقديرها كميا، فضلا عن ضرورة اعتماد هذا النوع من التقييم على الدراسات الميدانية والاستقصاءات.

كما أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية المؤسسات وكفاءتها في استخدام الموارد. وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يتوقف على قدرة الحكومات على توفير بيئة أعمال مواتية وعلى ما تفرضه من ضرائب وعلى مرونة قوانين العمل كما تؤكد بعض الدراسات على أن الأداء المالي للمؤسسات يؤثر أيضا على قدرتها على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية.

وبصفة عامة فإن هذه الدراسات حاولت تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات التي تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية وأرباح المؤسسات التي لا تلتزم بهذه البرامج. وتتبنى هذه الدراسات فكرة أن المؤسسات المحلية والعالمية تسعى لتبني برامج للمسئولية الاجتماعية إذا فاقت الأرباح المرتبطة بهذه البرامج التكلفة المترتبة عليها، وتتمثل هذه الأرباح في تحسين سمعتها، وقدرتها على رفع أسعارها في ضوء إقبال

[1] – الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك**، ماجستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007، ص ص 82، 83.

المستهلكين على شراء منتجاتها التي تتسم بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى مثل منع عمالة الأطفال أو احترام حقوق العاملين، وجذبها لأفضل عناصر رأس المال البشري.[1]

بينما ترى دراسات أخرى أن هذه العلاقة سلبية، بسبب ارتفاع تكلفة تحمل المسؤولية الاجتماعية نتيجة ارتفاع تكلفة التبرعات التي تدفعها المؤسسات سواء للأعمال الخيرية أو لدعم جهود التنمية المحلية والمجتمعية، أو تكلفة التخلي عن إنتاج منتجات معينة (كالمبيدات مثلا) بسبب اعتبارات بيئية. وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي لم تجد أية علاقة بين أرباح الشركات واضطلاعها بمسؤوليتها الاجتماعية ويرجع البعض التضارب في نتائج الدراسات المختلفة إلى مشكلة سوء توصيف للمعادلات التي تم تقديرها، حيث إن بعض المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمؤشرات المالية للمؤسسات لم تؤخذ في الاعتبار عند التقدير لصعوبة قياسها أو لعدم توافر بيانات عنها. وإذا أُخذت هذه المتغيرات في الاعتبار لتغير شكل العلاقة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تستخدمها الشركات لقياس درجة نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية:[2]

1- **مؤشرات ترتيب الشركات وفقا لمسؤوليتها الاجتماعية (*Rating indices*)**: تضم هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة المالية؛ *ومؤشر الأسواق المالية التابع للفايننشيال تايمز FTSE4Good الذي تصدره سوق الفايننشيال تايمز المالية The Financial Times Stock Exchange ويقوم بقياس مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الإنسان.

2- **مبادئ وقواعد الممارسة** :وتمثل المبادئ التوجيهية التي تقوم المؤسسات التي تطبق برامج للمسؤولية

---

[1]- صالح السحيباني: **مرجع سابق**، ص ص 9، 10.

[2] - صالح السحيباني: **مرجع سابق**، ص ص9، 10.

* (**Dow Jones Sustainability Index**) كان الغرض من تأسيس مؤشرات داو جونز للاستدامة DJSI هو الاقتداء بأداء المؤسسات الرائدة والسباقة في مجال شروط الإستدامة، وتعنى هذه المؤشرات بالأساس بالمستوى الكلي (العالمي)، ولقد تم نشر المؤشرات الشاملة لأول مرة عام 1999 ، وتستثني هذه المؤشرات كل من الشركات التي يأتي دخلها من الكحول، التبغ، المراهنة، ملهيات المراهقين، الأسلحة، أسلحة الحروب، أو بالأحرى المؤسسات اللاأخلاقية؛ وتشمل عائلة مؤشرات داو جونز للاستدامة مؤشرين ناجحين وهما:

Dow Jones Sustainability World 80 and Dow Jones Sustainability World ex US 80 indexes

الاجتماعية بإتباعها لتقييم أدائها، وتشمل هذه المبادئ والقواعد قيام المؤسسات بتقييم داخلي أو خارجي رسمي أو غير رسمي لأدائها. وتستخدم مبادئ الميثاق العالمي أو قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية أو مبادئ سوليفان العالمية للتقييم الداخلي، بينما تستخدم المؤسسات مبادئ منظمة الصحة العالمية أو صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتقييم الخارجي غير الرسمي ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتقييم الخارجي الرسمي.

3- **مبادئ وقواعد نظم الإدارة وإصدار الشهادات:** تُستخدم هذه المبادئ للقيام بفحص المؤسسات وإصدار الشهادات التي تفيد التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وتساعد هذه المبادئ على مساعدة المؤسسات على تقييم برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة. كما أن الشهادات التي تحصل عليها المؤسسات تزيد من ثقة المتعاملين مع المؤسسة من عملاء وموردين وغيرهم، ومن أمثلة هذه المبادئ والشهادات نظم مراجعة الإدارة البيئية(EMAS) ومعايير الاتحاد الأوروبي للعلامات البيئية ومبادئ مجلس إدارة الغابة (FSC)والذي يضم مبادئ ومعايير إدارة الغابات؛ ومبادئ المسؤولية الاجتماعية(SA8000) والذي يُعنى بالمبادئ المتعلقة بالعمالة.

4- **أطر المحاسبة وإعداد التقارير:** على الرغم من أن هذه المبادئ لا تقدم تقييما للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنها تُستخدم كوسيلة لإعداد التقارير التي تُعرض على أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة لكي يبين للمتعاملين بأن المؤسسة تتحمل مسؤولياتها، وهو يلعب دور كبير في سياسة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة.

ويتكون النموذج من مصفوفة للمدخلات والمخرجات تُستخدم لتقييم إنجازات المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث تقدم المؤسسات بيانات ومعلومات عن التكلفة التي تتحملها لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وكذا العائد من هذه البرامج، وتتضمن المعلومات المقدمة من المؤسسات عن تكلفة برامج المسؤولية الاجتماعية التكلفة المالية والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه البرامج فضلا عن النفقات العينية الأخرى، وتسمح هذه المصفوفة للمؤسسات بالإفصاح عن الأسلوب المتبع في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية والأسباب التي تدفعهم إلى تبنيها.

وفي أفريل 2006 قامت الهيئة المالية الدولية (IFC) بإجراء مسابقة بين كبرى بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية لبناء مؤشر لقياس الأثر المالي ودرجة المخاطرة المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية على الشركات

المسجلة في إحدى البورصات الناشئة وهي البورصة الهندية، وقد فاز في هذه المسابقة التحالف المكون من مؤسسة ستاندرد آند بورز(Standard and Poor's) والشركة المحدودة لخدمات المعلومات الخاصة بتقييم الأهلية الائتمانية للشركات بالهند وشركة الأبحاث التحليلية" كيه ال دي" (KLD Research and Analytics, Inc.). وقام هذا التحالف بتكوين مؤشر" معايير البيئة والمجتمع والحوكمة" للشركات الهندية الذي صدر في يناير 2008.

واستند المؤشر إلى عدة افتراضات منها أن تقييم الشركات يتم وفقا للقواعد المالية المعتادة بالإضافة إلى بعض المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى، كما افترض أن الشركات تسعى لتعظيم أرباحها في ضوء نسبة محددة من المخاطر، كما أن أخذ النواحي البيئية والاجتماعية في الاعتبار من شأنه أن يجعل هذه الشركات تستهدف تحقيق مصالح كل المتعاملين معها وليس فقط حملة الأسهم ولكن العاملين بالشركات وعملائها وموردیها فضلا عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل، ويركز المؤشر على الأثر المتوقع لنشاط الشركات في كل من الأجل القصير والطويل[1].

وقد تم اختيار 50 شركة من أكبر 500 شركة مسجلة بالبورصة الهندية والتي تنطبق عليها المعايير التي تم على أساسها بناء المؤشر، الذي تم احتسابه لمدة 3 سنوات لكل شركة، بحيث لا يقل حجم تعاملات كل شركة عن 20 مليون روبية هندية في العام السابق على التقييم، ثم تم ترتيب الشركات تنازليا وفقا لهذا المؤشر، ويتم حساب المؤشر سنويا ويُراجع كل ثلاثة شهور، ولا يتم استبعاد الشركات عن التقييم إذا انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها في حدود 10 % من ترتيبها في العام السابق، ويغطي المؤشر القطاعات التالية: المواد الخام 23,87 % وتكنولوجيا المعلومات 16,49 % والوساطة المالية 14,75 % والسلع الاستهلاكية 9,02 % والسلع الكمالية 8,8 % والصحة 8,6 % والصناعة 6,29 % والطاقة 5,91 % والمرافق 3,96 % والاتصالات 2,4 %.

تعتمد المنهجية المتبعة في تقدير المؤشر على ثلاثة محاور رئيسية: (1) استقصاء رأي الشركات، (2) تحليل نوعي لبيانات الشركات المنشورة في وسائل الإعلام والتي يتم الحصول عليها من المصادر الحكومية ومن المجتمع المدني، (3) فحص التقارير السنوية للشركات وتقارير الاستدامة المالية وغيرها التي تقوم الشركات بإعدادها

[1] – نهال المغربل: **المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، مصر، سبتمبر 2008، ص ص 9، 15.

ونشرها، ويتضمن المؤشر 127 مؤشر فرعي للحوكمة و 70 مؤشرا فرعيا بيئيا واجتماعيا .حيث تتضمن مؤشرات الحوكمة حقوق المساهمين والمراقبة المالية والعمليات التي تقوم بها الشركات والمؤشرات المالية والسير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وهيكل الملكية وأخلاقيات العمل المتضمنة في لوائح الشركات، وتشتمل المؤشرات البيئية والاجتماعية على بيانات خاصة بالبيئة والعاملين بالشركات والمتعاملين معها والمنتجات التي ينتجونها وكذا المجتمع الذي يعملون به.

وتمر عملية تقدير المؤشر بثلاث مراحل: يتم خلال المرحلة الأولى، والتي يطلق عليها مرحلة الشفافية والكشف (Transparency and Disclosure)، إعطاء المؤشرات السابق ذكرها قيم واحد أو صفر، ويتم توزيع الأوزان النسبية لهذه المؤشرات على أساس 50% لمؤشرات الحوكمة و 50% للمؤشرات البيئية والاجتماعية، أما المرحلة الثانية فتتعلق بالتحليل النوعي لمؤشرات الحوكمة والمؤشرات البيئية والاجتماعية حيث يتم إعطاء ترتيب لمؤشرات الشركات على مقياس من 1 إلى 5 بحيث تحصل الشركة على الترتيب الخامس إذا لم تكن هناك معلومات سلبية عن المؤشر الذي يتم تقييمه، وخلال المرحلة الثالثة يُجرى استقصاء للشركات للتأكد من رغبتها في تبني سياسة لمزيد من الشفافية والإفصاح وللتعرف على حدود هذه الرغبة.[1]

مما سبق يتضح أن معظم هذه المؤشرات تُعنى بأحد محاور التنمية المستدامة الثلاثة :المحور الاجتماعي والمحور البيئي والمحور الاقتصادي، حيث ترتبط مبادئ وقواعد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالمحور الاجتماعي، بينما تُعنى مبادئ وقواعد نظم الإدارة بالبعد البيئي أما النوعين الأخيرين من المؤشرات فيرتبطان بالأبعاد الثلاثة، أو ما يطلق عليه الحد الأدنى ثلاثي الأبعاد للتنمية المستدامة.

المطلب الرابع: معايير المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من المعايير التي ارتبطت بالمسؤولية الاجتماعية، وقد طورت إلى أن وصلت إلى ISO 26000، وكلها تعبر عن مداخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيقها.

الفرع الأول: معيار SA8000 (معيار المحاسبة الاجتماعية):

هذا المعيار وضع من قبل معهد المحاسبة الاجتماعية منذ صيف 2000 وهو امتداد للوكالة الأمريكية للأولويات الاقتصادية (CEPAA) (Council on Economic priorities Accreditation Agency) وتعلق الأمر أساسا ببعض المؤسسات المتعددة الجنسيات. هذه المؤسسات تعمل في دول أين تكلفة

[1] – نهال المغربل: **مرجع سابق**، ص ص 9، 15.

اليد العاملة رخيصة جدا، بعض هذه الدول لا تأخذ في حسبانها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بشروط العمل. وقد أدى ذلك إلى بروز محاولات جادة للمطالبة بتحقيق مستوى معيشة أفضل للعمال وخاصة من قبل المؤسسات التي تسعى إلى تحسين صورتها والتحكم في تكاليفها، وتحقيق مصداقية أكثر في عملها.

إن معيار المحاسبة الاجتماعية يعنى بشروط العمل، منع عمل الأطفال، العمل الجبري، وهو خاص بالعمال والمونين على حد سواء، وهدف معيار SA8000 وهو تعريف المتطلبات التي تسمح لمؤسسة ما بإنشاء ووضع سياسات وعمليات تسمح لها بمعالجة القضايا التي ترتبط أساسا بالعمال، والمؤسسة التي تتبنى هذا المعيار ملزمة باحترام التشريعات الوطنية ومبادئ بعض الاتفاقيات وخاصة المتعلقة بمنظمة العمل الدولية، التصريح العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل.

وربما هذا المعيار أساسا انصب على المسائل الاجتماعية والتي تتمثل في: [1]

- الأعمال الجبرية.
- عمل الطفل.
- حرية الجمعيات.
- التفاوض الجماعي.
- الصحة والأمن.
- الأجر الأدنى.
- الممارسات التمييزية.
- ساعات العمل والتكوين.

الفرع الثاني: معيار AA1000:

هذا المعيار وضع من قبل معهد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، هذه الوثيقة ساهمت في تنمية الحوار مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة أكثر فاعلية. ويتعلق أساسا بالإجراءات المتمحورة حول المؤسسة والخاصة بجودة المسؤوليات، المراجعات في المستوى الاجتماعي والأخلاقي. ويعرف المساءلة انطلاقا من مفاهيم: الشفافية، التفاعلية، المواءمة.[2]

[1] -AFNOR, **Développement durale et entreprises**, ORSE, Paris, 2004, P 95.

[2] -www.isea.org/AA1000S (date 22/10/2012)

وهذا المعيار موجه أساسا لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، حيث يتم تطبيقه عبر مرحلتين: [1]

1- التخطيط: ويضم ثلاث خطوات:

- وضع الإجراءات التي توضح التزامات المؤسسة وعمليات المراقبة.
- تحديد الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة (تحديد العلاقات).
- تعريف وتحليل القيم.

2- الاعتبارات المأخوذة في الحسبان: تضم خمس خطوات:

- تحديد القضايا المتعلقة بنشاطات وأداء المؤسسة في إطار الأضلاع الثلاثة: الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
- تحديد أهمية العمليات وذلك بتحديد الأماكن الجغرافية والوحدات الوظيفية في إطار التزامها اتجاه الأطراف المتعاملة معها.
- تحديد مؤشرات الأداء وتضم المؤشرات المرتبطة بقيم وأهداف المؤسسة، والقيم والطموحات المحددة بالتشاور مع كل الأطراف، ومعايير وتوقعات المجتمع.
- استقبال المعلومات حول أداءاتها المختلفة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).
- تحليل المعلومات وتحديد الأهداف ووضع مخطط للتحسين.

الفرع الثالث: معيار المسؤولية الاجتماعية ISO 26000:

في بداية عام 2003 ، قامت منظمة الإيزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية لتختص بالمسؤولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كانت مشاركة الإيزو في مجال المسئولية الاجتماعية قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج القائمة بالفعل، وقد اشتملت المجموعة على ممثلين من كل أنحاء العالم ممن يمثلون قطاعا عريضا من اهتمامات الأطراف المعنية، التي تشتمل على المنظمات التجارية والحكومية والبيئية والعمال والمستهلكين إلى جانب المنظمات غير الحكومية. وبعد أكثر من ثمانية عشر شهرا من المناقشات المكثفة والتطوير، أعدت المجموعة تقريرا شاملا يتضمن إطلالة عامة على المبادرات العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وعلى بعض

[1] -AFNOR, **Développement durale et entreprises**, op.cit, P 99.

القضايا المحددة التي يجب على الإيزو أن تضعها في الاعتبار، وخلصت المجموعة الاستشارية إلى أن منظمة الإيزو يجب أن تمضي قدما في عملها بشأن المسؤولية الاجتماعية، بشرط الالتزام بمجموعة من التوصيات الهامة. وكانت أعمال المجموعة الاستشارية الإستراتيجية هي المحور الرئيسي في إحدى مؤتمرات الإيزو الدولية التي تم عقدها حول المسؤولية. وفي جانفي 2005 صوت 37 عضوا في الإيزو على اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة حول المسؤولية الاجتماعية الذي يعد الوثيقة الأساسية لتقدم الخطوط الإرشادية الرئيسية لإعداد المواصفة. وقد حصل هذا الاقتراح على أغلبية كافية ضمت 32 دولة، وقد أعربت هذه الدول عن استعدادها للمشاركة في إعداد مواصفة قياسية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية.وقد تم إعداد خطة عمل سارت عليها المنظمة لذلك:

- مسودة عمل أولي تم الانتهاء منها في مارس عام 2006؛
- مسودة المواصفة القياسية الدولية ISO26000 في نوفمبر-ديسمبر 2007؛
- مسودة نهائية للمواصفة القياسية الدولية في سبتمبر 2008؛
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.

وعقب 6 سنوات من العمل لأصحاب المصلحة مع عمل أكثر من 400خبير من 80 بلدا من جميع قطاعات المجتمع و60 خبيرا من34 منظمة اتصال بالشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية تم إعداد مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية والميثاق العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية وتم التصويت على المسودة النهائية وجهزت الايزو 26000 في ديسمبر 2008.[1]

1- تعريف مواصفة الايزو 26000:

يمكن تعريف مواصفة الايزو 26000 بأنها: " مواصفة عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنظمات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الاستراتجيات والآليات والممارسات والعمليات بها، وبما أن هذه المبادئ والتوجيهات لن تكون متساوية في الاستخدام، فإن المسؤولية تقع على المؤسسات في تحديد ما يهمها منها وتنفيذها بالتساوي والتعاون مع شركائها. وقد ترغب بعض المؤسسات الحكومية في استخدام هذه المواصفة إلا أنها لا تستهدف أو تغير من واجبات الحكومات. وهي مواصفة اختيارية ولا يعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو

[1] - الايزو، **المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية**، ص:2. على الموقع: www.iso.org *تاريخ الإطلاع يوم: 2012/11/23*

التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات كما أنها لا تقصد أن تكون من العوائق غير الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للشركات، ولذلك فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو اتهاما على أي مستوى محلى أو عالمي أو غيرها.[1]

وتتضمن المواصفة العناصر الآتية:

- **المقدمة**: تعرض معلومات عن محتوى المواصفة القياسية الإرشادية والأسباب التي تدعو لإعدادها؛
- **البند الأول**: المجال: يقوم هذا الجزء بتعريف موضوع المواصفة القياسية الإرشادية ومدى تغطيتها وحدود قابليتها للتطبيق؛
- **البند الثاني**: المراجع القياسية: يحتوى هذا الجزء على قائمة بالوثائق –إن وجدت – التي يجب قراءتها بما يرتبط بالمواصفة القياسية الإرشادية؛
- **البند الثالث**: المصطلحات والتعاريف: يحدد هذا الجزء المصطلحات المستخدمة في المواصفة القياسية الإرشادية والتي تتطلب تعريفا.
- **البند الرابع**: سياق المسؤولية الاجتماعية الذي تعمل فيه كل المنشآت: يناقش هذا الجزء السياق التاريخي والمعاصر للمسؤولية الاجتماعية. ويتناول أيضا المواضيع التي تبرز من خلال طبيعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يتناول المواضيع ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية؛
- **البند الخامس**: مبادئ المسؤولية الاجتماعية ذات الصلة بالمنشآت: يحدد هذا الجزء مجموعة من مبادئ المسؤولية الاجتماعية المستمدة من مصادر متنوعة، ويقدم التوجيه فيما يختص بهذه المبادئ، و يتم تناول المواضيع ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء؛
- **البند السادس**: التوجيه بشأن الموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية: يقدم هذا الجزء ذات يتم تناول القضايا و بالمنشآت. وربطها الجوهرية المواضيع والقضايا من مجموعة بشأن بشكل منفصل التوجيه الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء؛
- **البند السابع**: توجيه المنشآت بشأن تطبيق المسؤولية الاجتماعية: يقدم هذا الجزء توجيها عمليا بشأن تطبيق وإدماج المسؤولية الاجتماعية في المنشأة، بما يشمل على سبيل المثال السياسات والممارسات والمناهج وتحديد

[1]- حوصي مجذوب، بخوش مديحة: **دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية**، الملتقى الوطني منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012 ، ص 9.

الموضوعات وتقييم الأداء وإعداد التقارير والتواصل، و يتم تناول الموضوعات ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء؛

- **ملاحق إرشادية:** تحتوي المواصفة القياسية الإرشادية على ملاحق عند الحاجة إليها، الملحق (A) الخاص بقائمة لمبادرات تطوعية وأدوات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي تعالج جانب واحد أو أكثر من المواضيع الأساسية أو دمج المسؤولية الاجتماعية في جميع أنحاء مؤسسة، والملحق (B) يقدم اختصارات المصطلحات المستعملة في الايزو 26000.
- **بيان** بالمراجع المتصلة بالموضوع.

وترتكز المواصفة على عدد من المبادئ تضم الامتثال للقانون، احترام المبادئ والتوجيهات المعترف بها دوليا، الاعتراف بأصحاب المصلحة واهتماماتهم، المساءلة، الشفافية، التنمية المستدامة، السلوك الأخلاقي، المنهج الحذر واحترام حقوق الإنسان الأساسية والتنوع.[1]

2- آلية الاسترشاد بالمواصفة لتبني المنظمات لمسؤوليتها الاجتماعية:

يمكن للمنظمات تطبيق الإيزو والاستفادة منها بعد النظر في خصائص المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها مع التنمية المستدامة (البند 3) ، فإنه عليها استعراض مبادئ المسؤولية الاجتماعية (البند4). ولممارسة المسؤولية الاجتماعية ينبغي للمنظمات احترام وتطبيق هذه المبادئ جنبا إلى جنب مع المبادئ المحددة في كل مادة أساسية (البند 6). وقبل تحليل المواضيع والقضايا الأساسية للمسؤولية الاجتماعية فضلا عن كل من يتصل بها من إجراءات وتوقعات (البند 6) ، ينبغي على المنظمة النظر في ممارستين أساسيتين للمسؤولية الاجتماعية هما الاعتراف بمسؤوليتها الاجتماعية ضمن دائرة نفوذها ، وتحديد و الانخراط مع أصحاب المصلحة (البند 5)، وبمجرد أن يتم فهم المبادئ ، والمواضيع الأساسية والقضايا ذات الصلة فإنه يتم تحديد المسؤولية الاجتماعية ، وينبغي على المنظمة أن تسعى إلى إدماج المسؤولية الاجتماعية خلال قراراتها وأنشطتها، وذلك باستخدام توجيهات البند 7. وهذا ينطوي على ممارسات مثل جعل المسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من سياساتها، وثقافتها التنظيمية، واستراتيجياتها وعملياتها، وبناء الكفاءة الداخلية للمسؤولية الاجتماعية، والقيام بالاتصالات الداخلية والخارجية بشأن المسؤولية الاجتماعية، وبشكل منتظم مراجعة هذه الإجراءات والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية،كما أن مزيد من التوجيه بشأن المواضيع الجوهرية وتكامل ممارسات المسؤولية الاجتماعية

[1]- الايزو، **المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص:9.

متاح من مصادر موثوقة (المراجع) وهناك أمثلة ومبادرات تطوعية عرضت في الملاحق وعند الاقتراب من ممارسة المسؤولية الاجتماعية، فالهدف الأسمى للمنظمة هو تعظيم مساهمتها في التنمية المستدامة.

ويتبين مما تقدم أن المواصفة توفر إطار عمل يمكن للمنظمات استغلاله في الاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية في حدود تعيين الأطراف أصحاب المصلحة والعمل معهم لتحقيق ذلك.[1]

المبحث الثاني: قياس و عرض المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

إن الأهداف التي تقوم عليها الافتراضات المحاسبية التي تحكم الممارسات العملية لا تعكس الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي بالرغم من الاعتراف بمسؤولية المؤسسة المعاصرة بالقيام هذه الأنشطة ولرغبة المؤسسات في إظهار مساهماتها الاجتماعية والبيئية لحاجة الفئات المعنية لتقييم هذه المساهمات نشأت ضغوط على المحاسبين تطالبهم بعدم تركيز اهتمامهم على الأداء المالي للمؤسسة بل يجب توسيع دائرة هذا الاهتمام ليشمل أيضا أداء البيئي والاجتماعي، ومع ظهور مفهوم الوحدة المحاسبية اهتم الفكر المحاسبي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتزايد هذا الاهتمام بنمو حجم المؤسسات.[2]

المطلب الأول: الأداء الاجتماعي للمؤسسة

الفرع الأول: الاتجاهات المعاصرة في تأصيل مفهوم الأداء الاجتماعي

يحتل موضوع الأداء الاجتماعي في العصر الحديث اهتماما بارزا ومتزايدا على كافة الأصعدة، حيث أخذ حيزا واسعا من فكر الباحثين والمنظمات المهنية والهيئات العلمية إضافة إلى التشريعات القانونية لمعظم دول العالم المتقدم والدول النامية، وفي حقيقة الأمر فقد وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن العشرين حينما وضح (Sheldon) على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد بالدرجة الأولى بأدائها الاجتماعي وما تقدمه من منافع إلى المجتمع ،وأن ذلك هو المعيار الأول لتطويرها واستمراريتها ضمن تلك البيئة ، ثم توالت الأفكار من لدن الباحثين والمنظمات المهنية، فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار"المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة

[1]- حوصي مجذوب، بخوش مديحة: **دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

[2]–الطاهر خامرة: **مرجع سابق**، ص 110.

المحيطة والإسهام بشكل فعال في تحسين مختلف مناحي الحياة في مجتمعاتها والتخلي عن فلسفة تعظيم الربحية الفردية كهدف وحيد وأساسي، وتبعا لذلك جرت دراسة للكشف عن مدى استجابة منظمات الأعمال الأمريكية لتلبية حاجات المجتمع والإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية حيث أسفرت نتائجها على أن 90% من مجموع كبريات تلك المنظمات قامت باتخاذ خطوات فعلية نحو تخطيط وتنفيذ الأداء الاجتماعي بسبب الضغوطات الاجتماعية للعاملين والبيئة المحيطة.

إن الموائمة والتناغم بين ما تم طرحه من قبل المفكرين واستجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح قد شجع المشرع القانوني على وضع الضوابط والقواعد القانونية ليضفي على تلك الأفكار سمة الإلزام للتحقق من وفاء تلك المنظمات لمسؤولياتها الاجتماعية وليؤكد بأن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي لم يعد خيارا مطروحا أمام المؤسسات، بل أصبح أمرا ملزما إذا ما أرادت تلك المؤسسات الاستمرار والتعايش ضمن المجتمع والبيئة المحيطة . عليه فقد جاءت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين(NAA,1974) وجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA,1975) ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA,1973)، للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا نحو إرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية والأداء الاجتماعي للمؤسسات، بناء على ما تقدم، فقد ظهرت دراسات عديدة ومتميزة في هذا المضمار ضمن المحيط المحاسبي تفيد تأصيل مفهوم الأداء الاجتماعي، حيث أشار(Margolis & Walsh, 2002) إلى إن مائة واثنان وعشرون دراسة كانت قد صدرت في الولايات المتحدة للفترة من 1971-2002 تهدف جميعا إلى اختبار العلاقة بين مسؤولية الأداء الاجتماعي ونتائج الأداء المالي أي تحقيق صافي الأرباح في الفترات قصيرة المدى للشركات المختارة، وقد أشار العديد إلى إيجابية تلك العلاقة.

على نفس هذا النسق من الدراسات، فقد قامت دراسات مشابهة لاختبار العلاقة بين مسؤولية الأداء الاجتماعي ونتائج أدائها المالي للفترات بعيدة المدى، لقد اعتمدت هذه الدراسات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي ونتائج الأداء المالي، وقد أكد في هذا المضمار (Cochran & Wood, 1984) إيجابية تلك العلاقة كما جاءت دراسة (Waddock & Graves 1997) لتؤكد صحة هذه العلاقة وتنبه المؤسسات الصناعية إلى إن الالتزام بمسؤولية الأداء للاجتماعي سيولد مزيدا من العوائد المستقبلية المتمثلة بزيادة الأصول غير الملموسة.

كانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساس لنشر الوعي الاجتماعي في إطار كل من المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم، فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز منظمات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي لكل منها للتعرف على مساهمتها الاجتماعية وحجم ارتباطها بالبيئة المحيطة (ICAEW, ASSC, 1975) ، أما في فرنسا فقد نادت الجمعيات المحاسبية المهنية هناك بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة مدى وفائها بالتزاماتها الاجتماعية، وقد صدرت القوانين بهذا الصدد من قبل الحكومة الفرنسية لترغم مؤسسات الأعمال الكبيرة منها بشكل خاص بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية من خلال الإشارة إلى أدائها للمنافع الاجتماعية لغرض تغطية التكاليف الاجتماعية لأنشطتها التشغيلية (Spicer, B. 1987).

الفرع الثاني: التكاليف والمنافع الاجتماعية

قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية، فهي في رأي (Ramanthan,) تمثل التضحية (الفائدة) للمجتمع على شكل موارد مستنفذة (مضافة) من قبل الوحدة الاقتصادية نتيجة لتعاملاتها ذات التأثير الاجتماعي.

أما (Estes) فيرى أن التكاليف الاجتماعية تمثل ما ينفق (أو ما ينبغي إنفاقه) لإزالة الضرر الناتج عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها مثل التلوث.

أما (Pesqaux & Martory) فهما ينظران إلى التكاليف الاجتماعية على أنها تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعاملين نتيجة عدم توفير ظروف عمل مناسبة و ما تنفقه المنشأة لتحسين تلك الظروف، و تتمثل في التكاليف المتخفية التي لا تظهر كمجموعة متميزة وحدها ضمن حسابات التكاليف أو حسابات النتيجة.

حيث تقسم إلى تكاليف اجتماعية مباشرة تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على الوحدة المحاسبية، أما التكاليف الاجتماعية غير المباشرة فتتمثل بقيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الخاص، فتلوث الهواء والمياه والعوادم والنفايات التي تترتب على النشاط الخاص للوحدة يعد عبئا وتكلفة اجتماعية.

وعليه فالتكاليف المسؤولية الاجتماعية يستخدم للتعبير عن التضحيات التي تقدمها المنشأة لأداء دورها الاجتماعي بموجب القوانين و التعليمات أو بناء على إدراكها لمسؤوليتها تجاه المجتمع و يتضمن ما تنفقه المؤسسة في مجالات العلاقة مع العاملين و تحسين بيئة العمل، ومجال حماية البيئة ومجال التفاعل مع المجتمع، ومجال خدمة المستهلك، وتمثل التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر الوحدة المحاسبية.

تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة إلى أن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلف.[1]

1- وجهة النظر المحاسبية:

تعتبران التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية بصيغة اختيارية أو إلزامية والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في القياس.

2- وجهة النظر الاقتصادية

تعتبر التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يعني بها المجتمع من اجل إنتاج السلع والخدمات ونجد أن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسا في القياس.

إن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساسا في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالأضرار والآثار السلبية التي تلحقها المنظمة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي فهي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقا لهذا المفهوم على اعتبار أن المنظمة لم تدفع مقابلا لهذه الأضرار، وهنا نجد أن المفهوم يعاني من القصور في إيجاد أساس ملائم لقياس التكاليف الاجتماعية مما سبق يتضح أن لكل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل إحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معا لتلافي القصور في كل منهما.

[1] -حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستر غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 ، ص34.

يمكن تقسيم التكاليف الاجتماعية إلى:

-تكاليف اجتماعية مباشرة (تمثل وجهة نظر النظرة المحاسبية)؛

- تكاليف اجتماعية غير مباشرة(تمثل وجهة نظر النظرة الاقتصادية).[1]

أما **المنافع الاجتماعية** فتمثل تلك المزايا أو المردود الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة قيام منظمات الأعمال بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال إيفائها بالتزاماتها اتجاه كل من العاملين لديها والمنتفعين من السلع والخدمات المنتجة من قبلها والبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام.[2]

إن ما يعتبر على أنه تكاليف تتكبدها تلك المنظمات في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية، يعتبر من وجهة نظر المجتمع منافع اجتماعية مكتسبة نتيجة لوفاء تلك المنظمات بالتزاماتها، وعليه وطبقا لهذا المنظار فان ناتج الأداء الاجتماعي المتحقق من منظمات الأعمال ينجلي عن طريق مقابلة إجمالي التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع بإجمالي المنافع الاجتماعية التي اكتسبت من قبله.

إن فكرة تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية كانت قد استلهمت أساسا من دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية (Moor, L.John 1995)، وقد تم تطبيقه للمرة الأولى على مشروع الري والسيطرة على الفيضانات، حيث صدر القانون الخاص باعتماد مبادئ الكلفة والمنفعة الاجتماعية عام 1936 ثم وضعت مقاييس الأوزان للتكاليف والمنافع الاجتماعية عند أوائل الخمسينات، وفي السنوات المعاصرة فقد احتل أهمية قصوى عند اتخاذ القرارات الإدارية لكافة القطاعات.

أما في المملكة المتحدة فقد طبقت هذه التقنية لأول مرة للوصول إلى القرار السليم لجدوى إنشاء خط المرور السريع (M1) عام 1960، ومن ثم فقد اعتمد بشكل واسع على مستوى القطاع الصناعي عام 1967، وعقب تلك الحقبة من الزمن، حذا الكثير من المفكرين هذا المسار واتخذت خطوات تنسيقية لبيان تقرير الأداء الاجتماعي لبعض المنظمات وذلك للوصول إلى الفائض (أو العجز) الاجتماعي المتحقق كخلاصة لنشاطاتها وظهرت مؤشرات وقياسات محاسبية تفيد اتخاذ القرارات الإدارية لتصحيح المسارات والأنشطة الصناعية بهدف تعظيم هامش المنفعة الاجتماعية.

---

[1] – محمد سالم لولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة**، مذكرة ماجستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص 52، 53.

[2] – حامد أحمد صالح أبو سمرة: **مرجع سابق**، ص 36.

تحدد مدرسة الدراسات العليا الأمريكية للإدارة أربعة أركان أساسية لعملية تحليل الكلفة–المنفعة الاجتماعية، وهي: (AGSM,2004)

- ينبغي استخدام هذه التقنية على شكل واسع كونها الأداة الأساسية لقرار التغيير أو اقتراح هيكلية للاستثمار.
- لغرض استخدام هذه الأداة، ينبغي أولا التعرف على تكلفة ذلك التغيير أو الاقتراح ومن ثم احتساب وتحديد المنفعة المتأتية عنه.
- التعرف على فترة حدوث التكاليف وتحديد زمن الحصول على مردود المنافع الناجمة عنها.
- ينبغي استخدام المعلومات المالية والمحاسبية عند احتساب كل من الكلفة والمنفعة كما هي عليه بالتكلفة التاريخية، بالإضافة إلى تقدير عناصر الفقرات غير الملموسة من كليهما.
- على الرغم من الاتفاق على الأسس التطبيقية لتقنية الكلفة–المنفعة الاجتماعية، إلا إن ذلك لم يغني عن الجدل القائم بشأنها، فقد أشارت مكتبة الكونجرس الأمريكي في تقريرها المرقم (760-950ENR)، بتاريخ 28 جوان 1995 على أن هنالك ثلاثة آراء بصدد تبني هذه التقنية :
- يرى البعض بأنه لا يمكن الوثوق بأي قرار ما لم يكن قد اجتاز إجراءات تحليل الكلفة–المنفعة وتبين جليا أن مردود المنفعة يزيد عن التكاليف الاجتماعية.
- يرى البعض الآخر بأنه على الرغم من أهمية هذا التحليل، إلا أن التطرف والتعمق باستخدام هذه التقنية سوف يؤدي إلى استهلاك الكثير من الوقت والجهد مما يقود إلى رفع تكلفة التحليل وبالتالي يعتبر أحد معوقات التنفيذ للمشاريع المقترحة.
- أما الرأي الثالث فيعتقد بأن هذا التحليل لا يمكن اعتباره أداة متكاملة لمساعدة متخذي القرارات كونه يغفل القيم غير الكمية والجوانب المؤثرة على صحة قرار الاستثمار كتحديد حجم مخاطر الاستثمار والتكلفة الفعالة.[1]

كخلاصة لما تقدم، يمكن القول بأن تحليل الكلفة– المنفعة الاجتماعية تحظى بأهمية قصوى للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار على الرغم من إغفالها بعض الجوانب التحليلية، حيث لا يمكن الركون إلى تقنية بديلة يمكن اعتبارها متكاملة في هذا المضمار. إن التكامل في تحليل الكلفة–المنفعة الاجتماعية قد يرتبط بشكل أو

[1]- محمد سالم لولو، **مرجع سابق**، ص56

بآخر بطبيعة و أبعاد التطبيق الذي يعتمد بشكل أساسي على مصادر المعلومات وأدوات القياس المعتمدة في التحليل.

المطلب الثاني: معايير قياس الأداء الاجتماعي

تنقسم محاولات التنظير المحاسبي إلى مدرستين فكريتين، الأولى: المدرسة الوصفية التي تقوم على طريقة الاستقراء من الواقع وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المبادئ المقبولة قبولاً عاماً، ومن روادها بول جريدي وبوجي ايجيري وغيرهما.

والمدرسة الثانية: يطلق عليها المدرسة المعيارية في التنظير المحاسبي وتقوم على طريقة الاستنباط المنطقي وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المعايير المحاسبية التي تلقى اتفاقاً عاماً، ومن روادها ريموند شاميرز ومونتز وسيروز ومونتر وأدواردس وغيرهم .

وفي ضوء ذلك يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963 ونشرت في عام 1966 م، هي أنسب أسلوب[1]، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة:

الفرع الأول: معيار الصلاحية والخلو من التمييز

1- معيار الصلاحية: حيث أن لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2- **معيار الخلو من التمييز:** يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد، وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحاً، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية[2].

[1] – حامد أحمد صالح أبو سمرة، **مرجع سابق**، ص 36.

[2] – سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور: **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، ص 200 على الموقع الإلكتروني: Unpan1.un.org. بتاريخ 2012/10/8.

الفرع الثاني: معيار السببية والتكلفة الاجتماعية التاريخية:

1- معيار السببية مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

2- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد ، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة .[1]

الفرع الثالث: معيار العائد الاجتماعي: ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

الفرع الرابع:معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسئولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس للعائد الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية[2].

وبشكل عام فأن للفكر المحاسبي معيارين لفصل وتمييز التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وتمهيداً لقياسها بشكل صحيح والتقرير عنها بشكل دقيق وموضوعي:

1-معيار الهدف من النشاط: إن هذا المعيار لا ينص على إلزام المنشأة للقيام بالأنشطة الاجتماعية، فالهدف الذي تسعى المنشأة إلى تحقيقه هو الذي يلزمها بتحمل هذه التكاليف الاجتماعية، فمثلاً قيام المنشأة بعقد برامج

[1] - حامد أحمد صالح أبو سمرة، **مرجع سابق**، ص ص 36، 37.

[2] - يوسف بوخلخال: **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية(الإفصاح المحاسبي)**، على الموقع الالكتروني: www.iefpedia.com بتاريخ 2012/5/18

لتدريب الطلاب أو أفراد المجتمع المحيط بها في العطلات هي أنشطة تقوم بها المنشأة بمحض إرادتها وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية ترمي لتحقيقها على المدى البعيد لخلق صورة طيبة في أذهان الجمهور، على الرغم أن هذه التكاليف تعتبر تكاليف اجتماعية تتحملها المنشأة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إلزام قانوني يلزمها بذلك.

2- معيار الإلزام القانوني: هو المعيار لإلزام المنشأة بالتمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية فالأنشطة التي يلزم القانون المنشأة بأدائها والوفاء بها لا تكون تكاليف أنشطة اجتماعية وتعتبر تكاليف اقتصادية على اعتبار أن القانون يلزمها بتحمل تلك التكاليف وإلا جرت مساءلتها من قبل القانون إن لم تفي بذلك.

فعلى سبيل المثال ينص القانون على إلزام المنشأة بتوفير وسائل النقل للعاملين من والى عملهم وتحمل تكاليف توفير وسائل الأمن الصناعي للعاملين وتوفير الرعاية الصحية المقدمة لهم، إن كون القانون قد ألزم المنشأة بتحمل هذه الأنشطة، فإنها لا تمثل نشاطاً اجتماعياً لأن المنشأة لم تقم بأداء هذه الأنشطة انطلاقاً من رغبتها بأداء مسئولياتها الاجتماعية تجاه العاملين وإنما خوفاً من عدم تطبيق القانون. فهذه التكاليف تعتبر طبقاً لهذا المعيار تكاليف اقتصادية. وعلى العكس فلو قامت المنشأة من تلقاء نفسها بالمساهمة في تعبيد الطرق والمشاركة في حملات تشجير الشوارع أو إنارة الطرق فإن هذه التكاليف تصبح تكاليف اجتماعية لأن المنشأة قامت بها طواعية دون إلزام قانوني.[1]

المطلب الثالث: مساهمات الفكر المحاسبي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على مفهوم محدد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. فإذا كان الإفصاح المحاسبي يتطلب أولاً إعداد وتجهيز المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تمهيداً لنقلها إلى مجموعة الأطراف ذات الاهتمام بها، فإن استيعاب نطاق الوظائف المحاسبية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية يستلزم تطوير المقاييس الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة، وطرق التقرير عن نتائج هذا القياس، لإرساء تصور عام لما يمكن أن تكون عليه أسس الإفصاح الملائم للمسؤولية الاجتماعية، وبحيث لا ينبغي أن تقف صعوبة قياس بعض التكاليف أو المنافع الاجتماعية حجر عثرة أمام الإفصاح عنها. خاصة وأن الآثار الاجتماعية قد تكون تراكمية تظهر بعد عدة فترات بما يصعب من قياسها في تاريخ حدوثها، وذلك على أساس أن القياس التقريبي لأغراض الإفصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في

[1] – حيدر محمد علي بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007،ص ص 32.

تاريخ حدوثها أفضل من عدم قياسها على الإطلاق، وذلك للإفصاح عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية.[1]

وأفرز التراث المحاسبي العديد من النماذج التي يتم من خلالها إيصال المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية إلى مستخدميها ومن هذه النماذج:

الفرع الأول: نموذج قائمة العمليات الاقتصادية الاجتماعية :(Linowes)

اقترح Linowes قائمة تلخص الأداء الاجتماعي للمؤسسة يطلق عليها قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية – الهدف من إعداد هذه القائمة هو أن يتضمن النموذج الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التي تؤثر على ثلاثة مجالات هي :رفاهية العاملين والمنتج ونوعية البيئة.

يركز هذا النموذج على ثلاثة مجالات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وهي مجال الموارد البشرية ومجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة، وتقسم عناصر هذه المجالات حسب تأثيراتها إلى تحسينات وهي التأثيرات الموجبة وإلى أضرار وهي التأثيرات السالبة.

يركز النموذج على العناصر المرتبطة بالعمليات البيئية والاجتماعية وإهمال المنافع المترتبة عنها لما يواجهه قياسها من صعوبات وهذا ما يؤثر على شمولية النموذج في مجال تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة[2].

الفرع الثاني: نموذج (AAA): تم اقتراح هذا النموذج من طرف لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسسات المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية، يوصي هذا النموذج بتضمين القوائم المالية المنشورة ملاحظات هامشية عن جهود المؤسسة في حل المشاكل البيئية وذلك للإفصاح عما يلي:

-المشاكل البيئية الرئيسية حيث يتم تحديد المشاكل التي تواجه المشروع في ما يختص بالرقابة على التلوث والمعايير المسموح بها والعقوبات المقررة لتجاوزها؛

- خطط المؤسسة للحد من المشاكل البيئية حيث يتم الوصف تفصيليا لخطط المؤسسة تجاه تخفيض التلوث والجدول الزمني لتنفيذها والموازنة التخطيطية لتكاليف الرقابة على التلوث؛

[1] – حامد أحمد صالح أبو سمرة، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] - حسين مصطفى هلالي، ***مرجع سابق***، ص6

-التقدم الذي حققته المؤسسة في حل المشاكل البيئية؛

- التأثيرات البيئية الجوهرية على المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة عملياتها، وقد أشارت اللجنة المذكورة إلى أن هذه المعلومات مفيدة ليس فقط للهيئات العامة المهتمة بشؤون البيئة بل هي مفيدة أيضا للمستثمرين المهتمين بالالتزامات المتوقعة من المؤسسة تجاه المشاكل البيئية لما لها من آثار يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم.

الانتقاد الموجه لهذا النموذج هو اقتصاره فقط على توفير المعلومات المتعلقة بمشكلة التلوث البيئي وهذا ما يجعله غير مفيد في تقييم الأداء البيئي والاجتماعي الشامل للمؤسسة[1].

الفرع الثالث:قائمة التأثير الاجتماعي (Estes):

لا يختلف النموذج الذي اقترحه Estes وأطلق عليه تسمية (تقرير التأثير الاجتماعي) Social Impact Statementكثيراً عن النموذج الذي اقترحه Linowes فالاثنين يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساساً في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، كما يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعية على أنها (أي تضحية أو أضرار يقع عبئها على المجتمع، أو على أحد عناصره، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، وسواء كانت داخلية أو خارجية، سواء دفعت المؤسسة مقابلاً لها أو لم تدفع). إلا أن هذا النموذج الذي جعله يختلف عن النموذج السابق له، اهتمامه بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف الاجتماعية، ومحاولته قياس صافي الإسهام الاجتماعي للمؤسسة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية، بالتكاليف الاجتماعية أي عن طريق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.[2]تقوم قائمة التأثير الاجتماعي التي أطلق عليها نموذج Estes على فرضية أساسية وهي أن التوزيع الأمثل للموارد يجب أن يرتكز على بيانات ومعلومات يتم إعدادها من وجهة نظر المجتمع، وهو ما تفتقده البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة التقليدية، كما قدمEstes قائمة أطلق عليها قائمة التأثيرات الاجتماعي وتعتمد على:

- التفرقة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية حيث تقاس المنافع الاجتماعية على أساس المنافع التي حصل عليها المجتمع فعلا كما تقاس التكاليف الاجتماعية على أساس الأضرار التي سببتها المؤسسة للمجتمع؛

[1] - محمد عباس بدوي، ***المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع***، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص.11.

[2] – حامد أحمد صالح أبو سمرة، **مرجع سابق**، ص ص50.

- يتم تقييم جميع عناصر النموذج في صورة نقدية وإن اختلفت أسس التقييم؛
- يتم عرض المنافع والتكاليف المتعلقة بكل عملية اجتماعية بشكل منفصل دون إجراء مقاصة بينما للتعرف على إجمالي المنافع وإجمالي التكاليف التي تخص كل عملية اجتماعية؛
- مقابلة إجمالي المنافع الاجتماعية بإجمالي التكاليف الاجتماعية والفرق بينهما هو صافي الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع، لذلك فهو يوضح الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة.

على الرغم من شمولية النموذج إلا أنه لم يحدد مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تنتمي إليه كل عملية، إذ يتضمن المنافع الكلية والتكاليف الكلية لأنشطة وقرارات المؤسسة من وجهة نظر المجتمع، علاوة على ذلك يتم قياس جميع عناصر النموذج وإن اختلفت أسس التقييم وهذه الأسس تختلف من حيث درجة الموضوعية.[1]

الفرع الرابع: مساهمات الممارسة العملية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أكثر النماذج انتشارا

1- نموذج Scovill Manufacturing Company

تم إعداد هذا النموذج من طرف شركة Scovill ويعتمد على تقسيم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة إلى مجموعتين، تشمل الأولى على الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية موجبة، بينما تحتوي الثانية على الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية سالبة، ويتم عرض هذه الأنشطة في شكل قائمة، يتضمن الجانب الأيمن أنشطة المجموعة الأولى ويتضمن الجانب الآخر أنشطة المجموعة الثانية، وتقسم الأنشطة التي تحتويها القائمة إلى أربعة أجزاء رئيسية، وكل جزء منها يعطي مجالا معينا من مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة، وهذه المجالات هي :مجال .فرص العمالة ومجال نظم الرقابة البيئية ومجال المضمون الاجتماعي ومجال خدمة المستهلكين.

يلقى هذا النموذج عدة انتقادات أهمها تتعلق بطريقة العرض المستخدمة حيث القائمة في شكل ميزانية وهذه الأخيرة من الملاحظ أنها تفتقد الخصائص الأساسية لها، كما أن العناصر التي تحتويها لم يتم التعبير عنها بصورة نقدية تسمح بقابليتها

للتجميع لإظهار تساوي عناصر الأصول بعناصر الخصوم.

[1] - الطاهر خامرة: **مرجع سابق**، ص 112.

2- نموذج (EGFA) Eastern Gas and Fuel Associates:

حيث يقوم على توفير معلومات كمية في أربع مجالات .وهي الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمساهمات الخيرية والمعاشات ، ويتم مقارنتها بالنسبة للدورة السابقة.

أما عن الصعوبات التي يواجهها هذا النموذج تتمثل في عدم شموليته إذ اقتصر على مجالين فقط ذلك أن أنشطة الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمعاشات ترتبط بمجال الموارد البشرية مما أدى بالمطالبة بأخذ الاعتبار مجال المساهمات البيئية ومجال المنتج.

3- نموذج(Abt): حيث يهدف إلى توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات التي تعظم العائد المالي على الاستثمار الاجتماعي، وفي سبيل ذلك يعتمد على قائمتين قائمة الميزانية الاجتماعية وقائمة الدخل الاجتماعي وبذلك يتم الربط بين الأنشطة المالية والأنشطة الاجتماعية ويتم التعبير عن كافة الأنشطة في صورة نقدية ويتم إعداد هاتين القائمتين بإتباع الإجراءات التالية:

- تحديد الأطراف الاجتماعية المستفيدة وتتمثل في حملة الأسهم والعاملين والعملاء والهيئات العامة والتعرف على عناصر الأنشطة البيئية والاجتماعية التي تهم هذه الأطراف؛
- تقييم العمليات المرتبطة بالأنشطة البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها بقيم نقدية؛
- تحديد صافي الأرباح الاجتماعية بمقارنة المنافع البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل طرف من الأطراف المستفيدة بالتكاليف البيئية والاجتماعية الخاصة به، ويفترض أن هذه القيمة تم توزيعها بالكامل لذلك فإن الميزانية الاجتماعية لا تظهر أي شيء من الأرباح الاجتماعية.
- تتحدد حقوق المجتمع في الميزانية المالية الاجتماعية كمتمم حسابي لجانب الخصوم، أي الفرق بين قيمة الأصول الاجتماعية والتزامات الاجتماعية.

توصلت المؤسسة إلى هذا الشكل من النموذج بعد القيام بدراسات استمرت خمس سنوات إلا أنه لا يزال يحتاج إلى بذل جهد إضافي لتحديد معاملات تسعير الأنشطة البيئية والاجتماعية التي يحتويها النموذج وخاصة تلك المتعلقة بالعناصر الخارجية التي لا تدخل في مجال موضوع القياس المحاسبي.[1]

[1] - محمدعباس بدوي، ***مرجع سابق*** ، ص100

المطلب الرابع: قياس مؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة

برزت أهمية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية كأحد أهم المواضيع المعاصرة ضمن فرع المحاسبة الاجتماعية التي تعني بعملية اختيار متغيرات وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عن معلومات تفيد في تقييم ذلك الأداء، وبالرغم من أهمية عملية القياس المحاسبي لتلك المتغيرات إلا إنها لازالت تعاني من صعاب وعقبات تحول دون تطورها، وهذه تكمن في طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس، لكونها غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها بسبب وجود فجوه بين ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات وبين ما ترى تلك المنظمات مسؤولياتها اتجاه المجتمع، وكذا لصعوبة التعبير بوحدات القياس النقدي عن العوائد الاجتماعية كمردود للأداء الاجتماعي كونها تناسب القياس الوصفي فضلا عن القياس الكمي النقدي، إضافة إلى طول الفترة الزمنية بين واقعة حدوث التكلفة الاجتماعية وبين زمن العائد الاجتماعي المتحقق من تلك التكلفة. على سبيل المثال، إن التكاليف التي تتحملها منظمة الأعمال عن أجور ورواتب العاملين الملتحقين بالمؤسسات التعليمية أو أجور إجازات الحمل والولادة للعاملات، تحمل بين طياتها عوائد اجتماعية بارزه تتمثل بتنمية المستوى الثقافي للعاملين وشد الروابط الأسرية والاجتماعية لأسر العاملات، إلا انه من الصعب إخضاع تلك العوائد للقياس الكمي، بل يكتفي في هذه الحالة بتأشير الملاحظات الوصفية لتساعد في عملية التقييم واتخاذ القرار بشأن كفاءة الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

وبصورة عامه فان المسؤولية الاجتماعية لأي منظمة تنطوي على مضمون فكرة العقد الاجتماعي حيث تقوم المنظمات بإنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع والقيام بتوليد ونشر المنافع على أفراد المجتمع، وتتحدد تلك المسؤولية بأربعة مؤشرات تمثل أركان هيكلية الأداء الاجتماعي للمؤسسة.[1] وهي:

الفرع الأول: قياس عمليات مجال المساهمة العامة

ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي إلى تخفيف الضغط على

[1]- **المرجع نفسه**: ص33 ، 34

وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن.وتحددها وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة.

البذل في سبيل الإنسانية: -تدعيم المؤسسات العلمية؛ تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية؛

-تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

-**المواصلات والنقل:** توفير وسائل النقل للعاملين.

توفير السكن:- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان؛ إنشاء مساكن للعاملين؛

الخدمات الصحية: – تدعيم البرامج التي تحد الأمراض -توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة؛ رعاية مجموعات معينة من الأفراد: المساهمة في رعاية المعوقين ، المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.[1]

الفرع الثاني: مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

غالبا ما تدور العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الموارد البشرية في مجال المسؤولية الاجتماعية الإجبارية

وتتمثل أساسا في الآتي:

1 – **إعداد وتنفيذ برامج لتدريب العمال:** يؤدي تدريب العمال إلى توفير فرص للعامل لاكتساب خبرات ومهارات تزيد من قدرته على أداء عمله، ولقياس المساهمة الاجتماعية لعملية إعداد وتنفيذ برامج تدريب العمال يمكن الاعتماد على تكلفة هذه البرامج كأساس لتقدير قيمة مساهمة المؤسسة في هذا المجال.

2 – توفير ظروف عمل تتميز بالأمن: تعد مساهمة المؤسسة في توفير بيئة عمل مناسبة تتصف بالأمن من المساهمات التي تقوم عليها المؤسسة التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية الإجبارية، حيث تفرض القوانين في معظم الدول على المؤسسات اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتأمين بيئة العمل بما يكفل حماية العمال من مخاطر العمل وأضراره.

إن من شأن التزام المؤسسات هذه المسؤولية أن يعود بالفائدة على المؤسسة من ناحية الأداء الإنتاجي للعمال كما

يؤثر على المجتمع من ناحية المحافظة على موارده البشرية.

[1] - الطاهر خامرة، **مرجع سابق**، ص 86.

ولقياس مساهمة المؤسسة في توفير بيئة عمل تتصف بالأمن يمكن أن نفرق بين المساهمات الموجبة وهي التي تنشأ عن التزام المؤسسات بالشروط القانونية لمتطلبات الأمن الصناعي ويتم قياسها على أساس تكلفة تجنب الضرر وهي تكلفة أجهزة ومعدات منع تلوث بيئة العمل ومصاريف تشغيلها وتكلفة أجهزة الوقاية الشخصية للعمال وتكلفة إعداد إرشادات الأمن الصناعي وغير ذلك من التكاليف التي يكون الدافع من تحملها توفير شروط السلامة والصحة المهنية، أما النوع الثاني فيتمثل في المساهمات السالبة والتي تنشأ نتيجة قصور المؤسسة في تنفيذ الاشتراطات القانونية لمتطلبات الأمن الصناعي. ويمكن قياسها بعد تصنيفها إلى الحالات الثلاثة التالية:

1– وهي الحالة التي لا تتأثر فيها الكفاءة الإنتاجية للعامل ويمكن قياس المساهمات السالبة من خلال الإنتاجية المفقودة خلال فترة العلاج بالإضافة إلى مصاريف العلاج وبالتالي لتقييمها يتطلب بيانات عن عدد العمال المصابين ومتوسط إنتاجية العامل وعدد أيام الانقطاع عن العمل ومتوسط مصاريف العلاج.

2 – في هذه الحالة تتأثر الكفاءة الإنتاجية للعامل ويمكن تقدير المساهمات السالبة في هذه الحالة على أساس القيمة الحالية للإنتاجية الجزئية المفقودة مضافا إليها مصاريف العلاج.

3 – في هذه الحالة تفقد إنتاجية العامل بالكامل بسبب عجز كلي أو وفاة أحد العمال ويمكن قياس المساهمات السالبة على أساس القيمة الحالية للإنتاجية المفقودة مضافا إليها مصاريف العلاج.[1]

الفرع الثالث: قياس مجال المساهمات البيئية:

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة ردع الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.[2]

ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية أهمها تجنب مسببات تلوث الهواء و الضوضاء والتخلص من المخلفات بطريقة تقلل من تلوث المياه والتربة والمساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة.

[1] - **المرجع نفسه**: ص ص 117، 118.

[2] – حمدي هاشم: **جغرافيا البيئة ومشكلات التلوث الصناعي في المناطق الحضرية**، إيتراك للطباعة، مصر، 2005،ص ص3، 4.

غالبا ما تكون عمليات مجال المساهمات البيئية إجبارية وذلك بإلزام المؤسسة القيام بها حيث يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث في حدود القدرة الاستيعابية للبيئة ومن شأن عدم الالتزام بها أن

يؤدي إلى أضرار على مستوى الموارد البيئية والمجتمع[1].

عندما تحقق المؤسسة المستويات القياسية للتلوث فإن ما تتحمله من أعباء في سبيل تحقيق ذلك يعتبر مساهمة بيئية

واجتماعية إجبارية مقابل التزامه بالمسؤولية البيئية والاجتماعية القانونية أما في حالة تحقيق المؤسسة لمستويات أفضل منها فإن ما تتحمله من أعباء إضافية يعتبر مساهمة بيئية واجتماعية طوعية، وفي كلا الحالتين يتم قياس هذه المساهمات بطريقة مباشرة على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف فعلية وتدعى بالمساهمات الموجبة، والتي يمكن تحديدها كما جاء في برامج الأمم المتحدة كالآتي:

- تكاليف إزالة أو تنظيف آثار التلوث المؤذية والفضلات الضارة بالصحة والبيئة ومعالجتها.
- تكاليف مخصصة لمجابهة الكوارث المأساوية.
- تكاليف التطوير واستخدام التكنولوجيات النظيفة.
- تكاليف بدائل التحسين لاستنفاذ الموارد الطبيعية.
- تكاليف تبني برامج وسياسات حماية البيئية وتطويرها.
- تكاليف التعليم والتدريب والتثقيف البيئي والاستدلال على مصادر التلوث.
- التكاليف الإضافية الناجمة عن استخدام مواد بديلة في العمليات الإنتاجية بهدف الحد من التلوث.
- الرسوم والغرامات والتعويضات الحاصلة بسبب حماية البيئة.

أما المساهمات السالبة فتكون في حالة فشل المؤسسة في تحقيق المستويات القياسية وذلك للأسباب التالية:

- عدم قيام المؤسسة بأي عمليات للرقابة على التلوث؛
- قيام المؤسسة بعمليات الرقابة على التلوث بصفة جزئية؛
- وجود المؤسسة بمنطقة تجمع صناعي وهو ما يؤدي إلى تراكم مسببات التلوث بكميات تفوق المستويات القياسية[2].

[1] – إسماعيل يحي التكريتي: **محاسبة التكاليف المتقدمة"قضايا معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص ص 341، 343.

[2] – ضاري ناصر العجيمي: **الأبعاد البيئية للتنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992، ص ص24 ،27.

الفرع الرابع: قياس مجال المنتج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

إن المؤشرات الواردة أعلاه لا يمكن أن تدخل حيز التطبيق العملي ما لم تحظ ى بمعلومات محاسبية واضحة ودقيقة على مستوى المؤسسة والبيئة والمجتمع ككل. تجدر الإشارة إلى أن الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة لا يمكن تقييمه والحكم عليه بنظره مجردة بمعزل عن تكاليف الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار السلبية للنشاط الاقتصادي لتلك الوحدة، وبذلك ينبغي إجراء الموازنة بين ما تقدمه تلك الوحدة من أداء اجتماعي لكافة الأطراف ذات العلاقة من جانب وما لها من آثار سلبية ضارة بالبيئة المحيطة والمجتمع ككل من جانب آخر، ضمن هذا السياق فإن المشكلة الأساسية التي تعيق عملية الموازنة هي كيفية إخضاع تكاليف تلك الأضرار الاجتماعية للقياس الكمي. حيث إن المعلومات المستقاة لهذا الغرض لا تتضمن بشكل مطلق معلومات كمية، بل تشير في الغالب إلى معلومات نوعية يصعب ترجمتها كميا وبذلك تبقى عاجزة عن الإحلال كقياسات منطقية تعوض عن الأضرار أو التكاليف الاجتماعية المهدرة لغرض التصدي لهذه المشكلة فقد لجأ الفكر الاقتصادي إلى استخدام عدة طرق ووسائل نحو الاقتراب من دقة القياس، كان أفضلها استخدام أسعار الظل الذي وضعت له القواعد والأسس الارتكازية للتطبيق العملي، الأمر الذي شجع المفكرين ضمن المحيط المحاسبي على تبني وتطبيق ذلك المفهوم لغرض استيضاح اثر العوامل غير الكمية على قياس تكلفة ومنافع الوحدة الاقتصادية. [1]

[1] – حمدي هاشم، **مرجع سابق**، ص 4.

خلاصة الفصل

إذا كانت مسؤولية المؤسسات الاجتماعية قد تطورت تاريخيا تحت تأثير الضغوط الاجتماعية والضوابط الحكومية والإصلاحات التشريعية، فإن المؤسسات تحولت في العقود الأخيرة من المواقع الدفاعية التي غالبا ما جاءت كاستجابة للضغوط الخارجية على المؤسسات، إلى مواقع إيجابية قائمة على إدراك الترابط الوثيق بين الممارسات المسؤولة اجتماعيا والأداء المالي الجيد للمؤسسة.

وعليه فان التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية بصورة عامة لم يعد خيارا مطروحا بل أصبح ملزم الكشف عنه ضمن تقاريرها السنوية التقليدية وذلك لإظهار مدى قدرة الوحدة على الإيفاء بمسؤولياتها الاجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار العام للبيئـــة والتنـــميـــة المستدامـــــة

تمهيـــــــــــد

قبل قرابة نصف قرن من الزمن، لم تكن القضايا البيئية تشكل مجال اهتمام حقيقي للعالم، وكان مجال الاهتمام وقتها مركزا على معدلات النمو وحجم المداخيل المحققة دون أدنى اعتبار لمخلفات الأنشطة الصناعية وتأثيراتها على البيئة والمحيط. غير أن بداية القلق العالمي بشؤون التهديدات التي تطال البيئة قد بدأت فعليا مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وذلك بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الإنسانية في استوكهلم عام 1972، حيث يمثل هذا الحدث نقطة بداية الاهتمام – وبصفة رسمية – لدى دول العالم بالتأثيرات السلبية لنشاط الإنسان، وما يمكن أن ينجر عنه من نتائج وخيمة على حياة البشر، ومن يومها أخذت القضايا البيئية بعدا عالميا. ونحن في فصلنا هذا نحاول تقديم كيف تكون هناك تنمية اقتصادية تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة في الحفاظ على البيئة وتحقيق عدالة اجتماعية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البيئة

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البيئة

منذ بدأت الخليفة و مصير الإنسان مرتبط كل الارتباط بما يحيطه و يكتنفه من بيئة ،يبحث بين مكوناتها عما يعينه على قضاء شتى ما يتطلع إليه من احتياجات، مستخدما في ذلك كل ما توافر له من معارف و مهارات و خبرات. و على الرغم من ذلك كانت البيئة بما فيها من موارد متنوعة في حالة توازن طبيعي يمكنها من الوفاء بمطالب الإنسان و إمداده بإحتياجاته اللازمة لإستمرار حياته و حياة الكائنات الحية الأخرى ،إلا أن تصرفات الإنسان غير المسؤولة مع ما يحيط به من كائنات ومكونات و عناصر قد أحدثت الكثير من المشكلات و التهديدات على البيئة و أخلت بنظامها، وترتب على ذلك حصول العديد من المشكلات و التهديدات التي كان لها أثر واضح في تدهور البيئة و تدميرها، لاسيما وأن هذه المشكلات ليس لها حدود جغرافية ،و لا تمنعها حدود سياسية ،إذ أنها تنتشر في كل مكان وتصل إلى كل بقاع.[1]

المطلب الأول: مفهوم البيئة

لم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة بل تعددت معانيها وتباينت مفاهيمها حسب تخصص الباحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة حيث يعرفها كل منهم في ضوء رؤيته وتخصصه.

الفرع الأول: تعريف البيئة

يتطلب التعرف على قضايا البيئة، تحديد المعنى المحدد للفظ البيئة لأن المفهوم الدقيق لكلمة بيئة ما يزال غامضا لدى الكثيرين، ولأنه لا يمكن تحديد مفهوم البيئة إلا بتحديد أو بالتعرف على الأصل الاشتقاقي للبيئة لغويا واصطلاحا و من ثم التطرق للمفهوم الإجرائي.

يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في العربية إلى الجذر " بوآ" أي حل و نزل وأقام ... و الاسم منه بيئة بمعنى المنزل. وقد ذكر ابن منظور لكلمة "تبوأ" معنيين قريبين من بعضهما.

- الأول : بمعنى إصلاح المكان و تهيئة للمبيت فيه، قيل " تبواه " و"أصلحه" و"هيئه" أي جعله ملائما لمبيته ثم اتخذه محلا له.- الثاني : بمعنى النزول و الإقامة كأن تقول " تبوأ المكان" أي حله ونزل فيه وأقام فيه. [2]
- وبالنظر إلى قواميس اللغة العربية فهي تعرفها بأنها "المحيط.[1]

[1]- صالح بن علي أبو مراد :***أهمية تنمية الوعي البيئي و كيفية تحقيقه*** .من موقع www .moheet .com أطلع عليه يوم 2012/03/11.
[2]- محمد منير حجاب: **التلوث و حماية البيئة–قضايا البيئة من منظور إسلامي**، دار الفجر، ط1، مصر، 1999، ص11.

أو هي "الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان"[2] وهي كذلك مجموعة عناصر الطبيعية و الصناعية التي تحيط بحياة الإنسان، كما يمكن تعريفها بأنها كل ما يحيط الإنسان من ظواهر التضاريس و المناخ و النبات و الحيوان، [3] فهي تشكل من مجموع العوامل التي تؤثر على الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، و بشكل أدق مجموع مكونات وسط محدود و الذي يحدده التشريع، إذن فكلمة بيئة مشتقة من فعل " تبوأ" فنقول تبوأت منزلة في الناس أي اتخذت مكانة في الناس أي اتخذت مكانة عند القوم و تعني أيضا الإحاطة بالشيء.[4]

ويتطابق المفهوم العربي للبيئة إلى حد بعيد مع تعريف علم البيئة (ECOLOGY) والذي هو فرع من فروع علم الأحياء (BIOLOGY) وكلمة (ECOLOGY) مشتقة من الكلمة اليونانية (OIKAS) وتعني المنزل وكلمة (LOGOS) و تعني علم، أي العلم الذي يهتم بدراسة الكائن الحي في منزله.[5]

أما اصطلاحا فقد عرفت البيئة عدة تعريفات حيث عرف ريكاردوس ألهبر "بأنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف إيكولوجية مترابطة."[6]

كما تعرف البيئة بأنها كل العناصر الطبيعية حية وغير حية، والعناصر المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة، كما تمثل العلاقات القائمة بين الإنسان و بيئته و التفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد.[7]

وفي خضم التعارف اللغوية والاصطلاحية ندرك أن الإنسان يعتمد في حياته اعتمادا كليا على البيئة من مصادر طبيعته و عليها يعتمد في تطوير معيشته و مؤسساته الاجتماعية و الاقتصادية، فالهواء وضوء الشمس و الماء و التربة هي العناصر التي لا يمكن للإنسان أن يحي دونها، كما أن هذه العناصر تقوم عليها أيضا حياة النبات و الحيوان التي هي مصدر وأساس لغذاء الإنسان، فالبيئة تمثل ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يستمد منه

---

[1] -**المنجد الإعدادي**، دار المشرق، ط4، بيروت، 1984، ص111.

[2] – **منجد الطلاب**، دار المشرق، بيروت، 1975، ص47.

[3] – محمد صالح العادلي: **موسوعة حماية البيئة** –الجزء الأول في القانون الداخلي و القانون الدولي الجنائي و الفقه الإسلامي –دراسة مقارنة– دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر،2003، ص17.

[4] – إحسان علي محاسنة: **البيئة و الصحة العامة**، دار المشرق، مصر، 1999، ص17.

[5] – سامح غرايبة ، يحي الفرحان: **المدخل إلى العلوم البيئية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 17.

[6] – عامر محمود طراف: **أخطار البيئة والنظام الدولي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 15.

[7] – السيد عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الإجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 223.

مقومات حياته، لذا نجد الإنسان يعيش في تفاعل مستمر مع البيئة مستخدما هذا التفاعل لتطوير حياته و حياة أجياله من بعده إلى الأفضل، وهذا كان لزاما عليه أن يتعرف على مكونات هذه البيئة و مشكلاتها و يعي تماما

ذلك حتى يستطيع أن يأخذ منها ما يلبي حاجاته و يحقق مأربه دون أن يتلفها، وبالتالي يحقق التنمية المنشودة و لأجل ذلك فقد حدد المؤتمر الدولي الذي نظم بواسطة اليونسكو عام 1968 في باريس مفهوم البيئة بأنه:" كل ما هو خارج ذات الإنسان و يحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر و ذلك يشمل جميع النشاطات التي تطبق و التي يستجيب لها الإنسان ويدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوافرة لديه، كما أنها تشمل العادات و التقاليد و الأعراف و القانون."[1] وعليه يمكن القول أن البيئة سواء بالنسبة للكائن الحي آو الجماد هي عبارة عن كل ما يحيط به و يعيش معه، وفي نفس الوقت يشكل هذا الكائن الحي أو الجماد جزءا من البيئة يتأثر بها و يؤثر فيها بدرجات متفاوتة.[2]

ومن هنا فالإنسان يعيش في إطار أنظمة رئيسية ليس له مخرج منها، لأنها تتحكم في حياته تحكما كاملا، وتحيط بها أنظمة فرعية شتى.

و الأنظمة الثلاثة الرئيسية هي: [3]

- المنظومة البيولوجية: هي المحيط الحيوي أي المنظومة الطبيعية و يتألف من الحيز الذي توجد فيه الحياة أو يمكن أن توجد فيه حياة وهو يجمع بين الطبقات السفلى من الهواء (الغلاف الجوي) و الطبقات السطحية من الأرض و المياه. ويعتبر النظام البيولوجي جزء من نظام كوني متكامل، خارج إطار التحكم الإنساني والذي يعطي الإنسان الحيز الذي يعيش فيه، و العناصر التي يحولها إلى سلع تشبع احتياجاته و ترضي رغباته.
- المنظومة التكنولوجية: و يقصد بها ما يبنيه الإنسان داخل النظام من شبكة مواصلات و تقنيات رغم أهمية هذه التكنولوجيا في توفير احتياجات الإنسان إلا أنها من ناحية أخرى أحدثت مشاكل غير متوقعة من ناحية سلامة و صحة البيئة.
- المنظومة الاجتماعية: وتتمثل في مجموع النظام و القوانين و الأعراف و العادات الاجتماعية و النظم الثقافية و السياسية السائدة في البلدان.

[1] – رشا أحمد عبد اللطيف: **البيئة و الإنسان –منظور اجتماعي** –دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص86.

[2] – محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان: **تلوث البيئة مشكلة العصر**–دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2003، ص7.

[3] – محمد يسري إبراهيم دعبس: **تلوث البيئة و تحديات البقاء –رؤية أنثروبولوجية**-(ب،م،ن)، الإسكندرية، 1997، ص ص3، 4.

إن التفاعل بين هذه المنظومات الثلاث هو أساس المجتمع المنظم و حتى يمكن الحفاظ على دورة التفاعل بين الأنظمة الثلاثة يجب أن لا يطغى نظام على نظام، فمحصول السمك الذي يحصل عليه الصيادون في بيئة ما يجب أن يزيد عن قدرة النظام الحيوي في إنتاج السمك، وكذلك الخشب الذي يقطع من الغابات لصالح المستهلكين يجب إن لا يزيد عن قدرة الإنسان و الطبيعة على استزراع أشجار من ذلك النوع الذي قطع وكذلك يجب أن لا تحصل على طمي من الأنهار أكثر قدرة تلك الأنهار على تجديد طميها في دورتها الطبيعية.

و بالعودة إلى المشرع الجزائري نجد أنه لم يقم بإعطاء مفهوم دقيق للبيئة، فحسب قانون رقم03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، في المادة 02 نص على أهداف حماية البيئة أما المادة 03 فتكلمت عن مكونات البيئة.[1]

و لقد جاء في التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة عن البيئة في العالم العربي "نشر في القاهرة في 1991 " لقد أدى التطور البطيء في الوعي البيئي على المستويين الشعبي و الحكومي مع عدم المبالاة بالمظاهر السلبية المرئية و النفسية للتلوث وغيره من أشكال التدهور إلى عدم الاعتداد باتجاهات الرأي العام عند إعداد خطط وبرامج حماية البيئة، وعلى الرغم من إن الوعي البيئي العام الجماهيري في الوطن العربي يزداد تدريجيا إلا أن الآلية المؤسسية لا زالت لا تسمح بمساءلة صانعي القرار من جانب الجماهير أو الجماعات الأهلية المعنية بالحفاظ على البيئة، وبالرغم من المحاولات الجادة لأجهزة حماية البيئة و الصحة العامة و التعليم و الإعلام و النشر وتعميق الوعي البيئي إلا أن الأحوال المتدهورة للبيئة و الفعل السلبي لدى القطاعات العريضة من الجماهير يدل على أن التوعية البيئية مازالت تواجه العديد من المشكلات. "

و في الحقيقة يمكن القول أن هذه المشكلات البيئية تنجم عن فشل التفاعلات بين عناصر الأنظمة الثلاثة (السابقة الذكر) أو تعارضها وإن تحليل هذا الفشل أو التعارض يقدم الإمكانات لتشخيص صحيح لمشكلات البيئة ويوفر أفكار لطرق معالجة هذه التعارض.

الفرع الثاني:المفاهيم المحيطة:

يرتبط مفهوم البيئة بمجموعة من المفاهيم هي:

[1] –قانون رقم 10/03المؤرخ في 2003/07/20المتعلق **بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، عدد43، 2003.

1- القضايا البيئية:

القضايا البيئية ظاهرة دولية تعاني منها كل المجتمعات الصناعية و النامية نتيجة النشاط الصناعي المتزايد للإنسان على البيئة الطبيعية مما يترتب على ذلك أثار ضارة على الكائنات الحية وعناصر البيئة، مما يستلزم ترشيد السلوك الإنساني نحو البيئة و مواردها من خلال التربية البيئية غير النظامية بهدف تنمية الوعي البيئي والعمل على إكسابه سلوكيات و اتجاهات ايجابية نحوها و بخاصة وسائل ودعائم الاتصال، لما لها من دور بارز في تلك القضايا بتنبيه الأذهان و محاولة علاجها.

2- المشكلة البيئية: تعني حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي بما ينجم عنه أخطار بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

3- حماية البيئة:

يقصد بذلك مواجهة الأضرار الناتجة عن تقدم الصناعة الحديثة من دخان الآلات والمصانع والسيارات ومواد الصناعة من سوائل وفضلات وبقايا الإنسان والحيوان والضوضاء وازدحام السكان ...[2]

4- النظام البيئي:

إنه نظام ترتبط مكوناته الفيزيائية والنباتية و الحيوانية بعلاقات عضوية ووظيفته على النحو الذي يجعله قادرا على أداء مهمته التسخيرية بتوفير مقومات الحياة وعوامل البقاء للكائنات الحية التي تعيش فيه دون أي تدخل غير رشيد من جانب الإنسان في هذه العلاقات يمكن أن تقضي على التلوث أو إلى غير ذلك من المشكلات البيئة كنضوب الموارد أو استنزافها أو تعطيلها عن أداء وظيفتها.[3]

5- التوازن البيئي:

يعني التوازن البيئي ارتباط مكونات البيئة بدورات طبيعة تضمن بقاءها واستمرار وجودها بالنسب التي وجدت بها ويعتمد هذا التوازن على المكونات من الكائنات الحية وغيرها.

[1] -يونس إبراهيم أحمد يونس: **البيئة والتشريعات البيئية**، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص19.

[2] -**المرجع نفسه**، ص51.

[3] -محمد منير الحجاب: **التلوث و حماية البيئة-قضايا البيئة من منظور إسلامي**، مرجع سابق، ص 40.

الفرع الثالث:العلاقة بين البيئة والتنمية:

يدور الجدل منذ فترة طويلة حول حدود العلاقة بين البيئة و التنمية وهذا الموضوع يشمل مسائل اجتماعية و اقتصادية متعددة، إلا أننا سوف نوضح نوع العلاقة التي يجب أن تكون بين البيئة و التنمية على أساس من

من الممكن أن تؤثر التنمية على البيئة مع تقدم و التكنولوجيا تأثيرا عميقا.[1]

لقد أدت الزيادة المتسارعة في وتيرة التصنيع إلى تحقيق معدلات كبيرة من التنمية الصناعية و الاقتصادية، و لكن أحدثت بالمقابل مشاكل بيئية هددت كل أشكال الحياة، و حتى النمو في حد ذاته مما دفع بالمنظمات والدول إلى الاهتمام بالبيئة كبعد أساسي في التنمية و هذا لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة.[2]

إذ شكلت العلاقة بين التنمية والبيئة أو بالأحرى المحتوى الداخلي لهذه الثنائية من حيث التأثيرات المتبادلة بينهما مدخلا مناسبا لدراسة المشكلات البيئية و طرح قضية نضوب الموارد الطبيعية، والتي ينظر إليها الاقتصاديين الليبراليون على أنها متوفرة بشكل غير محدود في الطبيعة وحتى المفكرون الاشتراكيون يعتبرون ندرة بعض الموارد الاقتصادية في أشكال الملكية و طبيعة علاقات الإنتاج و العلاقات الاجتماعية،[3] هذا الموقف ترتب عنه حدوث اختلالات بيئية أثرت على مسيرة التنمية ذاتها، و بذلك وصلت العلاقة بين التنمية و البيئة إلى وضع حرج في ظل تنمية تجاهلت إلى حد كبير البعد البيئي و استأثرت هذه العلاقة باهتمام المسؤولين و الباحثين و العلماء، وتوج هذا الاهتمام بانعقاد مؤتمرات و الندوات "كحلقة "فونيه" الدراسية عن التنمية و البيئة في عام 1971 ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في عام 1972، و ندوة كوكويك حول أنماط استخدام الموارد و استراتجيات البيئية والتنمية في المكسيك عام 1974 وغيرها من المحافل و الدراسات التي بدأت في توضيح الروابط بين البيئة و التنمية، و منذ ذلك الحين بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن "النمو مقابل التنمية" إلى إمكانية تكامل النمو و البيئة، و توصلت هذه الندوات و المؤتمرات التي عقدت في السبعينات من القرن الماضي باستمرار إلى قناعة بأن التنمية و البيئة هما عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافها و ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموما.

---

[1] – جابر عوض سيد حسن: ***الإنسان و البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية***، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص285.

[2] –مالكروم جبلز وآخرون: ***اقتصاديات التنمية***، ترجمة :طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص31.

[3] Sylvie Faucheux, Jean François Noel :**Economie des ressources naturelles et de l'environnement** .édition Armand colin, 1995, p28.

و خلاصة القول بما أن التنمية عملية تطويرية تهدف إلى إشباع حاجات و رغبات الأفراد، والبيئة هي المصدر الذي تأخذ منه الموارد لتحقيق أهدافها، وبالتالي يستوجب استغلال موارد البيئة بأسلوب رشيد يتفق و قدرتها بما يضمن استمراريتها في العطاء، و على الدول عند بناء إستراتجيتها التنموية ألا تغفل البعد البيئي لضمان تحقيق أهدافها.[1]

المطلب الثاني: أنواع البيئة و عناصر البيئة:

الفرع الأول: أنواع البيئة

تقسم البيئة إلى قسمين:

1- البيئة الطبيعية: وهي عبارة عن مختلف المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها، أو تغيير قوانينها والتحكم فيها مطلقا، وهي العناصر التي وجدت وتخضع لقوانين فيزيائية في تفاعلاتها ومنها الأرض (التربة)، المياه، الجبال والأنهار ومختلف مظاهر السطح، الحياة النباتية والحيوانية ، بل وحتى البشرية.

2- البيئة المشيدة: وتتكون من البنية المادية التي شيّدها الإنسان، ومن معظم النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيّرت البيئة الطبيعية لخدمة حاجات البشرية، كما تشمل البيئة المشيدة استعمال الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذا المناطق الصناعية، المراكز التجارية...[2]

والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل يشمل مجال الكرة الأرضية، وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى، ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة، والإنسان واحد من مكوناتها، يتفاعل مع بقية المكونات لكنه مطالب أن يستثمر موارد البيئة دون إتلاف أو تدمير وتخريب.[3]

---

[1] -أحمد رمضان نعمة: ***اقتصاديات الموارد البيئية***، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص302.

[2] - نصر الدين بوزيان: **البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين جريدتين جهويتين** – رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 31.

[3] - سيد عاشور أحمد: **التلوث البيئي في الوطن العربي – واقع وحلول –** ط1، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006 ، ص12.

الفرع الثاني:عناصر البيئة:

تتكون البيئة من:

1- البيئة الطبيعة:

تتكون من العناصر التالية: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي ... وما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر طاقة، ونباتات وحيوانات ، وهذه جميعها تمثل المواد المتاحة كي يحصل منها الإنسان على مقومات حياته من غذاء ومأوى.

2- البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان وأسرته ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في الأوساط الحيوية، وهي عموما جزء من البيئة الطبيعية .

3- **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بها الإطار الذي تحدث فيه العلاقات الاجتماعية بين الإنسان وأقرانه، وبطبيعة الحال تؤثر طبيعة وشكل هذه العلاقات على البيئة بوجه عام.

4- البيئة الثقافية: وتشمل العادات والتقاليد والمبادئ والقيم السائدة في أي مجتمع.

5- **البيئة التصنيعية:** وتشمل نواحي التنمية الصناعية واستخدام التكنولوجيا الخاصة بتوفير الطاقة واستخدام الموارد الطبيعية. ومن دون شك تشكل العناصر السابقة المعطيات التي تتفاعل مع البيئة الطبيعية بطبيعة التأثير والتأثر.[1]

المطلب الثالث: تلوث البيئة:

لقد أصبح التلوث في هذا العصر أشد خطورة في أبعاده المؤثرة، ولقد كان في مقدمة الأسباب للتلوث التقدم التكنولوجي والصناعي للإنسان خصوصا في البلدان المتقدمة، مما يسبب اختلال مكونات النظام البيئي، بوجود مواد تفسد نظام الطبيعة، وما تحتويه من كائنات حية وغير حية.[1]

[1]- محمد منير حجاب: **الموسوعة الإعلامية**، ج1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 520.

الفرع الأول: مفهوم تلوث البيئة

1- التلوث لغة: التلوث لغة من اللوث ومن معانيه الشر والتلطخ.[2] والخلط ويرتبط دوما بوجود مواد ضارة في المحيط الذي نعيش فيه بنسب غير طبيعية وفي غير مكانها ما من شأنه الإضرار بالكائنات الحية أو الإنسان في مأمنه أو صحته أو راحته.[3] كما يعني أيضا فساد الشيء أو تغير خواصه.[4]

2- التلوث اصطلاحا

التلوث هو" الطارئ غير المناسب الذي أدخل في التركيبة الطبيعية أي الكيميائية أو الفيزيائية والبيولوجية للمياه أو الأرض أو الهواء، فأدى إلى تغير أو فساد أو تدني في نوعية تلك العناصر، مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية ويؤدي إلى مشاكل متعددة مثل تلوث الهواء، الماء والأرض."[5] وبالتالي فالتلوث هو إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية لأي جزء من البيئة بمعنى آخر يسبب وضعا يكون ضارا أو يحتمل أضرارا بالصحة العامة أو سلامة الحيوانات والطيور وكذلك الأسماك والموارد الحية والنباتات.[6]

يعرفه البعض بأنه:" كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية و غير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها."[7]

كما يعرف التلوث على أنه: "تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة بحيث تعرض تلك الموارد والطاقات إلى صحة الإنسان أو رفاهيته أو المصادر الطبيعية للخطر وتجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر."[8]

---

[1] – إبراهيم سليمان عيسى: **تلوث البيئة أهم قضايا العصر**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 18.

[2] – **قاموس المنجد العربي**، عربي- عربي، ط6، بيروت، دار المشرق، 1998، ص281.

[3] – ماجد راغب الحلو: **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص39.

[4] – عبد القادر رزيق المخامدي: **التلوث البيئي مخاطر الحضر وتحديات المستقبل**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص22.

[5] – عامر محمود طرافة: **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2002، ص29.

[6] – أحمد عبد الكريم سالمة: **التلوث النفطي وحماية البيئة**، دار المعارف، الإسكندرية، 1981، ص98.

[7] – راتب السعود: **الإنسان و البيئة**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 52.

[8] – أبو النجا محمد العمري: **آليات التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع المحلي مع المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث**، الملتقى العربي الثاني إدارة المدن الكبرى: مشكلات حضرية وحلول إبداعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي 2005،ص58.

وحسب القانون الجزائري رقم 03-10المؤرخ في 19 جمادى الأول الموافق 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1] يعرف التلوث: "بأنه كل تغيير مباشر للبيئة يتسبب فيه فعل يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والجو والهواء والممتلكات الجماعية أو الفردية."

ومن هنا نستنتج أن التلوث يشمل كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء و التربة و البحيرات و البحار. [2]

الفرع الثاني: أنواع التلوث البيئي:

يمكن تقسيم أهم المظاهر التي تمثل ظاهرة التلوث البيئي إلى:

- ✓ تلوث مادي : يشمل تلوث الهواء، الماء، الغذاء، التلوث بالنفايات، تلوث التربة .

تلوث معنوي: يشمل التلوث الضوضائي –البصري –الأخلاقي ...و الجدير بالذكر أن التلوث سواء كان ماديا أو معنويا فانه يؤثر ويتأثر ولا يمكن فصل جانب من جوانب التلوث عن تأثيره في العناصر البيئية.[3]

1-التلوث المادي: و يشمل:

أ- تلوث الهواء: ارتفعت ظاهرة تلوث الهواء من قبل الإنسان بعد الثورة الصناعية ليبلغ أوجه في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت مشكلة الهواء من أبرز المشكلات التي يواجهها الإنسان في الوقت الحاضر، وقد عرف المجلس الأوروبي التلوث الجوي كالتالي: "يتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة غريبة أو عندما يحدث تغيرا هاما في نسب المواد المكونة له، حيث يترتب عليها حدوث نتائج ضارة تسبب مضايقات وانزعاجا."[4]

وعرف خبراء منظمة الصحة العالمية تلوث الهواء بأنه الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتويا على مواد بتركيزات تعتبر ضارة بالإنسان أو بمكونات بيئته، وعندما نتكلم عن تلوث الهواء، فإننا نتكلم في الحقيقة عن تلوث الطبقة السطحية من الغلاف الغازي المحيط بالكرة الأرضية، والتي تمتد فوق سطح الأرض إلى مسافة تتراوح من 8 إلى 15 كم (تروبوسفير). [5]

---

[1] – فؤاد حجري: **الأمن والبيئة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص 297.

[2] – أحمد مدحت إسلام: **التلوث مشكلة العصر**، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 9.

[3] – جابر عوض، سيد حسن: **مرجع سابق**، ص 33.

[4] – صالح وهبي: **قضايا عالمية معاصرة**، ط2، دار الفكر، دمشق، 2004، ص87.

[5] – عبد السلام علي زين العابدين، عرفات محمد بن عبد المرضي: **تلوث البيئة ثمن للمدينة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص 23.

وتتمثل الشروط الواجب توافرها في الهواء الصالح للإنسان فيما يلي:

- ❖ أن يكون الهواء خاليا من المواد العالقة كالأتربة، والغازات أو الميكروبات أو الأبخرة .
- ❖ أن تكون درجة حرارة الهواء أقل من درجة حرارة الجسم، ليتمكن الأخير من التخلص من حرارته الزائدة، وذلك بالإشعاع والنقل.
- ❖ أن يكون الهواء متحركا حتى تتجدد طبقاته المحيطة بالجسم باستمرار. [1]

كما عرف القانون الجزائري رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التلوث الجوي "بأنه إدخال أي مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزئيات دقيقة سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي."[2]

أغلب عوامل للتلوث الهواء عوامل مستحدثة من صنع الإنسان، بدأت منذ أن ابتكر الإنسان الآلة واستخدمها في كل مناحي الحياة وقد ظلت هذه العوامل تزداد مع زيادة التقدم العلمي للإنسان، و نتيجة أخذه بالأساليب الصناعية و التكنولوجية الحديثة وظل أثر هذه العوامل يتراكم على مر السنين، حتى ظهر أثرها واضحا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث شعر الإنسان بخطرها على حياته وفطن إلى أثرها المدمر في البيئة المحيطة به.

ولاشك أن تلوث الهواء في الدول النامية يرجع إلى اهتمام هذه الدولة بعمليات التصنيع للنهوض بالمشروعات التنموية دون الأخذ في الاعتبار المخاطر التي قد تنجم عن ذلك .[3]

و الحديث عن تلوث الهواء يعني الحديث عن تعدد أنواع الغازات و الشوائب التي تتصاعد إلى الهواء نتيجة احتراق الوقود في المصانع و محطات القوى وفي محركات السيارات ولكن أهم هذه الغازات هي ثاني أكسيد الكربون ...حيث تتفاعل هذه الغازات مع أشعة الشمس لتنتج كمية من الغازات السامة أو ما يعرف بالضباب الأسود.[4]

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 34.

[2] – فؤاد حجري: **مرجع سابق**، ص297.

[3] – أحمد خضر الشربيني: **الهواء العربي ملوث**، مجلة العربي:ركن الإنسان و البيئة، عدد 238، مطبعة حكومة الكويت، 2012، ص 150.

[4] – أحمد مدحت إسلام: **مرجع سابق**، ص 10.

ب- تلوث الماء:

الماء سائل ضروري للحياة ولا غنى عنه لجميع الكائنات الحية وتأتي أهمية الماء للإنسان بعد الأكسجين و الهواء مباشرة فالإنسان يحتاج إلى الماء النقي وإلا أصيب من خلاله بكثير من الأضرار و الأمراض.[1]

وعندما نتحدث عن التلوث المائي من منظور العلمي فإننا نقصد إحداث خلل وتلف في نوعية المياه ونظامها الإيكولوجي بحيث تصبح غير صالحة لاستخداماتها الأساسية، وحسب اللجنة القومية للمياه في الولايات المتحدة الأمريكية : "تكون المياه ملوثة إذا لم تكن على مستوى كفاءة عالية بجعلها مناسبة لمستوى الاستخدام البشري المضمون سواء أكان ذلك في الحاضر أو في المستقبل."[2]

ومن أهم المصادر الملوثة للمياه نجد : مياه فضلات المدن و الصرف الصحي إضافة إلى مياه الصرف الصناعي ومياه الصرف الزراعي.

ولهذا يجب على المؤسسات و الحكومات اتخاذ بعض التدابير منها:

- التطبيق الحازم لقانون حماية الأنهار وفروعه من الملوثات المختلفة.
- ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية و المبيدات الحشرية في الزراعة.[3]
- منع دفن النفايات النووية في البحار و المحيطات.
- توعية السكان من خلال الحملات التحسيسية بأخطار التلوث وطرق الوقاية منها.

ج- تلوث التربة:

التربة هي الطبقة السطحية من الأرض الغنية بالعناصر الأولية اللازمة للحياة النباتية، فهي من أكثر موارد العالم أهمية وندرة، إذ أنها المصدر الوحيد لكل غذاء العالم وكسائه، وإتلاف هذه الطبقة وتعريضها للتآكل أو الزوال هو من أكثر مظاهر التلوث. فالمخاطر المحدقة بالتربة إنما نجمت عن شيوع استخدام واستغلال الغابات والمراعي والمياه، وحتى الأرض الزراعية في بعض مناطق العالم. فعدم اهتمام مستخدمي هذه الموارد جعلهم يستخدمونها بكميات أكبر.[4] ويقسم تلوث التربة إلى ثلاث أنواع رئيسية هي[5]:

---

[1] – طارق السيدة: **علم اجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 136.

[2] - أحمد عبد الوهاب عبد الجواد: **تلوث المياه العذبة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 104.

[3] – جابر عوض، سيد حسن: **مرجع سابق**، ص ص 98-102

[4] – **تقرير الأمم المتحدة للبيئة 2007** ، ص 31.

[5] – سوزان احمد أبورية: ***الإنسان و البيئة والمجتمع***، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص118.

- التلوث الكيميائي.
- التلوث الناتج عن الحرائق.
- التلوث الناتج عن عمليات طمر النفايات و المخلفات.

فالتربة تتلوث نتيجة تداخل تأثير أنواع تلوث أخرى فمثلا تلوث الهواء إلى سقوط الأمطار الحمضية كذلك الحال بالنسبة للتلوث المائي الذي يؤدي هو أيضا إلى تلوث التربة.

فالتربة تتلوث أيضا نتيجة استعمال المبيدات المتنوعة و الأسمدة ورمي الفضلات الصناعية، وينعكس ذلك على الكائنات الحية في التربة وبالتالي على خصوصيتها.[1]

2- التلوث المعنوي: ويشمل:

أ- *التلوث بالضوضاء*:[2]

تعتبر الضوضاء شكلا من أشكال التلوث البيئي له خطورته ومن الصعب تجنبه وهو في تزايد مستمر نتيجة التقدم التكنولوجي والاعتماد المتزايد على استخدام الآلة في شتى نواحي الحياة وله آثار سلبية على الإنسان وبيئته منها زيادة الشعور بالتعب وعدم القدرة على التركيز لدى الإنسان.

- الضيق الشديد و التوتر و الأرق.
- حدوث تغيرات جسمية و فزيولوجية مثل زيادة ضربات القلب ،ارتفاع ضغط الدم ...
- ولهذا من الضروري العمل على :
- تعديل واستخدام المواد العازلة و الحواجز لامتصاص الضجيج الصادر عن الآلات.
- ابتكار أساليب جديدة تقلل من الضوضاء.
- إصدار التشريعات الملزمة لمصادر الضوضاء المختلفة باستخدام الأجهزة الكاتمة للصوت.
- تنمية الوعي ضد الضوضاء عند السكان عن طريق وسائل الإعلام و التعليم و الاتصال.

ب- التلوث البصري: يقصد بهذا النوع من التلوث إفقاد اللمسات الفنية و الجمالية المرتبطة بالتراث أو بالحاضر فيما نشاهد من مكونات البيئة التي تحيط من منشآت تتمثل في المصانع و المسائل وإذا غاب الجانب الجمالي فهذا يعتبر تلوث بصري ويعود السبب في ظهوره إلى:

[1] - مصطفى عبد العزيز: **الإنسان و البيئة**، المنظمة العربية للتربة و الثقافة و العلوم، الإسكندرية، 1988، ص 80.

[2] - جابر عوض، سيد حسن: **مرجع سابق**، ص ص 134، 137.

- مشكلة الإسكان التي أدت إلى بناء المساكن بصورة عشوائية.
- عدم الوعي بأهمية التراث و المحافظة عليه وذلك نظرا للانشغال بالمشاكل الاقتصادية ومن الضروري خلق وعي للاهتمام بالحفاظ على التراث و التذوق الجمالي وسن قوانين بشأن ذلك.[1]

المطلب الرابع: المشكلات البيئية في العالم:

انبثق الاهتمام بقضية البيئة مع تنامي مشكلاتها التي تنوعت و تشعبت و بدأت ميكانيزماتها تهدد الإنسان في وجوده، ونستعرض في هذا المقام المشكلات البيئية التي تتعرض لها دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث،

فبالإضافة إلى تعرض البيئة إلى مخاطر عديدة منها الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والعواصف والجفاف، تعاني من مشكلات بيئية ناتجة عن تدخل الإنسان وتفاعله مع بيئته بحجة تحقيق التنمية وإشباع حاجاته ومتطلباته، فنجد مشكلة ثقب طبقة الأوزون، التغيرات المناخية، التلوث بكل أنواعه،التصحر، ندرة الموارد المائية وغيرها.

الفرع الأول:المشكلات البيئية في العالم المتقدم:

1- ظاهرة ثقب الأوزون:

ونقصد بالأوزون الطبقة التي تحمي النظم الايكولوجية الأرضية من الآثار الضارة للأشعة فوق البنفسجية، إذا أن تأكل طبقة الأوزون يؤدي إلى وصول المزيد من الأشعة إلى سطح الأرض مما ينجم عنه آثار ضارة ومتنوعة بصحة الإنسان و النظم البيئية.[2]

و التقويم الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يذكر أن الأوزون في طبقات الجو العليا على مستوى العالمي قد نقص منذ 1980، وأن النقص خلال الفترة من 1997 إلى 2001 كان 3 % في المتوسط كذلك كان النقص الأكبر في طبقة الأوزون بين خطي 20-30 طول جنوبا (منقطة القطب الجنوبي) وبين خطي عرض 40-70 شمالا ،حيث معظم الدول الأوروبية وشمال أمريكا وروسيا و الصين و منطقة القطب الشمالي.

ويعد غاز "الكلور و فلور والكربون" CFC الغاز الذي يحدث أكبر ضرر لطبقة الأوزون وهو المسؤول عما يعرف الآن بثقب الأوزون الذي أصبح أهم الظواهر البيئية العالمية الخطيرة.[1]

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 137، 139.

[2] – مسارع حسن الراوي: **طبقة الأوزون**، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1991، ص 05.

ويؤدي تقليص طبقة الأوزون إلى حدوث العديد من المشاكل والأضرار مثل حدوث أمراض سرطان الجلد وزيادة معدلاتها أما الأشعة فوق البنفسجية فتلعب دورا رئيسيا في تكوين الأورام الجلدية القتامية وهي النوع الأشد خطرا

وهذا يعني حدوث ما يقدر حوالي 300 ألف حالة سرطان الجلد سنويا. كذلك ضعف نظام المناعة وترهل

البشرة وغيرها من الأمراض.[2] التي تصيب البشر، لكن وللأسف فان الآثار السلبية لتقليص ثقب الأوزون لا تتوقف على البشر وحدهم بل تمتد لأكثر من ذلك إذ يؤدي إلي ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري الذي يشكل خطورة كبيرة على الكائنات الحية ومناخ الكرة الأرضية، لذا فحماية غلاف الأوزون مسؤولية دولية وتقع على عاتق الدول الصناعية بالدرجة الأولى لأنها تساهم بصنع وإطلاق مادة الكلور فلور كربون و الذي يسبب في تأكل طبقة الأوزون.[3]

2- مشاكل تغيير المناخ واستهلاك الطاقة:

من أهم نتائج التصنيع في البلدان الأوروبية منذ عهد الثورة الصناعية وحتى الآن التغيرات التي طرأت على المناخ ومن بينها زيادة درجة الحرارة في كوكب الأرض،[4] وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في الآونة الأخيرة، حيث أكد العلماء أن هذه الظاهرة قد تسبب في ذوبان بعض الجليد في القطبين الشمالي و الجنوبي مما قد يؤدي إلى غرق بعض المساحات من الأرض.[5]

أيضا فقد تأثر النشاط الزراعي البشري بالتغيرات في المناخ مثل بعض المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي قلت فيها المياه مما أدى إلى نقص زراعة الحبوب، وهذا بدوره أدى إلى تهديد حياة الملايين ممن يعيشون في تلك المناطق، كذلك أثرت تغيرات المناخ على التنوع البيولوجي ومن مظاهر ذلك هجرة بعض الكائنات وفناء بعضها.[6]

إذن إن هذه الدول في محاولاتها وسعيها للتنمية استخدمت الطاقة بصورة زائدة مما أدى إلى التأثير على السلامة

---

[1] – عدنان الأحمد وآخرون: **التربية البيئية والسكانية**، ط1، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2004، ص49.

[2] –خالد شوكت: **الجريمة البيئية**، ط1، جمعية أفاق للتربية و التعليم، القاهرة، 2001، ص 24.

[3] – بالي حمزة، موساوي عمر: **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 846.

[4] – محمد عبد الكريم وآخرون: **اقتصاديات الموارد و البيئة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص273.

[5] – طارق السيدة: **مرجع سابق**، ص112.

[6] – عصام الحناوي: **تغير المناخ** :الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 195.

البيئية ويشير التقرير الجديد للتنمية البشرية لعام 2011 الذي حمل عنوان " الاستدامة و الإنصاف :مستقبل أفضل للجميع " الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تغير المناخ و التدهور البيئي يهددان المكاسب التي تحقق على صعيد التنمية البشرية في العالم اجمع ودعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تغير المناخ ومنع المزيد من التدهور البيئي وتقليص الفوارق الاجتماعية.[1]

3- مشكلة الأمطار الحمضية: اعتقد في بداية الأمر بأن ظاهرة الأمطار الحمضية هي ظاهرة طبيعية لا دخل للإنسان فيها، ولكن لوحظ أن هذه الظاهرة لم تظهر إلا حديثا، لذلك فإنها لابد أن تكون متعلقة بشيء قد طرأ على تلك الأقاليم حديثا.[2] وقد وجد العلماء أن هذا الشيء الحديث الذي طرأ على البيئة و تسبب في ظهور ظاهرة الأمطار الحمضية ليس إلا زيادة النشاط الصناعي في هذه المناطق، وانبعاث الكثير من الغازات التي تسببت في زيادة حموضة أمطار المطر.[3] ويقصد بها الأمطار الملوثة بالمواد الكيميائية خاصة ثاني أكسيد الكبريت، وأكسيد النتروجين والهيدروكربونات، حيث تختلط هذه العناصر الكيميائية مع الرطوبة الجوية فيتكون المطر أو البرد أو الثلج الممزوج بأحماض الكبريت والنترات وهذا التساقط الحمضي له انعكاسه الخطير على حموضة مياه الأنهار والبحيرات والمسؤول عن تدهور التربة والتدمير الذي تتعرض له الغابات ومصائد الأسماك، حتى صارت الأمطار الحمضية من أخطر المشاكل البيئية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر.[4]

الفرع الثاني: القضايا البيئية في العالم الثالث:

1- الفقر وقلة الغذاء:

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأ علم الاقتصاد النظري في بحث ومعالجة مشكلة الفقر و الحرمان التي كان ثلثا الجنس البشري يعانون منها من خلال طرح الخيارات المتعلقة بكيفية التعامل الفعال وتقديم العلاج المناسب الناجح لهذه المشكلة إذ انه كثير ما دفعت الزيادة السكانية الدول النامية إلى استنفاذ ثرواتها ومواردها وقد أدى هذا إلى تبني بعض دول العالم الثالث لسياسات اقتصادية عاجلة ،لا يتم فيها الأخذ بالظروف

[1] – أحمد الشريسي: **العرب وتقرير التنمية البرية 2011** ،مجلة العربي ركن الانسان و البيئة ،عدد 238 ،مطبعة حكومة الكويت ،2012 ،ص 122.

[2] – طارق السيدة: **مرجع سابق**، ص ص 113 – 114

[3] – صالح وهبي: **مرجع سابق**، ص104.

[4] – مقدم عبيدات، عبد القادر بلخضر: **مرجع سابق**، ص58.

البيئية في الاعتبار.[1] ولهذا فالدول النامية تحتاج أكثر من الدول المتقدمة إلى اتخاذ تدابير تمنع سوء الظروف البيئية وفي حقيقة الأمر فإن الفقر كثيرا ما يهدد الطبيعة، و السبب في ذلك أن الفقراء كثيرا ما يدمرون بيئتهم أثناء كفاحهم من أجل البقاء ويظهر ذلك في قطع الأشجار، استنزاف الأراضي ،والازدحام في المدن المكتظة بالسكان. ويعبر سوء التغذية مؤشرا هاما ما يدل على انتشار الفقر في الدول النامية.[2]

2- التحضر السريع وفساد البيئة:

مع النمو الحضري يمتد العمران و يتزايد عدد السكان بشكل ملحوظ وتزداد الكثافة السكانية وتنمو الصناعة ويتزايد معها استخدام مصادر الطاقة المختلفة كالفحم و البترول و الكهرباء و الطاقة الشمسية وغيرها، وكذلك يزداد معدل التلوث ويؤثر على التوازن الطبيعي لعناصر البيئة بصفة عامة ويتركز هذا التزايد في المناطق الحضرية و الصناعية يوما بعد يوم.[3] فالتحضر السريع هو هجرة أعداد كبيرة من الريفيين إلى المناطق الحضرية ولكن شكلت هذه الهجرة مشاكل وضوحا على سكان المدن مما أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية و الصحية.

ومن أهم مشاكل التي نجمت عن هذه الهجرة "مشكلة الإسكان " ،وبالرغم من أن الحكومات المختلفة في دول العالم الثالث قد حاولت حل هذه المشكلة إلى أن حدتها لم تقل إلى حد اليوم.

3 – استنزاف الموارد الطبيعية:

يرى الكثير من الباحثين أن البيئة يجب النظر إليها من خلال الموارد المخزونة بها ولكي نفهم الموارد الموجودة في أي بلد يجب أن نعرف هل هي متجددة أو لا، و الموارد المتجددة هي الموارد الكبيرة التي تستمر لفترة طويلة، أما الموارد غير المتجددة فإنها الموارد التي توجد بصورة محدودة ويتم استهلاكها بمضي الوقت مثل التربة والغابات والمعادن ... ولمنع خطر استنزاف الموارد يجب تدعيم اتجاه استخدام الموارد بما يتفق مع تعريف التنمية المستدامة وهذا يعني ضرورة اتجاه دول العالم الثالث إلى استخدام الموارد المتجددة بدلا من الموارد غير المتجددة وخاصة موارد الطاقة.[4]

[1] – طارق السيدة: **مرجع سابق**، ص ص119، 120.

[2] –غنام عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زنط: **التنمية المستدامة ،فلسفتها، أساليب تخطيطها** ،ط1، دار صفاء، عمان،2007، ص 62.

[3] – جابر عوض، سيد حسن: **مرجع سابق**، ص172.

[4] – مريم مصطفى أحمد، إحسان حفظي: **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 189، 191.

ويتم التغلب على مشكلة استنزاف الموارد من خلال اتخاذ التدابير الآتية :

- التنقيب عن مصادر جديد للطاقة.
- وضع خطط للحفاظ على الطاقة.
- ترشيد الاستهلاك إلى أقصى حد ممكن.
- التنويع في استخدام الطاقة.[1]

4- قلة الموارد المائية:

يقوم الماء بدور اقتصادي حيوي يتوقف على أساسه الإنتاج الزراعي ولأن المياه من الموارد المحدودة التي تزيد الطلب عليها كلما زاد عدد السكان وكلما زاد الإنتاج الصناعي و الزراعي، لذلك فإن قلة المياه تعرض دول العالم الثالث إلى أخطار اقتصادية بالغة الخطورة ويمكن القول أن ندرة الموارد المائية وموجات الجفاف التي تجتاح بعض دول العالم الثالث تؤدي إلى:

- انتشار الجوع.
- انتشار الأمراض و الفقر.
- توقف مظاهر النمو الاقتصادي.

ونتيجة لقلة المياه في بعض البلدان العالم الثالث اتجهت هذه البلدان إلى استخدام المياه الجوفية، ومن المعروف إن هذه المياه الجوفية تعتبر من المصادر أو الموارد الطبيعية غير المتجددة لذلك فإنه من المتوقع أن تقع كثير من بلدان العالم الثالث التي اتجهت إلى استخدام هذا النوع من أنواع الطاقة في مأزق حقيقي بعد عدة سنوات عندما يتم استنزاف هذه المياه الجوفية لديها.

5 – *مشكلة التصحر*:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو التصحر "بأنه تقليص أو تحطيم القدرات البيولوجية للأرض، والذي قد يؤدي في النهاية إلى ظهور ظروف قاحلة ويعتبر هذا التطور المتراجع أحد جوانب الإتلاف

الشامل للأنظمة البيئية المتميز بفقدان الأراضي لخصوبتها والتدهور النوعي للغطاء النباتي وهجرة الحيوان وتقليص عدد الحيوانات الصغيرة و النبات في التربة مما تجعل حياة الإنسان أكثر صعوبة."[1]

[1] – طارق السيدة: **مرجع سابق**، ص ص 126، 129.

ويمكن تقسيم التصحر إلى عدة أشكال:

- **التصحر المستمر**: يعني التغطية الكاملة للكثبان الرملية على المواقع التي شملتها فتجعلها غير قابلة للكثبان للإصلاح أو المعالجة.
- **التصحر الشديد**: ويعني التغطية غير الكاملة للكثبان الرملية على المواقع التي شملتها لوجود غطاء نباتي مقاوم للتصحر والجفاف، وهو شكل يمكن إيقافه ومعالجته.
- **التصحر المتوسط**:هو سيطرة الكثبان الرملية بشكل جزئي على المواقع التي شملتها مع وجود غطاء نباتي واسع إلى حد ما، ويمكن التحكم في هذا النوع ببذل جهود معقولة.[2]

وينتج التصحر عن مجموعة من الأسباب يمكن إدماجها فيما يلي:

✓ العوامل الطبيعية: مثل ندرة المياه وزيادة منسوب التبخر المصحوب بارتفاع درجات الحرارة كما في المواطن البيئية اليابسة أو تجمد الماء في التربة مما يؤدي إلى عدم قدرة النبات على العيش وذلك كما في المناطق شديدة البرودة و التجمد.

✓ عوامل من صنع الإنسان: مثل الزحف العمراني وهجرة الزراعة مما يؤدي تدريجيا لعدم صلاحية الأرض التي تنتهي بالزحف الصحراوي وكذلك الرعي الجائر وقطع الأشجار وإحداث الحرائق و استعمال المبيدات وتلوث الهواء الناجم عن الصناعة الذي يؤدي إلى الأمطار الحمضية إضافة إلى سوء استغلال التربة و المصادر المائية و الرعوية ومن أهم الطرق التي يمكن من خلالها درء خطر التصحر ما يلي:

✓ حصر الموارد المائية لوضع خريطة تهدف إلى تنمية تلك الموارد.

✓ وضع قوانين وتشريعات تحكم علاقة الإنسان بالموارد.

✓ عمل دراسات حول الوضع الاجتماعي و الاقتصادي لسكان المناطق بهدف وضع حلول مناسبة تساعد على القضاء على مشاكلهم.[3]

---

[1] مشروع تقرير: **البيئة في الجزائر ورهان التنمية**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، الدورة التاسعة، أكتوبر 1997، ص 49.

[2] عبدلي عقيلة: **التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 39، 40.

[3] سوزان أحمد أبورية: **مرجع سابق**، ص 122.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم تنمية الدول المتخلفة،و ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة:

شهدت سنوات السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي إدراكا متزايدا بأن النموذج المنتهج للتطوير هو نموذج غير مستدام، حيث شكلت طرق الإنتاج والاستهلاك عبءا متزايدا على الكوكب الذي تعتمد عليه البشرية في جميع صور الحياة وحاجاتها. ومن المواضيع التي شكلت محور القلق العالمي تجاه هذا الموضوع :

- نتائج تغير المناخ التي يستحيل تجنبها نظرا لأن انبعاث الغازات لازلت في زيادة متواصلة.
- الإجهاد المتزايد على المصادر والأنظمة البيئية – الماء الأرض والهواء – من الطريقة التي ينتج ويستهلك وتهدر بها المصادر سيما غير المتجددة أو التي تسبب متاعب بيئية.
- الخسارة المتزايدة للتنوع الإحيائي، وتفاقم ظاهرة التلوث بكل أشكالها وصورها.
- القضايا الاجتماعية التي أضحت تفرض نفسها على المجتمع الدولي على غرار عدالة توزيع الموارد وتحسين سبل العيش وتمكين الناس، وتحسين الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية بوجه عام.

فهناك ملايين الأشخاص يقتاتون على أقل من دولار واحد، وأكثر من مليون من الذين يعانون من سوء التغذية، وأكثر من 2.5 مليار شخص يفتقدون إلى الوصول إلى تدابير حفظ الصحة العامة الكافية. وبصفة عامة هو عالم مشوه بالفاقة وعدم المساواة وغير مستدام، وما لم تتم معالجة هذه التناقضات فإن البشر جميعا حيثما يعيشون سيواجهون مستقبلا أقل ضمانا وأقل أمنا.[1] ومن ثم كان التوجه نحو معايير الاستدامة ، وكذا

[1] – استراتيجية التنمية المستدامة لحوكمة المملكة المتحدة مارس 2005 www.sustainable – developpement.gov.uk 2/2/2012

الاعتماد على الأنماط والمعايير النوعية دون الاقتصار على الكمية منها أمرا حتميا. وهذا ما شجع العالم على التوجه نحو تبني التنمية المستدامة بكل معطياتها وأبعادها .

وباعتبار أن استدامة الاقتصاد تحتاج بالضرورة للاستدامة البيئية وفي هذا الإطار أشارت المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (1987): إلى أن " التنمية المستدامة تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ، ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية." [1]

ومع الكوارث التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، فسح تدريجيا المجال للعمل على التجسير الايجابي بين الاقتصاد والطبيعة، وضرورة التوفيق بين التنمية والحفاظ على البيئة[2]. لأنه من غير الممكن العمل على وقف النمو، وإنما للتأثير في مضمونه وتوجيهه على نحو مستدام.

إن الاهتمام المتعاظم بالتنمية المستدامة يضفي إلى ضرورة تلازم البيئة والتنمية، واستحالة الفصل بينهما، فلا يجوز للتنمية أن تركز على قاعدة الموارد البيئية، ولا يمكن حماية النمو الاقتصادي حين يتم على حساب تدمير البيئة، ومن ثم ينبغي أن تتداخل الاقتصاديات والبيئة بصورة مترابطة في عمليات صنع القرار وسن القوانين، وليس لحماية البيئة فقط بل لحماية التنمية وتعزيزها. [3]وفي هذا الإطار جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون بـ " مستقبلنا المشترك " على لسان رئيسة اللجنة برونتلاند مايلي : " البيئة هي حيث ما نعيش جميعا والتنمية هي ما نفعله جميعا في السعي لتحسين حياتنا في هذه البيئة، وهذان مفهومان متلازمان لا ينفصلان."[4] حيث نستشف من خلال هذا النص التحول الفكري العميق في النظر للعلاقة بين التنمية والبيئة من جانب، والتركيز على ضرورة التعاون والتكافل الدولي لمجابهة المشكلات البيئية من جانب آخر، ومن ثم تحسين مستوى الحياة المتوقفة أساسا على ما توفره البيئة والطبيعة من المصادر التي ينبغي المحافظة عليها.

[1] –دوناتو رومانو: **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق ،2003، ص 63.

[2]- Olivier Beaumais: **Économie de l'environnement**, Paris, édition Bréal, 2001, p10.

[3] – علي أحمد طبوشة: **الديمقراطية وحقوق الإنسان بين نجاح الإعلام التنموي وانجاز التنمية المستدامة –** مائدة مستديرة بعنوان –" التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية، ليبيا، الدورة الخامسة عشر 2005 ص 195 .

[4] – كامل محمد عارف: **مستقبلنا المشترك** – اللجنة العالمية البيئة والتنمية – سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، الكويت، أكتوبر 1989، ص 17.

الفرع الأول: الأصول التاريخية للتنمية المستدامة:

يرجع ظهور التنمية المستدامة في أول الأمر مجسدا في أنّ التنمية المستدامة هي تحسين نوعية الحياة دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى الزيادة في المواد التي يتم استهلاكها، ويمكن أن تكون مستدامة، أي أن التنمية المستدامة ستصبح هي الهدف الأساسي في الأجل الطويل للسياسات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

وقد وضع الاقتصاديون في القرن العشرين مقياسا لمستوى الإنتاج والتغيرات التي يمكن أن تحدث فيه من عام لآخر، ألا وهو الدخل القومي بحيث كان تركيزهم منصبّا على مقدار الإنتاج، فلم يأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع المداخيل وكذلك المنافسة القائمة، فهذا المقياس كان جزئيا وليس كليا شاملا، ومن ثم إهمال الآثار الخارجية للنشاط الإنساني والأضرار البيئية.

أما في سنوات الستينات من القرن الماضي فقد كان الاهتمام منصبا على حساب الدخل القومي لكل الدول ولفترات زمنية طويلة.

وتعتمد التنمية أساسا على القدرة الذاتية للمجتمع والمتمثلة في استغلال مواردها الطبيعية والبشرية، واستغلالها بعقلانية بحث تضمن استمرار هذه الموارد وتطويرها. كما أنها عملية شمولية مجتمعية تهدف إلى تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وهي عملية واعية ومقصودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. [1]

في 1968 تم إنشاء نادي روما، وهي أول فكرة لظهور التنمية المستدامة بالمفهوم الحديث، وقد جمع عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين ورجال الأعمال من مختلف الدول، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة. وخلال السنة ذاتها انعقدت الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حيث اتخذ المجلس قرارا أكد فيه على الحاجة الماسة لإجراء مكثف للحد من المخاطر التي تواجه البيئة. [2]

وتمثل بدايات سنوات السبعينيات من القرن الماضي- كما أسلفنا- أولى الاهتمامات بموضوع التنمية المستدامة، وبداية الإحساس الواعي بالأخطار البيئية، وقد انعقد مؤتمر استوكهولم خصيصا لمعالجة هذا الموضوع عام 1972.

وقد شهدت الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة ووجود رابط بينهما، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد والبيئة للأجيال التي ستقطن العالم مستقبلا، وتنمية الموارد البشرية

[1] - يعقوب فهد العبيد: **التنمية التكنولوجية – مفهومها ومتطلباتها** – ،ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر ، 1989، ص26.

[2] - الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك** – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007، ص 24 .

وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل، حيث أنه في عام 1980 وضعت المحاولة الحقيقية الأولى لتعريف التنمية المستدامة في الإستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة والتي أوضحت ضرورة التكامل بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية، وأشارت إلى أنه " حتى تصبح التنمية مستدامة لابد أن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية وقاعدة الموارد الناضبة والمتجددة."[1]

وعليه أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1983 المفوضية العالمية للبيئة والتنمية ترأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة غرو هارلم برندتلاند لإعداد تقرير شامل عن وضعية البيئة[2]، وكان ذلك بهدف :

- إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية من أجل صياغة مقترحات واقعية لمعالجتها.
- اقتراح أشكال جديدة للتعاون الدولي تجاهها.
- وقد التقت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لأول مرة في أكتوبر عام 1984، ونشرت تقريرها هذا بعد 900 يوما أي في أبريل 1987 ونشير إلى أنه خلال هذه الأيام حدث مايلي:
- بلغت أزمة البيئة – التنمية التي أثارها الجفاف في إفريقيا ذروتها وهددت 35 مليون إنسان وأهلكت حوالي مليون شخص.
- تسرب الغاز من مصنع المبيدات الزراعية في بوبال بالهند، ما تسبب في مقتل أكثر من ألفي شخص وفي إصابة أكثر من مائتي ألف شخص.
- انفجار براميل الغاز السائل في مدينة مكسيكو مما أدى إلى مقتل ألف شخص.
- انفجار مفاعل تشرنوبيل النووي مسببا تساقط غبار ذري عبر أوروبا، مما أدى إلى زيادة في مخاطر إصابة الناس بالسرطان.
- تدفق مواد كيميائية زراعية ومذيبات وزئبق في نهر الراين خلال نشوب حرائق في مستودع في سويسرا مسببة هلاك ملايين الأسماك.[3]
- وكل هذه الأحداث من دون شك ألقت بظلالها على ضرورة إيجاد صيغة نظرية قابلة للتطبيق ميدانيا لإنقاذ حياة الكثير من الناس وتحسين سبل عيشهم، والمحافظة على البيئة.

[1] – علا محمد الخواجة: **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،المجلد 01، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 415.

[2] – محمد محمود الإمام :**السكان والموارد والبيئة والتنمية – التطور التاريخي** – الموسوعة العربية للتربية من أجل التنمية المستدامة،المجلد ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 358 .

[3] – كامل محمد عارف: **مرجع سابق**، ص 24.

فالتنمية المستدامة إذن جاءت كمحصلة للجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة، أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطّة مرسومة، وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع.[1]

إن التنمية المستدامة تهدف في جوهرها للحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث التكامل بين البيئة والاقتصاد، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن التنمية المستدامة تمثل حالة تتوافق فيها عمليات استغلال الموارد واتجاهات الاستثمارات والتطور التكنولوجي وكذا التغيرات المؤسسية، مع احتياجات المستقبل مثلما تتوافق مع احتياجات الوقت الحاضر،[2] ويمكننا قياس هذا المفهوم من خلال البرامج التي تحضر للأجيال القادمة والتفكير الجدي في المستقبل والتزام العدل والحرية في التصرفات في ظل القوانين المنظمة.[3]

فالتنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك العقلاني، والتي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا ومنه فالتنمية هذه تتصف بالاستقرار وتملك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي عمل العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، بل هي تنمية شاملة لهذه الأنماط كافة.[4]

وجملة القول أن التنمية المستدامة تتكون من ثلاث عناصر رئيسية وهي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

الفرع الثاني:تعريف التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة فلسفة تنموية شاملة، جاءت كبديل عن مفاهيم تقليدية في المجال التنموي، ظلت إلى عشريات قليلة ماضية تسيطر على نهج التفكير الإنساني، وفيها جرت لأول مرة عمليات التخلي عن النموذج

[1]-Ander Guichaoucha: **Sciences sociales et développement durable veut dire**, éd d'organisation, France, 2004, p23.

[2]- محمد عبد الكريم وآخرون: **اقتصاديات الموارد البيئية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 293 .

[3] - هشام حاج موسى: **الحاكمية والتنمية المستدامة – دراسة ميدانية بجامعة عنابة** – رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، 2006، ص21.

[4] -نوزاد عبد الرحمان الهيتي: **التنمية المستدامة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية** مجلة الشؤون العربية (ب،م،ن)، 2006، ص 102.

الكمي والتوجه نحو النموذج النوعي لعمليات التنمية.[1]

يرجع المعنى اللغوي للتنمية المستدامة من الفعل استدام الذي جذره دوم بمعنى المواظبة على الأمر و بالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر و المحافظة عليه،[2]

فالتنمية المستدامة تحتاج إلى تأن في رسم سياساتها و خططها و ديمومة في مشاريعها و أثارها على المجتمع و البيئة و مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها.[3]

أما اصطلاحا فهناك أكثر من 60 تعريفا ولعل من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا وتأسيسا مرجعيا تعريف اللجنة العالمية للتنمية و البيئة [4]*برئاسة برونتلاند لسنة 1987 والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"،[5] كما اصطلحت التنمية المستدامة بمصطلحات عديدة منها: التنمية الشاملة، والتنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة.

وباللغة الفرنسية:

« Le développement durable est un développement qui permet de rependre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs.»[6]

أما بالانجليزية:

«Developement That Meets The Needs Of The Present Without Compromising The Ability Of Futures Generations To Meet Their Own Needs. »[1]

[1] – محمد عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها**، مرجع سابق، ص 23، 26 .

[2] – محمد عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى**، مجلة المنارة، مجلد 12، عدد1، الأردن، 2006، ص 154.

[3] – محمد عثمان غنيم ، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة ،فلسفتها و أساليب تخطيطها**، مرجع سابق، ص 23.

* تشكلت اللجنة العالمية للتنمية و البيئة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1983 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج و عضوية (22) شخصية من النخب السياسية و الاقتصادية الحاكمة في العالم و ذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد العالمي.

[5] -Maryse lapergue, Denis Serre: **Le développement durable de A à Z**, edition vérée, baixas, 2007, p 66.

[6] -Coprinne gendron: **vous avez dit développement durable** ؟, presses international ploytechnique, canada, 2007, p 126.

يؤكد هذا التعريف أن التنمية المستدامة تقوم على مفهومين أساسين :

– **مفهوم الحاجات الأساسية:** و بالتحديد حاجات السكان الأكثر فقرا و التي ينبغي أن تمنح لها الأولوية وهذا ما يؤكده إعلان "ريو ديجانيرو" 1992، من خلال مبدئه الأول إذ ينص على " يقع البشر في صميم الاهتمامات

المتعلقة بالتنمية المستدامة، و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة."[2]

أما المفهوم الثاني الذي يتضمنه هذا التعريف وهي فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، و ترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.[3]

و عليه فالتنمية المستدامة عملية تغيير، يتحقق من خلالها التناغم في استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات و إحداث تغييرات تقنية و مؤسساتية على النحو الذي يقوي القدرة الحالية و المستقبلية على الوفاء بحاجات الأفراد.[4]

و التي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها.[5]

لكن على الرغم من أن تعريف برونتلاند يقدم الإطار العام للاستدامة و المتمثل في فكرة التضامن بين الأفراد الجيل الواحد و بين الأجيال المتعاقبة، فهو يثير الكثير من الإشكاليات كطبيعة و نوعية الحاجات و آليات تقديرها و تلبيتها و مستوياتها لكل جيل و السبل الكفيلة بضمان العدالة بين الأجيال و تحديد المسؤوليات عن الاستدامة.

---

[1] – صالح فلاحي: **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 03، سطيف، 2004، ص 6.

[2] – الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة: **إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية: التطبيق و التنفيذ**، 1997، ص 6.

[3]–Afnor: **guide pratique du développement durable un savoir– faire à l'usage de tous**, afnor, France, 2005, p 09.

[4] –Beat Burgenmeier: **économie du développement durable**, 2 édition, deboeck, paris, 2005, p 38.

[5] – سلامة سالم سلمان: **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص 53.

كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة: "هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي و اجتماعي و بشري، و التنمية المستدامة تعتبر هي حلقة الوصل التي لاغني عنها بين الأهداف قصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل. "[1]

أما هيئة الأمم المتحدة عرفت التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق بنحو متساوي بين الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل."[2]

فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي، المياه، النبات لا تحدث تدهور في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية و سلمية من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية.[3]

و حسب تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة فإن التنمية المستدامة:" هي السعي لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة و إمكاناته."[4]في حين تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها."[5]

كما يعرفها Edoird Barbier بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص و الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة. " [6]

و يعرفها الاقتصادي السويدي Robert Slow سنة 1991 بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، و تركها على الوضع الذي ورثها عليها الجيل الحالي."[1] فهي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و

[1] – بوعشة مبارك: **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 54.

[2] **Le développement durable**: **définition**: disponible sur le site : www.worldbank.com le 11/3/2012

[3] – محمد السيد عبد السلام: **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة المعارف، الكويت، 1988، ص 157.

[4] – عبد الخالق عبد الله: **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و الاقتصاد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص 239.

[5] – إسماعيل سراج الدين: **حتى تصبح التنمية مستدامة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30، العدد 4، ديسمبر 1993، ص 7

[6]–Gabriel Wakerman: **le développement durable**, édition ellipses, France, 2008, p 31.

تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل، و هي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على أبرزها مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية و الثقافية بل هي تشمل هذه الأنماط كافة فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها و تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.[2] وقد عرفت أيضا هذه التنمية من ناحية صناعية على أنها أنماط من عملية التضييع تربط النشاط الصناعي بمزايا اقتصادية و اجتماعية تمتد من الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية، وذلك في مسار يجنب الآثار السلبية على البيئة و يسارع بمعدلات التنمية خلال الزمن و يضمن الاستخدام الكفء للموارد غير القابلة للتجديد و يعمل على الحفاظ على الموارد القابلة للتجديد. و يقضي على حالات التبذير و الإسراف.[3]

فلقد تعرض العديد من الكتاب و الباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظرة لما لهذا الموضوع من أهمية الشمولية و الاتساع لذلك جاء التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية ليلم شمل و جهات النظر المختلفة و يعطي ما يقارب ب 20 تعريف للتنمية المستدامة واسعة الاستعمال قسمت إلى أربعة (04) مجموعات هي:[4]

- **اقتصاديا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة و الحد من الفقر و مظاهر التخلف.
- **اجتماعيا:** السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في المناطق الريفية.[5]

وفي هذا المجال يعرفها "thierstien et lamberchet " على أنها هيكلة أنماط عيش مجتمع ما يشكل بغطي حاجاته دون المساس بحاجات الأجيال المستقبل."[6]

- **بيئيا:** حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض و الماء لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء

---

[1] – ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 129.

[2] – نوازد عبد الرحمان الهيتي: **مرجع سابق**، ص103.

[3] – هوشيار معروف: **تحليل الاقتصاد التكنولوجي** ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 339.

[4] – مقدم عبيرات، عبدرالقادر بلخضر: **مرجع سابق**، ص 51.

[5] – محمد بوهزة، بن سديرة عمر: **الاستثمار الأجنبي كإستراتيجية للتنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 297.

[6]-Gabriel wackerman ,**opcit**, p 32.

و كذلك حماية البيئة من التلوث عن النشاطات الاقتصادية المختلفة.

❖ **تكنولوجيا:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة و غير المضرة بالبيئة و المحيط في الصناعة و تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية و تنتج أقل انبعاث غازي ملوث و ضار بطبقة الأوزون.[1]

من خلال التعاريف السابقة يلاحظ أن معظمها مشتقة من التعريف الذي أوردته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 من خلال الاهتمام بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية و المستقبلية بالمحافظة على البيئة و خلق المساواة بين الشمال و الجنوب.

مما سبق نلاحظ أنه ظهرت عدة تعريفات واستخدامات للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أنها نموذج تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، على اعتبار أنها التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار والتنمية التي لا تتعارض مع البيئة. ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد[2] سيما في ظل التطور التقني والصناعي، وتزايد الضغوطات والإنهاك الذي لم تعد البيئة تتحمله خصوصا وأن أي نقص جزئي أو كلي يطرأ في أي عنصر من تكوينات النظام البيئي سوف يحدث اختلالاً في هذا النظام الذي يجب أن يبقى طبيعيا لكي يحافظ على نشاطه بصورة طبيعية.

ولذلك كان من الضروري إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد، وهو ما أدى إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد إلى مفهوم التنمية المستدامة في بعدها النوعي والكمي من جانب، وفي بعديها الاقتصادي والاجتماعي من جانب آخر.

[1] – محمد الصالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الطبعة01، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 113.

[2] –A.Séverin ASSE: **Stratégies National de Développement Durable**, Québec Canada, Publication de l'IEPF 2007, P 3.

الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص منها:

1- الاستمرارية: وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه بما يمكن من إجراء التجديد والصيانة للموارد دون الإضرار بالبيئة، على اعتبار أن التنمية المستدامة ليست دعوة لإيقاف عجلة التقدم التكنولوجي أو هدم للمجتمع الصناعي، إنما يتعين إعادة النظر في المفاهيم الأخلاقية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها استغلال الرأسمال البيئي. ويشير بعض الباحثين أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة مبنية على صورة ذهنية يكونها الأفراد عن البيئة،[1] وبالتالي من الضروري تصحيح وتعديل الصور الخاطئة زمانيا ومكانيا[2] ، نوعيا وكميا.

2- ننظيم استخدام الموارد الطبيعية: سواء غير المتجددة أو المتجددة، بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة. والمعنى أن فلسفة التنمية المستدامة تركز على الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية حيث يعتبر ذلك أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضاً على دور الفرد في المجتمع، لأن الفرد أساس المجتمع.[3]

3--**تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من استنزافها،وقد أصبح هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية المستدامة، وأصبحت البيئة عنصرا أساسيا في أي نشاط تنموي.[4]

---

[1] – صلاح الدين شروخ: **البيئة والإنسان والتلوث في التعليم الأساسي في الجزائر – مشروع برنامج اجتماعي تربوي – دراسة ميدانية بمدينة عنابة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، ص 78.

[2]–Elmoujadidi Noufissa, Karim Khaddouj: **développement durable et responsabilité sociale de l'entreprise marocaine**, séminaire sur responsabilité sociale de l'entreprise, Aghadir, 2007, p 5.

[3]– Nadine Gouzée: **Stratégie nationale de développement durable**, Publication de l'IEPF, Québec, Canada, 2007, p 11.

[4] – سعد طه علام: **التنمية والدولة**، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 95.

– وذلك بالاعتماد على الأسس والاعتبارات البيئية من خلال:

أ– قاعدة المخرجات: حيث يجب أن يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو أن لا تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.

ب– قاعدة المدخلات: وتشمل المصادر المتجددة بحيث يتم تجنب قدرتها على إعادة التوليد، والمصادر غير المتجددة بمعنى ترشيد استهلاكها.[1]

إن الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة وفقا للتقرير ذاته يستند إلى جعل النمو مستدام، وتحقيق وعي بيئي، وضرورة الحفاظ عليها ويسعى إلى توزيع عوائده بالتساوي بين البشر، كما أنه متكامل من حيث طبيعته، إذ يأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.[2]

وعلية فالتنمية المستدامة تتميز بأنها : [3]

- ❖ تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسها فهي تنصب على مصير و مستقبل الأجيال القادمة .
- ❖ مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي و توفر حق الأجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية.
- ❖ مراعاة المساواة و حقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي و توفر حق الأجيال الحاضرة و اللاحقة من الموارد الطبيعية.
- ❖ عملية متعددة و مترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستدامة البيئية.
- ❖ هي تنمية تولي اعتبار كبير الجانب البشري و تنمية و تضع في المقام الأول تلبية حاجاته و متطلباته الأساسية و تعتبره أولى أهدافها .
- ❖ للتنمية المستدامة بعد دولي حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة.

---

[1]– أحمد أبو اليزيد الرسول: **التنمية المتواصلة – الأبعاد والمنهج** ، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007، ص 92.

[2]– مصطفى كامل السيد: **التنمية والبيئة – نقاش نظري–** الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ج01، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 383 .

[3]- سحر قدوري الرفاعي: **التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية**، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 25.

❖ تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي – تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الأخر و ذلك لشدة تداخل الأبعاد و العناصر الكمية و النوعية لهذه التنمية.[1] والشكل التالي رقم (2-1) يوضح التنمية المستدامة و ارتباطها البيئي.

الشكل رقم (2-1) التنمية المستدامة و ارتباطها البيئي .

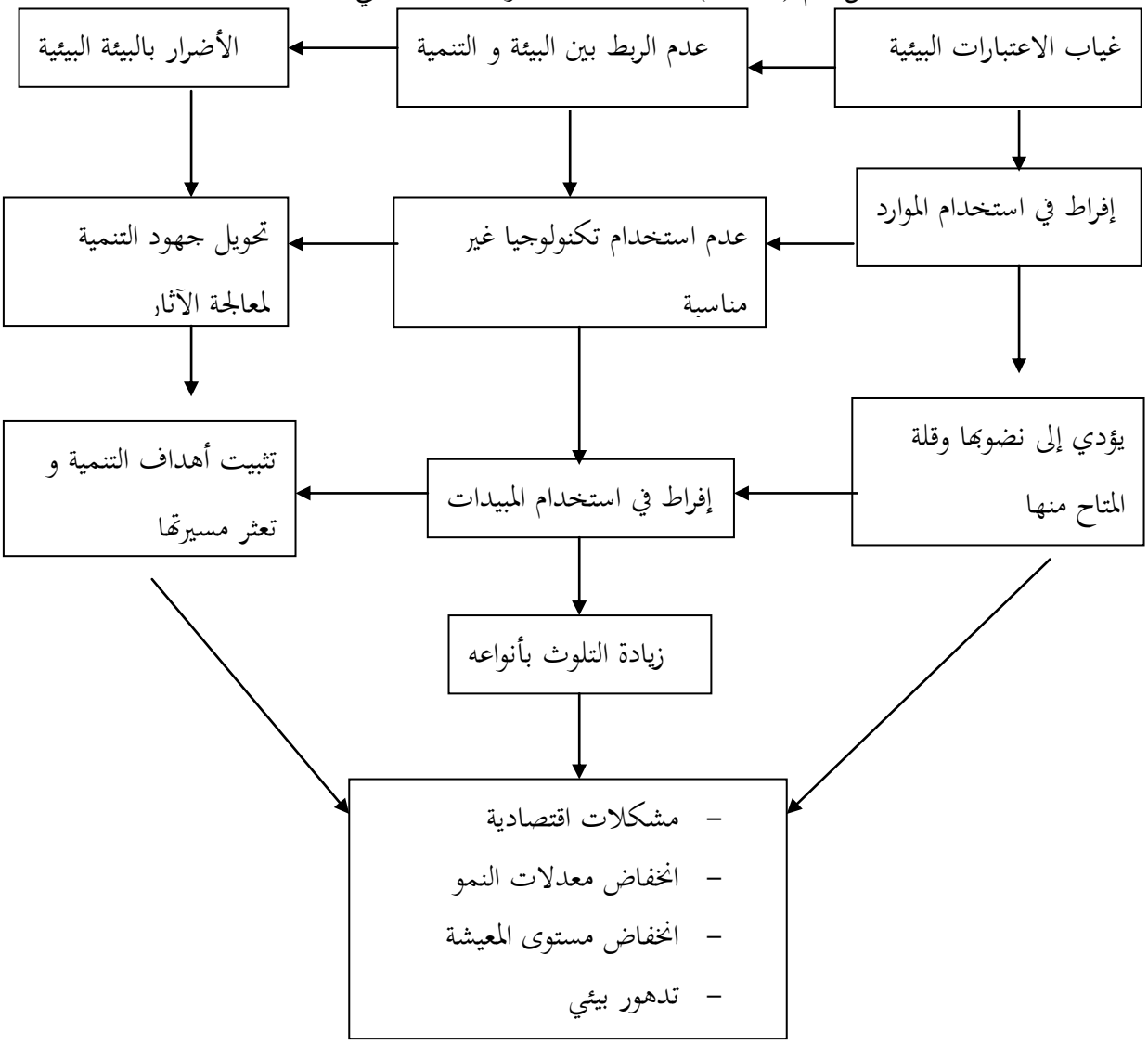

المصدر : سعد طه علام: **مرجع سابق**، ص 97.

[1] – محمد صالح الشيخ، **مرجع سابق**، ص 93.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

من المفاهيم المقدمة للتنمية المستدامة يلاحظ أنها تدعو للمحافظة على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة لدى المجتمع، واستحداث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة، وآليات لعيش برفاهية. ومن هنا فالتنمية المستدامة "ليست مودة، بل هي نظرة عميقة تسعى للتوفيق بين المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية."[1]

وتتألف التنمية المستدامة من ثلاث أبعاد رئيسية متداخلة ومتقاطعة هي:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي:

إن الاقتصاد هو محرك التنمية، لكننا لا نستطيع بناء هذه التنمية دون موارد طبيعية وبشرية لذلك جاء تصور التنمية المستدامة لادخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات البيئية (نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي للأضرار البيئية...إلخ)، والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن، الحق في الماء)، وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة (الاقتصاد المصنع) التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية (المجاعة، الفقر، ظاهرة الاحتباس الحراري) نتيجة التلوث البيئي.[2]

و يستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. ويتوجب على الدول المتقدمة على وجه الخصوص اتخاذ إجراءات لإزالة الفقر لتمكين الفقراء من رؤية المستقبل وتدبير موارد له، وتحويل الموارد من الإنفاق العسكري إلى حاجات التنمية.[3] و تمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

تعتمد الأنماط الاستهلاكية لسكان الدول المتقدمة على الاستهلاك المكثف من الموارد الطبيعية وهو يمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فالمعدل الفردي لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 1999، ص 183.

[2]- Karen Delchet, "**Qu'est-que le développement durable**, Collection a savoir, France, 2003, pp : 14,15

[3]– محمد محمود الإمام: **مرجع سابق**، ص 358.

منه في البلدان النامية مجتمعة.[1]

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي و تمتلك حوالي 80 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25% من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك اثني عشر ضعف مما تستهلكه دول الجنوب.[2]

2- العدالة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة لتخفيض من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة، و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها و تتجسد هذه الغاية في العمل على جعل تعادل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد، فغياب العدالة في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار و غير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية فهذه العدالة تساعد على تنشيط و تحقيق التنمية المستدامة.[3]

3- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: وهذا من خلال إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة و الموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير في أسلوب الحياة ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، و تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.[4]

خاصة وأن ما موجود على الأرض يعتبر موروثا إنسانيا يجب أن يحول للأجيال القادمة.[5]

4 -مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي – كان كبيرا بدرجة غير متناسبة

[1] – عبد القادر بلخضر: **إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم لاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 98.

[2] –مبارك بوعشة: **مرجع سابق**، ص 58.

[3] – نوري منير: **تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، 6 و 7 جوان، 2006، ص 4.

[4] – حميد وش علي: **مرجع سابق**، ص 07.

[5] Lahssen Abdelmalek, Patrick Mundler: **économie de l'environnement**, paris, 1997, p 45.

– يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية البشرية الكفيلة يجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف و تشتغل الموارد بكثافة أقل، و تحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة و الاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعها، كل ذلك إضافة إلى توفير الموارد التقنية و المالية لدعم التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار يعود بالنفع على الجميع.

5– تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم بلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا و مما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.[1]

6– التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة : تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، و يعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي و يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة.

7– الحد من التفاوت من المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير رسمية واكتسابها الشرعية و تحسين فرص التعليم و الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان و تجب الإشارة إلى أن سياسة

[1] – سنوسي زليخة ، بوزيان الرحماني هاجر: **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص ص 128، 129.

تحسين فرص الحصول على أراضي و التعليم و غير ذلك من الخدمات الاجتماعية، لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة و النمو في اقتصاديات النمو الآسياوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية و اليونان.

8- تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.[1]

ويمكن تجميع الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث).
- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توطين نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث...).
- وضع موارد و ميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياساتها.

- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيات النظيفة، الاستهلاك الأخضر).
- تخصيص ميزانيات خاصة برفع كفاءة تسيير المياه والتعليم والصحة والثقافة.
- التجارة العادلة دوليا: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.
- الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع.[2]

إن التنمية المستدامة تستبعد المطالبة بوقف النمو الاقتصادي، فرغم أن هذا الأخير يجلب دائما مخاطر الإضرار بالبيئة، لأنه يضع ضغطا متزايدا على مواردها، لكن بالاهتمام بالتنمية المستدامة يمكن من الاهتمام ببقاء الاقتصاديات قوية الاتصال بجذورها البيئية.[3]

الفرع الثاني:البعد الاجتماعي

تضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيارات الأفراد من خلال توسيع نطاق القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن و توظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين

[1] -مبارك بوعشة: **مرجع سابق**، ص ص 59- 60.

[2]- Karen delchet, **Op.cit**, P 15

[3] -كامل محمد عارف: **مرجع سابق**، ص 166.

الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، و تتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول و اكتساب خبرات و مهارات من خلال المعرفة و إشباع الحاجات الأساسية و ضمان حقوق الإنسان و الحرية السياسية.[1] لتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال المزاوجة بين الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة، وفي هذا السياق يرى عديد الباحثين أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا إذا أخذت في الحسبان العوائد الايكولوجية والاجتماعية.[2]

.و يمكن إيجاز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في النقاط التالية :

1- تثبيت النمو الديمغرافي: وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية و يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

2- مكانة الحجم النهائي للسكاني: لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة و توحي الإسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة وهو أكثر من ضعف عدد سكان الحاليين و ضغط السكان حتى بالمستويات الحالية هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربية و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى.[3]

3- أهمية توزيع السكان: إن الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان خطورة على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن و تعني اتخاذ تدابير سياسة خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي و اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية للتحضر.

4- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، و ذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع ومن المهم بصورة خاصة أن تصل

---

[1]- جميل طاهر: **النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 4.

[2]- Belattaf Matoub ,Salem Alia : **Changements climatiques et impact sur les cotes méditerranéennes**, rencontre internationale de l'économie de l'environnement changements climatiques et des régions littorales cas méditerranée, Annaba 12-13 décembre 2009, p 2.

[3]- سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر: **مرجع سابق**، ص 130.

الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية و التنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي و الاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين و العاملين في الرعاية الصحية و الفنيين و العلماء و غيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.[1]

5- تمكين المرأة: إن المقاربة الشاملة لتمكين المرأة تناول بعدين مترابطين أولا السيطرة على الموارد، حيث تبدو النساء المحرومات مقارنة مع نظرائهن الرجال، وثانيا ايدولوجيا النوع السائدة التي ترسخ تجليات عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي و الداعمة لظواهره الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية.

حيث لا بد من النظر إلى مفهوم تمكين النساء بوصفه مسارا متواصلا بتحريك انطلاقا من التدخلات المنظمة، لتقوم بوظيفة المحفز على فهم الأهمية الحاسمة التي تتسم بها عملية التمكين الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.[2]

حيث لا بد من النظر إلى مفهوم تمكين النساء بوصفه مسارا متواصلا بتحريك انطلاقا من التدخلات المنظمة، لتقوم بوظيفة المحفز على فهم الأهمية الحاسمة التي تتسم بها عملية التمكين الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في عملية التنمية المستدامة.

6- الصحة و التعليم:* من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء، و البداية يجب أن تكون من خلال المرأة و الطفل بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي و تطوير التعليم و اهتمامه بالكيف و ليس الكم.

7- حرية الاختيار و الديمقراطية: لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة، حيث أن السياسة جزء لا يتجزءا من النهوض بالتنمية حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، فمجتمع غير قادر على حرية الاختيار و التعبير هو مجتمع مقيد وهو ما يتميز به

[1] - بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة: **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 274.

[2] فهيمة شرف الدين: **تمكين المرأة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 3 البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 264.

* لمزيد من المعلومات ارجع إلى : عبد الستار السحباني: **التربية و التعليم** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 3 البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 201.

معظم البلدان النامية وهو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط و الإدارة.[1]

الفرع الثالث: البعد البيئي:

إن البيئة تعتبر من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري لذلك جاءت التنمية المستدامة بمجموعة من الأبعاد البيئية من أجل الحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة.[2]

حيث يتعلق هذا البعد بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد الغابية والمائية في العالم على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية.[3] وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية التالية:

1- حماية الموارد الطبيعية: حيث أن التنمية المستدامة كانت في بدايتها قضية بيئية بالدرجة الأولى من خلال ما ذهبت إليه تعاريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، قبل أن تتوسع لتضم مؤشرات نوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية.[4] ولذلك فهي تسعى إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للثروة الغابية وحماية مصايد الأسماك، ونعني بالحماية الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة تكنولوجيا حيث تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديدها الحياة المائية والبرية، وتجنب تلوث الأغذية. وهنا نشير أن أكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض الزراعية، هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة فيعارض بذلك قوانين الطبيعة،[5] ويندرج تحت هذا العنصر:

---

[1] - خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 33- 34.

[2] - Karen delchet, **Op.cit**, P: 11.

[3] - كولون ريز: **النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 4، ديسمبر 1993، ص 14.

[4] - Elmoujadidi Noufissa, Karim Khddouj: **opcit**, p: 4.

[5] - خالد مصطفى قاسم : **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، مرجع سابق ، ص ص: 34 ، 35 .

أ– حماية الأراضي: تبلغ مساحة الأرض ما يناهز 148 مليون كلم و تعد الموارد الأرضية محدودة و حساسة و غير متجددة،[1] إن تعرية التربة و فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من إنتاجها و يخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، هذه القضية معقدة و هامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة و بالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة و تطبيقها لمبادئها و تعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية و الأراضي، بأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد و عدم استنزافها و كذلك حماية الأراضي من التلوث و التدهور و التصحر و غيرها من أشكال التأثير على الموارد. [2]

ب– حماية البحار و المحيطات: يوجد في العالم محيط واحد كبير يحيط بالقارات و الجزر المختلفة و تقدر مساحته بنحو 361 مليون كيلو متر مربع أي نحو 70.8% من مساحة الكرة الأرضية،[3] حيث تستقبل البحار التصريفات الواردة إليها من القارات المختلفة فالأنهار تحمل سنويا ما يقدر ب 35 مليون طن من الماء المحمل بالمواد الغذائية و العالقة، كما ينقل إليها الغلاف الجوي الغازات و الجزئيات المختلفة وقد ظل حجم البحار و تكوينها مستقرا طوال فترات جيولوجية طويلة من خلال التوازن الطبيعي بين الأنظمة الكرة الأرضية، غير أن الأنشطة الإنسانية المتزايدة أحدثت اختلالا و تغيرا في هذا التوازن و تعتبر المناطق الساحلية أكثر الأماكن تعرضا لإساءة الاستعمال فهي تستقبل التصريفات المباشرة من الأنهار و المصاريف و المجاري المختلفة كما أنها تستقبل مختلف الملوثات من السفن و يقدر التصريف المباشر من الأنهار في البحر ما يصل إلى 13500 مليون طن من المواد العالقة، 50 في المائة منها من البحار الأسيوية بالإضافة إلى هذا تتلقى البحار في العالم ما يقرب من 300 مليون طن مواد عالقة من الصرف الصحي و 215 مليون طن من الرسوبيات نتيجة عمليات الحفر في المناطق الساحلية و 11 مليون طن نفايات صناعية و 506 ملايين طن قمامة ...[4]

---

[1] – محمد آيت بلعيد: **الأرض و التربة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 43.

[2] – مبارك بوعشة: **مرجع سابق**، ص ص 61-62.

[3] – سلوى رهب أبا يزيد: **المحيطات و البحار و المناطق الساحلية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 2، الطبعة 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 85.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 88.

ج- صيانة المياه:

تعني التنمية المستدامة وضع الاستراتيجيات لتحسين كفاءة شبكات المياه، كما تعني تحسين نوعية المياه و قصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في نظام الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، و قصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تجددها، ورغم أن ثلثا مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه إلا أنه لا يمكن الاستفادة بنسبة 0.01% منها لأغراض الاستخدام البشري المباشر فضلا عن ذلك فإنه لا يتوافر من هذه المياه العذبة المتجددة اليوم أكثر مما كان متاحا في فجر الحضارة الإنسانية.[1]

2- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

أدت الإنبعاثات المتزايدة خاصة ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي لدورة الكربون وقد أثار هذا قلق العلماء لأنه قد يؤدي إلى تغيرات مختلفة في المناخ.[2]

فالتنمية المستدامة تسعى إلى خلق التوازن وعدم المخاطرة بإجراء هذه التغيرات و بالتالي تجنب جميع الإختلالات التي من شأنها تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض وزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية. إن هذه الحماية من التغير المناخي قد يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، و بالتالي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.[3]

3- الحفاظ على التنوع البيولوجي:

تعني التنمية المستدامة في هذا المجال أن يصان ثراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة ،وذلك بإبطاء عملية الانقراض و تدمير النظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.[4]

---

[1] - التقرير الموجز للأمم المتحدة: **السكان و البيئة و التنمية**، نيويورك، 2001، ص 20.

[2] - عصام الحناوي: **تغيير المناخ** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الثاني ،ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص 187.

[3] - Beat Burgenmeier: **Politiques économiques du développement durable**, 1 er édition, beock université, paris, 2008, p 180.

[4] - حميدوش علي: **التنمية البشرية و التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 6-7 جوان، 2006، ص 12.

و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- الأنظمة البيئية: و يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
- المؤشر الثاني: وهو الأنواع و يتم قياسها بنسب الكائنات الحية، المهددة بالانقراض.[1]

و تعود ظاهرة فقدان التنوع الحيوي إلى أسباب عدة متشابكة أهمها: الاستغلال الجائر للموارد و التلوث و الأنواع الغريبة المدخلة و التغيرات المناخية و الزيادة السكانية و لقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات على المستوى الدولي لمواجهة المشكلة وصون التنوع الحيوي، وكانت الاتفاقيات الدولية و الإستراتيجية العالمية لصون التنوع الحيوي ثمرة لهذه الجهود و إطارا للمزيد منها في الوقت ذاته ورغم النجاحات التي أسفرت عنها تلك الجهود إلا أن الطريق لا يزال طويلا و تكتنفه العديد من الصعاب.[2]

وعليه فهناك مصطلح أصبح أكثر ارتباطا بالتنمية المستدامة وهو التنمية البيئية باعتبار أن هذه الأخيرة أضحت تمثل طرفا هاما في معادلة التنمية عموما، إذ أن ممارسات الإنسان الخاطئة أدت إلى إفقار الحياة على وجه الأرض، مما أحدث اختلال في الموازين الدقيقة للطبيعة، غير أن تحقيق نتائج ايجابية تستدعي تغيير ذهنية المواطنين، الأمر الذي يحتاج إلى زرع الوعي الكافي وطرح البدائل ، حتى يكون المواطن على وعي تام بالاختيار والمفاضلة وهو في الحقيقة حافز على دفع المنتجين مثلا للسلع أن تكون منتجاتهم محسنة بيئيا،[3] يضاف إليها رشادة السلوك الاستهلاكي. لكن الأهم في كل هذا لم يعد في قضية التنمية في حد ذاتها بل المشكلة في التنمية المتوافقة مع البيئة، لذلك تركز التنمية المستدامة على التعامل الواعي مع البيئة والحيلولة دون تدهور التنوع البيولوجي أو زعزعة المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية،

حيث أن من بين التحديات المرتبطة بهذا البعد :

- قلة الوعي البيئي وإهمال المحافظة على البيئة واستنزافها في كثير من الأحيان.
- ارتفاع نسب التلوث البيئي وجود تنوع بيولوجي يحتاج إلى نظم متعددة للحفاظ عليه

---

[1] فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة: **التنمية المستدامة و رهانات النظام الليبرالي بين الواقع و الآفاق المستقبلية**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008،ص 91.

[2] عصام البدري: **الحياة الارضية و التنوع الحيوي**، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 99.

[3] TABET Aoul : **développement durable et stratégie de l'environnement**, office des publications universitaire, Alger, 1998, p 8.

- تفشي أنماط للاستهلاك الجائر للموارد في المجتمع.[1]

نستنتج أن هناك تداخلا بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، وأنه لا يمكن تجاهل أي بعد من الأبعاد، رغم أن ما ورد فيه يمثل أهم الموضوعات التي ينبغي التركيز عليها في كل بعد وليس كل الموضوعات والقضايا.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تكامل وتداخل أبعاد التنمية المستدامة

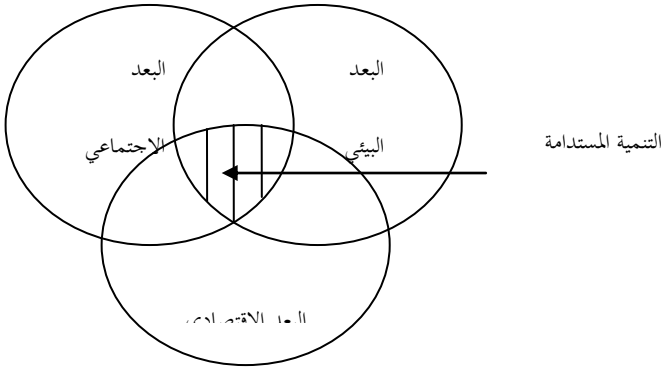

المصدر: غنام عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زنط: **التنمية المستدامة ،فلسفتها، أساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،مرجع سابق، ص 24

المطلب الثالث:مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية:

1- البنية الاقتصادية: ومن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

[1] **إطار العمل الاسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية** – عقد الأمم المتحدة 2005-2014، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، مارس 2008، ص 7.

– الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

– التجارة: ويقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات.

– الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2– أنماط الإنتاج والاستهلاك: ومن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة نجد:

– استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة كل المواد الخام الطبيعية.

– استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

– إنتاج إدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإعادة تدوير النفايات.

– النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.[1]

الفرع الثاني: القضايا والمؤشرات الاجتماعية:

1– المساواة الاجتماعية:

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

– الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

– المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها بمقارنة معدل أجر المرأة مع أجر الرجل.

[1] – باتر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص ص 218، 219.

2- الصحة العامة:

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للصحة هي حالة التغذية، وتقاس بالحالات الصحية للأطفال، الوفاة وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة، الرعاية الصحية وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال .

3-التعليم: ومن أهم مؤشراته:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4-السكن: وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

5- الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

6- السكان: وتعد النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.[1]

الفرع الثالث:القضايا والمؤشرات البيئية:

1- الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- استنزاف طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية .

[1] - باتر محمد علي وردم: **كيف يمكن قياس التنمية المستدامة**، مرصد البيئة العالمية، على الموقع:www.arabenvironment.net 2012/8/8/

2-الأراضي: وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات.
- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتصحرة مقارنة بالمساحة الكلية.

3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: ومن أهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي: - المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية . - مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4- المياه العذبة : ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه، وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5- التنوع الحيوي: ويتم قياسه من خلال مؤشرين رئيسين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض..[1]

المطلب الرابع:مستويات التنمية المستدامة مبادئها وأهدافها

الفرع الأول:مستويات الاستدامة:

أخذت وجهات النظر حول مفهوم الاستدامة اتجاهين أساسين الأول يعطي الأولوية للاعتبارات البيئية و ينطوي تحت اسم الاستدامة القوية في حين يوصف الاتجاه الثاني بالاستدامة الضعيفة.

1- الاستدامة القوية : ترتكز وجهة نظر هذه على فكرة أساسية هي أنه على الإنسان أن يكيف حاجاته على ضوء المتاح من الموارد البيئية وعلى نحو يضمن استدامتها و يحافظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا.[2]

[1] - باتر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص ص214-218.

[2] - Stephanie Treillet, **L' économie de l'environnement de bandeong a la mondilisation**, 2éme édition refondue, armand colin, Paris , 2007, p

فتكون الاستدامة قوية عندما يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية و التي بدورها تمتد لتقع في الدائرة البيئية و بالتالي فإن تلك النشاطات ستنمو بشكل متضائل ولن يستمر نموها على المدى الطويل إذا ما تم الأضرار بالطبيعة بشكل كبير و التي تزودها بالموارد المادية و الطاقوية. [1] انظر الشكل رقم (2- 3) فهي تتمثل في الحفاظ على المكونات الثلاث لرأس المال مع اعتبارها مكملة لبعضها البعض و ليس بدائل.[2]

و بالتالي فإن فكرة الاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال البشري (بشري، مالي، تكنولوجي) و تدعيم ضرورة بقاء على الأقل جزء من رأس المال الطبيعي ثابتا.

الشكل رقم (2- 3) : المقاربة البيئية للتنمية المستدامة (الاستدامة القوية)

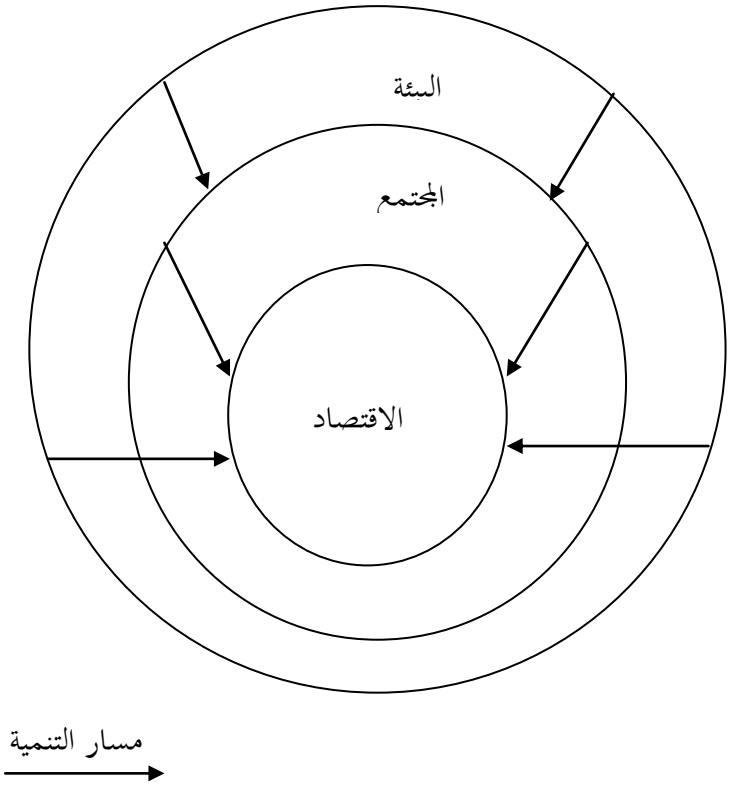

المصدر: عبد الله الحرستي حميد: **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص 27 .

[1] – عبد الله بن جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة** جامعة الملك سعود، السعودية، 2007، ص ص 19-20.

[2] – ف . دوجلاس موسشيت: ترجمة و بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 19.

2- الاستدامة الضعيفة:

يجد هذا الاتجاه جذوره لدى النيوكلاسيك فهو و إن كان لا ينفي محدودية الموارد الطبيعية يعول كثيرا على الدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة الموارد الطبيعية و تعويض الكميات المستنفدة من الموارد النابضة، كما يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن التقدم التقني سيكون قادرا دائما على تغيير أنماط الإنتاج على النحو يجعلها أقل تلويثا و أكثرا مراعاة للاعتبارات البيئية.

و تكملة لدور التقدم التكنولوجي يمكن حل المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية من خلال بعض الممارسات و الآليات كسن القوانين و التشريعات و فرض الضرائب البيئية و إدماج الاعتبارات البيئية ضمن مختلف أطوار التعليم و التأكيد على التزامات أجيال الحاضر نحو الأجيال المستقبلية.[1]

حيث تقوم الاستدامة الضعيفة للتنمية على فكرة بسيطة تتمثل في أن الرأسمال الطبيعي يمكن استبداله مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي على اعتبار أن أنماط رأس المال الطبيعي، الاجتماعي، البشري، المالي و التكنولوجي، تعد بدائل لبعضها البعض على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية الحالية و الموارد المتاحة.[2] وعلى عكس الاستدامة القوية تكون الاستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية أي وقوع الحقل البيئي و مجال النشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الاقتصادية، و بالتالي فان هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على مدى البعيد. (انظر الشكل رقم (2- 4)

الشكل رقم (2- 4) المقاربة الاقتصادية للتنمية المستدامة (الاستدامة الضعيفة)

[1] - مصطفى كامل السيد: **التنمية و البيئة نقاش نظري**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 388.

[2] Madadi abdelkader, Abdellah Elhirtsi Hamid: **Les nouveaux fondements philosophiques et idéologiques du discours sur développement durabilité**, 3 eme colloque internationale sur la protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de développement, institut des sciences économiques et des sciences gestion centre khmis Miliana, Algérie, le 3 et 4 mai 2010, p 3.

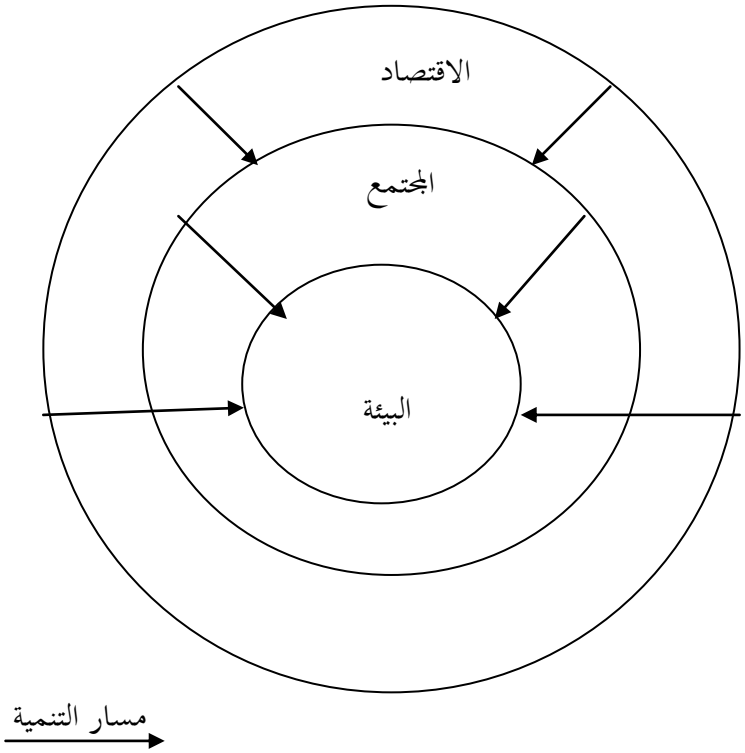

المصدر : عبد الله الحرتسي حميد: **مرجع سابق**، ص 28.

الفرع الثاني:مبادئ التنمية المستدامة:

تضمنت العديد من الاتفاقيات جملة من المبادئ الأساسية في سبيل الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية، حيث حدد جدول أعمال القرن (أجندة 21)* والمنبثقة عن مؤتمر ريودي جانيرو (قمة الأرض)، 27 مبدأ لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، و اعتبرت هذه المبادئ كمبادئ أساسية للتنمية المستدامة و لكن مع مرور الوقت و تطور الفكر التنموي طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ و تطورت بمبادئ جديدة لتتكيف مع الظروف الراهنة و المستقبلية.

* لغويا الأجندة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني ما ينبغي أو ما يراد فعله، الرقم21 يشير إلى القرن 21 وعليه الأجندة 21 تعني برنامج عمل للتنمية المستدامة خلال القرن 21 الذي تبنته 182 دولة، فهي الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21، و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا من أعلى مستوى، و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، و التنمية البشرية بشكل متكامل. لمزيد من المعلومات راجع: يسري دعبس: **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**، البيطاش، الاسكندرية، 2002، ص ص 112، 113.

الأمم المتحدة: **البيئة و التنمية**، جدول أعمال القرن 21 على الموقع التالي: http://www.un.org

-A.chauveau, J.rose: **Développement durable**, **l'entreprise responsable**, **responsabilité sociale**, **éthique**, édition d'organisations, paris, 2003, p 113.

و يمكن ذكر هذه المبادئ في النقاط التالية:

1-**مبدأ الحيطة و الحذر**: (منصوص عليه في المبدأين 15 و25 من تقرير ريودي جانيرو 1992) فلحماية البيئة العالمية من التلوث و التدهور، يجب الالتزام بمبدأ الحيطة و الحذر الذي ينص على رسم السياسات و اتخاذ إجراءات و قياسات احترازية احتياطية و تطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول و الحكومات و المؤسسات.[1]

2- **مبدأ الوقاية**: وهو من أهم المبادئ البيئية التي ظهرت في اتفاقيات البيئية العالمية و يعتمد على حقيقة أن العالم قد لا يتمكن من تحديد تأثيرات البيئية و الصحية الحقيقية للنشاط الاقتصادي أو طرح منتج أو سلعة أو تصريف لبعض المخلفات في الطبيعة، و بالتالي عدم وجود أدلة علمية على التأثير الفعلي للمادة الملوثة، لا يعني طرح هذه المادة أو التعامل بها بل يعني عدم الموافقة على طرح هذه المادة قبل أن يتم التأكد علميا من عدم وجود مضار لها و ينطبق هذا المبدأ بشكل رئيسي حاليا على الخلاف الدائر حول قضية المنتجات المعدلة وراثيا.

3- مبدأ الملوث هو الذي يدفع: وقد تم تطوير هذا المبدأ أثناء مؤتمر البيئة الإنسانية العالمي في ستوكهولم في العام 1972 و يعني أن الجهة المسببة للتلوث سواء كانت شركة أو مصنع أو حتى دولة عليها أن تدفع ثمن إصلاح تنظيف هذا التلوث، و بالإضافة إلى ذلك فإن الجهة المنتجة لمادة ما مثل أحد المصانع أو الجهة التي تقوم بنشاط اقتصادي في منطقة طبيعية (مثل شركات قطع الأخشاب، أو التعدين) أن تدفع كلفة العملية الإنتاجية كل القيمة المطلوبة لتطبيق المواصفات البيئية في العملية الإنتاجية مثل تقليل إنبعاثات المواد الغازية من المداخن أو تنظيف المناجم من المواد السامة أو معالجة المخلفات السائلة.[2]

4- مبدأ العدالة: حيث يمكن أن يقسم هذا المبدأ إلى ثلاث مستويات هي:

-في البلد الواحد أو داخل الدولة و يركز هذا المبدأ خصوصا على توفير الاحتياجات الأساسية للجميع من خلال التقسيم العادل للثورة (مكافحة الفقر).

- بين الدول و الشعوب يعتمد على معرفة الخصائص العالمية و المشتركة للبيئة و ضرورة تقسيم الموارد و يشمل القضايا بتنمية دول الجنوب، التجارة العادلة ... الخ .

[1]- Alain jounot: **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, afnor, France, 2004, p 04.

[2]- باتر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 297.

-التنمية المستدامة لا تفترض فقط العدالة بين أبناء الجيل الواحد (مكافحة الفقر، العلاقة بين دول الشمال و الجنوب)، و لكن أيضا بين الأجيال (استقرار المناخ، الحفاظ على التنوع البيولوجي) و هذا يعني فتح الأفاق المكانية (العدالة بين الدول و الشعوب)، والزمنية (العدالة بين الأجيال) على حد سواء.

5- مبدأ المشاركة: التنمية المستدامة هي مسؤولية جماعية وتطلب المشاركة الفعالة و التعاون من الجميع و

على جميع المستويات، فالتشاور و الحوار على جميع المستويات القرار (منظمات دولية، دول وحكومات، نقابات، منظمات غير حكومية، الجماعات المحلية ...الخ) أصبح لا غنى عنه في إدارة مستدامة للموارد و بالتالي أحداث أنماط جديدة للحكومة. [1] (منصوص عليه في المبدأين 1و3 من تقرير ريودي جانيرو 1992)

كما عمل البنك الدولي مع بداية القرن الواحد و العشرين على إرساء عقيدة بيئية جديدة لخدمة التنمية المستدامة تقوم على عشر مبادئ أساسية هي:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، و هذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و الإنتاجية و الايكولوجية لمشكلات البيئة و تحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية .[2]

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل التشيك، الشيلي، المكسيك)

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع و يناشد المختصين و الاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح الأكبر لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و

[1]- Joel ernult, Arvind ashta: **Cahiers du ceren 21**, groupe ESC Dijon bourgogne, France, 2007, p 9-10.

[2] - رشيد سالمي: **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراة، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 105.

الحد من الفقر، و نظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئية منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيث ما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول بفرض رسوم على الإنبعاثات وتدفق النفايات. [1]

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، و كذلك تنظيم الحملات لاطلاع الرأي العام و نشر الوعي الذي يعتبر أقوى من النهج أكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصر أساسيا في العملية الاستثمارية، و ذلك من خلال:

- تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات و إنشاء نظام الإيزو الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سلمية للإدارة و البيئة.

- توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات و تحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا تشارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية :

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالب على مراقبة مشاريع البيئة.

[1] – عبد الله خبابة: **التنمية الشاملة المستدامة : المبادئ و التنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 الى مؤتمر بالي 2007**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد الطبيعية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7 و 8 أفريل 2008، ص 72.

- إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.[1]

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني و غيرها) و تنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية: بوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء و الغبار من 60% إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج، و تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر و المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، و باتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة كما أنها تجعل من العامل البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية.[2]

الفرع الثالث:أهداف التنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة عملية معقدة طويلة الأمد شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية، و إن كانت غايتها الإنسان إلا أنها يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.[3]

و عليه فان التنمية المستدامة تهدف إلى:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: و ذلك من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ سياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا عن الطريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس

[1] – أنجدرو سيتر: **المبادئ العشر للعقيدة البيئية الجديدة**، مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر، 1996، ص ص5-6.

[2] – خباية عبد الله، بوقرة رابح: **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية و التنمية المستدامة**، مؤسسة الشهاب، الاسكندرية، 2009، ص ص 340-341.

[3] – محمد مصطفى الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.

الكمية فقط و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية: و ذلك بالتركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوجب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.[1]

4- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها و توظيفها بشكل عقلاني.[2] بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تحددها الطبيعة و في نفس الوقت البحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.[3]

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار سلبية على البيئة أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطرا عليها.

6- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع: و يتم ذلك بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

- إحداث التغيير الفكري و السلوكي و المؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات و البرامج التنموية و تنفيذها بكفاءة و فعالية.

---

[1] - عبد العزيز بن صقر الغامدي: **تنمية الموارد البشرية و متطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، الملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، 24-26 أفريل، 2006، ص ص 8، 9.

[2] - عثمان محمد غنيم ،ماجدة أحمد أبو زنط: **التنمية المستدامة : فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، مرجع سابق، ص 29.

[3] - الحسن عبد الموجود إبراهيم: **التنمية و حقوق الإنسان**، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 221.

- توحيد الجهود بين القطاعات العامة و الخاصة لتحقيق الأهداف و البرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية و القادمة.
- وضع الاستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا و عدلا.[1]

بالإضافة إلى جميع هذه الأهداف هناك الهدف السياسي الذي يتميز بالوصول إلى الاستقرار على المستوى كافة الأنظمة من أجل بعث استقرار دائم للمخططات الاقتصادية لأن التقلبات السياسية لأي دولة يعطي حتما تقلبات في المناهج الاقتصادية المستخدمة، و كذا عرض الاتجاهات و القضايا المتعلقة بالحكم الراشد في تحقيق الاستدامة و أثره على آليات الحكم و طرق تطبيقها في الدول النامية خاصة.[2]

ولقد برزت بشكل واضح أهداف التنمية المستدامة بإعلان أهداف الألفية: *

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع بمعدل النصف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع.
- العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة التفاوت بينهما.
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية و الملاريا وأمراض أخرى.
- ضمان استدامة الموارد البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ملاحظة: في عام 2007 تم إضافة غاية أخرى للأهداف الإنمائية تتعلق بضمان التشغيل الشامل و توسيع فرص الحصول على عمل لائق.

---

[1] – عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** ، مرجع سابق، ص 30.

[2] – صالح فلاحي: **التنمية المستدامة بين تراكم راس المال و اتساع الفقر**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 02، مارس 2003، ص 75.

* انبثق إعلان الألفية من قمة الأمم المتحدة للألفية التي انعقدت في شهر سبتمر من خلاله تقدر رؤساء و ممثلو 189 دولة بالعمل على الصعيدين المحلي و العالمي تعزيز الجهود لأجل تحقيق أهداف الألفية، تضمن إعلان الألفية سبعة محاور أساسية، تناولها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعد سنة في الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان و حدد لكل منها مجموعة من الأهداف لمزيد من المعلومات راجع : .

- Bonques mondiale, **mondialisation, développement et pauvert** : « bâtir économie integrée, oxford university, 2002, p 149.

علي عبد القادر علي: **التطورات الحديثة في الفكر التنموي و الاهداف الدولية للتنمية**، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية و صياغة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية، تونس، 2003، ص 1.

خلاصـــــة الـفـصـــــل

تبين لنا مما سبق أن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وأن تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق توفير الخدمات اللازمة والحقوق الواجبة. وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان، و المحيط الذي يعمل فيه والآثار الخارجية الناتجة عن ذلك، سواءًا الاستهلاكية أو الآثار الخارجية للإنتاج الناجم عن النشاط الإنتاجي للمؤسسات (انبعاث الغازات الملوثة، تلوث التربة ومجاري المياه...)، وهكذا فقد تطلب الأمر للمؤسسات بإعادة النظر في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار مسؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة وذلك من أجل كسب احترام المجتمع ولاستمرارها.

الفصل الثالث

أهمية المسـؤولية الاجتماعيـة

في مساندة الإدارة البيئيـة

للوصول للتنمية المستـــــدامة

تمهيـــــــــد

منذ السبعينيات من القرن الماضي، وفي إطار المسؤولية الاجتماعية ، شهد العالم تزايدا بالوعي البيئي على مختلف الأصعدة والمستويات. ومن أهم الأسباب التي دفعت بهذا الاتجاه زيادة معدلات التلوث البيئي، التغير المناخي الاحتباس الحراري العالمي بسبب تلف أجزاء من طبقة الأوزون، تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بسبب عمليات التصنيع غير المسؤولة، تلف البيئة الطبيعية نتيجة مخلفات الصناعة، وفي كثير من الأحيان، كانت أصابع الاتهام تمتد إلى الممارسات الغير مسؤولة لمنظمات الأعمال المتمثلة بالعمليات التصنيعية والتسويقية كمسببات رئيسية لهذه الإشكاليات. وكنتيجة لهذه التطورات العالمية فقد برزت جمعيات وهيئات مختلفة في العالم تنادي بالمحافظة على البيئة لجعلها مكانا آمنا للعيش لأجيال الحاضر والمستقبل. وقامت الحكومات والهيئات الرسمية المختلفة بسن التشريعات واتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على البيئة وعلى مواردها الطبيعية، وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات في هذا الصدد.

وعلى ضوء هذه التطورات العالمية بدأت العديد من منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية في ممارساتها ، وإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها. ومن هنا بدأ الاهتمام بنمط جديد في الإدارة عرف بالإدارة البيئية كمنهج إداري يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة الإنتاجية.

وفي هذا الإطار ولمعالجة هذه القضايا والجوانب فقد حاولنا في هذا الفصل إلى التطرق إلى:

المبحث الأول: مدخل نظري حول نظم الإدارة البيئية

المبحث الثاني: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية

المبحث الأول: مدخل نظري حول نظم الإدارة البيئية:

يعتبر موضوع نظم الإدارة البيئة من المواضيع التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمنظمات بأشكالها المختلفة، خاصة المؤسسات الاقتصادية، وقد اقترن هذا الاهتمام بتأثير النظام العالمي الجديد ومقتضيات العولمة التي جعلت موضوع البيئة من أهم متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأدخلت في هذا الإطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، فقيام إدارة متخصصة للبيئة ومتكاملة مع المنظومة الإدارية الشاملة أصبح من أهم مقتضيات العمل الإداري الناجح، وفي إطار الوظائف التقليدية للإدارة تقوم إدارة البيئة بمباشرة وظائف ذات صلة بالبيئة بحيث تصبح المشكلات البيئية وكيفية مجابهتها في داخل المؤسسة أو في محيطها خاضعة لعمليات التخطيط والرقابة والتنظيم والتوجيه بشكل فعال بحيث يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحسين أدائها البيئي.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة البيئية:

إن تنامي الوعي العام اتجاه الآثار البيئية المصاحبة لنشاط الصناعات المختلفة أدي ومن خلال بعض الدراسات المتخصصة، إلى إيجاد علاقة طردية بين ارتفاع التلوث وتنامي الأنشطة الاقتصادية في كثير من دول العالم.

كما شدد بعض المتخصصين إلى أن التحدي الأساسي الذي يواجه المؤسسات حاليا هو مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وأداء دورها التنموي تجاه تحقيق مفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة.

وأصبحت الإدارة البيئية لوظائف المؤسسة هي واحدة من أهم معايير التنافسية بين المؤسسات في القرن الحادي عشر.

الفرع الأول: نشأة وتطور الإدارة البيئية:

لقد تطور الفكر الإداري عبر الزمن بمروره بعدة مراحل مختلفة فيما بينها لكنها متكاملة من حيث البناء الفكري، فقد ساد الفكر الإنتاجي خلال الفترة الممتدة من القرن 19 إلى منتصف القرن 20، وأعتقد في ظل هذا الفكر بأن البيئة المحيطة بالمؤسسة ساكنة أي لا تتغير ولا تتأثر بعوامل الإنتاج، ومنه فجميع المؤسسات في ظل سيادة هذا الفكر لم تكن تولي الجانب البيئي اهتماما كبيرا، ولم تدرج الاهتمامات البيئية في استراتيجياتها. وبداية من النصف الثاني من القرن العشرين ساد الفكر الإداري القائم على التوجه بالمستهلك، وبالتالي بدأت المؤسسات

تولي اهتماما كبيرا بالجانب الاجتماعي، وكان هناك اهتمام أيضا ببعض الجوانب البيئية لدى بعض المؤسسات تكون محددودة. [1]

وفي ظل ظهور مفهوم التنمية المستدامة بشكل مؤسس سنة 1987 من خلال تقرير"مستقبلنا المشترك" بدأ الاهتمام بالجانب البيئي بشكل مكثف من طرف الحكومات، وانعكس هذا على المؤسسات من خلال التشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة والتي يجب على المؤسسة مراعاتها، وبالتالي ظهر مفهوم الإدارة البيئية وطبق على مستوى المؤسسات الأوروبية واليابانية والأمريكية، حيث تهدف هذه الإدارة بهذا المفهوم إلى تحويل الأهداف البيئية إلى أهداف متناسقة مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وبالتالي أصبح العنصر البيئي عنصر ذو أهمية بالغة على مستوى الإدارة في معظم المؤسسات. [2]

الفرع الثاني:تعريف الإدارة البيئية:

بالرغم من مرور سنوات عديدة من تطوير واستخدام إدارة البيئة، والنجاح الذي حققته العديد من المؤسسات نتيجة لتطبيقه، إلا أنه مازالت توجد مشكلات فيما يتعلق بإيجاد تعريف موحد ومقبول دوليا لمصطلح إدارة البيئة. [3]

وعلى العموم هناك العديد من التعريفات للإدارة البيئية نلخصها فيما يلي:

– الإدارة البيئية "فرع من إدارة المؤسسة والتي تهتم بمتطلبات حماية البيئة، وتسعى لضمان الملائمة البيئية المستمرة للمنتجات والعمليات من جهة، وسلوك العاملين وأصحاب المصلحة من جهة أخرى."

– الإدارة البيئية: "تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة." [4]

كما عرفت أيضا بأنها تشمل الإدارة التي تعنى بإدارة قضايا البيئة الإنسانية والطبيعية بزيادة كفاءتها وفعاليتها إلى

[1] – عارف صالح مخلف: **الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 36، 37.

[2] – **المرجع السابق**، ص 39.

[3] – زين الدين عبد المقصود غنيمي: **قضايا بيئية معاصرة**، ط3 ؛ منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 93.

[4].Jonquières Michel: **Le manuel du management environnemental**, Tome I:Mettre en œuvre un système de management environnemental, Société Alpine de publications, Paris, 2001, p 38.

الحد الأقصى للحد من تدهور أو تلوث البيئة مع المحافظة عليها وإنمائها.[1]

-أما غرفة التجارة الدولية فتشير إلى أن وظيفة الإدارة البيئية تكمن في: "إيجاد وتصميم نوع من الآلية الشاملة التي تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة وذلك عبر جميع المراحل بالتخطيط والتصميم ووصولا إلى المنتج التام."[2]

كما عرف Thomas الإدارة البيئية بأنها "عبارة عن هيكل المؤسسة و مسؤولياتها و سياساتها و ممارساتها و إجراءاتها و عملياتها و مواردها المستخدمة في حماية البيئة و إدارة الأمور البيئية؛ و يحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة تجاه القضايا البيئية ووضع أهداف للبرامج البيئية و تطوير برامج للأداء البيئي."[3]

و عرفها Heming: "على أنها إدارة النشاطات و السياسات العامة ضمن المشاكل البيئية من أجل حماية الشؤون العامة و الإدارة البيئية كأي إدارة أخرى عملية إنسانية؛ حيث تتفاعل بعمل الأفراد و الجماعات من أجل تحقيق مجموعة من القيم و الأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة." [4]

و من هنا يمكن تعريف الإدارة البيئية بمعناها العام بأنها مجموعة الأنشطة التي يتم تنفيذها في مجتمع ما بهدف حماية البيئة فهي عملية تقوم من خلالها مجموعة من المؤسسات سواء حكومية أو في القطاع الخاص بتطبيق عدد من الآليات لتنفيذ مجموعة من الإجراءات ذات الجدوى الاقتصادية، وذلك في إطار أهداف مجتمعية محددة لتحسين نوعية البيئة و حماية الموارد الطبيعية و النظم الايكولوجية. [5]

و جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية أن مفهوم الإدارة البيئية في إطار المنشآت الصناعية يقوم أساسا على و ضع الخطط و السياسات البيئية من أجل رصد و تقييم أثار البيئة للمنشأة الصناعية على أن تشمل المراحل الإنتاجية كافة انطلاقا من الحصول على الموارد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي و الجوانب البيئية المتعلقة به، وتقوم أيضا على تنفيذ كافة الإجراءات الرقابية مع الأخذ في الحسبان جانب التكاليف و الأثر البيئي

[1] – يوسف بن إبراهيم السلوم: **القيادة الإدارية –الإدارة البيئية**، المؤتمر العربي الثاني حول الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، الشارقة، 2003، ص23.

[2] -www.socpa.org.sa/Pdf/mohas/socpa_07.pdf.le 2012/08/13

[3] -نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة: **الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، ورقلة، مارس 2005، ص 134.

[4] – رعد حسن الصرن: **نظم الادارة البيئية و الايزو 14000**، دار الرضا، دمشق، 2001، ص 423.

[5] -إبراهيم عبد الجليل: **الإدارة البيئية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 423.

لهذه الإجراءات أيضا إضافة إلى كيفية استخدام الموارد و لابد من توضيح الأدوات و الطرق المتبعة لمنع التلوث و الاستخدام الرشيد للموارد.[1]

في حين عرفت المواصفة الفرنسية NFX 30200 الإدارة البيئية بأنها "مجموعة أنشطة الإدارة التي تحدد السياسة البيئية الأهداف و المسؤوليات و التي تنفذ بوسائل مثل تخطيط الأهداف البيئية قياس النتائج و التحكم في الآثار على البيئة."[2]

ومنه يمكننا القول بأن:

الإدارة البيئية هي الإدارة التي تسعى لإدارة كل المجالات الوظيفية وكل المستويات في المؤسسة بطريقة تتماشى ومتطلبات الحفاظ على البيئة دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية.

ومن هنا يمكن استنتاج العناصر المكونة لإدارة البيئة:

- السياسة البيئية للمؤسسة مثل اتخاذ الإجراءات المناسبة بيئيا واقتصاديا.
- الحفاظ على البيئة مثل الإجراءات التقنية التي تقلل من المؤثرات البيئية، تفادي الأضرار البيئية واتخاذ التدابير الوقائية و العلاجية.
- قياس نتائج المؤثرات البيئية مثل الإنبعاثات بأشكالها المختلفة والمياه القذرة وتلوث التربة.
- احترام و إتباع تعليمات السلطات المختصة و القوانين في ما يتعلق بعدم تجاوز حدود التلوث المسموح بها.
- دعم السلوك البيئي للأطراف ذات المصلحة بتحمل المسؤولية تجاه المعايير البيئية.

كما لابد أن تتميز الإدارة البيئية بعدة خصائص تمكنها من القيام بوظائفها بشكل صحيح ومتكامل تتمثل في:

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزءا محوريا من نشاطها.
- الانسجام والالتحام بين المنظمة والتوافق مع المتعاملين الخارجيين.
- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

[1] – نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة: **مرجع سابق**، ص 134.

[2]– Corinne gendron: **La gestion environnementale et la norme iso 14000**, les presses de l'université de montréal, Canada, 2004, p 40.

- القدرة على التفاعل مع الموارد المنظمة المادية والبشرية والاتجاه بها إلى التكامل وصولا إلى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير.
- الأخذ في الاعتبار ميزة فعالية الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة.
- تنمية روح بناء الفرق الجماعية لضمان مشاركة الجميع.
- الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها والاستفادة منها.[1] والشكل الموالي يوضح الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة البيئية.

شكل رقم 3- 1 الفرق بين الإدارة التقليدية وإدارة البيئة

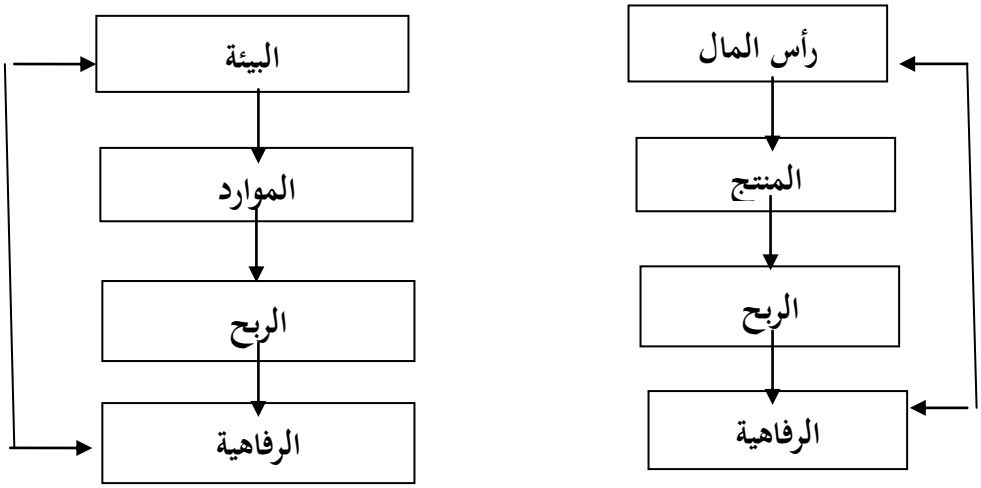

-الإدارة التقليدية- - إدارة البيئة-

Source: Paolo Baracchini: **Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14000**, 3éd, Presses polytechniques et universitaires romandes, Italie, 2007, p 5.

بين الشكل أن الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة البيئية يتمثل في اختلاف الأساس الذي تقوم عليه كل منهما، ففي الإدارة التقليدية يعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي الذي تقوم عليه باعتباره وسيلة ضرورية لإنتاج المنتجات ومن ثم تحقيق الربح والرفاهية. أما في الإدارة البيئية فتعتبر البيئة في مقدمة أولوياتها فهي تسعى لحمايتها والحفاظ عليها في كل عملياتها، وتأتي بعدها الموارد من حيث السعي لتحقيق الكفاءة في استخدامها وهو ما يساهم في تحقيق الربح والرفاهية.

[1] - عبد الرحيم علام: **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 04.

الفرع الثالث: مستويات الإدارة البيئية:

يمكن أن نميز بين مستويين للإدارة البيئية، وهما الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة، والإدارة البيئية على مستوى الدولة، وأهداف المستوى الأول هي الالتزام بما يحدده المستوى الثاني من صفات لنشاطات المؤسسة، وبالذات ما يخرج عنها إلى البيئة الخارجية من إنبعاثات وتصريفات ومخلفات صلبة، والمطلوب من المستوى الثاني هو الحفاظ على بيئة صحية للإنسان، ولكل مظاهر الحياة في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه والعمل على التوازن البيئي وتحقيق الهدف الإستراتيجي للبيئة المستدامة.[1]

1- الإدارة البيئية على مستوى الدولة:

يستلزم تطبيق الإدارة البيئية التعرف الصحيح على الموارد المتاحة، والشفافية من قبل أجهزة الدولة في عرض المعلومات الخاصة بمكونات البيئة المختلفة التي تتأثر بنشاطات كل وزارة واستخدامات الأراضي وتخصيصها للنشاطات المختلفة، فلتنفيذ الإدارة البيئية لابد أولا من تفهم حكومات الدول وكافة هيئاتها الحكومية وغير الحكومية لدورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتحقق ذلك من خلال وضع السياسات والخطط الداعمة لتبني الإدارة البيئية حتى تعطي الدولة المصداقية والمثل الصحيح لباقي القطاعات المختلفة الخدمية والإنتاجية وللقطاع الخاص في الحفاظ على البيئة.[2]

ويقاس مدى مصداقية الدولة في تبني الإدارة البيئية بمدى مساندتها لوزارة البيئة ودعمها في عمل المراجعات الجادة بالتنسيق مع الوزارات المختلفة والهيئات التابعة لها لمدى جدية إدماج البعد البيئي في سياساتها بما يحقق:

- وضع أهداف وخطة محددة المعالم والفترة الزمنية للحفاظ على البيئة وترشيد الاستهلاك وحماية صحة الأفراد.

- وضع مؤشرات لقياس كفاءة الإدارة البيئية للهيئات الحكومية وغير الحكومية على كل من المستوى المركزي والهيئات المحلية في المناطق المختلفة من الدولة وفقا لخصوصية كل منها من الناحية البيئية والموارد المتاحة لها.

- تحقيق الشفافية والمصداقية فيما يصدر عنها من بيانات، خاصة ما يخص معدلات الأداء البيئي وتقييم تأثير

[1] - نادية حمدي صالح: **الإدارة البيئية،المبادئ و الممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003، ص 79.

[2] - سامية جلال سعد: **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص ص 5، 6.

المشاريع الحالية والمستقبلية على استهلاك الموارد المتاحة وكيفية ترشيد هذا الاستهلاك ودعم السياسات الهادفة لتحسين هذا الاستخدام.

– عمل دراسات التقييم البيئي لكل المشاريع التي تدعمها الأجهزة الحكومية في مرحلة التخطيط لهذه المشاريع للتأكيد على إدماج الأبعاد البيئية التي تضمن استمرار أداء هذه المشاريع بطريقة كفأة اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا.

– ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية مثل الماء ومصادر الطاقة ومحاولة الوصول بمعدلات استهلاكها للمعدلات العالمية من خلال استخدام التقنيات الصديقة للبيئة.

–تحقيق بيئة عمل آمنة لجميع العاملين بالمؤسسات المختلفة.

–تحقيق أفضل معدلات للإنتاج الصناعي مع تبني سياسات الإنتاج الأنظف والصديق للبيئة في كافة مراحل إنتاجه والذي يحقق استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والمياه والطاقة ومدخلات الإنتاج بدون إهدار أو خلق مصادر للتلوث قد لا يمكن التخلص منها أو معالجتها.

– تبني ودعم كافة وزارات الدولة والهيئات الحكومية وغير الحكومية لنظم إعادة التصنيع والتدوير لكافة المخرجات بما فيها ناتج النشاطات الزراعية والصناعية عن طريق استخدام المواد القابلة للتدوير ودعم الصناعات لإنتاج منتجات قابلة للتفكيك إلى مكوناتها وإعادة تصنيع هذه المكونات.[1]

و هذا يتطلب التخطيط السليم لأوجه التنمية على كافة الأصعدة في الدولة على أن يدمج فيها الأبعاد البيئية و الحجم الحقيقي للموارد المتاحة و لتحقيق ذلك لا بد أن تتضافر جهود كافة الوزارات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة في الدولة من خلال الاستخدام الرشيد لموارد الطبيعية و البشرية حتى لا تكون التنمية اقتصادية فقط.

و لتنفيذ النظام لابد أن تفهم حكومات الدول و كافة هيئاتها الحكومية و غير الحكومية لدورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية.[2]

[1] – **المرجع السابق**: ص ص7، 8.

[2] –سامية سعد جلال: **مرجع سابق**، ص ص 6، 7.

2- الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة:

تعتبر نظم الإدارة البيئية من أهم المتطلبات الفنية لحماية البيئة، ولضمان التنافس في الأسواق العالمية، فعلى المنشآت الاقتصادية تبني نظم للإدارة البيئية[1] وجعل البيئة من أولويات المؤسسة، وذلك لتحقيق التكامل بين تطبيقات نظم الإدارة البيئية و نظم الإدارة ككل، والاهتمام الدائم بمتابعة المشكلات البيئية من حيث تحديد أسبابها الرئيسية ومنعها، والتركيز على التطوير المستمر والتعلم من الأخطاء وطرق منع المشكلات السابقة والمشابهة، والتحلي بالمرونة في معالجة المشكلات البيئية.[2]

و تتشكل الإدارة البيئية مع المصالح الإدارية الأخرى للمؤسسة و تتمثل مهامها حسب أهمية المؤسسة و طبيعة عملها، و درجة تأثير نشاطاتها المختلفة على محيطها الداخلي و الخارجي، في المهام التالية:

- نشر و شرح القوانين و اللوائح و القرارات الداخلية المتعلقة بالبيئية.

- مراقبة تطبيق هذه النصوص من طرف العمال و في تنفيذ أنشطة المؤسسة المختلفة من تموين، إنتاج، توزيع، تخزين.

- التوثيق: أي مسك الدفاتر و استمارات المتابعة الدورية المتعلقة بالمخزونات من مواد خطرة أو نفايات خاصة، و بإنتاج النفايات.

- إعداد الموازنات المتعلقة بالنشاط البيئي و التقارير الدورية.[3]

حاجة المؤسسات لتطبيق هذا النظام ترجع إلى سبب رئيسي وهو تمكينها من خوض معترك المنافسة في ميدان التجارة الدولية، فضلا على أن تطبيقه يؤدي إلى تحسين الإنتاجية.

---

[1] - أحمد عثمان الخولي: **المتطلبات الفنية لحماية البيئة: نظم الإدارة البيئية**، ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية و الشركة السعودية الخليجية لحماية البيئة بعنوان المتطلبات التشريعية والفنية لحماية البيئة العربية، عمان، 4-7 سبتمبر 2005، ص 1.

[2] -Michel Jonquières, **opcit**, p 68.

[3] - Khodri Ahmed: **Performance (s) de l'entreprise : réflexion autour d'un concept**, Le premier séminaire international sur l'importance de la transparence et la performance pour l'intégration actuel dans l'économie mondiale ElAourassi, 2007, p 21.

- إن الإدارة البيئية في المؤسسات عن طريق إدارة متخصصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلال و تعمل في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة يؤدي إلى زيادة التنسيق فيما بين المؤسسة و الجهات التنفيذية من أجل دمج الاعتبارات البيئية و سلامة العاملين على نحو أفضل.
- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية و الإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة لمعالجة و الحد من التلوث.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال و تقديم حوافز لتشجيع المبادلات الطوعية لمكافحة التلوث.
- ترشيد استخدام الموارد و ذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة الطاقة.[1] و يوضح الشكل رقم (3-2) المجالات الرئيسية و المهام التنفيذية لإدارة البيئة في المؤسسات

شكل رقم (3-2): المجالات الرئيسة لإدارة البيئة في المؤسسات

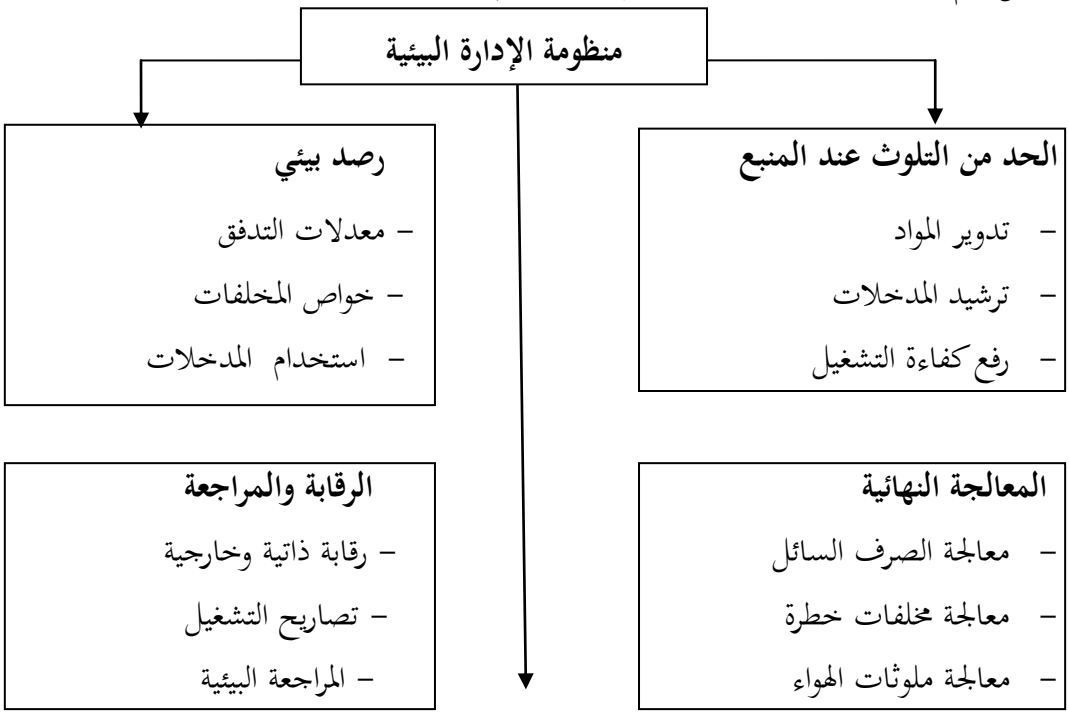

المصدر: سامية سعد جلال: **مرجع سابق**، ص 236.

الفرع الرابع: دوافع تبني الإدارة البيئية

تتباين الدوافع وراء تبني المنظمات الإدارة البيئية مابين دوافع خارجية و داخلية حيث تتعلق الأولى بالضغوطات الخارجية و التي تدفع الشركة نحو تطبيق متطلبات المواصفة و الثانية تتعلق بالمزايا التي ممكن أن تجنيها من وراء تبني الإدارة البيئية .

[1] -سامية سعد جلال: **مرجع سابق**، ص 234.

1- الدوافع الخارجية:

أ- طلب السوق: يعد طلب السوق عل السلع المسؤولة بيئيا أو مقاطعة السلع الضارة سببا رئيسيا لزيادة الوعي البيئي للمستهلكين، إذ أضحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية و أحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم و جاذبيتهم و تفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها، و تعد المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية من السلع التي تشهد إقبال المستهلكين على شرائها و المنتجين لإنتاجها تلبية لرغبات المستهلكين. و تعددت المسميات التي تطلق على هذا النمط من المنتجات نحو المنتجات الصديقة للبيئة، المنتجات الخضراء... .[1]

حيث تشير البحوث العالمية إلى أن الجمهور يفكر بالحماية البيئية بشكل ايجابي كما أظهرت أن أكثر من 80% من الزبائن يستخدمون معيارا بيئيا ضمن سلوكهم الشرائي مما يدعم فكرة أن السلع المتفقة مع البيئة أصبحت مؤثرا أساسيا لسلوك الشراء

ب- المساهمين و المستثمرين و المقرضين[2]: حيث تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب المساهمين و المستثمرين و المقرضين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي و الأداء المالي لها، حيث يبث هذا النظام الطمأنينة في نفوس المساهمين بشأن مقدرة المؤسسة على المنافسة محليا فضلا عن أن تطبيقه يؤدي إلى تحسين

الإنتاجية و يبعد المؤسسة عن مسؤولية عدم تطبيق التشريعات البيئية.

ج- مزايا السوق: تمتلك المنظمات التي تنتج منتجات غير مضرة بالبيئة حصة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة و مبادئ الإدارة غير الملوثة تزيد من قوة الشركة التنافسية. [3]

ح- المنافسة : إضافة إلى إضعاف الوضع التنافسي نتيجة عزوف المستهلكين عن منتجات المؤسسة ذات الأداء البيئي المتدهور، فإن واحدا من أهم أسباب إضعاف القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق المحلية هو ارتفاع تكلفة إنتاجها، نظرا لما يصاحب سوء الأداء البيئي من هدر في الموارد والطاقة، أما على المستوى الدولي فقد يستبعد

[1] - محمد عبد الوهاب الغزاوي: **مرجع سابق**، ص 194 .

[2] - نجوى عبد الصمد، طلال محمد مقضي: **مرجع سابق**، ص 140.

[3] - محمد عبد الوهاب العزواي: **مرجع سابق**، ص 195.

إنتاج المؤسسة الملوثة من السوق العالمية نتيجة لتشريعات ولوائح تنظيمية تصدر في أقطار بعيدة عن دولة المؤسسة، وهناك اليوم قائمة للمواد المحظور استخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية، ومنه فمسألة المنافسة في السوق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفصيل والاهتمام.

د- الاعتبارات المالية: وهي متعددة الأنواع والتأثير ومنها:

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المؤسسة.
- تحديد التصريفات ومخلفات الإنتاج وفرض الضرائب والرسوم عليها.
- موقف البنوك وشركات التأمين من المؤسسة وما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين.[1]

هـ-المتطلبات التعاقدية : إن التوجه البيئي أصبح في غاية الأهمية حيث أصبحت المؤسسات تعتبره منهجا استراتيجيا في مختلف استثماراتها و كذلك عملياتها اليومية، فغالبا ما تقوم المؤسسات بتشجيع المورد على تحقيق أداء بيئي محسن أو تقوم بإشراكه في عملية التصميم،[2] و قد تلزمه في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لمقاييس الجودة على تبني المقياس و بذلك أصبحت ضرورة الضغط على الموردين وسيلة لتحسين أدائهم البيئي و إثبات مسؤولياتهم الاجتماعية اتجاه البيئة.

و-المتطلبات الحكومية: تؤدي الحكومة دورا مهما في تعزيز الأداء البيئي من خلال و ضع سياسة لحماية البيئة و سن القوانين و التشريعات و لوائح تنظيمية لتنفيذها و تتسم أحيانا بطرق مبتكرة تختلف عن الأسلوب التقليدي لتحقيق الالتزام عن طريق السيطرة مثل: أسلوب الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الالتزام و المنشآت الصناعية و التدقيق في تحديد المسؤولية المدنية و الجنائية في أحداث التلف البيئي و تقييم حجم التعويضات.

2- الدوافع الداخلية:

- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق الذي يقود إلى تقليل الهدر.
- استخدام أقل للطاقة عن طريق تقليل هدر الطاقة.

[1] - نادية حمدي صالح: **مرجع سابق**، ص ص 85، 86.

[2] -بربي لطيفة: **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2006-2007، ص 73.

- تقليل الكلفة من خلال إعادة الدورة و البرامج الأخرى المتشابهة و كذلك الإدارة الأفضل للجانب البيئية لعمليات الشركة.
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد و طرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.
- توفير آلية للرقابة و السيطرة على الطرق الحالية من أجل تكامل الأنظمة المجزأة الحالية أو لأجل إيجاد نظام لم يكن موجودا.
- المساعدة على تدريب العاملين قدر تعلق الأمر بدورهم في الحماية البيئية. [1]

المطلب الثاني: مفهوم نظام الإدارة البيئية:

إن نظام الإدارة البيئية هو النظام الذي يتولى بلورة السياسة البيئية، وتنفيذها، ومتابعتها، والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار، وذلك من خلال إنشاء إدارة بيئية تتولى القيام بوظائف الإدارة البيئية وتحقيق أهداف السياسة البيئية.

ويتطلب إنشاء نظام الإدارة البيئية مشاركة من جميع المسؤولين عن عمليات التنمية والتخطيط الاقتصادي، وجميع الأفراد والهيئات الذين يؤثرون في إدارة الموارد البيئية وإدارة مخاطرها من خلال قراراتهم ونشاطاتهم ذات العلاقة، وقطاعات أخرى وظيفتها التنسيق مثل المنظمات المسؤولة عن التخطيط ووضع الموازنة في الدولة، وتلعب المنظمات الفنية والعلمية دورًا خاصًا في دعم التنسيق بين هذه المنظمات وتنفيذ عملية المراقبة البيئية مثل البلديات والمؤسسات العلمية بكافة أنواعها. [2]

حيث تعرفه الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة كما يلي:

يعتبر نظام إدارة البيئة Environmental Management System (EMS) "مجموعة من العمليات والأنشطة التي تمكن المنظمة من تخفيض المؤثرات البيئية وزيادة كفاءتها التشغيلية." [3]

ويعرفه أ .دروز A. Drews :"جزء من النظام الإداري للمنظمة (مؤسسة، هيئة حكومية...الخ) تحدد وتهيكل من خلاله المسؤوليات والسلوكيات والتدفقات والمعايير لتحقيق السياسة البيئية للمنظمة."

[1] – محمد عبد الوهاب العزاوي: **مرجع سابق**، ص ص 195، 197.

[2] – محمد الطعامنة: **الإدارة البيئية ونظم الإدارة المحلية(إطار مفاهيمي)**، المؤتمر العربي الثاني حول الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، الشارقة، 2003، ص7.

[3] .*http://en.wikipedia.org/wiki/Environmental_management* 12/4/2012

ويتم تعريفه على أنه: "نظام فرعي من النظام الإداري الكلي يشتمل على الهيكل التنظيمي، الأنشطة التخطيطية، المسؤوليات، الأساليب، التقنيات، العمليات والموارد التي تهدف إلى تطوير وتنفيذ وتقييم والعناية بالسياسات البيئية للمؤسسة."[1]

كما عرفت موسوعة البيئة نظم الإدارة البيئية على أنها: "أداة لتسيير المؤسسة وجماعة من الأشخاص، حيث تمكنها من تحقيق التنظيم الذي يسمح لها بالتحكم في نشاطاتها وتقليص أثارها على البيئة." [2]

و منه فنظم الإدارة البيئية مجموعة من الإجراءات تتخذها الشركة لإدارة الأنظمة المتصلة بالبيئة تسمح للمؤسسة بتخطيط، تطبيق و مراقبة المظاهر البيئية الناتجة عن أنشطتها، و ذلك عن طريق:

- جمع و تسجيل المعطيات حول القضايا البيئية؛
- تأمين تسيير مهيكل للجانب البيئي من الإستراتيجية الكلية للمؤسسة؛
- تأمين المتابعة المستمرة للنتائج و التصحيح المستمر، في سبيل تحقيق النجاعة البيئية.[3]

الفرع الأول: الخصائص والأهداف الأساسية لنظم الإدارة البيئية:

1- خصائص نظم الإدارة البيئية:

يتألف نظام الإدارة البيئية من حلقة التحسين المستمر والتي تشمل مجموعة من المتطلبات يمكن تطبيقها على مختلف أنواع وأحجام المؤسسات التي ترغب في إقامة وإدامة نظام إدارتها البيئي. ويتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاهتمام بذوي المصالح: حيث يقوم نظام الإدارة البيئية الأخذ بعين الإعتبار كافة متطلبات الأشخاص المعنيين أو المتأثرين بالأداء البيئي للمؤسسة ومن بينهم السكان القاطنين بالقرب من المؤسسات الصناعية،

[1] – محمد صلاح الدين عباس حامد: **نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2006، ص 51.

[2] -Thiombiano Taladia: **Economie de l'environnement et des ressources naturelles**, édition l'harmattan, Paris, 2004, p 61.

[3] – بوغازي فريدة، خنشول إيمان آسيا: **تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حوا إقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص 5.

هيئات حماية البيئة على المستوى المحلي أو العالمي، الجماعات المحلية، الزبائن وموردو المنتجات والخدمات.

- التحسين المستمر: إن التحسين في المجال البيئي يتطلب أن يتضمن نظام الإدارة البيئية ضرورة تحقيق هدف تحسين الأداء البيئي أي رفع الأداء البيئي إلى أعلى مستوى.
- المعرفة من ذوي المصالح: حيث يجب على المؤسسات التي تملك أنظمة للإدارة البيئية أن تسعى لإعلام كافة الأطراف المحيطة بها من أجل ترسيخ صورة جيدة عنها لديهم.
- المرونة وإمكانية التطوير: يتميز نظام الإدارة البيئية بكونه مرنا مما يسمح بإجراء التعديلات إن لزم الأمر، كما أنه يتوفر على إمكانية التطوير و التحسين بما يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.
- البساطة والصرامة: تتمثل البساطة في عدم اشتراط النظام الالتزام بتطبيق الكثير من الإجراءات والتي تؤدي إلى إضافة الوقت وهدر الموارد البشرية والمالية، أما الصرامة فتهدف إلى تخفيض التكاليف.
- التوافق مع باقي الأنظمة الإدارية: وهذا التوافق يغني استخدام نفس النموذج لبناء الأنظمة.[1]

2- الأهداف الأساسية لنظم الإدارة البيئية:

إن الغاية التي تم لها وضع نظام الإدارة البيئية (SME)، وإعداد المواصفة القياسية الدولية (ISO 14001)، هي تهيئة وإعداد المؤسسات للتعامل مع القضايا البيئية وإدارتها ضمن سياسة واضحة، تراعي من خلالها الإدارة الإجراءات والقوانين البيئية السائدة مما يعزز تحقيق الأهداف التالية :

- تمكين المؤسسة من التعامل مع المتطلبات البيئية؛
- احترام القوانين واللوائح وأكثر من ذلك:التحكم في المخاطر؛
- التحكم في تكاليف النفايات عن طريق الاقتصاد في استعمال الطاقة والمواد الأولية؛
- تحسين نجاعة نظام التسيير بإدخال نظرة نقدية جديدة لسلوكات المؤسسة؛
- التميز بالقدرة التنافسية وتثمين صورة المؤسسة؛
- التواصل الشفاف مع المستخدمين، المحيط المجاور، الزبائن، مؤسسات التأمين...الخ[2]
- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛
- التقليل من الآثار السلبية على البيئة والحد من التلوث؛

[1] -Jacques Salamitou : **Management environnemental application à la norme ISO 14001 révisée**, Dunod, Paris, 2004, p p: 30,39.

[2]- زكريا الطاحون: **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، المكتب العربي للبحوث و البيئة، القاهرة، 2005، ص 47.

- التحسين المستمر في مستويات الكفاءة الداخلية للعمليات؛
- الفائدة الملحقة بمنتجات الشركة وخدماتها؛
- تحسين قنوات الاتصال بين المؤسسة والجهات الحكومية المتخصصة؛
- اكتساب المؤسسة للسمعة الحسنة واعتراف الجهات العالمية بها، مما يساهم في زيادة وتيرة نشاطها وترقيته؛
- تحسين ظروف العمل للموظفين من خلال ضمان بيئة نظيفة، آمنة وخالية من الملوثات؛
- تلافي الخسائر المادية والبيئية وخاصة تلك الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية أو تلك المتعلقة بتكاليف التأمين؛
- زيادة الوعي بأهمية البيئة لدى كل العاملين في المؤسسة وبالتالي المساهمة في الحفاظ عليها؛[1]
- زيادة الأرباح الناتجة عن الفوائد السابقة، حيث أن السعي بكل الوسائل من أجل الحد من الآثار السلبية على البيئة، أقل تكلفة من إعداد وإنجاز برامج الإصلاح فيما بعد.[2]
- تترجم الأهداف البيئية المحددة بالتفصيل وكذا تحديد الطرق والوسائل من أجل تحقيقها.

وعليه تمثل نظم الإدارة البيئية طريقة تنظيم داخلية خصوصية، تسمح بهيكلة عملية التحسين المستمر لنتائج الوحدات المشكلة للمؤسسة اتجاه البيئة، حيث أن المؤسسات تلتزم تجاه البيئة، بصفة تدريجية خلال مراحل وضعها لنظام إدارة بيئية، بدايتها فحص أولي (تحليل بيئي)، يمكنها من جرد مظاهر آثارها على البيئة، والتي من أهمها:

- إنتاج النفايات العادية والخطرة؛
- تلوث الهواء عن طريق انتشار الغازات السامة؛
- تلوث المياه؛
- التلوث السمعي الناتج عن الأصوات المزعجة؛
- التلوث البصري نتيجة المناظر الملوثة؛
- استهلاك الطاقة؛
- استهلاك المواد الأولية؛

[1] – سامية جلال سعد: **مرجع سابق**، ص 91.

[2] – سحر قدوري الرفاعي: **مرجع سابق**، ص 26.

- مدى احترام البيئة، الثروة النباتية والحيوانية.

يتم إعداد هذا الجرد ويطبق على كل موقع نشاط إنتاجي أو إداري، ثم يتم تصنيف المظاهر البيئية وتتحدد الأولوية حسب أهمية أو خطورة المظهر البيئي، ومن ثم إعداد برنامج للتدخل والمتابعة.[1]

الفرع الثالث: أهمية نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

لقد توسع العمل الاستراتيجي على مستوى المؤسسة ليشمل الجوانب البيئية التي تؤثر بدورها في عملية اتخاذ القرار الإداري.[2]فقد حققت نظم الإدارة البيئية في عدد كبير من المؤسسات الأوروبية منافع اقتصادية تتمثل أساسا في تخفيض التكاليف المباشرة كتكاليف الطاقة والمواد الأولية، إلى جانب الحصول على منافع غير مادية مادية تتعلق تخفيض المؤسسة وسمعتها.[3]

ولقد لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة أهمية الإدارة البيئة والفوائد التي تجنيها المؤسسات من خلال إدخال نظام إدارة البيئة في النقاط التالية:[4]

1- يحسن الأداء البيئي:

إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من المفاجئات غير السارة ويساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول.

2- يدعم ويرفع من التنافسية:

إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو في التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين. كما يمكن أن

---

[1] -عادل عبد الرشيد عبد الرزاق: **نظام الإدارة البيئية EMS و المواصفات القياسية ISO 14000 و تطبيقها في الوطن العربي**، ندوة دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 2005، ص 12.

[2] - *Aktof Omar:* ***Le management entre tradition et nouvellement****, 4 éditions, Paris, 2002, p 46.*

[3] - *Drucker Peter:* ***L'avenir du management****, Pearson éducation, Paris, 2005, p 96.*

[4] - عثمان حسن عثمان: **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل2008، ص ص 521، 522.

تساعد المؤسسة في الدخول إلى بعض الأسواق المحددة .فهناك العديد من منتجي السيارات الذين يفرضون على مورديهم من قطع الغيار الالتزام بالمعايير البيئية العالمية والحصول على الإيزو 14001.

ومن هنا يتضح أن المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية واضحة حول أدائها البيئي هي التي ستتحصل على ميزات تنافسية في الأسواق العالمية.

3- يوفر الأموال:

إن نظام إدارة البيئة يمكن أن يوفر للمؤسسة العديد من البدائل لتحسين الأداء، فهو يساعدها على التخلص من النفايات ومنع التلوث والحفاظ على الموارد وتوفير الأموال.فعلى سبيل المثال يؤدي التحول إلى استعمال تكنولوجيات نظيفة إلى تحسين الأداء وتخفيض تكاليف التشغيل في نفس الوقت. فنظام إدارة البيئة يساعد المؤسسة على تحديد وإدخال التحسينات البيئية ضمن العمل الإستراتيجية الشامل. كما تساعد على تقييم التكاليف والإرباح المرتبطة بالتحسينات وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

4- يحسن صورة المؤسسة:

إن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة ليست له انعكاسات داخلية فحسب بل تمتد انعكاساتها خارج المؤسسة، فبفضل تقنية الأنترنت يمكن لأي مواطن أن يتعرف وعلى المباشر على معدلات التلوث المنبعث من المؤسسات ومدى تطابقها مع المعايير المسموح بها. ومن هنا فإن نظام إدارة البيئة يحتوي على مؤشرات تساعد على الحكم على مدى تقدم ومتابعة تنفيذ البرامج مقارنة بالأهداف الموضوعة، فالتقارير المنشورة والمتضمنة لهذه المؤشرات والنتائج المتحصل عليها تساعد على كسب مزيد من الثقة والمصداقية لدى الرأي العام. هذه الشفافية تؤثر أيضا على قرارات المستثمرين والمتأثرة بدورها بتقارير المحللين الماليين الذين يهتمون أكثر فأكثر بالأداء البيئي للمؤسسات، وقد تولد شيئا فشيئا جيل من المستثمرين أكثر وعيا بالمشكلات البيئية. كما أن الأداء البيئي للمؤسسات قد امتد ليشمل وضع برامج مشتركة بين المؤسسات والعديد من الهيئات الحكومية والمدنية بهدف تحقيق تحسن ملموس للبيئة في التجمعات السكانية المختلفة مما يؤدي إلى ترقية وتحسين نوعية الحياة فيها.

5 – يحافظ على الأفراد الحاليين ويشجع على توظيف المزيد

تعتبر مواضيع مثل البيئة والصحة والسلامة من المواضيع التي تستحوذ على اهتمامات الأفراد العاملين. فإدارة البيئة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء في هذه المجالات وبالتالي ترتفع الروح المعنوية ويزداد الرضا والاعتزاز بالعمل، مما يؤدي إلى المحافظة عليهم وتوظيف المزيد عند الحاجة.

6 – يضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئية:

إن نظم الإدارة البيئة تساعد المؤسسة على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات البيئية القانونية وهو ما يضمن لها على المدى القصير عدم الوقوع في التجاوزات وما يترتب عنها من مضاعفات. أما على المدى البعيد فتساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتوقيت وحجم الاستثمارات التي تستجيب للإجراءات المستقبلية.

الفرع الرابع: مهام نظم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

إن القيام بالمهام نظم الإدارة البيئية والتي سوف يؤدي القيام بها بفعالية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وهي مهام لا تختلف عن المهام والوظائف التقليدية للإدارة بصفة عامة، وإن كانت تتميز عنها ببعض الخصوصيات ذات الصلة بالجوانب البيئية. وتعتمد هذه المهام على المبدأ الذي اشتهر لدى الباحثين في مجال الجودة ما يسمى (PDCA) أي Plan-Do-Check-Act حيث:[1]

- **التخطيط البيئي ← Plan**
- **التنفيذ ← Do**
- **الرقابة البيئية ← Check**
- **التحسين والتطوير ← Act**

وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- Michel Jonquières, **op.cit**, p21.

الشكل:رقم (3- 3) يوضح العلاقة التكاملية بين مهام نظم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة

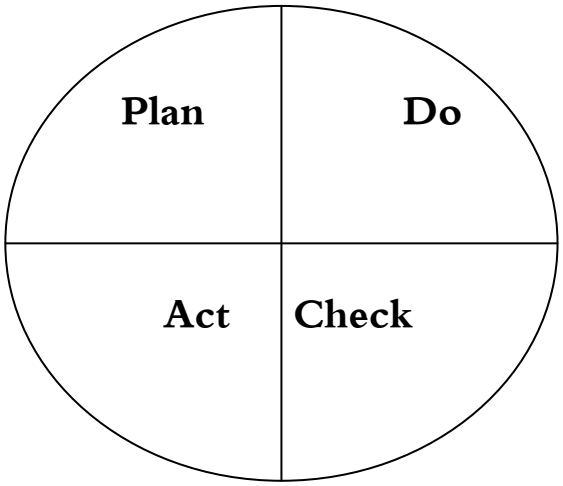

Source: John Stans, Maarten A. Siebel ***Environmental management systems***,

Basic concepts of ISO 14001, *UNESCO, p 19 http www.e-textile.org* 18/5/2012

1- **التخطيط البيئي (Plan)**: يعني في هذا السياق تحديد الأهداف والعمليات التي تمكن المؤسسة من تنفيذ السياسات البيئية، وفي هذا الإطار يتم الانطلاق من المعايير أو المواصفات المرجعية العالمية المعتمدة من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس ISO والمنظمة الأمريكية للاختبار و المواد ASTM... وينبغي على التخطيط البيئي أن يكون شاملا لجميع أنشطة المؤسسة التموينية والإنتاجية والتسويقية.

2- التنفيذ (Do): وهي المهمة التي تتمل في تنفيذ العمليات والسياسات البيئية كما هو مخطط لها حيث تشمل جميع أنشطة ووظائف المؤسسة.

3- الرقابة البيئية (Check): تتمثل في مراقبة ومتابعة العمليات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والمتطلبات التشغيلية وأهداف السياسة البيئية، مع العمل على تقييم الأداء البيئي، أي تقييم مدى النجاح الذي حققته الإجراءات والتدابير البيئية من قبل المؤسسة. وفي هذا الإطار تتم الرقابة من خلال ما يسمى بالرقابة البيئية Eco-Controling كنظام فرعي من نظام الرقابة الشاملة في المؤسسة.

4-التطوير والتحسين (Act): هذه المهمة تستدعي إذا تطلب الأمر القيام بتصحيح وتقويم العمليات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة البيئية، حيث يتضمن المعيار ISO-14001 التحسين المستمر لهذه العمليات، أي العمل الدائم لتأمين فعاليتها.[1]

المطلب الثالث: المواصفة القياسية iso14000 ومشتقاتها

الفرع الأول: نشأة المواصفة الدولية للتقييس

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اقترحت عدد من الدول إنشاء منظمة دولية متخصصة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتهيل عملية التبادل التجاري فيما بينها والتسريع في العودة إلى المجال الصناعي العالمي.

لذلك تم عقد لقاء عام 1946 بين وفود 25 دولة في لندن واتفقوا على وضع منظمة دولية عرفت iso(international standards organisation) واختيرت مدينة جنيف مقر لها، وباشرت المنظمة عملها فعليا بتاريخ 1946/2/23 بإصدار جملة مواصفات عممت على الدول الأعضاء في المنظمة.

إذ استهدفت منظمة الإيزو (وهي منظمة غير حكومية) ومنذ تأسيسها إلى توحيد وتطوير المواصفات الطوعية بقصد تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية ليتم تقديم المنتجات بطريقة كفأة وآمنة ونظيفة.

الفرع الثاني: نشأة وتطور المواصفة ISO14000:

على أثر النجاح الذي حققته منظمة المواصفات الدولية ISO في مجال إدارة الجودة ISO9000، إضافة

إلى تصاعد الدعوات الموجهة للمنظمة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، لإصدار مواصفة متخصصة بإدارة البيئة لذلك نشطت المنظمة في هذا المجال وكما يأتي:

أ- شكلت في أوت 1991 مجموعة استشارية من المنظمة العالمية للتقييس ISO مختصة بتطوير مقاييس عالمية قادرة على :

[1] - عثمان حسن عثمان: **مرجع سابق**، ص 527.

- وضع مدخل عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة ISO9000.
- تعزيز قدرة الشركة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
- تسهيل التجارة العالمية عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية.[1]

ب- أثمرت نتائج أعمال المجموعة عن تشكيل اللجنة الفنية(207) المختصة بتطوير المواصفةISO14000، والتي تتألف من ممثلين رسميين للقطاع الصناعي ومنظمات التقييس وبعض المنظمات الحكومية الخاصة بالدول الصناعية في غرب أوربا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تسهم الدول النامية في صياغة هذه المقاييس ولهذا فقد صيغت وفق منظور صناعي بحت.

ج- شكلت اللجنة الفنية سبع لجان فرعية(SC) تتكون كل لجنة فرعية من مجموعات عاملة.ينصب عمل اللجنة الفنية بسبع مجالات رئيسية هي:

- ❖ نظام الإدارة البيئية (EMS) (Environmental Management System).
- ❖ التدقيق البيئي (EA) (Environmental Auditing).
- ❖ الملصقات البيئية (EL) (Environmental Labeling).
- ❖ تقويم الأداء البيئي(EPE)(Environmental Performance Evaluation).
- ❖ تقدير دورة الحياة (LCA)(life cycle Assessment).
- ❖ المصطلحات (Vocabulary).
- ❖ الجوانب البيئية في مقاييس المنتوج(EAPS)(Environmental Aspect Product Standard).

د- مهدت السلسلة، الطريق لإدارة المؤسسات لأنشطتها البيئية، وهي تمثل اتفاقا على المستوى الدولي لنظم تنفذها المؤسسات لضمان تركيزها على المواضيع البيئية.

هـ- سارعت الدول المتقدمة حال صدور المواصفات إلى اعتمادها كمواصفات وطنية مثل منظمة المقاييس الأوربية.[2]

---

[1] - محمد عبد الوهاب العزاوي : **مرجع سابق** ، ص 124

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي : **مرجع سابق** ، ص ص 186، 187 .

الفرع الثالث: مشتقات المواصفة العالمية ISO14000:

تضم سلسلة المواصفات القياسية الدولية ISO14000 مواصفة قياسية إلزامية، هي أنظمة الإدارة البيئية ISO14001مع عدد من المواصفات القياسية الإرشادية المكتملة التوثيق على النحو التالي[1]:

- المواصفة ISO14001: نظم الإدارة البيئية– المواصفات مع أدلة الاستخدام.
- المواصفة ISO14004: نظم الإدارة البيئية –أدلة عامة عن مبادئ نظم التقنية السائدة لإدارة البيئة
- المواصفة ISO14010 : أدلة للتدقيق والمراجعة البيئية –مبادئ عامة للمراجعة (الموضوعية والاستقلالية وكفاءة المراجع والتطبيق المنهجي لإجراءات التقييم واعتماد النتائج).
- المواصفة ISO14011: أدلة للتدقيق والمراجعة البيئية – إجراءات التدقيق .
- المواصفة ISO14012: أدلة للتدقيق والمراجعة البيئية : معايير الكفاءة للمدققين في مجال البيئة (المؤهلات التعليمية والمهنية والتدريب النظامي من خلال العمل، كفاءة وصفات ومهارات المراجع). والسلسلة تضم الوثائق الجوهرية التي توجه مديري المؤسسات ومرؤوسيهم نحو إقامة وإدامة وتدقيق وإجراء تحسينات مستمرة لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة.

- المواصفة ISO14020: العلامات والتصريحات البيئية وهي مبادئ أساسية لكل العلامات البيئية.
- المواصفة ISO14021: العلامات(التصريحات) البيئية: التصريح(البيان) الذاتي، الشكاوي البيئية(المصطلحات والتعريفات) .
- المواصفة ISO14022: العلامات والتصريحات البيئية – النماذج.
- المواصفة ISO14023: العلامات والتصريحات البيئية – طرق التحقق والاختبار.
- المواصفة ISO14024: العلامات والتصريحات البيئية – البرامج المهنية – مبادئ توحيد إجراءات الشهادة والتطبيقات ذات المعايير المتعددة.
- المواصفة ISO14031: أدوات تقييم الأداء البيئي والتدقيق البيئي.
- المواصفة ISO14040: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية: مبادئ وصيغ توجيهية.
- المواصفة ISO14041: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية: التعريف بالهدف والمجال وتقييم المخزون.

[1] – ميسر إبراهيم أحمد: **التحديات التي تواجه الشركات الصناعية العربية في ظل نظام الإدارة البيئية ISO14000**، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 66، العدد 4، المعهد الدولي للعلوم الإدارية، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2000، ص ص 237، 238.

❖ -المواصفة ISO14042: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية: تقييم الأثر Impact Evaluation.

❖ المواصفة ISO14043: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية: تفسير دورة الحياة.

❖ المواصفة ISO14050: المصطلحات والتعريفات: الدليل (64)قضايا بيئية لمواصفات المنتج.

وتعد المواصفة ISO14001 (نظم الإدارة البيئية- المواصفات مع أدلة الاستخدام) المواصفة الأبرز في السلسلة . وهي تضم متطلبات نظام الإدارة البيئية المحكم، وهي ملائمة لأي مؤسسة، و تهدف إلى:

- تنفيذ، إدامة، تحسين نظام الإدارة البيئية.
- ضمان توافقها مع سياسة البيئة المقررة.
- إشعار الآخرين بذلك التوافق سواء من خلال طرف ثالث محايد (تسجيل ومنح الشهادة) أو توضيح شخصي للتطابق مع المواصفة.[1]

المطلب الرابع: متطلبات الإدارة البيئية بحسب سلسلة المواصفات ISO 14001:

حددت اللجنة207 التابعة لمنظمة المقاييس العالمية، المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية وفقا للبنود الواردة في المواصفة ISO 14000، في القسم الرابع منها وتتضمن ISO14001[2] على مجموعة من المتطلبات الأساسية بهدف تحقيق نظام بيئي متزن في المؤسسات، يتسم بالجودة في الأداء والإنتاج، ومن هذه المتطلبات وضع سياسة بيئية ملائمة للمؤسسة المعنية وتحديد الجوانب البيئية الناشئة عن المؤسسة ونشاطاتها الحالية والمستقبلية وخدماتها ومنتجاتها من أجل حصر التأثيرات البيئية المتوقعة، إضافة إلى تحديد المتطلبات التشريعية والتنظيمية وتحديد الأولويات ووضع الأهداف البيئية المناسبة مع وضع برامج لتنفيذ السياسة البيئية وتسهيل إجراءات التخطيط و الإشراف والمراقبة والتصحيح والتدقيق والمراجعة.[3] والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] **المرجع نفسه**: ص 239 .

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي : **مرجع سابق** ، ص 199 .

[3] – مهندس علي مهران هشام : **شهادة الإيزو والتنمية المتوافقة بيئيا**، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد94 ، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، جانفي 2002 ، ص38.

شكل رقم 3-4 متطلبات الإدارة البيئية وفقا لسلسلة المواصفات الإيزو 14000

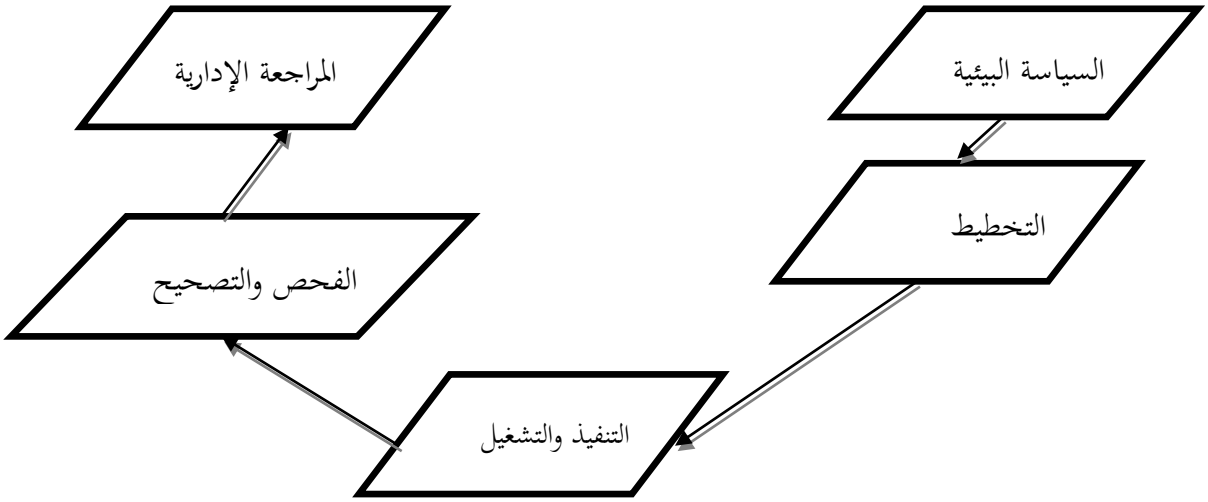

المصدر:نجم الغزاوي، عبد الله حكمت النقار: **إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات iso 14000**، دار الميسرة، عمان، 2007، ص 127.

الفرع الأول: السياسة البيئية:

وهي الإطار العام لنوايا الشركة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي والذي يوفر إطارا للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية، وينبغي أن تحدد الإدارة العليا هذه السياسة لتؤكد:

- مدى ملائمة هذه السياسة لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع والخدمات الخاصة بالمؤسسة.
- مدى الالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث.
- مدى الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة.
- توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.
- التأكد من عمليات التوثيق والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وإيصالها إلى جميع العاملين.
- التأكد من إعلان السياسة على الجمهور والعامة.[1]

[1]- Iso 14000 Environnemental Management Systems, *p:5* www.iso.org le2012/11/23

حيث تجسد السياسة البيئية إحساسا عاما بالتوجه البيئي في المؤسسة والتي ستكون معيارا لتقويم الأداء اللاحق[1] ويجب أن تتصف بمايلي:

- ❖ واقعية: أي تتعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع المشكلات.
- ❖ تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات.
- ❖ التكامل والتوافق في كل المجالات.[2]

الفرع الثاني: التخطيط:

وهو من المتطلبات الإلزامية للمواصفة القياسية الإيزو 14001، وتتبع عمليات التخطيط خطوات تبدأ بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية، يجري بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة، ومن ثم تطوير الغايات والأهداف البيئية للمؤثرات، وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة.

1- الجوانب البيئية:

يكون الجانب البيئي جزء من نشاطات المؤسسة أو منتجاتها أو خدماتها التي يمكن أن تتفاعل مع البيئة والذي يمثل مصدرا للتأثير البيئي يرتبط الجانب البيئي والتأثير البيئي بعلاقة السبب والأثر (Cause,effect).

تتبع الشركة عدة خطوات للوقوف على الجوانب البيئية التي لها تأثير خطير تتلخص:

- تحديد الإجراءات اللازمة لتشخيص الجوانب البيئية الخاصة بالأنشطة و السلع و الخدمات التي تقع تحت سيطرتها و تؤثر فيها.
- الوقوف على الجانب البيئية ذي التأثير الخطير عند وضع الأهداف البيئية و مواكبة أخر المعلومات الخاصة بهذه الجوانب.
- و تعد خطوة تحديد الجوانب البيئية خطوة مهمة و تستخدم المنظمات مجموعة مختلفة من الطرائق لغرض تحديد الأسبقيات لهذه المؤثرات البيئية و بالتالي إعداد الموازنات لأجل معالجة أكثرها أهمية و قد أشارت

[1] -Jacques Salamito: ,**opcit**, p 62.

[2]- نادية حمدي صالح، **مرجع سابق**، ص 96

اللجنة الفنية 207 التابعة لمنظمة المقاييس العالمية إلى ضرورة الاهتمام عند تحديد المؤثرات البيئية للشركة للظروف التالية [1]:

- ظروف العمل الاعتيادية و غير الاعتيادية.
- حالات الطوارئ و الحالات غير المتوقعة.
- تأثيرات الابتداء و التوقف.
- السلع و الخدمات الحالية و السابقة المتوقعة.

2- المتطلبات القانونية وغيرها:

يجب على المؤسسة أن تنشأ وتحافظ على إجراء لتحديد المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي يمكن أن تطبقها على الجوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها،[2] وقد أشارت المواصفة ISO14001 ضمن ملحقها على أن المتطلبات الأخرى يمكن أن تتضمن رموز وتطبيقات صناعية والاتفاقيات مع السلطات العامة والإرشادات غير النظامية.[3] فالالتزام والمطابقة مع الشروط القانونية لا يعني فقط تلك الصورة الشكلية من خلال السياسة المعلنة لكن بتنظيم حقيق لهذا الالتزام.[4]

3- الغايات والأهداف:

أشارت المواصفة إلى الغايات بكونها الهدف البيئي الشامل الناشئ عن السياسة البيئية، التي تعد المؤسسة نفسها لتحقيقه والقابل للقياس حيثما أمكن تنفيذه، أما الهدف البيئي فيتمثل في متطلبات أداء مفصل قابل للقياس حيثما أمكن تنفيذها وتطبيقها في المؤسسة أو أجزاء منها يشتق من الغاية البيئية، وتحتاج الأهداف البيئية إلى تحديدها وتلبيتها لغرض تحقيق الغايات البيئية.[5]

---

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي: **مرجع سابق** ، ص ص200، 201.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، مرجع سابق، ص247.

[3] محمد عبد الوهاب العزاوي: **مرجع سابق**، ص 202.

[4] L .Vaute, M.greveche **; Certification iso 14000 les 10 piege a éviter**, afnor, Paris ,2009, p10.

[5] محمد عبد الوهاب العزاوي: **مرجع سابق** ، ص 202.

لتحقيق تلك الأهداف يجب إتباع ما يلي:[1]

- يجب أن يتم و ضع الأهداف و الغايات على أساس تعريف الأبعاد البيئية و الآثار العامة.
- يجب أن تكون هناك مرونة في تحقيق الأهداف حيث يتم تحديد الهدف.
- و يترك للأشخاص كيفية الوصول إليه من خلال البرنامج البيئي و الذي يحتوي على الأعمال التي يجب انجازها، المسؤوليات و مواعيد الانجاز و معايير القياس.
- يجب تحديد المسؤوليات و توفير الموارد البشرية و الفنية و المالية اللازمة لانجاز هذه الأهداف.
- يجب التأكد من أن الأهداف حقيقية قابلة للتطبيق في حدود الإمكانات البشرية و المالية و التكنولوجية المتاحة .
- يجب مراجعة الأهداف و الغايات بصفة منتظمة و دورية من حيث تحقيقها و البناء عليها باستمرار.

4 – برامج الإدارة البيئية:

يتم حقيق أهداف و غايات نظام الإدارة البيئية من خلال برامج الإدارة البيئية، هذه البرامج تحتوي معلومات عن موارد المؤسسة المخصصة للإدارة البيئية و المسؤوليات و الإصلاحيات و الجداول الزمنية لضمان قيام الأفراد المناسبين بالعمل اللازم في الوقت المحدد لانجاز الأهداف و الغايات. و يمكن إدراج الكثير من المعلومات و الأعمال التي يجب انجازها في برامج الإدارة البيئية و هذا يشمل معلومات القوانين و الرصد و القياس و مؤشرات الأداء و المستندات و السجلات اللازمة... الخ.

الفرع الثالث: التنفيذ والتشغيل:

يستدعي التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية التزاما من قبل جميع العاملين في المؤسسة. وبذلك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية على الأقسام البيئية فقط بل أضحت ضمن أعمال المؤسسة ككل، لذلك جاءت مرحلة التنفيذ والتشغيل بسبع خطوات رئيسية محددة وفق المواصفة .

1– الهيكل والمسؤولية:

أ– تحديد الأدوار والمسؤوليات والواجبات وتوثيقها ونشرها في الشركة لأجل بناء إدارة بيئية فعالة.

[1]–صلاح محمود الحجاج داليا عبد الحميد صقر، **مرجع سابق**، ص 61.

ب- توفير الموارد الضرورية لتنفيذ ورقابة نظام الإدارة البيئية.

ج- تعيين ممثل أو ممثلين عن الإدارة يمتلك إلى جانب مسؤولياته مسؤوليات أخرى محددة وسلطة لما يأتي:

- ضمان وضع متطلبات نظام الإدارة البيئية وتنفيذها والحفاظ على استمرارها بما يتلاءم والمواصفة.

- رفع التقارير للإدارة العليا بشأن أداء نظام الإدارة البيئية من أجل مراجعتها أساسا لتحسين هذا النظام .[1]

2- التدريب وزيادة الوعي البيئي:

تقوم المؤسسة بتحديد احتياجات التدريب ويتطلب ذلك أن يتلقى الأفراد تدريبا مناسبا ، وتقوم المؤسسة بوضع الإجراءات والمحافظة عليها وذلك لجعل موظفيها في الأقسام والمستويات المختلفة على دراية بالآتي:

- أهمية التطابق السياسة البيئية والإجراءات و متطلبات نظام الإدارة البيئية؛
- الآثار البيئية الواضحة الحالية و المستقبلية لأنشطتهم و الفوائد البيئية لتطوير أداء الأفراد.
- دور الأفراد و مسؤولياتهم لتحقيق التطابق مع السياسة البيئية و الإجراءات و متطلبات نظام الإدارة البيئية للمنظمة.
- الآثار المتوقعة عدم الالتزام بالإجراءات المحددة .

و يتم الحكم على كفاءة الأفراد على أساس التعليم المناسب، التدريب و الخبرة السابقة.

3- الاتصالات:

إن على المؤسسة إنشاء و المحافظة على إجراءات تتعلق بكل الأبعاد البيئية و نظام إدارة البيئة بهدف:[2]

- تحديد قنوات الاتصال الداخلية بن مختلف الأعمال و المستويات بالمؤسسات.
- الاستقبال و التوثيق و الاستجابة للاتصالات بالجهات الخارجية المعنية.

- فبالنسبة للاتصالات الداخلية فهي هامة لبناء نظام فعال لإدارة البيئة و يمكن تناول هذه الاتصالات:
- نتائج مراقبة نظام الإدارة البيئية.

[1] - محمد عبد الوهاب العزاوي: **مرجع سابق** ، ص ص 203، 204

[2] - محمد صلاح الدين عباس حامد، **مرجع سابق**، ص 166.

- المراجعات الداخلية.
- مراجعات الإدارة و هذا النوع من الاتصالات الداخلية يحفز العاملين و يساعد على حل المشاكل و زيادة الوعي البيئي.

أما الاتصال الخارجي فهو العلاقات مع المجتمع: من أجل نقل أهداف وأداء المؤسسة في المجال البيئي.[1]

4- توثيق نظام الإدارة البيئية:

يتوجب على المؤسسة تثبيت والمحافظة على معلومات مكتوبة ومحفوظة بشكل ورقي أو إلكتروني وذلك من أجل وصف العناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وعلاقاتها مع بعضها، وجعل إمكانية الحصول عليها من قبل الجهات المستفيدة تتم بشكل مباشر.

5 – ضبط الوثائق:

أ- على المؤسسة أن تضع إجراءات ضبط جميع الوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية للتأكد من :

- ❖ تواجدها في الأماكن المحددة لها؛
- ❖ مراجعتها بشكل دوري وتنقيحها عند الضرورة والإقرار بكفاءتها من قبل أفراد مخولين؛
- ❖ إمكانية الحصول على إصدارات من الوثائق في المواقع التي تظهر حاجة لها؛

ب- حفظ الوثائق بأسلوب نظامي وقانوني وبتواريخ محددة.

ج- تثبيت الإجراءات والمسؤوليات والمحافظة عليها من أجل التدوين والتعديل بغية ضمان تنفيذ نظام الإدارة الفعال.

6- ضبط العمليات:

يعد ضبط العمليات من المتطلبات الأساسية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية، وفيها ينبغي على المؤسسة أن تقوم بتحديد العمليات والأنشطة التي ينجم عنها جوانب بيئية خطيرة والتي تنسجم مع سياستها وأهدافها وغاياتها.

[1] -*Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé : **L'entreprise résponsable**, Édition d'organisation, Paris, 2003, p 56.*

والتخطيط لهذه العمليات للتأكد من إنجازها وفق ظروف محددة[1]، وقد لخصت المواصفة الإيزو 14000 الأنشطة التي ينبغي للشركة ضبطها في العمليات وهي:

- ❖ مراقبة الأنشطة الإنتاجية لمنع التلوث والمحافظة على الموارد ؛
- ❖ مراقبة الأنشطة الإدارية لضمان توافق المتطلبات التنظيمية الداخلية والخارجية والتأكد من كفاءتها وفعاليتها؛
- ❖ مراقبة الأنشطة الإدارية الإستراتيجية للاستجابة لأي تغييرات محتملة في المتطلبات البيئية.

7- الاستعداد والاستجابة للطوارئ

على المؤسسة أن تقوم بوضع الإجراءات اللازمة للاستعداد للظروف الطارئة ومنع أو تقليل الآثار البيئية الناتجة عن هذه الظروف، وتقوم المنظمة بمراجعة وتعديل استعدادها للظروف الطارئة وإجراءاتها الخاصة بالاستجابة للظروف الطارئة والحوادث. ويجب أن تقوم المنظمة باختبار هذه الإجراءات على فترات معينة.[2]

الفرع الرابع:إجراءات الفحص والتصحيح:

الفحص والتصحيح من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، الذي يضمن توافق أداء المؤسسة مع البرنامج الموضوع، يتضمن هذا المتطلب أربعة أنشطة رئيسية هي:

- المتابعة والقياس وتعد من المفاتيح الأساسية في عملية تقويم الأداء البيئي، والتي تتطلب إجراءات موثقة لعملية الفحص الدوري، وهو ما يمكن المؤسسة من أن تقيس الأداء البيئي وتحليل أسباب المشاكل .
- البحث عن حالات عدم التوافق وإزالة أسبابها وتنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة.
- يتوجب على المؤسسة أن تحتفظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي.

- المراجعة البيئية: وتعرف المراجعة البيئية بأنها التقييم المنهجي الموثق الدوري والموضوعي لنظام الإدارة البيئية للمؤسسة والأداء البيئي وتوصيل نتائج العملية إلى مجلس إدارة المؤسسة، ويتم أداء ذلك التقييم بهدف:

- تحديد تطابق نظام الإدارة البيئية للمؤسسة مع المعايير المقررة عن طريق مجلس إدارة المؤسسة.

- تقييم الالتزام بالسياسة البيئية للمؤسسة وتحقيق أهدافها ومتطلباتها البيئية .

[1]- محمد عبد الوهاب العزاوي : **مرجع سابق** ، ص ص 205، 207

[2]- نادية حمدي صالح، **مرجع سابق**، ص ص 214، 215.

- تسهيل إجراء التحسين في الأداء البيئي للمؤسسة[1].

الفرع الخامس:المراجعة الإدارية:

وهي عملية تحقق، مرتبة وموثقة، للحصول على الحيثيات، وللتقييم الموضوعي، للحكم، عما إذا كانت الإدارة البيئية في المؤسسة، تتطابق مع سمات المراجعة، التي وضعتها المؤسسة لمنظومة الإدارة البيئية، وإبلاغ نتائج هذه العملية إلى الإدارة و تعد المراجعة الإدارية من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، وحددت المواصفة المراجعة بالآتي :

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية لتضمن استمرار ملاءمته.

- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم .

- توثيق عمليات المراجعة .

- بيان مدى الحاجة لتغيير السياسة والأهداف والعناصر الأخرى وفقا لنتائج المراجعة البيئية.

وتشتمل المراجعة على:

- نتائج وعمليات التدقيق.

- تحقق الأهداف والغايات .

- مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة.

- آراء المهتمين بالشؤون البيئية.[2]

[1] - أمين السيد أحمد لطفي: **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 132.

[2] - محمد عبد الوهاب العزاوي: **مرجع سابق** ، ص211.

المبحث الثاني: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية

المطلب الأول: تطبيق آلية الإنتاج الأنظف:

لقد أدى الوعي المتزايد بالمؤسسة إلى اعتبار تكاليف التعامل مع التلوث، على أنها في الواقع استثمارات تحقق مكاسب مادية ومعنوية على المدى المتوسط والطويل، حيث أدركت المؤسسات أن البيئة لا تشكل قيدا أمام تحقيق أهدافها، إنما تمثل فرصة للعمل المربح. خاصة أمام زيادة الضغوطات وارتفاع وعي المجتمع بكم الأخطار التي تتسبب بها المؤسسات خاصة الصناعية. لذا على المؤسسات اليوم أن تدرك أن مسؤوليتها تمتد إلى ما بعد العمر الافتراضي لمنتجاتها طبقا لمبدأ دورة حياة المنتج. إنما تتبنى هذا التوجه الجديد بداية من تصميم المنتج إلى مرحلة التخلص منه، سياسة " من المهد إلى اللحد " أو السياسة الجديدة لدورة حياة المنتج، والتي تم ابتكارها منذ عام 2000 في الجامعة الأمريكية في القاهرة، والتي تعتمد مبدأ " من المهد إلى اللحد "[1] والتي تقوم على فكرة عدم التخلص من المنتج إنما الاستفادة الكلية من المخلفات والإنبعاثات. أي صناعات تعتمد على المخلفات كمواد خام.وتطالب اليوم المؤسسات العالمية المالية كالبنك الدولي، الدول بالإلتزام بالممارسات البيئية كأحد أهم الشروط لتقديم قروض لهذه الدول. في حين أن شركات التأمين ترفض تأمين الأنشطة التي تشكل خطرا على البيئة.و تعتمد فكرة الإدارة البيئية لوظيفة الإنتاج على تطبيق إجراءات صارمة في الإنتاج بإدخال العنصر البيئي كمتغير أساسي في العملية الإنتاجية.[2]

وبالتالي الانتقال من مفهوم الإنتاج التقليدي إلى مفهوم الإنتاج المسؤول بيئيا وبالتالي الوصول على ما يسمى الإنتاج النظيف (الأنظف).

الفرع الأول: ماهية الإنتاج الأنظف

إدراكًا من المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة هي مسئولية جماعية تضامنية وأن كل إجراء يتخذ لحماية البيئة العالمية يجب أن يشمل إجراءات لتحسين ممارسات الإنتاج والاستهلاك على نحو قابل للاستدامة فقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الإعلان العالمي للإنتاج الأنظف الذي يدعو إلى تبنى ممارسات

[1] – صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر: **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 106.

[2] - إبراهيم بختي والطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07 أفريل 2008. ص9

استهلاكية وإنتاجية تركز على الاستراتيجيات الوقائية المتكاملة مثل تقييم الآثار البيئية، ودورة حياة المنتج، والعمل على التطوير من خلال تشجيع تغيير الأولويات من إستراتيجية معالجة النفايات إلى الوقاية منها، وتطوير الإنتاج ليكون ذات كفاءة بيئية متلائمة مع متطلبات المستهلك.

الإنتاج الأنظف أو المسؤول بيئيا يرتكز على تطبيق مستمر لإستراتيجية وقائية متكاملة لتحقيق فوائد اقتصاديا، اجتماعية وبيئية، حيث الدافع الأساسي لتبني هذا النوع من الإنتاج هو العائد الاقتصادي-البيئي. حيث نجد أن بعض المؤسسات حققت السمعة البيئية والاقتصادية من خلال تبنيها لفلسفة الإنتاج الأنظف.

وبرنامج الإنتاج الأنظف يقوم على قاعدتين هامتين هما:

- حماية البيئة والمستهلك.

- تحسين الكفاءة التشغيلية للصناعة أو الإنتاج داخل المؤسسة.

1- تعريف الإنتاج الأنظف

ظهر مفهوم الإنتاج الأنظف أو الحد من التلوث و تقليل المخلفات في دول العالم المتقدم عندما بدأت هذه البلدان في وضع القوانين والتشريعات البيئية لحماية البيئية.[1]

حيث عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف بأنه" التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة"[2]

وبالتالي فتعريف الإنتاج الأنظف يتضمن مايلي:

[1] - صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر: **مرجع السابق**، ص 107.

[2] - خالد مصطفى قاسم: **إستراتيجية الإنتاج الأنظف من منظور تقنيات النانو كمدخل لتفعيل التنمية المستدامة فى الصناعة العربية** المنتدى الصناعي العربي الدولي: إستراتيجية الإنتاج الأنظف، المنظمة العربية للتنمية الصناعية وزارة الطاقة والصناعة والتعدين قطر، الدوحة 25-28 مايو 2010، ص3.

العمليات الصناعية:

- ❖ الحفاظ على المواد الخام والطاقة.
- ❖ استبعاد المواد الخام السامة.
- ❖ خفض كمية كل الإنبعاثات والمخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية.

المنتج:

- ❖ تقليل آثاره الضارة خلال دورة حياته بدءا من المواد الخام وإنتهاءا بتصريف المنتج و بالتخلص منه.

الخدمات:

- ❖ لابد من مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء تصميمها وأثناء تشغيلها.[1]

أي أن الإنتاج الأنظف هو إستراتيجية تكاملية تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للإنتاج وإلى رفع الإنتاجية وتحسين الأداء البيئي. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): برنامج الإنتاج الأنظف

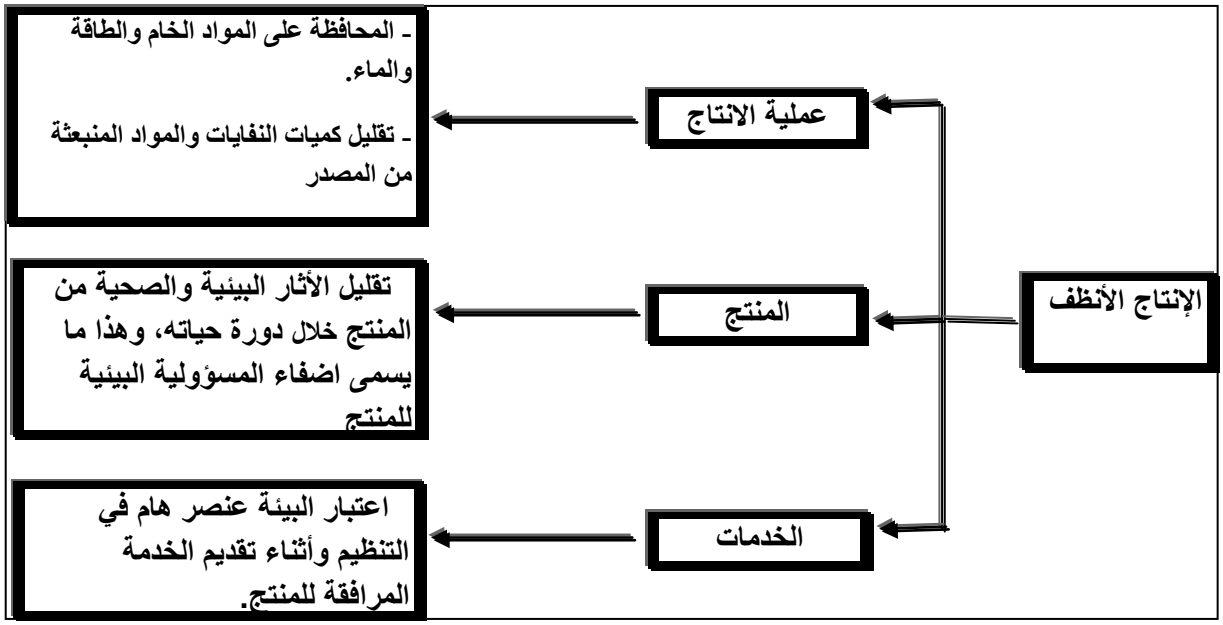

المصدر: أحمد بن مشهور الحازمي: **الإستراتيجية البيئية وعلاقتها بقطاع الأعمال الصناعي**، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، 19-23أكتوبر 2002، ص8 على الموقع الإلكتروني:
www.faculty.ksu.ed.sa/elkhatib تاريخ الإطلاع 2012/07/05

[1] صلاح الحجار: **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، الطبعة الأولى، (ب،د،ن)، مصر،2003، ص71.

كما يعرف الإنتاج الأنظف أنه خفض استهلاك الموارد الطبيعية خفضا جذريا ملموسا، وتجنب استخدام الموارد الخطرة ما أمكن، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها، ثم الحد من الإنبعاثات والتصريفات والمخلفات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام، وتدوير المخلفات،وإستراتيجية الإنتاج الأنظف في استعمالها لصيغة التفضيل "أفضل/أفعل" في صفة النظافة، تعني أنها تسعى لإدراك هدف متحرك وأنه سيكون هناك دائما نمط للإنتاج والاستهلاك أفضل من وجهة النظر البيئية من نمط نسعى اليوم لتحقيقه[1] .

كما يعرف الإنتاج النظيف على أنه:" التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية مدمجة في عمليات الإنتاج، المنتجات والخدمات، بغرض تحسين فعاليتها الإيكولوجية وتقليص المخاطر على الإنسان والطبيعة".

وفي تعريف آخر للإنتاج الأنظف هو "إدارة كل عمليات الإنتاج من التنقيب عن المواد الأولية، ونقلها إلى تصنيعها، وإستخدام المنتج والتخلص منه بعد إنتهاء عمره الافتراضي، بطرق آمنة وسليمة بيئيا، ويتعدى ذلك إلى مراجعة العوامل الاجتماعية، التي تؤدي إلى الحاجة إلى المنتج للعمل على تغيير سلوك المجتمع، بما يضمن الإقلال من استخدام أي نوع له آثار ضارة على الصحة، والبيئة ومصادر الثروة الطبيعية". [2]

ومنه فإن الإنتاج النظيف مقاربة بالسبق في التأثير مؤسسة على التوقع، السبق والوقاية، وذلك بتطبيق إستراتيجية وقائية ديناميكية، على مختلف مراحل عمليات التصنيع وتطوير المنتوج، بهدف الحد من استعمال المواد الأولية والطاقة وتقليص ظهور النفايات .[3]

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ بأن أسلوب الإنتاج الأنظف هو أسلوب للإنتاج يحافظ على البيئة من التلوث من هدر الموارد الطبيعية في مراحل عملية الإنتاج كما أنه يعالج المشاكل عند المصدر بدلا من معالجتها بعد حدوثها وهو بذلك يختلف عن مكافحة التلوث في التوقيت إذ أن المكافحة تأتي بعد حدوث المشكلة في أن أسلوب" الإنتاج الأنظف "يمنع حدوثها وبذلك يعتبر أسلوب وقائي.

2- شروط تطبيق آلية الإنتاج الأنظف

إن تطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف داخل المؤسسة تتطلب توفر شرطين هما:[4]

---

[1] - **إدارة النفايات الصلبة كأحد مرتكزات الإنتاج الأنظف** : مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 53 ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، ديسمبر 2003 ، ص 103.

[2] - مقيمح صبري، **الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف إمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة سونطراك، ص255 على الموقع الإلكتروني: fsssn.univ-skikda.dz/index.pdf/revue nd 6

[3] - *www.socpa.org.sa/Pdf/mohas/socpa_07.pdf* 8/4/2012

[4] - زكريا الطاحون: **مرجع سابق**، ص 125.

- تقليل سعر التكلفة ما يترتب عليه خفض سعر المنتج، أي تحسين الأداء الاقتصادي للمشروع.

تحسين الأداء البيئي، تقليل الآثار السلبية على البيئة. والشكل الموالي يوضح فكرة تكامل الإنتاج الأنظف اقتصاديا وبيئيا.

حيث أن تحقيق الشرط الأول وهو الوصول إلى مستويات منخفضة من التكلفة عن طريق تطوير التقنيات المستخدمة أصبح ذلك تطويرا لتكنولوجيا الإنتاج، وذلك لغياب البعد البيئي، وإذا توفر الشرط الثاني فقط أي الاهتمام بالجانب البيئي أصبح الأمر حماية للبيئة مع إهمال الجانب الاقتصادي. إن تحقيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف يوجب توفر المبدأين وتكاملهما داخل المؤسسة من خلال جميع عملياتها وفي جميع مستوياتها التشغيلية والوظيفية.[1] و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-6): تكامل الإنتاج الأنظف

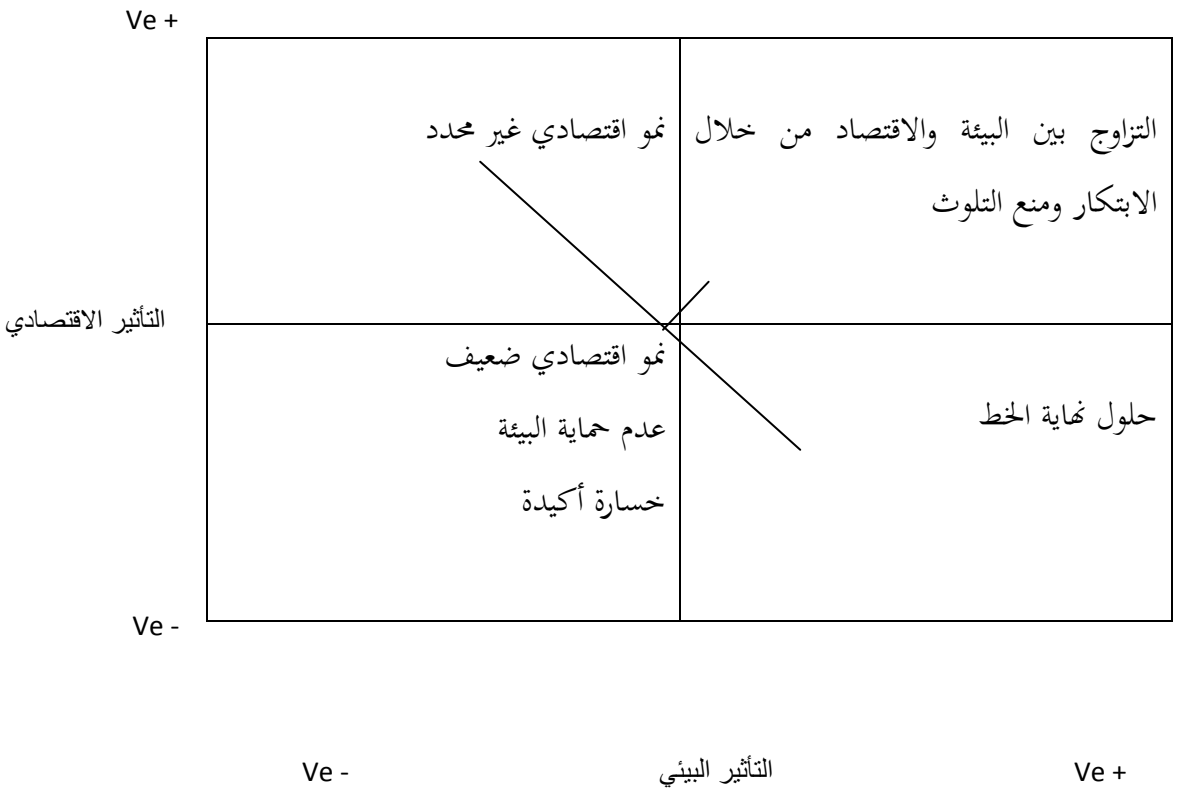

المصدر: صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر: **مرجع سابق**، ص 11.

[1] - **المرجع السابق**، ص 126.

من خلال هذا الشكل يمكننا فهم تكامل الإنتاج الأنظف اقتصاديا وبيئيا فإذا كان هناك نمو اقتصادي ضعيف

بالإضافة إلى عدم حماية البيئة هنا ستكون الخسارة أكيدة ، أما إذا كان هناك نمو اقتصادي مرتفع وتأثير بيئي ايجابي فهنا سيكون الربح أكيد بمعنى التزاوج بين الاقتصاد والبيئة من خلال الابتكار ومنع التلوث.

3-مميزات أسلوب الإنتاج الأنظف

تتباين طريقة الإنتاج الأنظف مع معالجة نهاية الأنبوب فهو يختلف جذريا عنه فتشمل معالجة نهاية الأنبوب في مجموعة من التقنيات المعروفة لعلاج النفايات والتلوث الناتج عن عمليات الإنتاج (عند النهاية)، كتحويل الغازات إلى سوائل أو النفايات إلى طاقات أخرى، أو استرجاع النفايات والتخلص منها.

في حين يعمل أسلوب الإنتاج الأنظف على التقليل والقضاء على النفايات من بداية العملية الإنتاجية (بداية من المدخلات) إلى نهاية العملية الإنتاجية (المنتج والنفايات)، بما في ذلك مرحلة تشكيل المنتج.[1] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم :3 - 1 مقارنة بين الإنتاج التقليدي والإنتاج الأنظف

المعيار	أسلوب نهاية الأنبوب	أسلوب الإنتاج الأنظف
المنهجية	معالجة النفايات بعد إنتاجها (Réactive)	الحد من تلوث النفايات (فعل مسبق Proactive)
النطاق	جزئي	متكامل
الأسلوب	تقليدي	تحديث الصناعة
البعد الاقتصادي	تكلفة إضافية	توفير في التكاليف

المصدر: الإستراتيجية الوطنية للإنتاج الأنظف للصناعة المصرية، ص03 على الموقع الإلكتروني: www.eeaa.gov.eg بتاريخ 2012/09/05

[1] **الإستراتيجية الوطنية للإنتاج الأنظف للصناعة المصرية**، ص03 على الموقع الإلكتروني: www.eeaa.gov.eg بتاريخ 2012/09/05

من خلال الجدول نلاحظ أنه في جميع الحالات فإن التغيرات التكنولوجية التي أدخلت من خلال الإنتاج الأنظف يجب أن تكون أساسا أكثر فعالية من الأعباء البيئية الكلية وأن تكون مفيدة في تقليل التكاليف بالمقارنة مع الإستراتيجيات التقليدية للمعالجة في نهاية الأنبوب.

4-فوائد الإنتاج الأنظف

إن التغير في اتجاهات وممارسات الدول في تعاملها مع المخلفات الصناعية وتبنيها لسياسة الإنتاج الأنظف، ينبع من إيجابيات وفوائد هذا المنهج والتي تمس جميع النواحي الاقتصادية، البيئية، الصحية، الاجتماعية.[1] وتكمن هذه الفوائد في:

- تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التعديلات المناسبة على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها ونقل وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا؛

- إدماج الاعتبارات الصحية والبيئية في كافة عمليات الإنتاج.

- إيجاد الطريقة المناسبة لإعلام الرأي العام والجهات الرسمية المعنية بكافة المعلومات التي تتعلق بالمخاطر الصحية والبيئية ذات الصلة بالعمليات التي تقوم المؤسسات الاقتصادية والتوصية بالإجراءات الوقائية المناسبة.

- تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وآمان العاملين والمواطنين والتعامل الآمن مع المخلفات واستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها.

-إعداد المراجعات البيئية في المؤسسات الاقتصادية ودراسة تأثير الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث الصناعي بوسائل مناسبة اقتصاديا وبيئيا.

-تقليل المخاطر أينما تكون الأسباب والعواقب غير معروفة أو أينما تكون الموارد البيئية والبشرية معرضة لخطر محتمل.

- إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي في المؤسسة وتوفير الكوادر الفنية لدعم الالتزام البيئي ومراقبة توفيق الأوضاع البيئية.

[1]- **إدارة النفايات الصلبة كأحد مرتكزات الإنتاج الأنظف** : مرجع سابق ، ص 105.

-انتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى نتائج بيئية بأقل تكلفة وأكثر استدامة.[1]

الفرع الثاني: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

إن الهدف الرئيسي للإنتاج الأنظف هو توفير وفرات مالية وتحسينات بيئية من خلال بتكلفة منخفضة نسبيا. و يشمل ذلك الحد من التلوث، تقليل المخلفات الصناعية، إعادة تدوير المواد المستعملة.وقد يحتاج الأمر إلى تغيير كلي في طرق التشغيل القديمة والتكنولوجيا المستخدمة إذا لزم الأمر. أنظر إلى الشكل التالي:

شكل 3-7 تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

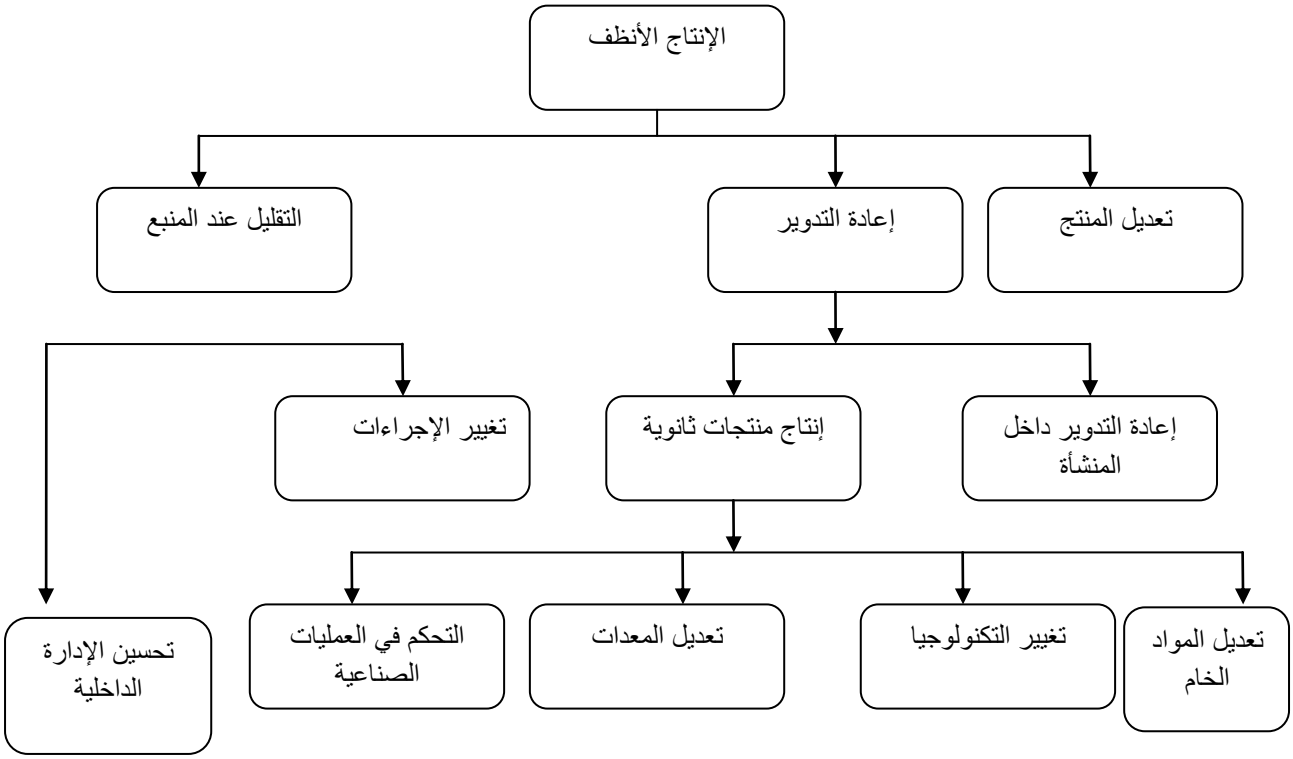

المصدر: صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر،**مرجع سابق**، ص 112.

إذا كانت التكنولوجيا هي الأداة لتجسيد إستراتيجية الإنتاج الأنظف داخل المؤسسة، فهي بدورها تخضع لشروط خاصة مع مدى موافقتها وحمايتها لسلامة البيئة. وتهدف المؤسسة الاقتصادية اليوم في ظل المتغيرات الحالية إلى المحافظة على مميزاتها التنافسية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا المتطورة والنظيفة بيئيا.

[1]- طاهر خامرة: **مرجع سابق**، ص ص 98، 99.

ويجب على المؤسسة أن تضع في الاعتبار مجموعة من الاعتبارات عند اتخاذ قرار جلب استخدام التكنولوجيا المتطورة والنظيفة بيئيا:[1]

- جلب التكنولوجيا التي تتوافق مع معايير الصحة والسلامة العالمية، وإن كان هذا يشكل عبئ حالي في التكاليف.
- تدريب العمال على هذه التكنولوجيا خاصة في مجال معالجة النفايات والمواد الخطرة وهذا بالاتفاق مع الجهة المصدرة أو المصنعة لهذه التكنولوجيا.
- اختيار مواقع المشاريع والتي تعمل بها هذه التكنولوجيا دون إحداث ضرر أو مشكل بيئي.
- دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة استخدام هذه التكنولوجيا عن طريق:
- تحديد العيوب وقائمة المراجعة.
- دراسة المخاطر وقابلية التشغيل.
- تحليل نماذج الأخطار ووضع سيناريوهات تجنبها على الأقل الحد من آثارها إن حدثت.
- تحديد وتحليل الآثار التي يمكن أن تحدث نتيجة كارثة ما.
- تجب التدريب على آلية التشغيل وكذلك تدريب العمال على مكافحة الأخطار الناتجة عن حدوث مشكل تقني معين.

ويجب على المؤسسة أن تلتزم بـ:

- الإخبار بطبيعة المواد الخطرة (طرق التخزين، الكميات المسموح بها).
- الأخطار الحقيقية الناتجة عنها سواء في المدى القريب أو البعيد.
- السماح بعمليات التفتيش والمراقبة الدورية.
- القيام بعمليات الصيانة الدورية خاصة للتجهيزات التي يمكن أن تتعرض لإتلاف غير مرئي (أنابيب نقل الغاز، المواد السامة الخطرة).
- وجود اللوازم الأولية للتدخل السريع في حالة وقوع حادث.
- طرق تدوير النفايات والمواد الخطرة والتي يجب أن وافق عليها السلطات المعنية.

[1] . Production propre et transfert technologique environnemental : www.dievolkswirtschaft.ch/fr/editions/200804/pdf/Boeni.pdf le 14/4/2012

- الالتزام بإعطاء تقارير رسمية وحقيقية للجهات المختصة بالرقابة والتفتيش وعدم إخفاء المعلومات.
- كما تلتزم المؤسسة بالتصريح الرسمي لهذه التكنولوجيا وإخضاعها لرقابة الدولة خاصة في حالة استخدام مواد خطرة جدا.
- معرفة الأمراض التي يمكن أن تسببها هذه التكنولوجيا ونقل هذه المعرفة للعمال وإعطائهم إمكانيات الوقاية منها إن أمكن ذلك. مثلا في حالة آلة تصدر إشعاعات وترافق هذه الآلة مثل بلباس معين أو معدات أخرى لمواجهة هذه الإشعاعات، فيجب على المؤسسة اقتناؤها حتى وإن كانت تشكل تكلفة إضافية حالية.

الفرع الثالث:معوقات الإنتاج الأنظف و عوامل تحقيقه:

1 –معوقات الإنتاج الأنظف:

على الرغم من أهمية إستراتيجية الإنتاج الأنظف وضرورة تبنيه، إلا أنه هناك حواجز وعقبات تحول دون اعتمادها خصوصا في البلدان النامية ونذكر من هذه المعوقات.

أ- المعوقات الاقتصادية:

- محدودية القدرة على توفير تمويل داخلي:

بالرغم من الإمكانيات والفوائد الممكنة للإنتاج الأنظف من ناحية تحقيق وفورات كبيرة، إلا أن منع التلوث بالمنشآت تعترضه عدة عوائق حقيقية أو معقدة فيما يتعلق بالتمويل الداخلي. فإن عنصر المخاطرة والشك في أداء بعض التكنولوجيات وممارسات الإدارة يمكن أن يتسبب في إحجام المنظمات الصناعية عن الاستثمار في الإنتاج الأنظف. ويمكن أن تشمل المعوقات المالية الداخلية التي تحول دون تطبيق الإنتاج الأنظف ما يلي:

– عدم فهم وصعوبة التكهن بالتكاليف التي ستتحملها المنظمة مستقبلاً (مثل تكاليف التخلص من النفايات).

– التركيز على الفائدة المتحققة على المدى القصير وتأثير ذلك على الإحجام عن استثمار يكون زمن الاسترداد فيه طويلا.

– الإحساس بالمخاطرة عند الاستثمار في تعديل العمليات الإنتاجية حيث قد لا يأتي بالنتائج المرجوة بالنسبة للمنشآت التي تستخدم تكنولوجيا تقليدية.

- صعوبة الحصول على تمويل خارجي:

مثلما يعتبر محدودية القدرة على توفير تمويل داخلي أحد معوقات الاستثمار في الإنتاج الأنظف، فإن صعوبة الحصول على تمويل خارجي تمثل معوقا آخر. وهذه المشكلة تعاني منها بصفة خاصة المنظمات الصغيرة والمتوسطة بسبب نقص الضمانات اللازمة للحصول على التمويل وغياب آليات التمويل المناسبة.[1]

ب- المعوقات الفنية:

ينجم عن تحديث طرق ومعدات التصنيع لإدخال تكنولوجيات جديدة للإنتاج الأنظف بعض المشاكل الفنية مثل :

- الافتقار إلى المعلومات عن التقنيات الجديدة.
- القلق من أثر التغيير على جودة المنتج.
- تحديث خطوط الإنتاج، قد ينجم عنه إيقاف العمليات القائمة حتى وإن كانت صالحة للتشغيل.
- العمليات الجديدة قد لا تتناسب والمهارات المتاحة للعمالة الحالية.

ج- المعوقات الاجتماعية:

تتسبب العمالة الزائدة في إعاقة تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف والتي تحتاج عادة لعدد أقل من العمال، وقد يواكب ذلك أيضا ضعف الهيكل الإداري واقتصار إصدار القرارات المتعلقة بالإنتاج على الإدارة العليا وهو ما يؤدي إلى انعدام الحافز لدى العاملين لتنفيذ مبادرات زيادة الكفاءة والحد من المخلفات، إضافة إلى عوامل أخرى تعيق تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف منها على سبيل المثال :

- عدم التزام الإدارة العليا.
- ضعف التواصل بين الإدارة العليا والعمال.

[1]- **الإنتاج الأنظف دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، جهاز شئون البيئة، وزارة الدولة لشؤون البيئة، مصر، ص ص 17، 23.

د- اعتبارات خاصة بالجودة :

لا تهتم الإدارة الصناعية بقضايا الجودة في بعض الأحيان علاوة على الافتقار لثبات جودة الإنتاج، وبالرغم من شيوع الإيزو (9000و14000) إلا أنهما يستخدمان في الغالب كوسيلة لترويج المنتجات وليس كنظام إدارة للحفاظ على الجودة وتحسين كفاءة الإنتاج والحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد، ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن ينشئ الالتزام بالمواصفات البيئية العالمية حواجز جديدة في وجه الصناعة، إذ سيواجه المنتجون تكاليف إضافية ترتبط بإجراءات حماية البيئة وإداراتها أو بإدخال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف أو إعادة تصميم المنتجات.

2- عوامل تحقيق الإنتاج الأنظف:

أ- العوامل الاقتصادية:

غالبا ما تكون الاعتبارات المتعلقة بالأرباح هي المسوغ الوحيد لتغير طرق الإنتاج في المنشآت الصناعية ويمكن تطوير أساليب التقييم الاقتصادي(الكلفة/المنفعة) لتحديد جدوى مشاريع الإنتاج الأنظف باتخاذ الإجراءات التالية:

- المراجعة المحاسبية لتحديد التكلفة الكلية للتحكم في التلوث وإدارة المخلفات.
- إدخال العوامل الخارجية في حسابات التكلفة و وفترات الاسترداد.
- دراسة الجدوى للمنتجات المصنعة من عوادم الإنتاج وتحديد الأسواق المتاحة بناءا على دراسات ميدانية.
- تحديد المخاطر الاقتصادية المحتملة نتيجة للزيادة المستمرة لأحمال التلوث من المؤسسة.
- استخدام الحوافز الاقتصادية مثل خفض الضرائب وأسعار الفائدة لتشجيع تقنيات الإنتاج الأنظف.[1]

ب- العوامل الفنية:

قد تفتقر المنشآت إلى المعرفة الفنية لتقييم أوجه القصور الموجودة في المنظمات القائمة لتحديد الممارسات التي تهدر الموارد وفرص التطوير والتحسن. وقد لا يكون لديها أيضًا التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ الإنتاج الأنظف.[2]

[1] -سامية جلال سعد: **مرجع سابق**، ص ص: 257، 260.

[2] - خالد مصطفى قاسم: **إستراتيجية الإنتاج الأنظف من منظور تقنيات النانو كمدخل لتفعيل التنمية المستدامة في الصناعة العربية**، المنتدى الصناعي العربي الدولي: إستراتيجية الإنتاج الأنظف، المنظمة العربية للتنمية الصناعية وزارة الطاقة والصناعة والتعدين قطر، الدوحة 25-28 مايو 2010، ص09.

و يمكن التغلب على المعوقات الفنية عن طريق الإجراءات التالية:

- تجميع المعلومات من كافة المصادر المتاحة عن فرص الإنتاج الأنظف في مجال نشاط المؤسسة.
- إتاحة التدريب والتوعية للمستويات المختلفة من العاملين في مجالات الإدارة والإشراف والتشغيل.
- التأكد من مطابقة الإنتاج الأنظف لمتطلبات العملاء.
- استخدام تقنيات مجربة وملائمة لإمكانيات العمالة المتاحة كلما أمكن.
- إطلاع العاملين على تطبيقات مماثلة للإنتاج الأنظف في المؤسسات العاملة في نفس المجال.
- توفير تعليمات التشغيل وإرشادات الأمان والسلامة المهنية.[1]

ج– العوامل الاجتماعية:

يمكن التغلب على المعوقات الاجتماعية وترسيخ " ثقافة الإنتاج الأنظف" لدى العاملين من خلال الآتي:

- التعليم والتدريب المناسب.
- متابعة تنفيذ إرشادات البيئة النظيفة في وحدات الإنتاج.
- تعزيز الاتصال بين مستويات الإدارة والعمال.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية وتشجيع المبادرات الفردية للحد من المخلفات وتطوير أساليب الإنتاج.
- تحديد مسؤوليات الأفراد وواجباتهم بطريقة واضحة.
- إعداد نشرة دورية للإنجازات في مجال الإنتاج الأنظف.[2]

الفرع الرابع: تكامل الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية:

يمثل نظام الإدارة البيئية القاعدة الأساسية لتشجيع نشر فكر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، حيث أن التطبيق السليم لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف من خلال منظومة إدارية يحقق أهداف اقتصادية وبيئية للمؤسسة والمجتمع. وفق القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة.

لذلك يعتبر الإنتاج الأنظف الأداء الفعال لنجاح نظام الإدارة البيئية، ويظهر التكامل بينهما من خلال الأهداف التي تصبو إليها كل واحدة:

[1]– سامية جلال سعد: **مرجع سابق**، ص 260.

[2] –**المرجع نفسه**: ص ص 261، 263.

- ضمان التنمية المستدامة والتحسين المستمر.
- فوائد اقتصادية.
- توفق مع القوانين والتشريعات البيئية.
- تنمية الإدارة البيئية.
- بدائل وابتكارات وإبداعات تكنولوجية.

إن دور نظم الإدارة البيئية هو دعم إستراتيجية تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من المراحل الأولى بحيث تدفع الإدارة العليا المؤسسة إلى تنفيذ هذه الإستراتيجية. وبعدها تمر إلى إدخال هذه الإستراتيجية في مرحلة التخطيط بحيث تحدد كل المتطلبات القانونية وكيفية تخصيص الموارد من أجل خدمة تنفيذ الإستراتيجية في جميع العمليات الإنتاجية.[1]

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية وآلية التسويق الأخضر

الفرع الأول: مفهوم التسويق الأخضر

وكنتيجة زيادة معدلات التلوث البيئي ، التغير المناخي الاحتباس الحراري العالمي بسبب تلف أجزاء من طبقة الأوزون، تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بسبب عمليات التصنيع غير المسؤولة، تلف البيئة الطبيعية نتيجة عوادم ومخلفات الصناعة، لهذه التطورات العالمية فقد برزت جمعيات وهيئات مختلفة في العالم تنادي بالمحافظة على البيئة لجعلها مكانا آمنا للعيش لأجيال الحاضر والمستقبل. وقامت الحكومات والهيئات الرسمية المختلفة بسن التشريعات واتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على البيئة وعلى مواردها الطبيعية، وقد صدرت العديد من القوانين والتشريعات في هذا الصدد.

وعلى ضوء هذه التطورات العالمية بدأت العديد من منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية، وإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها التسويقية. ومن هنا بدأ الاهتمام بنمط جديد في التسويق، عرف بالتسويق الأخضر Green Marketing كمنهج تسويقي يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية.

[1] – صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر: **مرجع سابق**، ص 116.

1- تعريف التسويق الأخضر:

يمكن النظر إلى التسويق الأخضر على أنه ترجمة لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للتسويق، والذي خرج إلى النور كاستجابة للتحديات البيئية المتزايدة في السنوات الأخيرة. ويأتي هذا المنهج التسويقي متزامنا مع تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق المستهلك، وظهور حركات منظمة ذات توجه بيئي تهدف إلى حماية حقوق الناس للعيش في بيئة نظيفة وآمنة، والتي مرت بعدة مراحل منذ الستينات من القرن الماضي وحتى الآن. وقد مهدت هذه الحركات الطريق لظهور مفهوم التسويق الأخضر في النصف الأخير من عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

يتمحور التسويق الأخضر حول التزام منظمات الأعمال بالتعامل بالسلع الصديقة للبيئة (السلع الغير ضارة بالمجتمع والبيئة الطبيعية) والقيام بالأنشطة التسويقية في إطار الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية وضمن ضوابط محددة لضمان المحافظة على البيئة الطبيعية وعدم إلحاق الضرر بها. وتدور معظم التعريفات للتسويق الأخضر حول هذا المحور.[1]

فمثلا يعرف التسويق الأخضر على أنه عملية متكاملة تهدف إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة، وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم منتجات ترضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية هي الحفاظ على البيئة وحماية المستهلك.[2] فهو عملية إدماج الانشغالات الاجتماعية والبيئية بالربط مع مكونات التسويق التقليدي لتصحيح نقاط الضعف للمقارب الكلاسيكية.[3]

وقد أشار Mc dongh "إلى أن كلمة أخضر بحد ذاتها قد تشير إلى أكثر من معنى في أذهان الزبائن مثل حماية البيئة ، مسؤولية الشراكة الاجتماعية ، حماية المستهلك، التوجه غير الهادف للربحية." [4]

في حين عرفت جمعية التسويق الأمريكية التسويق الأخضر على أنه "عملية دراسة النواحي الايجابية و السلبية

---

[1]-سامي الصمادي: **التسويق الأخضر:المعيقات في المنطقة العربية**، الملتقى العربي الخامس في التسويق بعنوان التسويق الأخضر، بيروت، 2006، ص5.

[2] - محمد سعيد أحمد: **التسويق الأخضر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع.عمان . 2006. ص 59.

[3] Jean jack rosé, **La responsabilité de l'entreprise**, édition de Boek, Bruxelles, 2006, p: 79

[4]-ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد ألجرسي، **تسويق المعاصر**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 254.

للأنشطة التسويقية و أثرها في تلوث البيئة و استفادة الطاقة." [1]

كما يعرف بأنه العملية الإدارية الكلية والتي تعد مسؤولة عن التعرف على وتوقع وإشباع حاجات المستهلكين والمجتمع وذلك بطريقة مربحة وتؤدي إلى الحفاظ على البيئة في صورة صحيحة دائمة وكذلك الاحتفاظ بالموارد للأجيال القادمة .

وهذا المفهوم يشير إلى بعدين أساسين وهما :

- الحفاظ على البيئة .
- الاستخدام الرشيد للموارد.[2]

من الواضح أن كل هذه التعاريف تنسجم مع بعضها البعض في تركيزها على أداء الأنشطة التسويقية ضمن التزام بيئي قوي وتوجه نحو تقديم سلع صديقة للبيئة، والتأثير في سلوكيات المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع هذا التوجه، وبما لا يتعارض أيضا مع الهدف الربحي للمنظمة.

ومن أبرز المظاهر التي تشير إلى تبني مفهوم التسويق الأخضر في إطار تحمل المنظمات لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية هو تطوير البرامج التسويقية لحماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها. حيث تقوم بعض المنظمات بدعم وتمويل الأنشطة الخاصة بحماية البيئة والترويج لمشاريع إعادة التدوير للتقليل من النفايات والتلوث. فضلا عن إعادة تقييم آثار منتجاتها على البيئة الطبيعية، بحيث تكون صديقة للبيئة.. كما وتتجه الآن معظم الشركات لجعل المواد المستخدمة في التغليف قابلة لإعادة التدوير، وذلك لتقليل التلوث البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية.[3]

ومما يؤكد جدوى التوجه نحو التسويق الأخضر هو تزايد وعي الناس نحو التهديدات الموجودة في البيئة التسويقية، والمتمثلة في التالي:

- تناقص المواد الأولية في الطبيعة، وخاصة الغير قابلة للتجديد.

[1]- علاء فرحان طالب وآخرون، **فلسفة التسويق الأخضر**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 56.

[2]- شادي حسين: ***التسويق الأخضر***، *مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،(ب،س، ن)، ص09.*

[3] -سامي الصمادي: **مرجع سابق**، ص ص5، 6.

- الارتفاع المستمر في كلف الطاقة، وقرب انتهاء العمر الافتراضي لمصادر الطاقة الحالية، مع الحاجة للبحث عن مصادر بديلة.
- تزايد معدلات التلوث البيئي، مما قد يشكل تدميرا للبيئة الطبيعية.
- تغير دور الحكومات وزيادة وعيها البيئي، والمتمثل في سن القوانين والتشريعات لحماية البيئة، وتزايد الأصوات التي تنادي بالمحافظة على البيئة لجعلها مكانا آمنا للعيش لنا وللأجيال القادمة).[1]

الفرع الثاني: أبعاد التسويق الأخضر

يستند تطبيق منهج التسويق الأخضر إلى أربعة أبعاد رئيسية، تشمل:

1- إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها: لقد تغير المفهوم التقليدي في التعامل مع النفايات وبقايا الصناعة ضمن التسويق الأخضر، حيث تعتبر الكميات الكبيرة من النفايات الناتجة أمرا مقلقا لما لها من آثار على البيئة، وتستطيع المنظمات من خفض النفايات من خلال استخدام مفاهيم التسويق الأخضر وذلك بادخال مواد أولية في العمليات التصنيعية ذات جودة عالية وغير مضرة بالبيئة وكذلك استخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة وطاقة نظيفة في العمليات الإنتاجية و العمل غلى إعادة النفايات ومعالجتها في العمليات التصنيعية للقضاء على النفايات و الاستفادة منها كمواد أولية داخلة في العملية الإنتاجية.[2]

2- إعادة تصميم مفهوم المنتج:[3] إن مفهوم المنتج يفترض تطويره ليواكب التوجهات البيئية إذ أن المؤسسات ينبغي عليها أن تعتمد بشكل كبير على موارد أولية غير ضارة بالبيئة في عملياتها الإنتاجية ولا تستهلك الكثير من المواد الأولية.

3- وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة: يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو يكون قريبا منها. وهذا يعني أن سعر السلعة (التكلفة الحقيقية على المستهلك) يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.

---

[1] *http://www.definitions-marketing.com/popup.php3?id_article=730* le 15/9/2012

[2] - سامي الصمادي: **مرجع سابق**، ص 7.

[3] - ثامر البكري، **التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 253.

4- جعل التوجه البيئي أمرا مربحا: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة. في الواقع، إن معظم المنظمات تتنافس في السوق لتحقيق الكسب السريع، بغض النظر عن الآثار السلبية على البيئة. والمتمعن في المنافسة في السوق يدرك أن هذا يعتبر منفذاً تنافسياً استراتيجياً، يمكن أن يأخذ المنظمة إلى نوع آخر من المنافسة، وخاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر.

ومن مزايا هذا التوجه الاستراتيجي هو أن الهيئات الرسمية والغير رسمية تروج للتوجهات البيئية بشكل طبيعي ومستمر من خلال أجهزة الإعلام المختلفة. وفي ذلك مساعدة ودعم مجاني من هذه الجهات لجهود الترويج الخاصة بالمنظمات التي تتبنى منهج التسويق الأخضر. وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا، وخاصة في المدى الطويل. [1]

الفرع الثالث: أهمية التسويق الأخضر

من الواضح أن تبني مفهوم التسويق الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة، ويمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي، ولربما يمنحها القيادة في السوق، وخاصة مع تزايد الوعي البيئي في السوق

بشكل عام. فتبني فلسفة التسويق الأخضر يجعل المنظمة قريبة من عملائها وبالذات الذين لديهم توجه

بيئي. فضلا عن المحافظة على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية[2]. وفي هذا السياق، نشير إلى عدد من المزايا المترتبة . على ممارسة التسويق الأخضر كما يلي:

1- إرضاء حاجات المالكين: من المتوقع أن يفتح منهج التسويق الأخضر آفاق جديدة وفرص سوقية مغرية أمام المنظمات التي تمارسه، مما يتيح أمامها المجال لتجنب المنافسة التقليدية، وبالتالي تحقيق ريادة تنافيسة في السوق، وخاصة عندما تتوجه إلى السوق بمنتجات صديقة للبيئة، وتستهدف ذوي التوجهات البيئية في السوق. وسيساعد هذا الوضع التنافسي على تحقيق مكاسب وأرباح أعلى، فضلا عن اكتساب سمعة جيدة في المجتمع وتلبية حاجات المالكين.

[1] - سامي الصمادي، **مرجع سابق**، ص ص7، 8.

[2] - شادي حسين: **مرجع سابق**، ص ص15، 16

2- تحقيق الأمان في تقديم المنتجات وإدارة العمليات: أن التركيز على إنتاج سلع آمنة وصديقة للبيئة يدفع المنظمة لرفع كفاءة عملياتها الإنتاجية، مما يخفض من مستويات التلف والتلوث البيئي الناجم عن العمليات الإنتاجية. فضلا عن تجنب الملاحقات القانونية، والتي قد تفضي إلى دفع تعويضات للمتضررين، وإثارة جمعيات البيئة وحماية المستهلك.

3- القبول الاجتماعي للمنظمة: إن المنظمات التي تتبنى فلسفة التسويق الأخضر تحظى بتأييد قوي من المجتمع، بشتى فئاته وأطيافه، بسبب انسجام أهدافها مع أهداف المجتمع بخصوص الالتزام البيئي. وهذا التأييد الاجتماعي يساعد المنظمة على توطيد علاقاتها مع عملائها الحاليين وكسب عملاء جدد في المستقبل.

4- ديمومة الأنشطة: إن تجنب المنظمة الخضراء للملاحقات القانونية وتأييد المجتمع لها بسبب القبول العام لأهدافها وفلسفتها، يمكنها من الاستمرار في تقديم منتجاتها الصديقة للبيئة، ودعم عملياتها وأنشطتها التجارية. [1]

الفرع الرابع:المزيج التسويقي الأخضر:

على الرغم من أن المزيج التسويقي التقليدي لا زال يعتبر الأساس في التسويق الأخضر، إلا أنه وقع تحت هجوم النقاد في إطار التوجه الجديد نحو التسويق الأخضر .حيث أنه يؤدي إلى بعض الآثار البيئية السلبية التي لا تنسجم مع مفاهيم التسويق الأخضر فهو يركز على إشباع حاجات المستهلك بغض النظر عن الاعتبارات البيئية، مثل تقديم بعض السلع الضارة بالبيئة مع هدر للموارد الطبيعية واستخدام مواد غير صديقة للبيئة .أما التسويق الأخضر فإنه يركز على البعد البيئي والمسؤولية الاجتماعية في كل القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي الأخضر.[2] ويعرف المزيج التسويقي الأخضر بأنه مجموعة من الأدوات والعناصر التسويقية التي تعمل المؤسسة على تحقيق التكامل والاندماج بينها من أجل خدمة السوق المستهدف وتحقيق أهداف المؤسسة مع عدم الإضرار بالبيئة الطبيعية. فهو التوجه الذي نجد فيه أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية دورا أساسيا في اعتبارات المؤسسة المتبنية جنبا إلى جنب مع الهدف المتعلق بتحقيق النمو وزيادة المبيعات.[3] ومن هذا المنطلق فان المزيج التسويقي الأخضر يشتمل على عناصر جديدة تم تصنيفها ضمن بعدين –داخلي وخارجي:

[1] – ثامر البكري: **التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة**، مرجع سابق، ص258.

[2] – **المرجع نفسه**، ص: 256.

[3] – علاء فرحان طالب وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 72، 73.

1- المزيج التسويقي الأخضر الخارجي: ويتألف من سبعة عناصر(7Ps)، كالتالي:[1]

- **العملاء الخضر** (**People**): ويشمل العملاء المقتنعين بفلسفة التسويق الأخضر والذين يرغبون بشراء المنتجات الخضر.

- **المزودون** (**Providers**): ويشمل المزودون الذين يعملوا ضمن مظلة التسويق الأخضر والذين يتعاملوا مع المواد والتجهيزات الصديقة للبيئة.

- **الساسة** (**Politicians**): وهم السياسيون الذين يؤمنوا بالفكر الأخضر والذين لهم تأثير على القرار الحكومي والذين يمكن أن يمارسوا نفوذهم السياسي من أجل استصدار قوانين وتشريعات لدعم التوجه البيئي بشكل عام.

- **جماعات الضغط** (**Pressure Groups**): وهم مثل الساسة من حيث إيمانهم بالفكر الأخضر وممارسة الضغوط على أصحاب القرار.

- **المشكلات والقضايا** (**Problems**): ربط منظمة الأعمال بقضايا المجتمع والتي تتعلق بالالتزام البيئي والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.

- **التنبؤ** (**Prediction**): وهو التنبؤ بالمشكلات والتغيرات البيئية التي يمكن أن تواجه المنظمة عند قيامها بأنشطة التسويق الأخضر والاستعداد للتعامل معها في المستقبل.

- **الشركاء** (**Partners**): محاولة ربط شركاء المنظمة بقضايا تتعلق بالجوانب البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

2- المزيج التسويقي الأخضر الداخلي، ويتألف من ثمانية عناصر (8Ps)، كالتالي:[2]

- **المنتج**: وهي تقديم المنتجات الخضراء للعملاء، مع ضرورة متابعة هذه المنتجات خلال مراحل دورة حياتها لضمان استخدامها ضمن التوجه البيئي.

- **التسعير**: وهو تسعير المنتجات بما يتلاءم مع المستهلكين الخضر .ولكن قد تحمل هذه الأسعار بعض الإضافات بسبب آلية البحث والتطوير المستمر لضمان استخدام مواد صديقة للبيئة ومصادر طاقة جديدة.

-**المكان**: استخدام منافذ توزيع تتعامل بالمنتجات الخضراء وملائمة للمستهلكين من حيث سهولة الوصول

[1] -سامي الصمادي: **مرجع سابق**، ص ص 8، 9.

[2] - شادي حسين: ***مرجع سابق***، ص ص 14، 15.

إليها، مع ضمان قيامها بإجراءات التدوير ضمن المتطلبات والالتزامات البيئية .

- **الترويج**: وتشمل كافة الأنشطة الترويجية ضمن التوجه البيئي، مع التركيز على الناحية الإرشادية للمستهلكين من خلال الملصقات البيئية والمعلومات الإرشادية بخصوص الاستخدام الآمن للمنتجات الخضراء(مثل الإعلان الأخضر).
- **المعلومات**: تقديم المعلومات وتلقيها (من وإلى داخل المنظمة وخارجها) بخصوص مراقبة القضايا البيئية لضمان الالتزام البيئي وبقاء المنظمة ضمن إطار التسويق الأخضر.
- **العمليات**: التأكد من استخدام الحد الأدنى من الطاقة في العمليات الإنتاجية مع اختزال الفاقد(الضائع).
- **السياسات**: تبني سياسات لتشجيع ودعم التوجه البيئي في المنظمة ومراقبة وتقييم الأداء البيئي بشكل مستمر.
- **الأفراد**: توظيف الكفاءات ذات التوجه البيئي وتدريب الكادر البشري لرفع قدراتهم ومهاراتهم في مجال الالتزام البيئي.

المطلب الثالث: التسيير الأخضر للنفايات:

إن التحديات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية في الوقت الحاضر هو ازياد كمية المخلفات أو النفايات وبالتالي وجب على المؤسسة أن تبحث عن الحلول والبدائل قصد التقليل من النفايات أو التخلص النهائي منها ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة إدارة أو تسيير النفايات.

الفرع الأول: التقليل من المصدر:

تعتبر عملية تقليل النفايات ممارسة بيئية سليمة حيث تعزز هذه التقنية النظيفة باتجاه الهدف الأساسي لإنتاج أقل ما يمكن من المواد غير المرغوبة من خلال الاستخدام الأفضل للمواد الأولية .

1- تعريف تقليل النفايات:

وهو تقليل المواد الخام المستخدمة وينتج عن ذلك تقليل النفايات ويتم ذلك باستخدام مواد خام أقل أو باستخدام مواد خام تنتج النفايات أقل أو عن طريق الحد من المواد المستخدمة في عمليات التعبئة والتغليف

كمواد البلاستيك والورق.[1]

2- كيفية التقليل من المصدر: يمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء التعديلات على المنتج، تطوير المعدات، التحكم في العملية الصناعية:[2]

- **تعديل المنتج:** التغير في المنتج ممكن أن يتضمن استبدال أي من المواد الأولية بمادة أقل سمية أو مادة أولية أكثر نقاوة والتي سوف تنتج بقايا أقل من المواد غير المرغوبة فيه.
- **التحكم في العملية الإنتاجية:** هذا يشمل استخدام أحدث التقنيات المتعلقة بالمعدات الحديثة أو بالعملية الصناعية نفسها مع ذلك فعند التطبيق فإن ذلك يعني عملية محددة ممكن أن تتضمن دراسة دقيقة للبدائل.
- **التدبير (الترتيب)الجيد:** إن القيام بالصيانة الملائمة والترتيب الجيد تعتبر المفتاح للحفاظ على نجاح برنامج تقليل النفايات من المعتاد أن يكون لأسلوب الترتيب الجيد متطلبات رئيسية قليلة جدا وهكذا يوفر أكبر عائد من الاستثمار.

3- فوائد تقليل النفايات من المصدر:

إن الفوائد الناتجة من تقليل النفايات تمتد لتشمل كل من المؤسسات الصناعية والدولة ومنها:

- ❖ زيادة الإنتاج والتقليل من النفايات.
- تقليل كلفة معالجة النفايات والتخلص منه.
- الاستخدام الأفضل للمصادر.
- توفير في مناطق التخزين.
- زيادة العمر النافع لمواقع الطمر والتخلص من النفايات.
- تقليص المخاطر وزمن الإنتاج لأقل حد.
- تحسين صحة وسلامة العمال.
- تطوير الأداء البيئي.
- تحسين صورة المؤسسة لدى الجمهور العام.

[1] – ريمون الحلته: **إدارة المخلفات**، مجلة أخبار الصناعة الزرقاء، العدد السادس، أفريل 2007، ص 5.

[2] – محمد عبدو العودات، عبد الله بن يحي الباهصي: **التلوث وحماية البيئة**، ط2، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2001، ص 253.

الفرع الثاني: إعادة تدوير النفايات

تشير عملية التدوير إلى عمليات إعادة استخام المخلفات أو المواد المستعملة، وهذا النظام مطبق بشكل كبير في العديد من الدول بحيث توجد شركات متخصصة بإعادة جمع النفايات وتدويرها بعد فروها بأجهزة متطورة وتدر هذه العملية أرباح كبيرة لأصحابها.

1- مفهوم إعادة تدوير النفايات

هي عملية الحصول على منتج استخدام صالح للاستخدام من نفاية ما، ويستخدم هذا المنتج أو يباع فيما بعد، بينما يعالج أو يطرح الجزء غير صالح للاستخدام من النفايات الأصلية.

والتدوير هو إعادة استخدام المواد التي كانت ستطرح وهو يتضمن ما يلي:

- إدخال النفاية في عملية إنتاج منتج آخر .
- إعادة استخدام مياه الصرف الصناعية في أغراض التبريد.[1]

كما يعرف على أنه طريقة لاسترجاع المواد النافعة من النفايات بحيث يتم فصل هذه المولد ومعالجتها ثم إعادة تصنيعها أي تصبح هذه النفايات كمادة خام لصنع منتج جديد.[2]

2- أنواع التدوير: هناك نوعين أساسين هما:[3]

-إعادة التدوير الجزئي: يستهدف عدد محدود من المواد وتكون المساهمة فى برامجها طوعية وتصمم عادة بمثابة مساعدات لأنظمة إدارة النفايات وهى لا تحقق فوائد عالية .

-إعادة التدوير المكثفة: وهي تشمل الشامل للمواد واسترجاع كل المواد التي يمكن إعادة استعماله وإعادة تدويرها.

[1] -تراقس واجنر: **البيئة من حولنا(دليل لفهم التلوث)**، ترجمة: محمد صابر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1998، ص 179.

[2] -Patric Matagne: **Les effet du développement durable gouvernance agriculture et consommation**, entreprise éducation l'harmattan, paris, 2006, p p: 121 122.

[3] - جون .إ. يونج: **الإستفادة من النفايات**، ترجمة: شويكار زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص40.

3- عوائق عملية إعادة التدوير:

- يجب أن تكون عملية فصل النفايات ومكوناتها سهلة حتى تكون قيمتها غير مكلفة.
- إذا احتاج الأمر إلى عمليات ميكانيكية فيجب أن يكون ذلك بتصميمات هندسية سهلة وان نتفادى فيها إعادة تلويث المنتج.
- يراعي في الإنتاج المتولد من عملية إعادة التدوير أن يكون المنتج قياسي ويمكن التحقق من مكوناته على أن لا يحتوي على بقايا ضارة بالصحة والبيئة.[1]

الفرع الثالث: تثمين النفايات الصناعية:

إضافة إلى عمليات التدوير الداخلي والخارجي للنفايات الصناعية بهدف الحد والتقليل من كميات النفايات الناتجة عن عمليات التصنيع يمكن اتباع نظام سوق لبيع وشراء النفايات، حيث يبحث المهتمون عن الشيء الذي يفي بالغرض في هذه الحالة المنتج للنفايات غير مجبر بالبحث عن إمكانية استخدام نفاياته بل سيهتم فقط بتصريفها عن طريق بيعها الشيء الذي يمكن أن يساعد على السير العمل في سوق النفايات هو إقامة قنوات إعلامية أو إعلانات في الجرائد والصحف الخاصة يبن فيها المنتج للنفايات معلومات كافية عن النفايات التي ينتجها (مواصفات فيزيائية وكيميائية وميكروبيولوجية)، كما أن المهتمين بإعادة استخدام النفايات يمكنهم نشر إعلانات تتعلق بالأنواع المحددة للنفايات التي يمكن أن يشتروها لقاء ثمن معين أو يمكن أن يستلموها مجانا دون أي مقابل وعندها يصبح على عاتقهم التفتيش عن الطرق التي تمكنهم من استخدامها من جديد.[2]

[1] – أحمد عبد الوهاب: **تكنولوجيا تدوير النفايات**، الدار العربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 42.

[2] –Koller Emillian: **Traitement des pollutions industrielles**: **eau**, **air**, **déchets**, **sols**, **boues**, Dunod, Paris, 2004, p p: 354, 356.

خلاصة الفصل :

تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية، مهما كان نوع النشاط الذي تمارسه مسؤوليات جسام فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة و المشاركة الفعالة في الحد والتغلب على المشكلات البيئية، وتأتي هذه المسؤولية خاصة وأنها تعتبر من المتسببين الرئيسيين في التلوث البيئي الناتج عن نشاطاتها الإنتاجية، بالإضافة لمسؤوليتها الاجتماعية. وتستمد المؤسسات الاقتصادية مسؤوليتها في إطار الجهود والالتزامات المحلية والدولية الرامية للحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله، وهي هذا السياق تعتبر إدارة البيئة وأنظمتها في إطار المؤسسة الأساس الذي من خلاله تتمكن إدارة المؤسسة من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المشكلات البيئية وبطريقة تضمن الاستمرار والفعالية أي تطبيق جانب مهم من جوانب ما يصطلح تسميته بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والمرتبطة في عديد من الجوانب بالتنمية المستدامة.

الفصل الرابع

دراسة حالة المؤسسة الوطنية

للدهـــــــن

–فرع سوق أهراس-

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة، وذلك من أجل التعرف على واقع الممارسة العملية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونظم الإدارة البيئية ضمن الإطار الشامل والمستدام في إحدى المؤسسات الجزائرية.

وقد كانت المؤسسة الوطنية للدهن محل هذه الدراسة حيث تعد هذه المؤسسة من أكبر المؤسسات القائمة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما توفره من مختلف الدهون ومشتقاته باعتبارها نموذجا عن المؤسسة الاقتصادية الناجحة في الجزائر.

ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل فقد تم دراسته على النحو الآتي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس

المبحث الثاني: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس

تعتبر المؤسسة الوطنية للدهن مؤسسة رائدة في مجال صناعة الدهون في الجزائر تسيطر على 80% من احتياجات السوق الوطنية وذلك نظرا لجودة منتجاتها. حيث تنقسم إلى 06 وحدات موزعة عبر التراب الوطني من بينها وحدة سوق أهراس. ومن هنا سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة حول هذه الأخيرة، نشاطها، آفاقها وكذا تنظيمها.

المطلب الأول: لمحة عن صناعة الدهان

اكتشف الصينيون منذ حوالي 2000 عام قبل الميلاد الدهانات الشفافة (اللكر) باستخدام صمغ حليبي (سائل من أوعية النباتات) من شجر اللكر كمادة ترابط، كما عرفت الدهانات منذ حوالي 1500 سنة قبل الميلاد عندما طور المصريون القدماء علم التلوين إذ كانت تتركب حينئذٍ من دهون حيوانات، مواد معدنية ملونة و كربون أسود، و منذ حوالي 1000 سنة قبل الميلاد اكتشف المصريون الورنيش من الراتنجات الطبيعية و شمع النحل، و في القرن السادس عشر انتقلت صناعة الدهانات من الصين إلى أوروبا و تطورت فيما بعد باستخدام الزيوت النباتية و راتنجات الأشجار كمواد ترابط و بقيت المنتجات النباتية أكثر المواد استخداماً كمواد خام لهذه الصناعة و مع بداية القرن التاسع عشر تطورت صناعة الدهانات بشكل واسع و سريع نظراً لاستخدام الكثير من المركبات البتروكيميائية الوسيطة و النهائية كمواد ترابط تصل نسبتها إلى 80% مثل نترات السيللوز، الراتنجات الفينولية الصنعية و راتنجات الألكيد و غيرها[1].

الفرع الأول: تعريف الدهان: هي خليط متجانس من مواد عضوية وغير عضوية صلبة وسائلة بالإضافة إلي مواد ملونة تستخدم للأسطح المختلفة (حديدية، خشبية، خرسانية...الخ) تتبع صناعة الدهانات قطاع الصناعات الكيميائية. تنقسم الدهانات إلى:

- الدهان الذي أساسه المذيب.
- الدهان ذات الأساس المائي.
- الورنيشات، الطلاءات الخفيفة.
- أحبار الطباعة.
- الراتنجات (التي تستخدم في صناعة الدهان والورنيشات[2])

[1]- صناعة الدهانات على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikipedia.org/ أطلع عليه بتاريخ 20012/11/19

[2] - صناعة الدهان على الموقع الإلكتروني:http://www.first-forums.com/showthread.php?t=84 بتاريخ 2012/11/19.

الفرع الثاني: المواد الخام والمرافق

1– المواد الخام الرئيسية

يتكون الدهن السائل من مخضبات موزعة ومنتشرة في سائل (وسط حامل) مكون من راتنج أو رابط ومذيب متطاير، وعليه يتم تصنيع الدهان من ثلاثة مكونات أساسية هي : المخضبات والمواد الرابطة والمذيبات (المخففات) بالإضافة إلى العديد من الإضافات الأخرى من أجل إعطاء الدهان خصائص معينة لأغراض أو تطبيقات محددة.

ويعرف الجزء السائل منه باسم الوسط الحامل. وتتكون الأوساط الحاملة من أجزاء غير متطايرة وأخرى متطايرة :

المخضبات:

هي أحد المكونات الهامة والرئيسية للدهان. وبشكل عام يتعين أن تكون المخضبات غير شفافة (معتمة) لضمان قوة تغطيتها، ولابد وأن تكون خاملة كيميائياً لتأمين استقرارها وثباتها على السطح وبالتالي بقائها لفترة طويلة. ويجب ألا تكون سامة أو على الأقل تكون درجة سميتها ضعيفة جداً من أجل كل من عمال الطلاء والمستخدمين. وأخيراً يجب أن تكون المخضبات مبللة بمكونات طبقة الدهان ومنخفضة التكلفة. وتختلف أنواع المخضبات في قوة التغطية لكل وحدة وزن.

2– مواد خام أخرى:

- الكيماويات المستخدمة هي المذيبات العضوية وتستخدم هذه الكيماويات في عمليات الإنتاج وفى معامل مراقبة جودة المواد الخام والمنتجات .
- محاليل الماء القلوية والمذيبات من أجل تنظيف وغسيل المعدات بين الدفعات.

زيت التشحيم: يستخدم في ورشات العمل .

مواد التعبئة: يتم استخدام أنواع مواد التعبئة المختلفة (مثل رقائق الألومونيوم وحاويات معدنية وبلاستيكية وألواح قصدير وكرتون).

3– المرافق:

– البخار: يتم توليد البخار في الغلايات التي تستخدم إما المازوت أو السولار أو الغاز الطبيعي كوقود. ويستخدم البخار من أجل توفير الحرارة اللازمة للصناعة، وفي بعض المصانع الكبرى، لتوليد القوة الكهربائية.

–المياه: تستخدم المياه في العمليات الصناعية، وفي غسيل المعدات والأرضيات ولتغذية للغلايات وكماء تبريد وللأغراض المنزلية. ويتم معالجة الماء المغذى للغلايات مسبقاً في وحدات إزالة عسر المياه لمنع تكون القشور. وقد يتم توفير المياه من الشبكة العامة أو الآبار. ويحدد نوع مصدر المياه نوع المعالجة المسبقة. [1]

الفرع الثالث: مراحل إنتاج الدهن

تمر عملية الإنتاج بستة مراحل أساسية نوضحها كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم(4–1): مراحل إنتاج الدهن

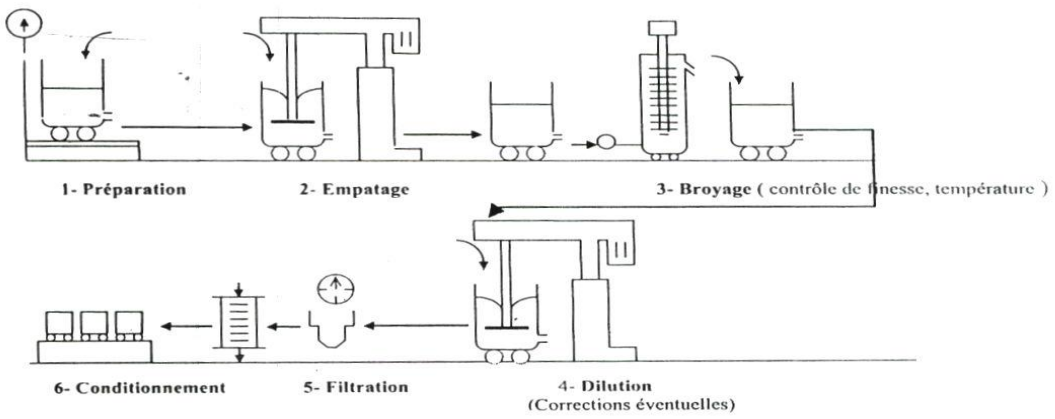

المصدر: مكتب التخطيط و مراقبة التسيير و التنظيم

1– مرحلة التحضير: يتم تحضير المواد المستعملة سواء الصلبة أو سائلة حسب المعادلات لكل نوع من المنتجات وفق برنامج وتصمم مصالح البحث والتطوير الصيغ الإنتاجية .

2– مرحلة الخلط: يتم فيها خلط وعجن المواد المحضرة في المرحلة الأولى للحصول على عجين متجانس.

3– مرحلة الطحن: تطحن المواد خاصة الصلبة منها للقضاء على أي شوائب وذلك داخل آلة مخصصة لذلك من أجل تحويل العجين إلى سائل بخصائص محددة مسبقا.

[1] - صناعة الدهان على الموقع الإلكتروني http://www.forum.topmaxtech.net/t25942.html أطلع عليه يوم 2011/11/19

4– مرحلة التسوية: في هذه المرحلة يتم إضافة جزء آخر من مادة الراتنج، وبعض المجففات والمواد المكملة بمراقبة المختبر.

5– مرحلة التصفية: يتم تصفية المزيج من كل الشوائب ليصبح قابلا للتعليب.

6– مرحلة التعليب: بعد المراقبة التي يقوم بها المخبر في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، خاصة في المرحلة الأخيرة يتم تعليب المواد تامة الصنع الدهن في علب مختلفة الحجم باستخدام آلات خاصة وتصبح جاهزة للبيع.[1]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الأم.

المؤسسة الوطنية للدهن هي مؤسسة اقتصادية، وظيفتها إنتاج وبيع الدهن الصناعي، تسعى لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نشاطات إنتاج الدهن الصناعي ومشتقاته قصد تغطية الحاجيات في هذا المجال.

الفرع الأول: طبيعة المؤسسة الوطنية للدهن:

المؤسسة الوطنية للدهن ENAP[2]*: هي مؤسسة عمومية اقتصادية Epe ** ذات أسهم SPA *** يقدر رأسمالها ب 3 ملايير دينار جزائري مقسمة على 30.000 سهم بقيمة 100.000 دج للسهم الواحد وذلك إبتداءا من 17 ماي 2004 بعد أن كان يقدر ب 500.000.000 دج تمتلك أسهمها شركة تسسير المساهمات SGP / GEPHAC وفيمايلي:

نعرض أهم المعلومات الخاصة بالمؤسسة:

عنوان المقر الاجتماعي:المؤسسة الوطنية للدهن، الطريق الوطني رقم 05 الأخضرية، ولاية البويرة .

الهاتف: 026.90.11.44 أو 026.90.12.44

الفاكس: 026.90.1093 أو 026.90.10.04

[1]- مكتب التخطيط و مراقبة التسيير و التنظيم

* ENAP:entreprise nationale algéreinne de peinture .
** EPE: entreprise publique économique.
*** SPE: Société par actions

البريد الالكتروني:peinture@ enap dz.dz

الموقع على الشبكة الأنترنت www. enap dz.dz

و تقوم المؤسسة الوطنية بمجموعة من المهام وذلك حسب المادة رقم 02 من المرسوم رقم 82-417 والتي تنص عالى مايلي: "المؤسسة مكلفة في إطار المخطط الوطني للتنمية الصناعية والاجتماعية بتسيير واستغلال و تطوير نشاطات والمنتجات المشتقة من أجل تغطية الحاجات الوطنية في هذا القطاع."[1]

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمؤسسة الوطنية للدهن:

أنشئت سنة 1968 الشركة الوطنية للصناعة الكيماوية SNIC وبعد تطبيق سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية سنة 1982 تم إعادة هيكلة هذه الشركة وقد قسمت إلى 05 خمسة فروع لكل منها إختصاص معين وهي:

- المؤسسة الوطنية للزجاج ENAVA
- المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية. EDIC
- المؤسسة الوطنية لتموين وتوزيع المواد الكيماوية.
- المؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة.ENAD
- المؤسسة الوطنية للدهن. ENAP

وقد بقي مقر الشركة الذي يتواجد بالعاصمة يتكلف بالتسويق وبموجب مرسوم رقم 82-417 [2]ثم تحويل جميع الهياكل والعمال والمعدات بمجال الدهون إلى المؤسسة الوطنية للدهن وقد بدأت هذه المؤسسة نشاطها في 1 جانفي 1983 برأسمال يقدر ب 100.000.000دج، وفي 14 ماي 1984 تم تحويل المؤسسة من وصاية وزارة الصناعة الخفيفة إلى وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيميائية بموجب مرسوم رقم 84/ 113[3]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعات الخفيفة، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادر في 7 ديسمبر 1982، مرسوم رقم 82-417 المؤرخ في 04 ديسمبر 1982، المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدهن.

[2]- **المرجع نفسه،**

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة والصناعات الكيمائية، الجريدة الرسمية، العدد 20 الصادر في 15 ماي 1984، مرسوم رقم 48-113 المؤرخ في 12 ماي 1984، المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدهن.

ولقد كانت المؤسسة الوطنية للدهن تشتمل على أربع 04 وحدات إنتاجية ما بين 1983 و 1985 والتي تتمثل في:

- الوحدة الإنتاجية بالأخضرية – بالبويرة– UPL
- الوحدة الإنتاجية –بوهران– UPO
- الوحدة الإنتاجية بالشراقة – الجزائر العاصمة – UPC
- الوحدة الإنتاجية بواد السمار – الجزائر العاصمة – UPAS

وفي سنة 1985 ألحقت بها كل من وحدة السيق بمعسكر ووحدة سوق أهراس لتصبح بعد ذلك تحتوي على ستة وحدات إنتاجية وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و تنويع منتجاتها

والجدول رقم (4-1) : التالي يوضح فروع المؤسسة عبر التراب الوطني:

جدول رقم (4-1) : توزيع وحدات المؤسسة الوطنية للدهن عبر الوطن .

على مستوى الشرق	على مستوى الوسط	على مستوى الغرب
–وحدة سوق أهراس	– وحدة الأخضرية (ولاية البويرة) – وحدة الشراقة (الجزائر العاصمة) –وحدة واد سمار (الجزائر العاصمة)	– وحدة وهران – وحدة سيق (معسكر)

من إعداد الطالبة إعتمادا على دليل المؤسسة

في 31 مارس 1990 دخلت المؤسسة الوطنية للدهن إلى الإستقلالية حيث تم تحويلها إلى شركة ذات أسهم برأسمال 200.000.000 دج وتطور ليصبح 500.000.000دج.

- وفي سنة 2003 تحصلت المؤسسة على شهادة الإيزو 9001: 2000

2– القدرات الانتاجية

يبلغ متوسط الطاقة الإنتاجية للمؤسسة الوطنية للدهن حوالي 150000 طن من المنتجات المصنعة و50000 طن من المنتجات نصف المصنعة

وتكون هذه الطاقة موزعة على الوحدات الإنتاجية وذلك حسب اختصاص كل وحدة كما يبنه الجدول التالي:

جدول رقم (4–2): اختصاص الوحدات الإنتاجية للمؤسسة الوطنية للدهن

الوحدة الانتاجية	الأخضرية	وهران	واد السمار	الشراقة	سيق	سوق أهراس
الإختصاص	الدهون المستحلبت المجففات الراتنجات الغراء البرنيق	الدهون البرنيق	الدهون المستحلبات البرنيق الغراء	الدهون البرنيق	الدهون الغراء المستحلبات المجففات الراتنجات–البرنيق	الدهون الغراء المستحلبات الراتنجات– البرنيق

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الإلكتروني للمؤسسة

مع العلم أن المؤسسة تستخدم حوالي ألف(1000) تركيبة كيمائية، تستورد حوالي 70% من المواد الأولية من الخارج خاصة من فرنسا، هولندا، بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، السعودية، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية أما 30 % المتبقية فهي محلية، حيث يتمثل أهم الموردين المحليين للمؤسسة الوطنية للدهن في المؤسسات التالية:

- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG) والتي تزود المؤسسة بمختلف أنواع الزيوت.
- المؤسسة الوطنية للحصى (ENG) والتي تزود المؤسسة بكربونات الكالسيوم.
- المؤسسة الوطنية للتعليب(ENB) تمون المؤسسة بمختلف مواد التعبئة المعدنية.
- نفطال، والتي تقوم بتموين المؤسسة بالمحللات.

المطلب الثالث: تعريف المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس

تعرف بوحدة إنتاج الدهن بسوق أهراس UPSA، هي أحدث الوحدات الستة التابعة للمؤسسة الوطنية لإنتاج الدهن، وقد شرع في انجازها في إطار المخطط الرباعي الثاني بهدف تحقيق توازن جهوي وخلق مناصب شغل في مختلف ولايات الوطن.

تقع وحدة الدهن ببلدية سوق أهراس على بعد 05كلم عن الطريق الوطني رقم 16 و 90 كلم من مطار رابح بيطاط، و 100 كلم عن ميناء عنابة، و02 كلم عن خط السكة الحديدية.

- قدرت التكلفة النهائية للمشروع ب 510.800.103 دج، أما تاريخ الدخول في مرحلة الإنتاج هو 1984/10/30 .

المساحة الكلية: تبلغ المساحة الكلية للوحدة 13 هكتار منها 05 هكتار مغطاة .

القدرة الإنتاجية: – تبلغ الطاقة الإنتاجية للوحدة 40000 طن أي ما يعادل 20% من إنتاج المؤسسة ككل.

تحصلت المؤسسة على علامة الجودة [شهادة ISO 9001] بتاريخ 2003/07/04، من طرف مكتب « AFAQ » بفرنسا .

الفرع الأول: منتجات المؤسسة:

تختص وحدة سوق أهراس في إنتاج عدة أنواع من الدهن و الغراء و المواد النصف مصنعة.

وهي كالتالي:

- دهن البنايات . (secteur bâtiment)
- الدهن الصناعي (secteur industrie)
- دهن السيارات (secteur carrosserie)
- البرنيق (vernis)
- الدهن المخفف(dilliants)
- الغراء (colles)
- الراتنج (résines) وهو مادة نصف مصنعة تخصص لاستهلاك الوحدة لإنتاج منتجات أخرى أو تباع لمؤسسات أخرى تستعملها كمادة أولية لها .

و تستعمل المؤسسة في الإنتاج مواد أولية أساسية هي المخضبات (les pigments) و المجففات (les siccatifs)، مشتقات الهيدروكربير (les solvants) ، ومادة الراتنج (résine) حيث تستعمل بعض المواد الأولية المحلية، ويستورد البعض الآخر من دول أجنبية بنسبة 60% وهي ألمانيا (Kronos , helem) ، هولندا (perstop)، ايطاليا (lonza)، فرنسا (bergbac) ، بلجيكا (venemare) ، وتستورد من دول عربية وهي مصر، والأردن بنسبة 40%.

جدول رقم (4–3) : جدول تطور الإنتاج خلال سنوات 2009– 2012

الوحدة: الطن

السنة	2009	2010	2011	2012
الكمية المنتجة	25865	25535	25943	25948

المصدر: مكتب التخطيط و مراقبة التسيير و التنظيم

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تراجع طفيف في الإنتاج لسنة 2011 مقارنة بإنتاج 2010 ليرتفع إرتفاع بسيط سنة 2012 و هذا راجع إلى المؤسسة تعتمد على إنتاج نفس الكمية نظرا لريادتها في السوق والمحافظة على مركزها التنافسي في السوق الوطنية لجودة منتجاتها والمحافظة على زبائنها.

شكل رقم (4–2): تطور الإنتاج خلال سنوات 2009، 2012

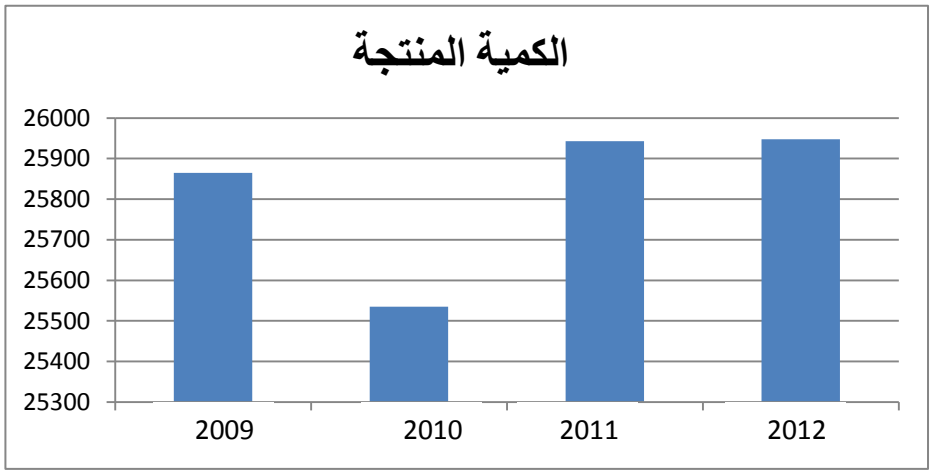

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الجدول السابق رقم (4–3)

الفرع الثاني: مبيعات المؤسسة

جدول رقم (4-4) :جدول تطور المبيعات خلال سنوات 2009-2012

الوحدة: الطن

السنة	2009	2010	2011	2012
الكمية المباعة	25578	25718	26046	26018

المصدر: مكتب التخطيط و مراقبة التسيير و التنظيم

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك زيادة في مبيعات الوحدة خلال سنوات الثلاث الأخيرة 2010-2011 - 2012و هذا بالمقارنة مع سنة 2009 لكن بالمقارنة مع جدول الإنتاج نجد أن الكميات المباعة فاقت الكميات المنتجة لسنتي 2010- 2011، و هنا قد نتساءل كيف تكون الكميات المباعة أكثر من الكميات المنتجة الإجابة ببساطة هو أن الكميات الأخرى المباعة تضاف من المخزون و ذلك بحكم أن مدة صلاحية المنتجات تفوق سنة. والشكل الموالي يوضح تطور حجم المبيعات في السنوات الأخيرة في المؤسسة.

شكل رقم (4-3) تطور حجم المبيعات خلال سنوات 2009- 2012

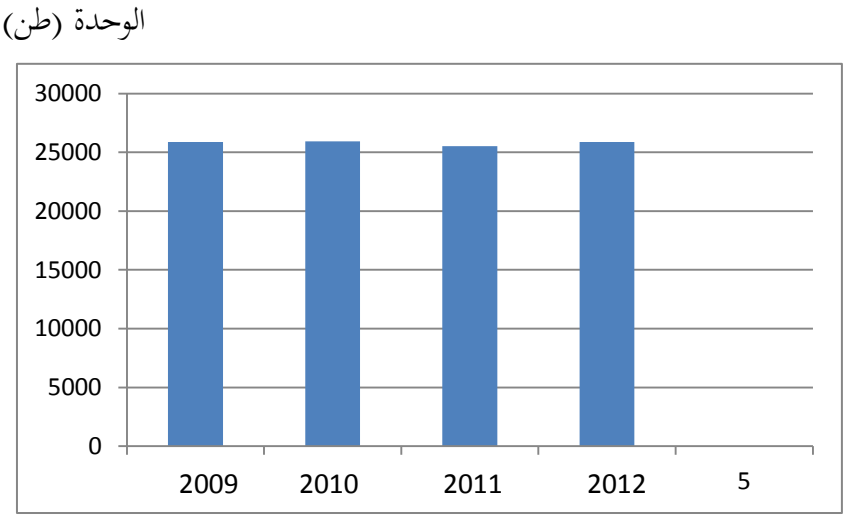

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الجدول السابق رقم (4-4)

يلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تنتج بكميات ثابتة مع تغير طفيف حيث تعمل المؤسسة على إنتاج تخطيط مسبق للإنتاج.

المجموعة الأولى: و تمثل أربع زبائن يمتلكون 79.5 % من قيمة المبيعات لسنة 2011 يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): زبائن الأربع يمتلكون 79.5 % من قيمة المبيعات لسنة 2011

الزبائن	نسبة من القيمة الاجمالية للمبيعات %
شركةSODIPIENT	% 39,77
عنان العلمة	% 21,63
دهون تمنراست	% 11,68
لعبيدي عنابة	%6,42
المجموع	%79,5

المصدر:مكتب التخطيط و مراقبة التسيير و التنظيم

المجموعة الثانية: يمثلها أربع زبائن خواص يمثلون 10.89 % من القيمة و كمية المبيعات لسنة 2011.

ملاحظة : أما باقي النسبة فيمثلها 11زبون 9.61% من القيمة الكلية للمبيعات لسنة 2011.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي و مهام المصالح:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي: يتكون الهيكل التنظيمي للوحدة من المديرية العامة المسؤولة عن خمسة دوائر أساسية وهي: دائرة الإدارة والمالية، الدائرة التقنية، دائرة الإنتاج، الدائرة التجارية، ودائرة المخبر حيث تحتوي كل دائرة على مجموعة من المصالح الفرعية حسب مهامها وأدوارها، بالإضافة إلى مصلحة الإعلام الآلي، مصلحة الأمن ومكتب التخطيط والمراقبة والتنظيم (pco) والتي ترتبط مباشرة بالمديرية العامة .

شكل رقم (4–4): الهيكل التنظيمي للوحدة

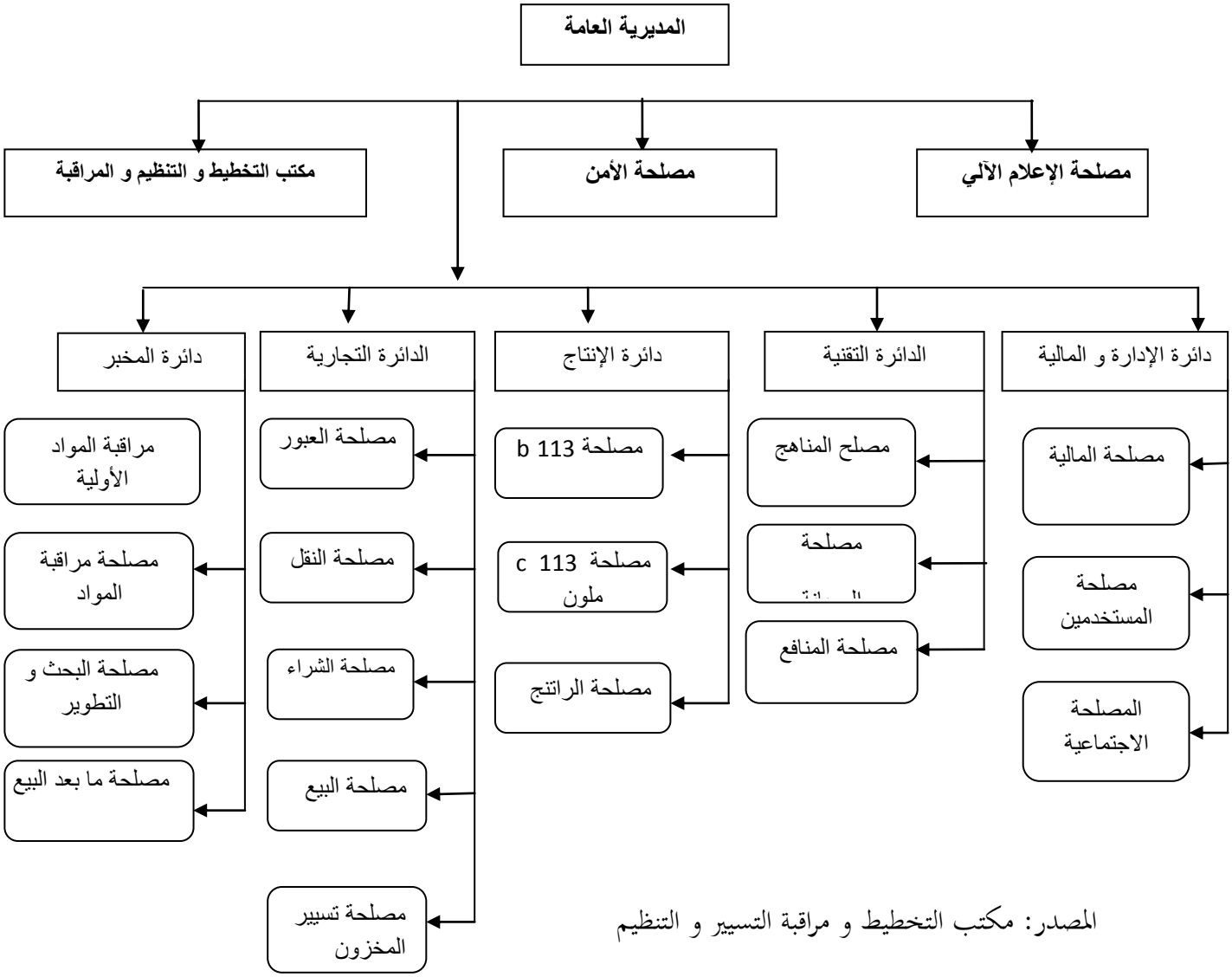

المصدر: مكتب التخطيط و مراقبة التسيير و التنظيم

الفرع الثاني:مهام ووظائف المصالح المختلفة في الوحدة:

1–المديرية: هي المصلحة الأم للمؤسسة تتكفل عل السهر الحسن للمركب بمساهمة المصالح الأخرى، حيث أنها تنظم و تعطي طرق العمل و تنسق بين مختلف أعمال المصالح وتراقب أعمال هذه الأخيرة و تعطي توضيحات حول الحالة العامة للمؤسسة.

2– مصلحة الإعلام الآلي: لها علاقة مع معظم الدوائر حيث تتكفل ب :

- إخراج فاتورة البيع عن طريق المعلوماتية.
- متابعة المخزون من حيث: المواد الأولية، المواد تامة الصنع، قطع الغيار.

- متابعة الإنتاج و تسجيل كمياته.
- متابعة عمل المخبر و يكون بتحليل المواد الأولية أو المواد المنتجة، وتسجل هذه المعلومات عن طريق الإعلام الآلي.
- التكفل بكل عمليات المحاسبة و الهدف من العمل بالإعلام الآلي هو إعطاء المعلومات في كل وقت وبسرعة ودقة تامتان.

مع العلم أن مصلحة الإعلام الآلي بالمؤسسة توفر شبكة محلية (intranet) لربط جميع أجهزة الإعلام الآلي، وتدفق المعلومات بين مختلف دوائر ومصالح المؤسسة.

3– مصلحة الأمن:

تتكفل بالأمن الصناعي للمؤسسة وهي تتصل مباشرة بالمديرية العامة لمكانة هذه الأخيرة وأهميتها .

4–مكتب التخطيط والمراقبة والتنظيم:

من بين أهم مهامه :

- جمع المعلومات اليومية، الشهرية، السنوية، المتعلقة بالإنتاج وكذلك نشاط جميع الدوائر الموجودة على مستوى الوحدة.
- إعداد المخطط السنوي بالتنسيق مع جميع المصالح والذي يتم إعداده اعتبارا من شهر أكتوبر بناء على معطيات السوق والأهداف التي تسعى لتحقيقها المديرية العامة في إطار إستراتيجية المؤسسة.
- تحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة والتنسيق مع جميع الدوائر خاصة دائرة الإنتاج.
- يكلف المكتب من خلال رئيسه الذي يعتبر مراسل الجودة على مستوى الوحدة بكل النشاطات المتعلقة بقضايا الجودة والمواصفة الدولية للإيزو 9001 إصدار 2000 ، علما أن مسؤول الجودة يكون في المديرية العامة للمقر الرئيسي للمؤسسة وهو المسؤول عن الجودة بكل وحدات المؤسسة.
- مناقشة الأهداف المراد تحقيقها بالتنسيق مع مختلف دوائر المؤسسة في إطار إستراتيجيتها ومن خلال سياسة الجودة الموضحة في دليل الجودة الخاص بالمؤسسة حيث تتمثل في:

- ضمان جودة ونوعية منتجات المؤسسة.
- البقاء في الريادة في سوق الدهن.

- تقليص ضياع المواد الأولية وتكاليف اللاجودة، وعدم المطابقة والتي انخفضت بعد حصول المؤسسة على الشهادة وتطبيق إجراءات الجودة حسب دليل الجودة الموجودة بكل الدوائر ومصالح المؤسسة .
- محاولة الوصول إلى أسواق جديدة على المستوى المغاربي والإفريقي.
- الدفاع عن حصة المؤسسة في السوق .
- زيادة قوة العرض والبيع .

5–الدائرة التجارية:

تضم هذه الدائرة خمسة مصالح هي كالتالي:

– **مصلحة العبور**: موجودة على مستوى ميناء عنابة، تهتم بالمواد المستوردة إبتداءا من وصولها حتى إعدادها للنقل .

– **مصلحة النقل**: تهتم بنقل المواد الأولية المحلية أو المستورد ة.

– **مصلحة الشراء**: تهتم بمختلف عمليات التموين، وتساعد بقية الأقسام في المؤسسة في إتمام عملها في أحسن الظروف إذ يتم التموين بمواد أولية ذات نوعية جيدة بأقل تكلفة ممكنة، ولعمليات التموين تخطيطها الخاص والمتمثل في: السعر، الوقت، النوعية، شروط الاستلام، عملية تحويل الملكية من البائع إلى المشتري، وتتبع المصلحة المراحل التالية :

- معرفة الحاجة المطلوب تلبيتها.
- نوعية و كمية المنتج أو الخدمة.
- البحث عن موردين مناسبين وأكفاء.

مصلحة البيع: تقوم هذه المصلحة بإمضاء الصفقات مع المتعاملين الاقتصاديين، وعملية البيع في الوحدة المسيرة والمراقبة بالإعلام الآلي.

مصلحة تسيير المخزون: تهتم بتسيير المخزون الوارد والخارج من و إلى الوحدة وكذا الإنذار بتدني المخزون، والهدف من هذه العملية هو زيادة الأداء عن طريق التحكم الأحسن في المواد المخزنة و تجنب تلفها.

6–دائرة المخبر:

يوجد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة مخبر مركزي دوره الأول يتمثل في مراقبة المواد الأولية المستوردة والمحلية من حيث النوعية والمطابقة للمواصفات المطلوبة والمتفق عليها حسب وصل الطلب، وذلك بعد الحصول على عينات من الموردين واختبارها من خلال جملة من المعايير التي يتأكد منها المخبر، ثم تتم عملية الاختيار بالتنسيق مع الدائرة التجارية على أساس كل من النوعية والسعر، و بعد وصول الطلبية يقوم المخبر بإعادة الاختبار و التأكد من المطابقة للمعايير قبل تسليمها لمصلحة تسيير المخزون رفقة وصل مراقبة.

تضم دائرة المخبر أربع مصالح وهي:

مصلحة مراقبة المواد الأولية: تختص بمراقبة نوعية و جودة المواد الأولية عن طريق إخضاعها للتجريب و المراقبة للتأكد من صلاحية و جودة هذه المواد كيميائيا و فيزيائيا.

مصلحة التطوير: تهتم بتطوير المعادلات و تحسينها كما تتم التجارب للوصول إلى أنواع جديدة من المنتجات ذات جودة.

مصلحة المراقبة : بعد خروج المنتجات تامة الصنع و النصف مصنعة فإنها تخضع لمراقبة دقيقة سواء على مستوى المخابر الفرعية الموجودة في الورشات أو على مستوى هذه المصلحة في المخبر المركزي، و ذلك بإجراء الفحوصات و التجارب بغرض التأكد من احترام مقاييس الإنتاج و جودة المنتج .

مصلحة ما بعد البيع :تسهر هذه المصلحة على متابعة احتياجات الزبائن و التعرف على مشاكلها و محاولة إيجاد زبائن جدد للمؤسسة، و كذلك تقديم بطاقات تقنية إشهارية خاصة بكل عمليات الإنتاج.

7– دائرة الإنتاج:

تتكون من 4 مصالح مهمتها تنفيذ قرارات الوحدة في مجال الإنتاج و هي كالتالي:

مصلحة التخطيط: يشرف على هذه المصلحة رئيسها و ثلاثة أعوان تقوم بالتخطيط لتنفيذ قرارات الإنتاج، و يكون ذلك عن طريق البرمجة التي تكون على أساس المخطط السنوي الذي يتم على أساسه معرفة الإنتاج اليومي و الشهري، حيث حدد الإنتاج اليومي ب 8.5 طن من الدهن .وتتم البرمجة بالتعاون مع الإدارة والأقسام

الأخرى و لهذه البرمجة أسس هامة هي: تغطية كميات الإنتاج، تدنية تكاليف الإنتاج إلى أقصاها، التقليص من الفاقد في كل من الوقت و المواد.

مصلحة 113 أبيض: عبارة عن ورشة يتم فيها إنتاج الدهن الأبيض بحيث تحتوي على أربعة خطوط إنتاج.

مصلحة 113 ملون: تهتم بإنتاج الدهن الملون بحيث تحتوي على ستة خطوط إنتاج.

مصلحة الراتنج: تخصص بإنتاج الراتنج وهو مادة نصف مصنعة تستعمل لاستهلاك الوحدة الداخلي وقد كانت تستورده بأثمان باهظة وبهذا قللت المؤسسة من التكاليف.

و توجد بوحدة سوق أهراس 10 خطوط لإنتاج الدهن:

- 04 خطوط للدهن الأبيض.
- 06 خطوط للدهن الملون.
- 10 خطوط للتعليب.
- 06 خطوط للراتنج.

8– الدائرة التقنية:

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الدائرة في مساندة العملية الإنتاجية، و كذلك مراقبة استغلال الأجهزة و الآلات و إعداد الإصلاحات و الصيانة اللازمة، و تضم هذه الدائرة 03 مصالح و هي:

مصلحة المناهج (الأساليب): تختص هذه المصلحة بالدراسات الفنية المتعلقة بالصيانة و توفير المناهج اللازمة لعملية الإنتاج، حيث يتم تلقي طلب عمل ثم القيام بعملية المعاينة فالتكليف بالعمل.

يوجد على مستوى هذه المصلحة جميع الوثائق و المخططات المتعلقة بالأجهزة الموجودة على مستوى الوحدة، و عند القيام بتنفيذ أعمال الصيانة على عتاد ما يكون له ملف خاص به جميع التدخلات التي أجريت على الآلة و تاريخها و قطع الغيار الموجودة على مستوى الوحدة.

مصلحة الصيانة: تهتم بأعمال الصيانة على مستوى الورشات، فهي تلبي الحاجيات الصغيرة للوحدة و هي كذلك تخفف من التكاليف الإضافية و الخسائر، و تقليل الإنتاج للبضائع.

مصلحة المنافع: و هي المسؤولة عن توفير كل المنافع الضرورية لتسيير الآلات و منها المياه الباردة و المياه الصالحة للشرب و التهوية، كما تعتبر مسؤولة عن إعلام الدائرة التقنية بكل ما تحتاج إليه من منافع و أعمال الصيانة لتفادي توقف العملية الإنتاجية، و من أجل استغلال الأمثل و العقلاني للمعدات و الآلات الخاصة بالصنع.

9 –دائرة الإدارة و المالية: إن لهذه الدائرة أهمية بالغة جدا فمن خلالها يمكن معرفة الوضع المالي لها و ما إذا حققت أرباحا أم لا، و تضم هذه الدائرة المصالح التالية:

مصلحة المستخدمين: تهتم بجميع عمال الوحدة من خلال المهام التالية:

- توظيف العمال حسب المخطط التنظيمي للمؤسسة.
- دراسة اقتراحات الترقية المقدمة من طرف جميع المصالح التابع للوحدة أو في حالات أخرى كالطرد أو الوفاة.
- متابعة الغياب و تطور الحياة المهنية للعامل من خلال تقديم منحة الخبرة المهنية.
- متابعة أجور العمال شهريا مع حفظ ملفاتهم و يوزع العمال في الوحدة كالتالي:

مصلحة الشؤون الاجتماعية: تقوم بمتابعة شؤون العمال من ناحية الوجبات الغذائية و الأدوية و غيرها من خلال التعاضدية الاستهلاكية التي تباع فيها هذه المواد بأقل تكلفة، و كذلك تتابع الملفات الاجتماعية و حوادث العمل.

مصلحة المحاسبة و المالية: تتكون من رئيس المصلحة و فرع المحاسبة العامة الذي يسجل جميع العمليات الخاصة بالشراء و البيع و الأجور و الرواتب و متابعة ملفات الموردين و الزبائن... إلخ.

أما فرع المالية فمن أهم مهامه مراقبة الملف الخاص بالتسديد و المتكون من الفاتورة و وصل الطلبية ووصل الاستلام، وصل التسديد بالنسبة لعمليات البيع أو الشراء، أما بالنسبة للخدمات فالملف يتكون من شهادة إنجاز الخدمة ووصل الطلبية ووصل التسديد، كما يعمل فرع المالية على إعداد المقاربات البنكية و مراقبة ملف الصندوق، أما فرع المواد و الاستثمارات فيسجل العمليات المتعلقة بشراء المواد، بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بمختلف الخدمات.

المبحث الثاني: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة

في إطار مسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الوطنية للدهن –فرع سوق أهراس– تحرص المؤسسة اليوم على تكامل الإعتبارات البيئية في قرارات عملها اليومية من خلال تجسيده في تطبيق نظام الإدارة البيئية، حيث يشكل هذا الأخير أحد أهم آليات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة

الأداء الاجتماعي مجموعة من الالتزامات الاختيارية لمواجهة متطلبات وتوقعات مجموعة من الأطراف أصحاب المصلحة مع المؤسسة، سواء كانوا من العاملين، أو المستهلكين أو البيئة أو المجتمع المحيط بها.

الفرع الأول: تحديد الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة

1- تطور عدد العمال

جدول رقم (4-6): يبن تطور عدد العمال من سنة 2008 إلى سنة 2012

السنة	عدد العمال
2008	340
2009	310
2010	320
2011	339
2012	307

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

والشكل التالي يبين تطور اليد العاملة منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2012 على النحو التالي:

شكل رقم (4-5): يبين تطور اليد العاملة من سنة 2008 إلى سنة 2012 للمؤسسة

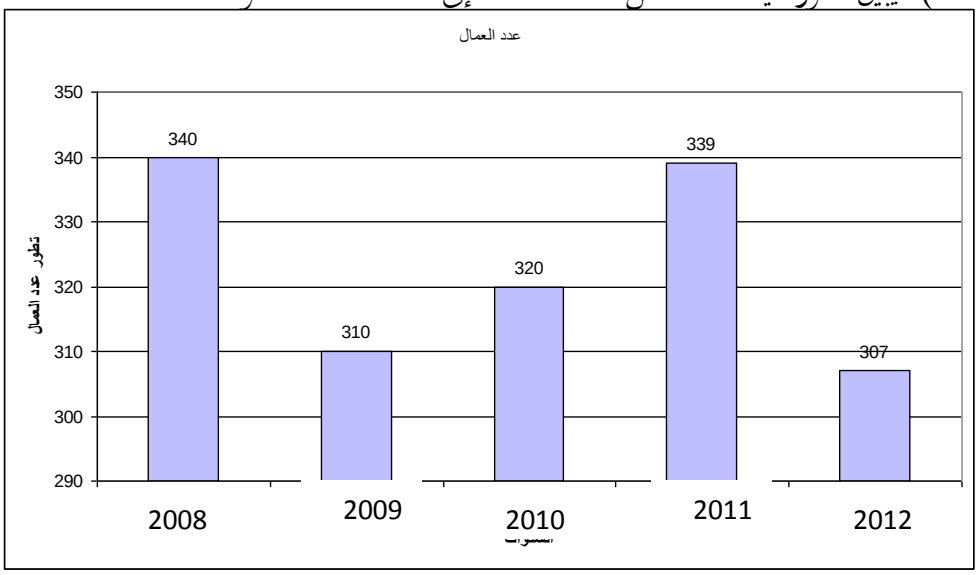

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم 4-8

من الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض وتقليص لليد العاملة عبر السنوات،بسبب الخروج على التقاعد وانتهاء مدة العقد للعمال، وحسب تصريح مدير الموارد البشرية للمؤسسة بأنه قد تم استبدال اليد العاملة القديمة عند خروجها بكفاءات جديدة وإطارات جامعية لتساير أهداف المؤسسة. وحتى نهاية سنة 2102 فقد كانت تشكيلة اليد العاملة مكونة من307 عامل مقسمة حسب الشكل أدناه:

شكل رقم (4–6): يبين تقسيم اليد العاملة للمؤسسة حسب الرتب، سنة 2012

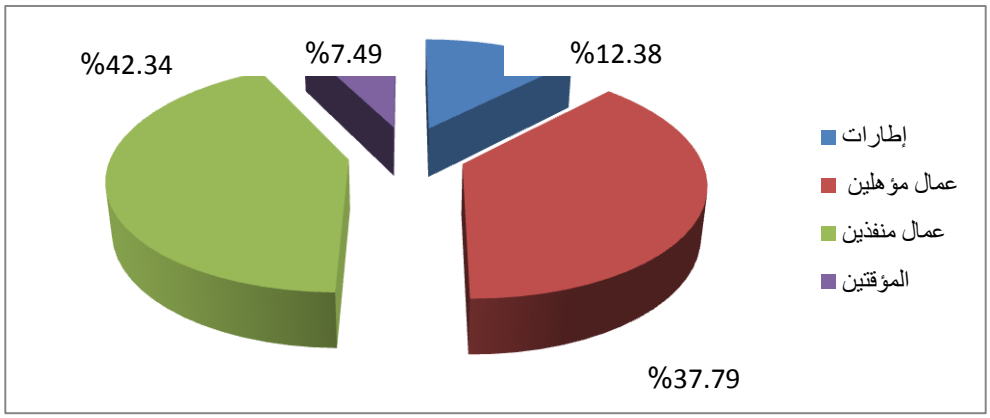

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2- **التكوين في المؤسسة :**

جدول رقم (**4–7**): يوضح عدد المكونين والتكاليف المرفقة من سنة 2008 إلى سنة 2012.

الوحدة(دج)

السنة	عدد المكونين	تكاليف التكوين
2008	21	1.032.000.00
2009	32	1.383.910.00
2010	34	3.477.640.00
2011	25	1.105.691.58
2012	30	2.515.037.40

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة الحاصلة في عدد المكونين خلال السنوات الأولى لتبلغ أوجها سنة 2010 لتصل إلى 34 متكون بسبب التكوين في مجال الأمن والسلامة المهنية و إرسال العمال إلى الخارج ويرجع السبب الرئيس إلى إهتمام المؤسسة بتأهيل مواردها البشرية للتكيف المستمر مع طبيعة عملها والتطورات الحاصلة في مجال نشاطها، خاصة بعد ظهور نظام الإيزو (ISO) وذلك من أجل مواكبة التطور وترقية وتحسين أداء المستخدمين كما نلاحظ تناقص عدد المكونين سنة 2011 ليعود عدد المكونين في الإرتفاع سنة 2012. ويتم التكوين وفق المراحل التالية:

- ❖ تحديد موضوع التكوين .
- ❖ تحديد تاريخ ومكان التكوين
- ❖ تحديد المكونين والأساليب المستعملة في عملية التكوين
- ❖ عملية التقييم .

كما يتم التكوين في المؤسسة في جانبين : تقني وإداري ، فالجانب التقني يخص فئة العمال المنفذين والمؤهلين وكذلك المتمهنين ، ويكون عبارة عن تكوين حول تقنيات وأساليب حديثة خاصة بصناعة مختلف منتجات المؤسسة من دهن وبرنيق إلى غير ذلك .

أما بالنسبة للجانب الإداري فيخص الإطارات ، والتكوين في هذا الجانب يتم خاصة بغية تطوير الكفاءات الإدارية ، كما يهدف إلى ترقية العمال .

أما فيما يخص تكاليف التكوين فنجد من خلال الجدول السابق زيادة إنفاق المؤسسة على مجال التكوين خلال الأربع السنوات الأولى ليبلغ أوجه سنة 2010 بتكلفة 3.477.640.00 دج لينخفض هذا الإنفاق في السنة الموالية ويعود ليرتفع في سنة 2012 ويعود ذلك لاختلاف مكان التكوين (داخل الوطن أو خارجه) وكلفته.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (4-7): يوضح عدد المكونين من سنة 2008 إلى سنة 2012.

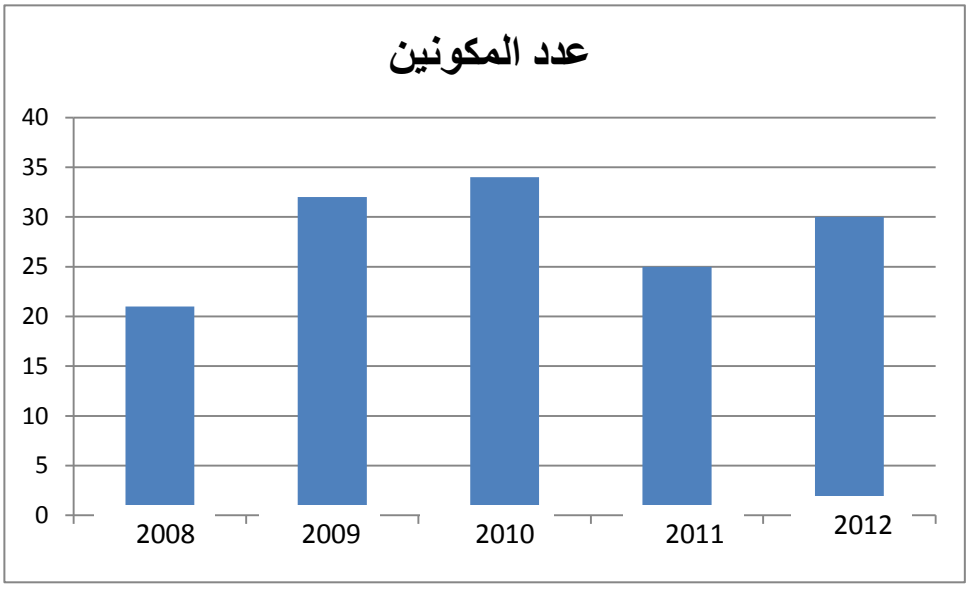

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق رقم (4-7)

كما تجدر الإشارة أن المؤسسة تقوم بعمليات تدريب في جميع مصالحها وعلى مختلف مستويات التابعة لهيكلها التنظيمي.

كما أنها تستخدم العديد من أنواع التدريب ، فهي تقوم بتنويع أماكن وزمان التدريب وذلك حسب المتطلبات والاختصاص لكل فرد من أفرادها . فنلاحظ أنها تقوم باستخدام التدريب حسب الزمن (طويل الأجل ، قصير ، متوسط الأجل).

وكذلك حسب المكان حيث تقوم بالتدريب الداخلي أو الخارجي وذلك تبعا لأهمية التدريب فيه (إداري – تقني – فني).

3– الأمن الصناعي

يشير نظام الصحة والأمن في المؤسسة إلى الشروط والعوامل التي تؤثر على العمال وكل شخص يتواجد في مكان العمل ويهدف النظام إ لى تحقيق الأهداف التالية:

– القضاء والحد إلى أقصى قدر ممكن من المخاطر على العمال والأطراف الأخرى التي يمكن أن تتعرض إلى مخاطر متعلقة بالصحة والأمن من جراء نشاطات المؤسسة.

– تطبيق وتحديث نظام تسيير الصحة والأمن.

– ضمان تطابق النظام مع سياسة المؤسسة في مجال الصحة والأمن في العمل.

– البرهنة على هذا التطابق للأطراف الأخرى.

– البحث عن شهادة المطابقة وتسجيل النظام لدى هيئة خارجية.

ولتنفيذ نظام الأمن الصناعي في العمل، تعمل مصلحة الأمن على إعداد سياستها على أعلى مستوى توضح الأهداف العامة المتعلقة بالصحة والأمن والالتزامات المتخذة من أجل تحسين الأداء في الصحة والأمن، على أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار النقاط التالية:

– يتم إعدادها على مستوى طبيعة ومدى المخاطر المتعلقة بالصحة والأمن على مستوى المؤسسة.

– تتضمن التزام بالتحسين المستمر.

– تتضمن الالتزام بالتطابق مع التشريعات الجاري العمل بها فيما يتعلق بالصحة والأمن و التزامات أخرى على مستوى المؤسسة.

–إجراءات كتابية (التنفيذ والتحديث) يتم تبليغها لكل العمال لتحسيسهم بالتزاماتهم الشخصية حول الصحة والأمن في العمل.

– يتم توصيل هذه الإجراءات والسياسات لتكون في متناول منفذيها.

– تخضع للمراجعة الدورية للتأكد من بقائها مناسبة للمؤسسة؛

– تنفيذ نظام الصحة والأمن في المؤسسة على مستوي مصلحة الأمن الصناعي:

– الهيكل والمسؤوليات:

من أجل تسهيل تسيير الصحة والأمن في العمل على مستوي المؤسسة يتم تحديد وتبليغ كتابيا بالأدوار والمسؤوليات وسلطة الأفراد المكلفين بالتسيير والإنجاز ومعاينة النشاطات التي يمكن أن يكون لها تأثير على المخاطر المتعلقة بالصحة والأمن في العمل وهياكل وعمليات المؤسسة .

– **التكوين، التحسيس** : يتم تكوين العمال خاصة الجدد منهم علي متطلبات الأمن الصناعي لتفادي حدوث كوارث تؤثر عليهم أولا وعلى المؤسسة والمحيط.

– في مكان العمل .يجب أن تعرف المؤهلات وفق التكوين الأساسي والمهني والخبرة.

تقوم مصلحة الأمن المؤسسة بتحسيس العمال المعنيين، مهما كانت وظيفتهم ب:

– أهمية التوافق مع السياسة والإجراءات المتعلقة بالصحة وأمن العمل، وكذا متطلبات نظام تسيير الصحة والأمن في العمل.

– النتائج الحقيقية أو الكامنة لنشاطات المهنية على الصحة والأمن في العمل والآثار الإيجابية للأداء الفردي على الصحة والأمن في العمل.

– أدوارهم ومسؤوليات في تحقيق التوافق مع السياسة والإجراءات المتعلقة بالصحة والأمن في العمل ومتطلبات نظام تسيير صحة العمل بما في ذلك المتعلقة منها بالوقاية في الحالات الإستعجالية والقدرة على التفاعل .

– إجراءات التكوين يجب أن تراعي مختلف مستويات المسؤولية ، الكفاءة والتعليمات ؛ والمخاطرة.

– الفحص والاتصال:

– تقوم مصلحة الأمن بوضع إجراءات تسمح لها بضمان إيصال المعلومات الدائمة حول الصحة وأمن العمل للعمال والأطراف الأخرى المعنية، كما تقوم بفحص العمال وإعلام الأطراف المعنية بوجوب كون العمال:

–مدمجين في التنمية وسياسات وإجراءات تسيير الأخطار.

–مفحوصين عند كل تغيير مؤثر على الصحة والأمن في مكان العمل.

–ممثلين في قضايا الصحة والأمن.

–معلمين من قبل ممثليهم ومن قبل أعضاء الإدارة المكلفين بمسائل الصحة والأمن في العمل.

– التوثيق:

يتم وضع وحفظ المعلومات في حوامل مناسبة مثل الأوراق والإعلام الآلي، ضرورية ل:

–وصف العناصر الأساسية لنظام التسيير وتفاعلات.

– تعيين مكان ايجاد الوثائق المناسبة.

التحكم العملي:

تحرص مصلحة الأمن على تحديد العمليات والأنشطة المتعلقة بالأخطار المعينة والتي تطبق من أجلها مقاييس التحكم .كما تعمل المصلحة على تخطيط أنشطتها لضمان انجازها بالشروط المطلوبة وذلك ب:

–إعداد الإجراءات الكتابية لتغطية الحالات التي يمكن أن يتسبب غيابها في انحرافات على السياسة والأهداف في مجال الصحة وأمن العمل.

– الاتفاق على المعايير العملية في الإجراءات.

– وضع الإجراءات المتعلقة بأخطار الصحة وأمن العمل بالنسبة للسلع، التجهيزات والمشتريات المستعملة من طرف المؤسسة، وكذلك اعلام الموردون والأطراف المعنية بالإجراءات الملائمة.

– وضع وإعداد الإجراءات لتصميم مكان العمل، العمليات، التركيبات، الآلات، إجراءات العمل وتنظيمه بما في ذلك توافقها مع القدرات البشرية بهدف حذف أو تقليص الأخطار المتعلقة بالصحة والأمن العمل.

– حالة الإنذار والاستجابة للحالات الاستعجالية:

كما تحتوي المؤسسة ، تملك المؤسسة مخطط للتدخل في حالة حدوث حوادث وحالات الاستعجالية على نظام استشعار عالي الجودة في حالات حدوث أي اشتعال.

إن المؤسسة تهتم بهذا الجانب اهتمام كبير، فهي تعتبر سلامة العامل الهدف الأول لها وخاصة العمال التقنيين والتنفيذيين لأنهم الأكثر عرضة لها والجدول التالي يبين عدد الحوادث و الأيام الضائعة من 2008 إلى 2012.

جدول رقم (4-8): يبن عدد الحوداث والأيام الضائعة من 2008إلى 2012

السنة	عدد حوادث العمل	الأيام الضائعة جراء الإصابة
2008	12	95
2009	10	72
2010	8	49
2011	5	36
2012	7	42

المصدر: مصلحة الأمن

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في عدد حوادث العمل الذي بلغ أوجه سنة 2008 ب 12 حادث مما جرى عنه ارتفاع في عدد الأيام الضائعة بقدر 95 يوم ليتناقص بعد ذلك عدد حوادث العمل في السنوات الموالية حيث سجلت سنة 2009 عدد 10 حوادث ويستمر هذا التناقص سنة 2010 ويصل إلى 50 حوادث متبوع ب 36 يوم ضائع وهي أقل سنة من حيث عدد الحوادث والأيام الضائعة لكن تعود لتسجل ارتفاعا في سنة 2012 حيث بلغت 07 حوادث مقابل 42 يوم ضائع و يعود سبب الانخفاض المستمر في عدد الحوادث المسجلة في السنوات الأخير لاهتمام المؤسسة بوضع الخطة السلامة الصناعية حيث بلغت تكاليفها في سنة 2009 مبلغ 137.000.00 دج مع حضور ملتقيات وتدريب داخلي في المؤسسة مما انعكس ذلك في السنوات الموالية حيث بلغت عدد الحوادث سنة 2011ب 05 ويبرز الشكل الموالي تطور عدد الحوادث مع التوقف عن العمل.

شكل رقم (4-8): يبين تطور الحوادث مع الوقوف عن العمل

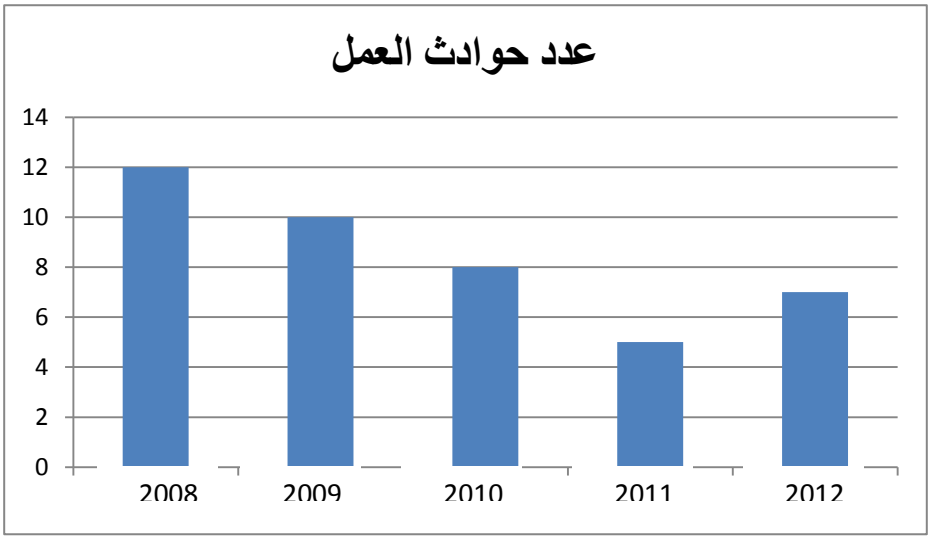

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق رقم (4-8)

كما تقوم مصلحة الأمن بتعليق عدد الحوادث و الأيام الضائعة منها ونسبة خطورتها في شكل جداول في مصلحتها بشكل يسمح العاملين الإطلاع عليها بصفة مستمرة والشكل الموالي يوضح تطور الأيام الضائعة في المؤسسة خلال سنوات 2008- 2012.

شكل رقم (4-9): يبين تطور عدد الأيام الضائعة JP من جراء حوادث العمل(2008، 2012)

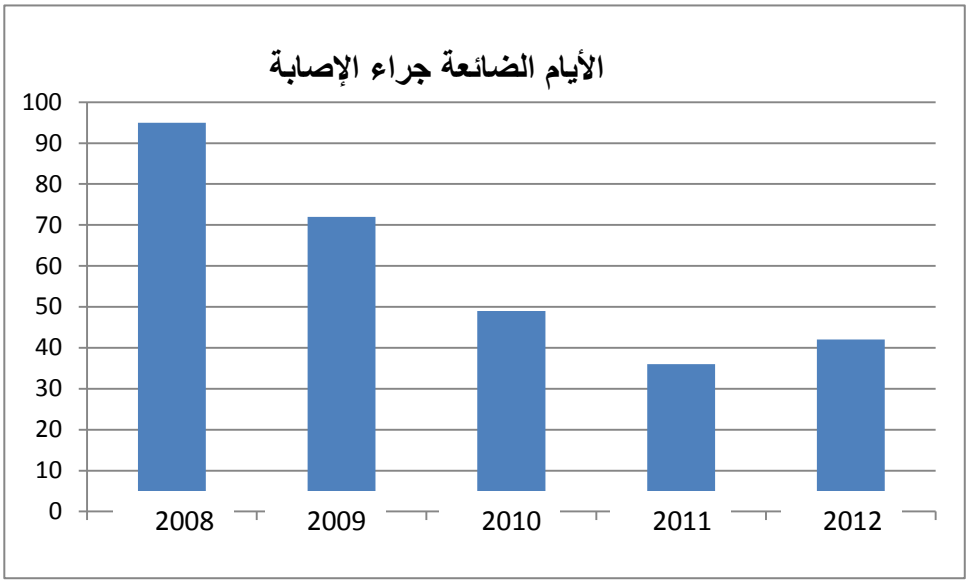

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (4-9)

من الشكل نلاحظ أن هناك تقلص في عدد الأيام الضائعة للعمل جراء حوادث العمل وبسرعة كبيرة حيث كانت سنة 2008 قيمتها 95 تقلصت إلى 72 سنة 2009 ثم إلى 49 سنة 2010

ولذلك لأن المؤسسة تعمل على توفير جميع وسائل وأدوات الوقاية والأمن من ألبسة خاصة، أقنعة، أحذية ونظارات ووسائل عديدة حيث أنها كلفتها 127.000.00 دج سنة 2010 وتعمل المؤسسة حاليا على دراسة كيفية توطيد وتبني مشروع OHSAS 18001.

وحتى يتمكن العمال من بشكل جيد فقد تم تكوينهم عليها، سنة 2009 وكانت تكلفة التكوين الخاصة بها قدرت ب الصحة والسلامة = 20.550.75 دج وخطة السلامة المهنية = 21.666.67دج

شكل رقم (4–10): توزيع نسب الحوادث على المديريات

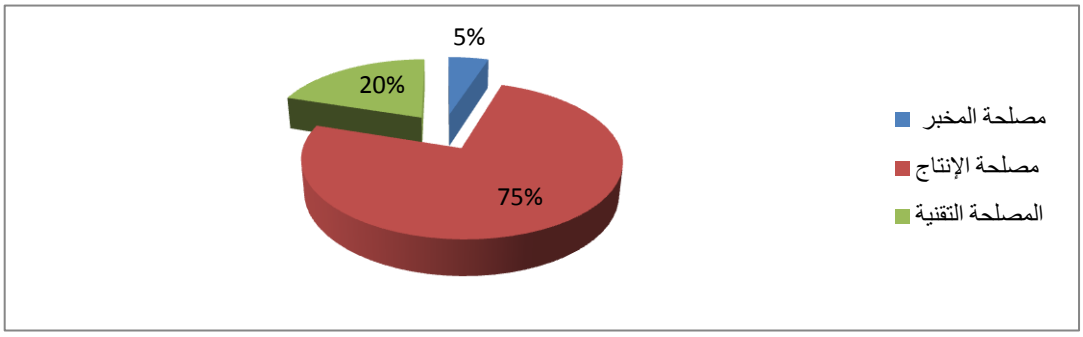

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق من مصلحة الأمن

4– توفير وسائل نقل للعمال:

بالنسبة لوسائل النقل فإنها متوفرة بالقدر الكافي حسب الأحياء الموجودة بولاية سوق أهراس ، و وهي تمس جميع فئات العمال، يتم استئجارها بعقود سنوية محددة القيمة والمدة، وهي تعمل بحسب أوقات عمل العمال بالتناوب (8/3) بالنسبة للورشات، أو عمال الإدارات، ونقدمها كالتالي:

عدد وسائل النقل للعمال تقدر ب 3 حافلات ، بحيث أن متوسط تكلفة الاستئجار للحافلة الواحدة هي 350000 دج/سنة ومنه تكون إجمالي تكلفة النقل على النحو التالي:

إجمالي تكلفة النقل = متوسط تكلفة الاستئجار × عدد وسائل النقل

إجمالي تكلفة النقل = 350000 ×3

إجمالي تكلفة النقل يقدر بحوالي =1050000 دج/سنة

وتحسب مساهمة المنظمة للنقل بالنسبة للعمال بالشكل التالي:

مساهمة المؤسسة للنقل = عدد الأفراد المشمولين بالنقل÷ عدد العمال

مساهمة المؤسسة للنقل = 300 ÷ 307

مساهمة المؤسسة للنقل =97.71 %

مساهمة *المؤسسة* للنقل*97.71%* هذا يعني أن معظم العمال معنيين بالنقل، ما عدا 07 عاملين لإقامتهم خارج بلدية سوق أهراس ما يساعد على راحة العمل والحفاظ على طاقتهم بدل بذلها في عملية التنقل، وهو يساعد كذلك على الانضباط والسير الحسن للعمل.

5- **السكن**: قامت المؤسسة بتوفير وحدات سكنية للعمال تمثلت في 50 مسكن حيث يعمل توفير السكن على إعطاء العامل الراحة والقدرة على الاستمرار، حيث يمكن حساب مساهمة المنظمة للسكن بالشكل التالي:

مساهمة المؤسسة للسكن = عدد الأفراد المشمولين بالسكن ÷ عدد العمال

مساهمة المؤسسة للسكن = 50 ÷307

مساهمة المؤسسة للسكن = 16.29%

- ❖ عدم توفير خدمة رعاية الطفولة بالنسبة للنساء العاملات.
- ❖ توفير مراكز للراحة خاصة بالعمال عند العطل الصيفية، و برامج صيفية لأطفالهم.

6- **الصحة**: بالنسبة للقطاع الصحي فإن المؤسسة لا تحتوي على مركز طبي فقط قاعة علاج تحتوي على سرير داخل المؤسسة وللإشارة فالمؤسسة متعاقدة مع طبيبين(02) الأول طبيب عام والثاني مختص في طب عمل يعملان بالتداول في المؤسسة.

و الشكل التالي يبين لنا طبيعة الحوادث التي يمكن أن يتعرض لها العمال أثناء تأدية مهامهم ونسب حدوثها:

شكل رقم (4-11): يبين طبيعة الحوادث التي يتعرض لها العمال ونسب حدوثها

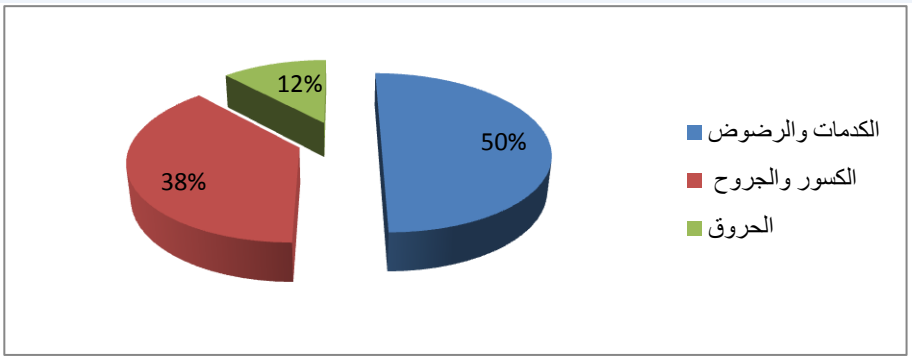

المصدر: وثائق من مصلحة الأمن

من الشكل أعلاه نلاحظ بأن العمال يعانون بنسبة كبيرة من حوادث الكدمات (Contusion)و الرضوض (Traumatisme) والتي تمثل معاً 50% من الحوادث، بعدها تأتي الكسور (Fracture) والجروح (Plaie) بنسبة 38 % معاً، . والحروق (Brûlure) بنسبة 12%.

حيث يقوم الطبيبن ، وذلك لاستقبال العمال المصابين وفتح ملفات خاصة بكل عامل تحتوي على:

- يقوم بتسجيل النشاطات اليومية للعامل.
- متابعة الحالات المرضية للعمال
- زيارات لأماكن العمل لمراقبة الحالة الصحية للعمال.

الفرع الثاني: تحديد الأداء الاجتماعي للمجتمع

وهو مساهمة المؤسسة في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامها بعمليات اجتماعية معينة كتوظيف عمالة زائدة وتوظيف المعوقين والمساهمة في توفير مراكز لرعاية الطفولة والمسنين، وهنا نستطيع القول بأنه ليست هناك مساهمات مباشرة في حل المشاكل الاجتماعية حيث أن:

- ❖ توفير فرص عمل لأفراد المجتمع ضئيلة.
- ❖ **لا** توجد هناك عملية توظيف لعمالة زائدة بحيث يترتب عليها تحمل المؤسسة لتكاليف مقدرة بإنتاجية العمالة والتي هي في الحقيقة مساوية للصفر، وبالتالي فإن المؤسسة لا تساهم في امتصاص البطالة بقبولها إعطاء إعانات اجتماعية للعمالة الزائدة.
- ❖ توظيف المعوقين: لم تقم المؤسسة بأي عملية توظيف للمعوقين.

الفرع الثالث: تحديد الأداء الاجتماعي للعملاء وتطوير الإنتاج

تتميز منتجات المؤسسة بالجودة وحاولت في السنوات الأخيرة التوجه نحو إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في مواصفات المنتوج وذلك بتطبيق معايير الجودة ، وفي ظل هذا قامت المؤسسة بإنشاء سياسة مندمجة تهدف إلى تعميم أنظمة ISO 9001إدارة الجودة و في كامل أشطتها وهي تسعى بذلك إلى جعل منتجاتها من الدرجة الرفيعة وعموما المساهمات غير ملموسة في هذا المجال رغم حصول بعض وحدات المؤسسة على أنظمة الجودة ، حيث أن المؤسسة تسعى بعملها هذا إلى الريادة العالمية في الجودة. و هي تفتخر بحصولها على شهادة ISO 9001 منذ سنة 2003 وشعارها في ذلك لسنا الأفضل بالصدفة.

"en n'avait pas les meilleurs pas hasards" أما فيما يخص عمليات مجال المساهمات البيئية سنتطرق له من خلال التطرق لدور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل نظم الإدارة البيئية

المطلب الثاني: تفعيل المسؤولية الاجتماعية متطلبات نظم الإدارة البيئية في المؤسسة

في إطار مسؤوليتها الاجتماعية تقوم وحدة الدهن سوق أهراس بتطبيق نظام الإدارة البيئية بسبب زيادة ضغوط الدولة والمجتمع المدني مما أسهم في اهتمامها في وضع وتوثيق وتنفيذ والمحافظة على والتحسين المستمر لنظام إدارتها البيئية ومن ثم الاهتمام في تحديد مجال هذا النظام.

الفرع الأول: المسؤولية الاجتماعية و السياسة البيئية: بموجب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة تجاه البيئة عليها أن تضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديدا لأهداف المؤسسة بغرض تطوير الأداء البيئي لها، حيث أن السياسة البيئية بيان بنوايا المنظمة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل والأهداف والغايات، وتتمثل السياسة البيئية كما عبر عنها مندوب البيئة بالمؤسسة: التزام المؤسسة الكامل بالعمل جاهدة على تقليل التلوث الناشئ عن الصناعة سواء في تأثيراته الخارجية أو في بيئة العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية. وتقليل من النفايات بإعادة تدويرها و رسكلتها في عمليات إنتاجية أخرى.

وفي هذا الإطار يوجد بالمؤسسة سياسة بيئية وذلك ل:

أ – وجود نص مكتوب للسياسة البيئية في المؤسسة.

ب– يضطلع كل من مندوب البيئة وقسم الأمن بتوضيح مضامين السياسة البيئية للعاملين، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن الإجراءات المتخذة لضمان سياسة بيئية سليمة ومناسبة.

ج – ملائمة إلى حد ما السياسة البيئية لطبيعة وتنوع أنشطة، ومنتجات، وخدمات المؤسسة بالشكل الذي يقلل من تأثيراتها البيئية عند الإنتاج، والاستخدام وعند التخلص من النفايات.

الفرع الثاني: التخطيط:

وتعد هذه المرحلة من المتطلبات الأساسية في نظم الإدارة البيئية وتتكون من خطوات منطقية تبدأ بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية، ومن ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتفق المنظمة معها ويأتي بعد ذلك تطوير الأهداف والغايات البيئية، وأخيرًا إعداد برنامج عمل لإنجازها على وفق ما هو مطلوب وبما يتناسب مع المعلومات المتوافرة وبهذا لابد أن يشمل التخطيط على ثلاثة متطلبات فرعية هي:

1–الجوانب البيئية: هي عناصر المنظمة من أنشطة ومنتجات تؤثر في البيئة وبتطبيق هذا المفهوم فإن المؤسسة الوطنية للدهن لسوق أهراس تقوم بتحديد الجوانب البيئية ووضع، تنفيذ والمحافظة على إجراءات متكاملة لتحديد الجوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها ، وخدماتها الحالية ، فيما يخص الهواء، الماء مع توثيق (جزئي) المؤسسة الإجراءات الخاصة بتحديد الجوانب البيئية الواجب السيطرة عليها والتأثير فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن بين هذه الجوانب التي قامت المؤسسة بتحديدها نجد:

أ– تحديد الإنبعاثات الغازية في الهواء:

هناك مصدران للإنبعاثات الغازية في صناعة الدهن:

– غازات العادم الناتجة عن احتراق الوقود المستخدم لتوليد البخار في الغلايات وتسخين الزيت في الأفران (مسخن زيت التسخين)، ومؤشرات التلوث هي الجسيمات العالقة و أكاسيد الكبريت، و أكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون.

– الإنبعاثات الهاربة، وهي المركبات العضوية المتطايرة مثل المذيبات و مركبات أخرى منخفضة الوزن الجزيئي (في البويات ذات الأساس المذيب، و الراتنجات)، والنشادر (في الدهانات ذات الأساس المائي) والجسيمات العالقة

للمخضبات وتنتج هذه الإنبعاثات عن عمليات التشغيل (الخلط، والطحن ، والتعبئة..) وتتسرب إلى بيئة العمل والهواء الخارجي.

ب– تحديد المخلفات السائلة:

تعد المخلفات السائلة هي أكبر ملوث في صناعة الدهانات حيث تتنوع مصادرها وتنتج المخلفات السائلة عن حدوث إنسكابات أو تسربات من المعدات والخزانات والخلاطات والطواحين أثناء التعبئة بالإضافة إلى عمليات التنظيف والغسيل التي تتم بين الدفعات.

يتم تنفيذ عملية التنظيف باستخدام محاليل قلوية في الدهانان ذات الأساس المائي أو باستخدام المذيبات في الدهانات أساسها المذيب تحتوى هذه السوائل على الزيوت والشحوم، ونسبة عالية من الأكسجين الحيوي الممتص والأكسجين الكيميائي المستهلك والنشادر والمذيبات والمعادن الثقيلة (الرصاص ، الكروم، والكادميوم..) وتعد هذه السوائل مخلفات خطرة.

ج– تحديد المخلفات الصلبة

المصادر الرئيسية للمخلفات الصلبة والخطرة هي:

- ❖ الحاويات الفارغة للمواد الخام، و الكيماويات والملوثة بآثار هذه الكيماويات وتعتبر من المخلفات الخطرة.
- ❖ الأكياس المستهلكة الناتجة عن المرشحات، وتحتوى على جسيمات صلبة من المخصبات وتعتبر هذه المخلفات الصلبة خطرة.
- ❖ الحمأة الناتجة عن وحدات استرجاع المذيبات ، والتي تحتوى على المذيبات والمعادن الثقيلة وهى من المخلفات الخطرة.
- ❖ الحمأة الناتجة عن المرشحات، والتي تحتوى على المذيبات والمعادن الثقيلة وهي من المخلفات الخطرة.

2– المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى: تعمل المؤسسة بتطبيق القوانين التي صدرت من قبل الوزارة الوصية ممثلة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة حيث عملت المؤسسة على تعيين مندوب للبيئة طبقا للمرسوم التنفيذي 05-240 المؤرخ في 28 جوان 2005، والمتعلق بكيفية تعيين مندوب للبيئة، حيث يخضع وظيفيا مصلحة المخبر(نظرا لأن هذه المصلحة هي التي تقوم بتحليل نسب التلوث في الماء و الهواء) وتعمل المؤسسة حاليا لتستقل هذه الوظيفة عن مصلحة المخبر وتتمثل مهام مندوب البيئة في ما يلي:

- ❖ الإلمام وتطبيق القوانين البيئية على مستوى المؤسسة.
- ❖ البحث الدائم عن وسائل الوقاية والتخفيض من التلوث والاتصال الدائم مع مؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة كالوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف حيث يزود هذا الأخير المؤسسة بكل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا إنتاج الدهن.
- ❖ ضمان أحسن تسيير بيئي في المؤسسة وتقديم التقارير للإدارة العليا.
- ❖ تأكيد الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية الماء، الطاقة، والمواد الأولية.
- ❖ ممثل المؤسسة في الملتقيات والندوات والأيام الدراسية.
- ❖ تنفيذ نظام الرقابة الذاتية للنفايات وطرق تسييرها.

3- الأهداف والغايات والبرامج: بعد تحديد المظاهر البيئية وآثارها المحتملة على البيئة و بالإسترشاد بالنصوص القانونية والتنظيمية المحددة لنشاطها تكون الخطوة التالية هي تحديد الغايات و الأهداف لكل مظهر بيئي في المؤسسة والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

أ–الإنبعاثات الغازية في الهواء

الغايات: مراقبة الإنبعاثات الغازية على مستوى المؤسسة

الأهداف:– تقليل الإنبعاثات الغازية في الهواء

- التحكم في الإنبعاثات المتطايرة في بيئة العمل ومراقبتها.

البرامج:– استبدال المازوت بالغاز الطبيعي، وذلك لأن المازوت يحتوى على نسب عالية من الكبريت.

- ضبط نسبة الوقود إلى الهواء وذلك للسماح بدخول الهواء بقدر كافي لضمان الإحتراق إلى الكامل لأول أكسيد الكربون وتحويله إلى ثاني أكسيد الكربون.
- ضبط درجة حرارة الاحتراق عند معدل عالي يصل إلى 1000 درجة مئوية وذلك من أجل الحد من تكون الجسيمات العالقة وأكسيد الكربون.
- استخدام المعدات المغلقة (خلاطات ، أوعية، ومعدات تعبئة) وذلك للحد من الإنبعاثات الهاربة من الجسيمات الصلبة العالقة (المخصبات والمواد المالئة) في مكان العمل.

ب– النفايات الصناعية

الغايات: تسير النفايات بشكل يحافظ على البيئة

الأهداف: – إعادة تدوير النفايات.

– تثمين النفايات

البرامج:– استرجاع المذيب المستهلك الناتج عن تنظيف المعدات عن طريق عملية التقطير ثم تكثييف أبخرة المذيب.

- فصل النفايات الخطرة عن المخلفات غير الخطرة.
- تجميع الأكياس والعبوات الفارغة المحتوية على مواد خطرة في أكياس بلاستيكية لتجنب انتشار الإنبعاثات منها في الهواء.

الفرع الثالث: التنفيذ والتشغيل: يستدعي تنفيذ الخطة البيئية وجود أشخاص مؤهلين ومدربين وإجراءات موثقة واتصالات واضحة، فضلا عن ضرورة ضبط الوثائق والعمليات والاستعداد للطوارئ ويتضمن متطلب التنفيذ والتشغيل متطلبات فرعية هي كالتالي:

1- متطلب الموارد والأدوار والمسؤولية، والصلاحية:

–القدرة المالية على توفير مستلزمات البنية التحتية والتقنية لوضع، تنفيذ، وتحسين النظام حيث قامت المؤسسة بتوفير الموارد المالية لاقتناء العديد من المعدات للمساهمة في حماية البيئة كجهاز التبريد في العملية الصناعية للتقليل من تبخر المواد والغازات والاستفادة من ذلك على المستوى البيئي في حماية بيئة العمل من الغازات المتطايرة ومن الجانب الاقتصادي في الحفاظ على المواد بعدم تبخرها.

- وجود مختص بالشؤون البيئية يتولى وضع، تحديد وتوثيق وتوصيف واضح للأدوار، والمسؤوليات والصلاحيات اللازمة لعمل النظام بفاعلية، ورفع التقارير إلى الإدارة العليا بشأن الأداء والحاجة إلى التحسين. ولكن وجود شخص واحد غير كافي للإلمام بكل الجوانب البيئية في المؤسسة خاصة أنه يعتبر ممثل البيئة الوحيد في المؤسسة داخلها وخارجها.

2-التدريب وزيادة الوعي البيئي:

عملت المؤسسة على تطبيق وتوثيق جزئي لفقرات متطلب الكفاءة ، **والتدريب** والتحسيس ويظهر ذلك في :

–نتيجة لقوانين التي أصدرتها الدولة لحماية البيئة أنشئت المؤسسة منصب مندوب البيئة وقامت بعملية التدريب البيئي للعاملين، إذ وضعت المؤسسة البرامج التدريبية من التعريف بإجراءات السلامة المهنية ونظم الإدارة البيئية. حيث كونت مندوب البيئة في جامعة عنابة لمدة 18 شهرا في تخصص علم البيئة بتكلفة قدرت ب 36.000.00 دج بالإضافة إلى حضور بعض العاملين إلى الملتقيات التي تقوم بها الوزارة الوصية عن البيئة أما فيما يخص السلامة البيئية فقد كونت المؤسسة 4 فرق في مصنع Mibili بفرنسا كل فرقة تتكون من 6 أفراد. وهو جانب الضعف في المؤسسة لعدم الإهتمام الكافي فيما يخص التدريب.

- أما فيما يخص الوعي البيئي فالمؤسسة تقوم بوضع إجراءات لتوعية الأفراد بأهمية نظام الإدارة البيئية، مع وجود الملصقات اللازمة لزيادة الوعي للأنشطة التشغيلية، عبر مختلف مصالح المؤسسة وبالغتين العربية والفرنسية ومن أمثلة ذلك " الوقاية خير من العلاج" والحفاظ على المساحات الخضراء و إرشادات في التعامل مع المواد الكيميائية والنفايات المخزنة لكن معظم هذه الإرشادات تصب في السلامة المهنية وليست البيئية.

3–الاتصال:

- يوجد في المؤسسة تطبيق وتوثيق لبنود متطلب الاتصال في المؤسسة الوطنية للدهن لولاية سوق أهراس، ويظهر ذلك من خلال:

- وجود الإجراءات المطبقة للسيطرة على **الاتصالات البيئية الداخلية** بشأن الجوانب البيئية ،ونظام الإدارة البيئية، وتكون الاتصالات الداخلية بين المستويات المختلفة . إذ تعمل المؤسسة على اجتماعات دورية للمدير العام مع مدراء الأقسام ومندوب البيئة على كيفية تحسين الوضع البيئي فيها مع تقييمه للبحث عن الحلول البيئية وسبل اقتناء تكنولوجيات أنظف أو التقارير الداخلية بشأن الملوثات البيئية والمشكلات التي من الممكن أن تظهر خلال العمليات الإنتاجية أو عند عطب أي جهاز قد يسبب أثر على البيئة وتكون الاجتماعات حسب الحاجة إليها

أما فيما يخص الاتصالات الخارجية فإن المؤسسة تطبق بشكل تام إجراءات، والاستجابة إلى الاتصالات الخارجية الخاصة بالجوانب البيئية المهمة لأنشطته ، ومنتجاته ، وخدماته سواء مع الأطراف الخارجية الرسمية المعنية بالشأن البيئي كالمشاركة في العديد من الندوات والدورات التي تنظمها الوزارة الوصية عن البيئة كحضورها في الندوة الإقليمية لجمع النفايات الخاصة بسكيكدة بالتعاون التقني مع خبراء من الوكالة الألمانية GTZ.

- المشاركة في الأنشطة المختلفة للملتقيات الدراسية عن التلوث والحفاظ على البيئة في بعض الجامعات.
- قطار البيئة –المشاركة في قضايا موضوع التلوث والحفاظ على البيئة في الإذاعة المحلية لولاية سوق أهراس.
- المشاركة مع مديرية البيئة في عدة تظاهرات وأيام دراسية وحملات إعلامية.
- المشاركة في مسابقة وطنية للشركات الأكثر حماية للبيئة وتحصلت على المرتبة الخامسة من عشرين مؤسسة مشاركة سنة 2004.

أو الاتصال مع الأطراف غير الرسمية عن طريق ما يردها من شكاوى الزبائن أو القاطنين في المناطق المجاورة لموقع المؤسسة حيث تستقبل المؤسسة ممثلي جمعيات حماية البيئة بالمنطقة و تتواصل بشكل مستمر مع مديرية البيئة عندما تردها شكاوي المواطنين خاصة أن المؤسسة تقع في منطقة عمرانية بعد التوسع العمراني الذي شهدته الولاية

4– التوثيق:

تعمل المؤسسة على توثيق لمتطلبات نظام الإدارة البيئية المتمثلة بكل من السياسة البيئية، والأهداف والغايات البيئية ، ومجال نظام الإدارة البيئية ، والعناصر الرئيسة لنظام الإدارة البيئية، إذ لا يقتصر التوثيق في المؤسسة على كمية الإنتاج والمبيعات، والمخزون من المنتجات المصنعة ، وكمية المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج. بل يتعداه لأنشطة المؤسسة البيئية. وتتعلق الوثائق في ما يتعلق بالتخطيط بالجانب البيئي(المتعلق أكثر بجانب تسيير النفايات) وبرامج الإعلام الآلي (excel–word) لمتابعة مختلف الأنشطة وتحويلها إلى أشكال بيانية لتسهيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة أو التدقيق من المؤسسة الأم الذي يكون بصفة دورية كل ستة أشهر.

5– مراقبة وثائق نظام الإدارة البيئية:

تعمل المؤسسة على ضبط الوثائق و مراقبتها حيث تقوم ب:

- ضبط وثائق الإدارة البيئية لتيسير عملية المراجعة والتحديث، و التعديل والتغيير.
- استقبال و توزيع الوثائق المستحصلة من المصادر الخارجية التي يحتاجها المؤسسة في تخطيط وتشغيل النظام ، حيث تستقبل المؤسسة كل الوثائق المتعلقة بحماية البيئة من الوزارة المعنية و مركز الوطني للإنتاج الأنظف ومديرية البيئة لولاية سوق أهراس والمحافظة على الوثائق المطلوبة بشكل فاعل.

6–ضبط العمليات

- اتخاذ المؤسسة خطوات لضمان إنجاز العمليات الإنتاجية بما يساهم في: الحد من التلوث، تقليل النفايات، وتقليل استهلاك الموارد وتشمل ضبط العمليات التالية:

- ❖ مراقبة المواد الأولية.
- ❖ شراء معدات لقياس الأنشطة التي قد تضر بالبيئة.
- ❖ مراقبة العمليات الإنتاجية.
- ❖ النفايات وكيفية تخزينها وتسييرها.

7–الاستعداد والاستجابة للطوارئ:

يضطلع قسم الأمن في المؤسسة بمهمة الاستعداد والاستجابة للحوادث و المواقف الطارئة الفعلية والمحتملة (ذات التأثير في البيئة وبتوثيق تام ومنها حدوث الحريق في قسم الإنتاج . نتيجة استخدام الغاز الطبيعي في عملية الحرق، حيث توفر المؤسسة كل الموارد والمعدات اللازمة في حدوث أي طارئ منها:

–وجود الأجهزة المتوافرة من شبكة إطفاء ،منظومة للإنذار المبكر ،هاتف للطوارئ ، الإسعافات الأولية ،و القيام باختبار دوري، مراجعة، تعديل لإجراءات الاستعداد والاستجابة للطوارئ ، ولاسيما بعد وقوع الحوادث والمواقف الطارئة، مع الاستعانة بجهات خارجية عند وقوع الحوادث فمعظم الحوادث تم السيطرة عليها من عاملي المؤسسة بقسم الأمن ولم تحتاج لتدخلات خارجية وذلك بسبب قدرة المؤسسة على توفير عاملين أكفاء بهذا الميدان مع ضمان المراقبة بصفة مستمرة وتدريب العمال بشكل دوري كل 06 أشهر مع الحماية المدنية.

الفرع الرابع: الفحص: ينبغي إجراء الفحص والتصحيح ومتابعة الأنشطة البيئية وقياسها، فضلا عن تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالوثائق البيئية الخاصة بالأداء البيئي يتضمن متطلب الفحص المتطلبات الفرعية الآتية:

1–المتابعة والقياس:

- ❖ إجراء المؤسسة متابعة وقياس بيئي بشكل دائم ومنتظم للملوثات التي يطرحها المؤسسة صلبة، وسائلة ، وغازية حيث تم إقتناء في 2012 جهاز لقياس الإنبعاثات الغازية في الهواء، كذلك توثيق المعلومات المتصلة بالأداء وضبط العمليات أو كيفية تحقيق الأهداف والغايات البيئية حيث تتم إجراءات المتابعة والقياس البيئي بالجولات التفتيشية لمندوب البيئة من أجل متابعة وقياس ملوثات الهواء والتربة ، إضافة إلى الاحتفاظ بسجلات ورقية وملفات إلكترونية خاص لأنشطة المتابعة والقياس البيئي للعودة إليها للمقارنة و محاولة التحسين.
- ❖ امتلاك المؤسسة أجهزة متابعة وقياس بيئي وبرنامج لمعايرة ، وحماية الأجهزة ، إذ يعتمد المؤسسة على مصلحة الأمن في قياس الضوضاء داخل مصالح الإنتاج على جهاز audiométre لقياس نسبة الضوضاء التي يجب

أن لا تتعدى نسبة 85 ديسبار كما قامت المؤسسة بإقتناء جهاز لمراقبة تلوث الهواء وقياس نسبة الغازات المتطايرة و أما بالنسبة للمياه فتقوم دائرة المخبر بتحليل المياه الموجهة للصرف الصحي قبل صرفها وللتأكد من النتيجة تعتمد المؤسسة على جهة خارجية لإجراء الفحوصات الفيزياوية والكيماوية المتعلقة بتلوث الماء حيث وقعت المؤسسة إتفاقية مع جامعة قالمة لإجراء هذه الفحوصات شهريا وإرسال نسخة منها إلى مديرية البيئة وموافقتها قبل صرفها في الصرف الصحي.

التحاليل المخبرية المجراة شهريا على مياه الصرف الصناعي الخاصة بالمؤسسة

جدول رقم 4-9: يمثل مؤشرات تحليل المياه لوحدة سوق أهراس

	المؤشرات	النتائج
01	المظهر	سائل قريب من الصفاء
02	درجة الحرارة	21C°
03	الحموضة	7.23
04	الناقلية	-
05	المغنيز	0.2mg/L
06	الكروم	0.3mg/L
07	DBO_5	
08	DC_0	120mg/L
09	المواد العالقة	31mg/L
10	الأمنيوم	
11	الحديد	1.7mg/L
12	النتريت	0.12mg/L
13	الفوسفات	0.6mg/L
14	الرصاص	
15	الزنك	0.04mg /L
16	هيدوكربونات	
17	النترات	16 .9mg /L

المصدر: دائرة المخبر

في حالة وجود كميات أكبر من المعايير الموجودة فإن المؤسسة تقوم بإعادة معالجة المياه ثم إجراء تحاليل أخرى إلى أن تصل إلى النسبة المفروضة بعدها يتم التخلص من المياه في الصرف الصحي.

2-**عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية** تطبق المؤسسة الإجراءات التصحيحية عند حدوث حالات عدم المطابقة والمتمثلة بصيانة الآلات لتلافي ما ينتج عن ذلك من غازات متطايرة في بيئة العمل واقتناء المعدات احتياطية لا يمكن استغناء عنها كشراء جهازين في قياس الضوضاء و الإنبعاثات الغازية وفي حالة تعطل الأول كون المؤسسة مستعدة لذلك.

3-التدقيق الداخلي:

مسك وضبط الوثائق البيئية لكن غياب ترتيبها وضع في سجل لتسهل عملية التدقيق.

الفرع الخامس: مراجعة الإدارة

استجابة لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تقوم الإدارة العليا بإعادة النظر في كافة الخطوات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية مع مندوب البيئة بحثا عن إجراءات عملية ترمي إلى التحسين المستمر للأداء البيئي للمنظمة والتأكد من استمرارية ، وملائمة وكفاية وفاعلية نظام الإدارة البيئية.

المطلب الثالث:معالم التسيير الأخضر للنفايات في المؤسسة الوطنية للدهن –سوق أهراس–:

تعد النفايات الصناعية أحد أهم أشكال التلوث الصناعي التي أصبحت تؤرق المهتمين بالصناعة والبيئة، والتي تؤدي بدورها إلى مخاطر صحية وبيئية ما لم يتم إدارتها بأساليب علمية سليمة تهدف إلى إيجاد وسائل لتحويل هذه النفايات إلى مواد ذات قيمة اقتصادية وتقلل من مخاطرها البيئية.

حيث تعتبر إدارة النفايات الصناعية جزء لا يتجزأ من الإدارة البيئية المتكاملة للمنشآت الصناعية التي تعمل على إقامة منظومة للإدارة ترتكز على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمنشأة.

الفرع الأول: أنواع النفايات في المؤسسة الوطنية للدهن

1–النفايات الصناعية السائلة للمؤسسة:

تعد النفايات الصناعية السائلة في المؤسسة الوطنية للدهن قليلة اذا ما قورنت بالنفايات الصناعية الصلبة، ومصدر هذه النفايات هي ورشات التصنيع المتمثلة في ورشة صناعية الراتينج109، ورشة صناعية الدهن الملون C113، ورشة الدهن الأبيض B113، بالإضافة للنفايات الصناعية السائلة التي تجمع في الحاويات الناتجة عن عمليات التجريب داخل المخبر. والجدول التالي يوضح بعض النفايات السائلة ومصدرها:

جدول رقم 4– 10يوضح بعض النفايات الصناعية السائلة بالمؤسسة الوطنية

النفايات الصناعية السائلة	مصدرها
المذيبات	ناتجة عن عملية التقطير(ورشة الرسكلة)
الراتينج المتصلب	ناتج عن عملية تنظيف الآلات الصناعية
البنزين المحلل لمادة الدهن	ناتج عن عملية تفريغ البراميل داخل الآلات(عند عملية صنع الدهن)
الزيوت والشحوم	ناتجة عن الآلات خاصة عند عملية التحويل
بقايا الدهون المرمية على أرضية المؤسسة	ناتجة أثناء عملية التصنيع

المصدر: مندوب البيئة بالمؤسسة

2–النفايات الصلبة

فيما يتعلق بالنفايات الصلبة تنتج عند تحويل المواد الأولية أثناء عمليات تصنيع الدهون وحتما سينتج كما هائلا من هذه النفايات داخل الورشة والمتمثلة في:

- أكياس ورقية.
- أكياس بلاستيكية.

- علب الكارتون.
- براميل حديدية.
- براميل بلاستيكية.
- الحاملات الخشبية.
- مواد متصلبة مثل: بقايا الدهون ومادة الراتينج.
- الدهون الزيتية.

كما يوجد نسبة قليلة من المخلفات الخاصة الخطرة التي لا يمكن معالجتها مثل الغبار المتطاير في الهواء الناتج عن المواد الأولية المستخدمة في صناعة طلاء الثلاجات.

والجدول الموالي يوضح أنواع النفايات الصلبة ومصادرها:

جدول رقم(4-11) يبين النفايات الصلبة ومصادرها

النفايات الصلبة	المصدر
مواد متصلبة	بقايا الدهون والغراء
نفايات طلاء مستهلكة	أثناء تصنيع جميع الدهون
كيماويات سامة مثل المعادن –الرصاص– الزنبق	صناعة دهن الأثاث والخشب

المصدر: مندوب البيئة بالمؤسسة

أ–مخلفات الورق:

مخلفات الورق عبارة عن مواد عضوية تتكون أساسا من سلاسل تحتوي على ذرات كربون تتصل ببعضها مكونه ما يشبه العمود الفقري لهذه المركبات، وتتصل ذرات الكربون هذه بذرات الهيدروجين وأحيانا بذرات من عناصر الأكسجين أو الكلور أو السيليكون وهذه المواد يمكن لها أن تنساب تحت تأثير الحرارة أو الضغط.

ومخلفات الورق الناتجة عن استعمال المواد الأولية في صناعة الدهن هي علب الكرتون والأكياس الورقية... وهذه المواد يتم رسكلتها وإعادة استخدامها مرة أخرى.

ب– المخلفات البلاستيكية:

المواد البلاستيكية عبارة عن مواد عضوية غير قابلة لذوبان طبيعيا أو التحلل لذلك لا يمكن التخلص منها بسهولة، وذلك فإن النفايات البلاستيكية دائما في ازدياد هائل في المؤسسة لصعوبة معالجتها.

وبشكل عام فان احتمالية تلوث الهواء أثناء عملية تصنيع المواد البلاستيكية ينشأ من انبعاث المواد الخام الجزئيات الصغيرة الأولية المستخدمة في التصنيع البوليمرات و انتشارها في الهواء أو بتلوث الهواء أثناء عملية التخزين مثل ما يحدث في صناعة الغراء. والجدول التالي يبين كميات النفايات الناتجة عن استعمال بعض المواد الأولية خلال شهر جانفي 2011.

جدول رقم (4- 12)كميات النفايات الناتجة خلال شهر جانفي 2011

المواد الأولية المستعملة	كمية المواد الأولية	أنواع النفايات الناتجة	كمية النفايات
DBP	5816 كغ	براميل حديدية ذات 220 كغ	27 برميل
DOP	400 كغ	براميل حديدية ذات 190 كغ	3 برميل
NVOSPERX	400 كغ	براميل حديدية ذات 180 كغ	3 برميل
أكسين	400 كغ	براميل حديدية ذات 180 كغ	3 برميل
هلمولA513	2260 كغ	براميل بلاستيكية ذات 220 كغ	11 برميل
هلمولA601	2260 كغ	// // //	11 برميل
دوناروال	1334 كغ	براميل حديدية ذات 170 كغ	08 برميل
ARALDUR	450 كغ	براميل حديدية ذات 200 كغ	03 برميل
ARALDUR701	3040 كغ	براميل حديدية ذات 200 كغ	15 برميل
ARALDUR 562	6562 كغ	براميل حديدية ذات 200 كغ	33 برميل
رتروزول	1820 كغ	// // //	9 برميل
كحولISO	700 كغ	براميل بلاستيكية ذات 220 كغ	39 برميل
بيوتانول	16700 كغ	// // //	93 برميل

هكزيتان كليكول	1200 كغ	براميل حديدية ذات 180 كغ	07 برميل
اسيتات	26500 كغ	براميل بلاستيكية ذات 200 كغ	148 برميل
اسيتات البيوتيل	18400 كغ	// // //	102 برميل
المجموع	**94542** كغ	براميل حديدية وبلاستيكية	515 برميل

المصدر: مندوب البيئة بالمؤسسة

من خلال هذا الجدول يتبين أن إنتاج الدهن يخلف كمية كبيرة من النفايات لبعض المواد الأولية المستعملة في صناعة الدهن الملون، وخاصة النفايات البلاستيكية لذلك يجب التخلص من هذه النفايات بعد كل مرحلة تصنيع كي لا تتراكم وبعدها يصعب تسييرها.

كما يتبين أن كمية النفايات الناتجة من براميل حديد وبلاستكية عند استعمال المواد الأولية كبيرة حيث أنه يخلف خلال السنة 6180 برميل.

ويتم تسييرها كالتالي:

خلال كل شهر يتم جمع هذه البراميل وبالتحديد الحديد فقط ليتم بعد ذلك بيعها والتخلص منها نهائيا، أما بالنسبة للبراميل البلاستيكية فيتم الاحتفاظ بها وتستعمل لأغراض مختلفة وبعضها يتم حرقها داخل المحرقة عندما تحتوي على مواد خطرة.

ومن هنا نرى أن المؤسسة استفادت من هذه النفايات اقتصاديا وبيئيا حيث تقدر مبيعاتها خلال الشهر ب42230 دج وخلال السنة تقدر ب506760 دج.

الفرع الثاني: تسيير النفايات في المؤسسة

1- تخزين النفايات

أ-التخزين: هو الاحتفاظ بالنفايات الخطرة فترة مؤقتة ليتم بعد ذلك التصرف بها عن طريق المعالجة أو التخلص منها.

ويتم تخزين النفايات الخطرة لفترة مؤقتة لواحد أو أكثر من الأسباب التالية :

- ✓ عدم توفر أجهزة و وسائل آمنة للتخلص من نوع النفايات الخطرة في الوقت الحاضر.
- ✓ وجود مخاطر بيئية و صعوبة التخلص من نوع معين من النفايات .
- ✓ عدم توفر الوسائل الفنية أو الخبرة للتعامل مع النفايات.
- ✓ وجود مواد قديمة محظورة بطل استعمالها ولم يعد لها استخدام في الوقت الحاضر.
- ✓ وجود مواد منتهية الصلاحية و غير صالحة للاستخدام ولا يتوفر أسلوب للتخلص منها.
- ✓ الرغبة في نقل النفايات (بعد التخزين المؤقت) إلى مكان تتوفر فيه الوسائل الآمنة للتخلص من النفايات الخطرة أو لإعادة استخدامها.
- ✓ تخزين النفايات لتدويرها أو إعادة استخدامها لاحقا كمواد خام في صناعة الدهن.

ب–القواعد العامة لتخزين النفايات الخطرة في المؤسسة:

- اختيار العبوة والحاوية المناسبة لتخزين النفايات السائلة الخطرة (مادة العبوة وحجمها) فمثلا يجب عدم تخزين النفايات المسببة للتآكل في عبوات معدنية.
- عنونة العبوة بمعلومات النفايات (اسم المادة، خصائصها، مخاطرها، تاريخ تخزينها وبعض المعلومات الخاصة الأخرى).
- التأكد من غلق العبوات المستخدمة في تخزين النفايات الخطرة من الصدأ أو الإهتراء والمحافظة عليها نظيفة وفي حالة حسنة باستمرار.
- إغلاق حاويات وعبوات تخزين النفايات باستمرار باستثناء حالات السحب والإضافة.
- استبدال العبوات والحاويات الممتلئة و النازفة بعبوات أخرى جديدة.
- تداول عبوات وحاويات النفايات الخطرة بشكل مناسب يتجنب النزف و التشقق.
- تجنب خلط النفايات المغايرة مع بعضها البعض فمثلا يحذر خلط نفايات السيانيد مع النفايات الحامضية نظرا لتكون غاز سيانيد الهيدروجين السام .
- مراقبة وتفقد عبوات وحاويات النفايات الخطرة باستمرار لتقييم حالتها .
- تأشير العبوات بالرموز العلمية لخطورة المواد (مؤكسدة ،مشتعلة، ممرضة ...).
- تخزين العبوات الحاوية على المواد المشتعلة و المواد السريعة التفاعل على بعد لا يقل عن 15 متر من نهاية المنشأة.

- توفير أجهزة السلامة في المستودع مثل نظام شفط الأبخرة والملوثات المتطايرة، نظام تبريد مناسب ونظام تقليل الرطوبة.

2–رسكلة النفايات:

تعرف الرسكلة على أنها صنع منتج قابل للاستعمال انطلاقا من مواد قديمة أو مواد مستهلكة، حيث يتم إعادة استخدام هذه المخلفات كمواد أولية أو بمعنى أخر هي عملية إدخال المخلفات في دورة إنتاجية جديدة لصناعة الدهن وتتم الرسكلة في المؤسسة في ورشة الرسكلة حيث ينتقل الخليط الذي جمع من ورشة صناعة الدهن الملون في حاويات تتوفر فيها شروط ومعايير للمحافظة على مكونات الخليط إلى ورشة الرسكلة، و يعرض الخليط الذي هو عبارة عن مذيبات إلى درجة حرارة مابين 90–100 °م حيث يتكاثف الماء ويرجع إلى حالته الأولى سائل صافي حيث يتم استعماله مرة أخرى في عمليات الإنتاج و كذلك بالنسبة للمذيبات.

سعة ورشة الرسكلة أو تقطير المذيبات المحملة بالشوائب تساوي 12م^3 /24سا ولهذه الورشة دور فعال في إعادة استرجاع المذيبات في عمليات الإنتاج.

و الغرض من الرسكلة أو الاسترجاع هو:

- الاقتصاد في المادة الأولية و التقليل من المخلفات.
- إعادة استعمال المخلفات وإدماجها داخل دورات إنتاج جديدة لصناعة الدهن.
- التخلص من النفايات الخطرة الناتجة عن هذه الصناعة.
- إعادة استخدام و استرجاع محاليل الطلاء باستخدام طرق فيزيائية و كيميائية كلما أمكن.
- تقليل استهلاك المياه وإعادة استخدامها.
- معالجة الملوثات الناتجة عن أحواض الغسيل.
- الحد من مسببات التلوث الكيميائي لمياه الصرف الصحي داخل المؤسسة.

أ–معالجة النفايات الناتجة عن عملية التنظيف:

في ورشة الدهن الملون تستعمل نفس الآلات لصناعة أنواع مختلفة من الدهن لذلك يتم تنظيف تلك الآلات عند الانتهاء من صناعة لون معين من الدهن، وهذا لتجنب خلط الألوان مع بعضها ومن أجل الحصول على إنتاج نظيف.

وهذه العملية تتم باستمرار مخلفة نفايات سائلة وأخرى جامدة وهذا نتيجة استعمال المذيبات، ومن أجل استرجاع كمية كبيرة من مادة الراتينج الذي يعتبر المادة الأساسية في صناعة الدهن حيث تقدر الكمية المسترجعة ب 20% من الكمية المستخدمة في صناعة الدهن وتتم العملية كالتالي:

نقوم بوضع مادة السولفان داخل أجهزة التصنيع ونقوم بتشغيلها لفترة، وهذه المادة عبارة عن مذيبات تقوم بتحليل بقايا الدهون العالقة داخل الأجهزة وبعدها نضيف الماء الساخن لإعادة تنظيفها وفي الأخير نحصل على سائل عبارة عن مذيب المشبع ببقايا الصبغة ومواد أخرى.

نقوم بإرسال السائل عبر الأنابيب مباشرة من ورشة التقطير حيث يعرض هذا السائل إلى درجة حرارة عالية ليتم فصل مادة الراتينج عن بقايا الدهون الذي يصعد في شكل غبار، وليتم تكثيفه ويجمع في حاويات لنحصل على مادة الراتينج صافية ليتم استخدامها مرة أخرى في صناعة الدهن.

أما البقايا الناتجة عن عملية التقطير المتمثلة في بقايا الدهون، رصاص، بقايا الزيوت، مذيبات مستهلكة حيث يتم إرسالها عبر أنابيب وتجمع داخل خزان كبير سعته 100م^3 وبعدها ترسل مباشرة نحو المحرقة، حيث يعرض هذا السائل إلى درجة حرارة عالية 900°م حتى يتبخر السائل نهائيا وبهذا نتمكن من استرجاع مادة أولية أساسية والمتمثلة في مادة الراتينج وفي نفس الوقت قمنا بمعالجة النفايات الناتجة عن عملية الرسكلة والتخلص منها نهائيا.

أما النفايات شبه الصلبة يتم وضعها داخل براميل وتوضع في الخارج حتى تتصلب وتتجمد نهائيا ويتم بعدها معالجتها مع النفايات الصلبة.

ب– معالجة المخلفات البلاستيكية:

المقصود هنا بعملية معالجة المخلفات البلاستيكية أن الأكياس البلاستيكية الناتجة إثناء عملية صناعة الدهن يتم جمعها وتخزينها وعند الوصول إلى الكمية المطلوبة يتم نقلها مباشرة إلى المحرقة، وتحرق نهائيا حتى تصبح رمادا أما الأكياس التي لا تحمل مواد أولية سامة يتم بيعها إلى مصانع إنتاج وإعادة تحويل المنتجات البلاستيكية حيث يتم طحنها وتحويلها مرة أخرى إلى منتجات مختلفة تستعمل مرة أخرى، وهكذا تتم هذه العملية في مصانع إنتاج المنتجات البلاستيكية، حيث يعاد استعمال الفضلات أو الأجزاء الزائدة من عمليات النفخ أو الحقن والتي يتخلص منها عن طريق إضافتها إلى الخامات الأساسية وإعادة تدويرها وصهرها لتدخل ضمن تركيب المنتجات البلاستيكية الجديدة. وهذه العملية مسموح بها في هذا المجال، حيث تضاف هذه الفضلات بنسبة صغيرة إلى الخامات الرئيسية وبالتالي لا يحدث أي ضرر أو إنقاص في خواص تلك المنتجات.

أما الجانب الأخر الأكبر لهذه العملية فهي عملية إعادة تدوير المنتجات البلاستيكية كالعبوات والبراميل غير صالحة للاستعمال والمواد البلاستيكية التي تلين بالحرارة حيث يتم جمعها وفصلها وغسلها وتعبئتها في أكياس وتسوق إلى بعض المصانع الصغيرة لإعادتها إلى منتجات أخرى فيتم إعادة تدويرها عن طريق تسخينها مع عديد من الإضافات ويتم صهرها ثم يعاد تشكيلها بالطرق المعروفة. أما بالنسبة لإعادة استخدام المنتجات البلاستيكية التي لا تلين بالحرارة فيتم ذلك من خلال طحنها واستعمالها كمواد مالئة للبوليمرات الأخرى.

ج–تسيير ومعالجة مخلفات الورق:

يعاد تدوير مخلفات الورق والكرتون الناتجة أثناء عملية صناعة الدهن سواء الدهن الأبيض أو الملون، حيث تعد كمية مخلفات الورق والكرتون كبيرة جدا وهذا لأن معظم المواد الأولية تكون داخل الأكياس الورقية وعلب الكرتون حيث تقدر كمية مخلفات الورق خلال الشهر حوالي 500كغ، كما تعتبر مخلفات الورق هامة جدا وخاصة من الناحية الاقتصادية حيث يتم تسييرها وإعادة تدويرها كما يلي:

- تجمع كل المخلفات الورقية وعلب الكرتون في مكان مخصص لها.
- تبدأ عملية الفرز وتكون كما هو موضح في المخطط التالي:

شكل رقم (4- 12)يبين تسيير ومعالجة مخلفات الورق

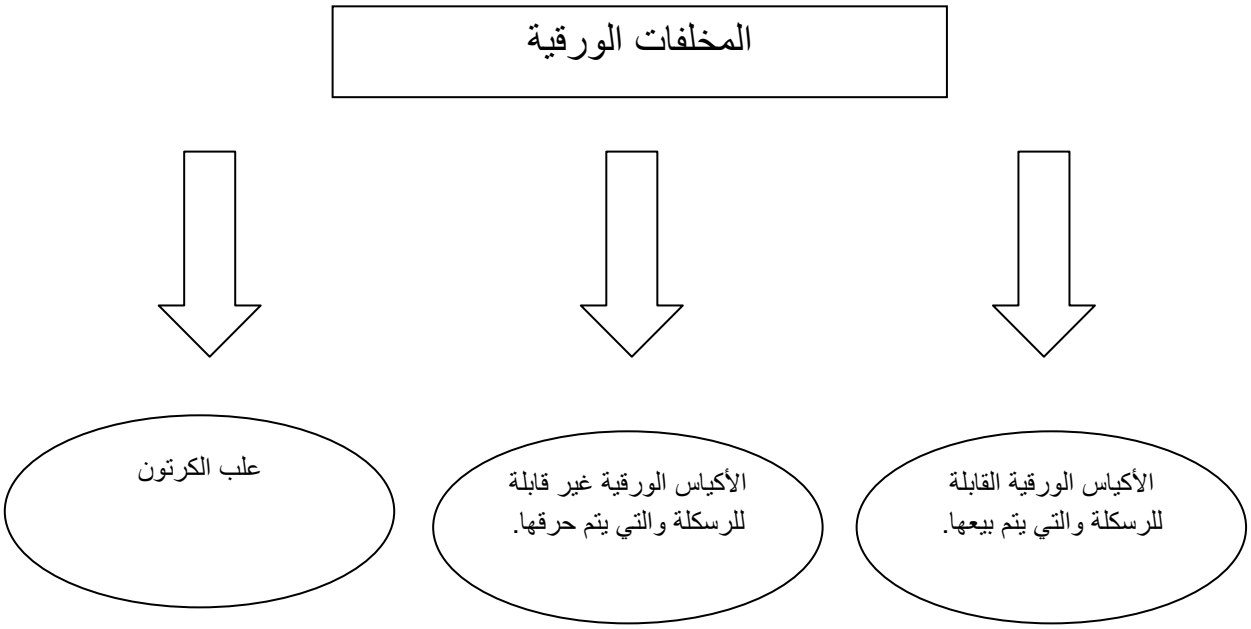

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على منشورات المؤسسة

من خلال المخطط يتم فرز الأكياس الورقية التي يعاد تدويرها وتكون قابلة للرسكلة حيث يتم فصلها عن باقي المخلفات وبعد عملية الجمع يقومون بسكبها وتوضع داخل المخزن وكل هذه الأكياس يتم بيعها حيث تقدر الكمية ب 40 طن سنويا من بينها 26 طن لإنتاج الورق و 14 طن لإنتاج نخروب البيض، وبالتالي يتم التخلص من جزء كبير من النفايات و الاستفادة منها اقتصاديا ومن ناحية أخرى حماية البيئة من التلوث، وحيث تقدر مبيعاتها ب 200000 دج.

أما بالنسبة للمخلفات غير قابلة للرسكلة و التي تحتوي على بقايا المواد الأولية الخطرة والتي تجمع مع علب الكرتون وتقدر كميتها ب 20 طن، وهذه المخلفات توضع مباشرة داخل المحرقة حيث يتم حرقها كليا.

وبالإضافة إلى مخلفات الورق يضاف إليها مخلفات الخشب الغير قابل للرسكلة.

3–الحرق:

هو مرحلة حرارية شديدة تتمثل في الهدم الكامل للنفايات و تحويلها إلى مواد بسيطة (الرماد) تحت تأثير درجة حرارة عالية و تخص هذه العملية للنفايات الصلبة و كذلك النفايات الصناعية السائلة التي لا يمكن معالجتها أو رسكلتها.

أ–مصدر النفايات التي توجه إلى الحرق داخل المؤسسة :

يتمثل مصدر النفايات في ورشات الإنتاج و هي:

- **ورشة إنتاج الراتنج**: و تتمثل المخلفات في :

المياه المستخدمة في غسيل المعدات و الأرضيات و لتغذية الغلايات (تسخين الغلايات) و مياه تبريد المفاعلات بالإضافات إلى الزيوت و الشحوم الناتجة عن عمليات الصيانة (الآلات) و زيت تسخين الأفران بالإضافة إلى المخلفات الصلبة المتمثلة في الأكياس الفارغة الحاملة للموارد الأولية سواء كانت بلاستيك ،ورق.

- **ورشة إنتاج الدهن الأبيض و الملون**:ينتج عن هذه الورشة مخلفات سائلة متمثلة في مياه تنظيف الأرضيات و المخلفات الصلبة المتمثلة في مساحيق المواد الأولية (بيضاء،ملونة) أكياس ورقية بلاستيكية .....إلخ
- **ورشة استرجاع المذيب**: ينتج عنها حماة تحتوي على بقايا الدهن (راتنج، مذيب) و هي المخلفات خطرة.

ب–طريقة جمع المخلفات السائلة داخل المؤسسة الموجهة للحرق:

يتم جمع المخلفات السائلة عبر قنوات خاصة متصلة بكل ورشة من ورشات المؤسسة (ورشة إنتاج الدهن الأبيض و الملون) إلى حوض أولي مزود بخلاط بغرض خلط المخلفات السائلة (مياه التنظيف، راتنج مذيبات) لتصبح متجانسة ثم تضخ إلى حوض تجمع ثاني ذو سعة 100م^3 بواسطة مضخة ثانية تنقل المخلفات السائلة صوب الحرقة للحرق.وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 4- 13 طريقة جمع المخلفات السائلة داخل المؤسسة الموجهة للحرق

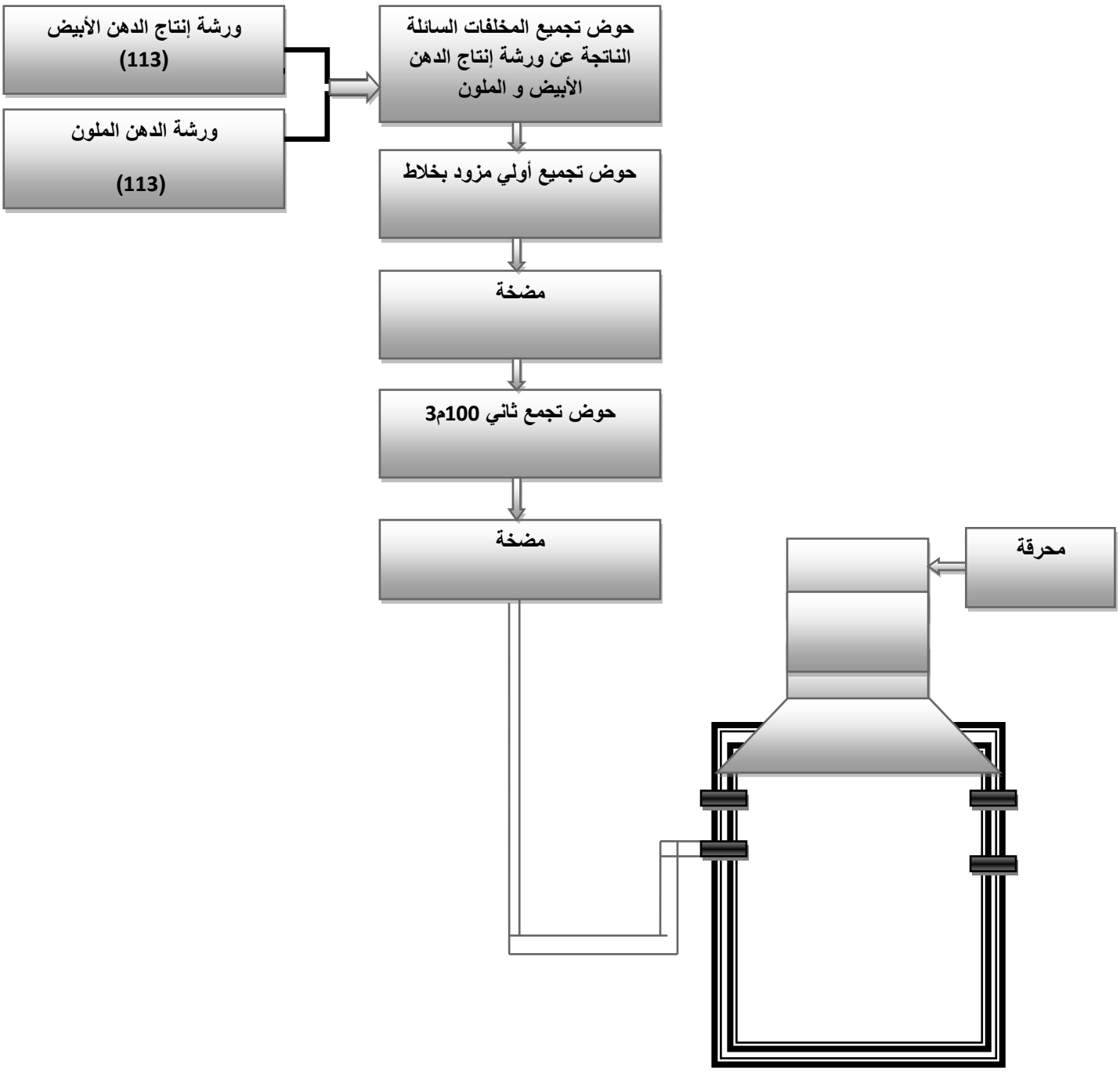

المصدر : من اعداد الطالبة دليل المؤسسة

ج– نوع المحرقة المستخدمة من طرف المؤسسة الوطنية للدهن و طريق عملها:

من بين الطرق التي تستعمل في معالجة النفايات الصناعية في المؤسسة الوطنية للدهن هي تقنية الحرق حيث أن نوع المحرقة المستخدمة من طرف المؤسسة "محرقة الحرق بالحقن السائل "، لها القدرة على حرق النفايات السائلة و كذلك الصلبة و هي عبارة عن أسطوانة من الحديد الخاص، مزودة بمدخنة لخروج الدخان الناتج عن الحرق بالإضافة إلى وجود مبرد لتبريد المدخنة بواسطة الريح ، و في نفس الوقت لدفع الدخان بسرعة ليصل إلى أعلى المدخنة.

يحيط بالجدار الداخلي للمحرقة طبقتين من الطوب الخاص مانع لتسرب الحرارة للجدار الخارجي للمحرقة و كذلك لمنع حدوث تشققات في الجدار الخارجي للمحرقة ، كما أن داخل المحرقة مزود بحاقنين (2) INJECTEURS وذلك لضخ الهواء، و الملوثات السائلة (مذيبات ماء ، راتنج) بطريقة البخ داخل المحرقة

- يضخ الهواء و تبخ الملوثات السائلة معا من حاقن واحد .
- كما أن المحرقة مزودة من الداخل ب حارق (2 brûleus)
- كل حاقن يقابله حارق لحرق الملوثات السائلة
- كما أن المحرقة مزودة بنافذة على جانب المحرقة لحرق النفايات الصلبة (أوراق ، أكياس التي كانت تحتوي على المواد الأولية ،كارتون)
- كمية النفايات السائلة التي تحرق في 8ساعات هي 1500لتر و درجة حرارة الحرق هي من 850م°إلى 900م°عند انقطاع الغاز يستعمل الوقود كبديل للغاز.

د–اختيار موقع المحرقة:

لقد تم اختيار موقع المحرقة في الجهة المقابلة لورشات التصنيع المنتجة للمخلفات الموجهة للحرق مما يسهل عملية تقلصها و ذلك عبر قنوات خاصة بمياه الصرف الصناعي إن التركيب الكيميائي للنفايات الصناعية السائلة في مركب الدهن هو عبارة عن مواد عضوية تتكون أساسا من الكربون c و الهيدروجين H و الأكسجين o و الآزوت N المتواجدة في المذيبات بالإضافة إلى المعادن الثقيلة و الهيدروكربونات و الملونات ، مواد كيميائية متفاعلة و لذلك فإن أفضل طريقة للتخلص النهائي من هذه النفايات هو الحرق و تحويلها إلى رماد يحتوي عن

نسب ضئيلة من المعادن و انطلاق بعض الغازات بمعدل منخفض بحيث يكون تأثير هذا الغاز على البيئة أقل ضررا من صرفها كمخلفات صناعية سائلة .

و يتم نقل النفايات الصناعية السائلة إلى المحرقة عن طريق قنوات خاصة و مفصولة تماما عن قنوات الصرف الصحي بحيث تجمع هذه المخلفات في بالوعة موصولة بحوض يتم فيه تعديل و استيعاب الكمية اللازمة للحرق.

و يتم إيصال المخلفات الصناعية السائلة للمحرقة بواسطة ضخها في أنابيب و عند وصولها إلى المحرقة يتم ضغطها مع الهواء لضمان استمرار الحرق.

مهام المسؤول عن تشغيل المحرقة :

تشغل المحرقة 24سا/24سا وذلك عن طريق تناوب 3أشخاص مختصين على العمل داخل غرفة التحكم و يقسم الوقت بالطريقة الآتية :

(5:00_13:00) المسؤول الأول

(13:00_21:00) المسؤول الثاني

(21:00_5:00) المسؤول الثالث

مهمة المسؤول عن تشغيل المحرقة مراقبة عمل المحرقة و في حالة وقوع أي عطب في المحرقة وجب إبلاغ الجهة المسؤولة للتصرف بسرعة للقيام بعملية الصيانة .

هـ– طبيعة النفايات الناتجة عن عملية الحرق :

الـرماد: يجمع الرماد في مكان خاص (يحتوي الرماد على نسب ضئيلة من المعادن) و بعد ذلك يتم اختيار موقع للتخلص النهائي للرماد يدفنه و تغطيته بالإسمنت و ذلك عن طريق هيئة خاصة تحدد هذا المكان.

الغـازات: إن انطلاق بعض الغازات من المحرقة بمعدل منخفض بحيث يكون بحيث تأثير هذه الغازات على البيئة و السكان أقل ضررا لأن معظم المواد السامة و الخطرة على البيئة اختفت تماما بالحرق كما يتم حساب معدل الغازات المتطايرة حتى لا تتعدى المسموح به.

أهداف التخلص من المخلفات في المؤسسة (حرق):

- ❖ التخلص من النفايات الخطرة الناتجة عن هذه الصناعة نهائيا أو خفض خطورة تلويثها على البيئة.
- ❖ الحد من مسببات التلوث الكيميائي لمياه الصرف الصحي داخل المؤسسة.

4- البيع:

النفايات الصناعية السائلة التي تباع هي تلك المذيبات الناتجة من جراء عمليات التفاعلات الكيميائية المجربات تباع وفق اتفاقيات لشركاء لغرض رسكلتها و إعادة تصنيعها و مثال على ذلك هناك شريك من وهران وسوناطراك و تتم عملية البيع مقابل مبلغ مالي و ذلك للتخلص منها و المحافظة على البيئة و الكمية التي تباع تتراوح ما بين 10حاويات حجم كل حاوية 1طن و ذلك كل 3أشهر إلى 6أشهر أو حتى عام و المواد التي تباع هي :

- ❖ المخلفات الناتجة عن غسيل أدوات الصناعية.
- ❖ الناتجة عن التفاعلات الكيميائية.
- ❖ الناتجة عن صيانة المركبات الصناعية.

أما المكان التي تجمع فيه فهو مكان مخصص لعملية الجمع و التخزين و أرضيته من الأسمنت المسلح لغرض منع تسرب هذه المخلفات الخطرة إلى باطن الأرض. بالإضافة إلى الأوراق المضغوطة و البلاستيك و الخشب.

المطلب الرابع: معالم تطبيق التسويق الأخضر لمؤسسة الوطنية للدهن– فرع سوق أهراس–

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف إستراتيجية التسويق المستدام للمؤسسة الوطنية للدهن ثم إلى المزيج التسويقي المستدام الخاص بها ثم إلى مجالات اهتمامها بالمستهلك.

الفرع الأول: أهداف إستراتيجية التسويق المستدام للمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس

إن إستراتيجية التسويق المستدام بمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس نابعة من الإستراتيجية العامة للمؤسسة أين نجد أهدافها التسويقية قد تطورت وذلك لمسايرة التغيرات الراهنة فبعدما كانت أهدافها التقليدية تصب مجملها في تحسين وتعظيم الإنتاج وبالتالي تعظيم الأرباح، فاليوم أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والبيئي مما يسمح لها أن تبقى رائدة في السوق.

وعليه يمكن إبراز هذه الأهداف في النقاط التالية:

–الحصول على رضا الزبائن من خلال وضع سياسة تسويقية يكون الزبون هو نقطة الارتكاز الفاعلة والمحورية لهذه السياسة.

– التحكم الجيد في جودة المنتج والتحسين المستمر من خلال رفع أداء كل المستويات.

– الحفاظ على البيئة بإنشاء توجه عام داخل المؤسسة يصب في هذا المنحنى.

الفرع الثاني،المزيج التسويقي المستدام للمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس

1– المنتج المستدام:

تقوم المؤسسة بالتقليل من احتياجات العملية الإنتاجية من خلال تدوير النفايات وإعادة استعمالها كمدخلات في الإنتاج.

كما قامت باستبدال المواد الخام مثل استبدال المخضبات السامة الخطرة مثل مركبات الرصاص و الكروم بالمخضبات العضوية.

–آلية تكنولوجيا النظيفة:

عملت المؤسسة الوطنية في إطار مسؤوليتها الاجتماعية على اقتناء معدات وتكنولوجيا لتقليل آثار عملياتها الإنتاجية ومن بين هذه المعدات:

– **المحرقة:** وحدة الطلاء سوق أهراس وضعت محرقة لمعالجة النفايات السائلة المياه الصناعية من معدات الغسيل و ترميد النفايات الصلبة المتولدة.

– قدرة الحرق = 12 / M3 د من مياه الصرف الصناعي

درجة حرارة الحرق = 1000 درجة مئوية –C1100 °

المبلغ = 20 مليون دينار جزائري

– **ورشة عمل تجديد المذيب:**

تجديد المذيبات ورشة عمل يسترد المذيب القذرة من تصنيع المعدات غسل الدهانات والراتنجات العائدات عن طريق التقطير لفصل الجسيمات الطين نظيفة المذيبات العضوية وبالتالي الحفاظ على المزيد بيئة، وفورات تكلفة السلع. قدرة المعالجة = 500 لتر / ساعة بمبلغ 10 مليون دج

-**أبراج التبريد** :اقتناء أبراج التبريد التي تستخدم للحد من انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة (VOC) بمبلغ 25 مليون دج وهي تساعد في الحد من الإنبعاثات من المواد الخام في الغلاف الجوي.

- Batterie d'eau glacée

مما يقلل من انبعاث المركبات العضوية المتطايرة، وزيادة في تكلفة المواد الخام. بمبلغ 5، 5 مليون دج

– المطحنة Submill:

اقتناء مطحنة SUBMILL الابتعاد عن تبخر المركبات العضوية المتطايرة في الجو مبلغ المطحنة: 12 مليون دج

– جهاز الغبار:

– اقتناء جامع الغبار الصناعي من أجل تحسين ظروف العمل والقضاء على التلوث الجسيمات الناجمة عن انبعاث الجسيمات من المواد الخام في الجو.

تكلفة التشغيل = 3.5 مليون دج

– تركيب خزانات ذات سعة كبيرة:

وتم تركيب خزانات للحد من النفايات(براميل معدنية) المتولدة بعد تشغيل عمليات التفريغ للمادة الأولية

مبلغ الصفقة = 11 مليون دج

– اقتناء "un spectrophotomètre" نوع DR 2010 بمبلغ

500000دج للرصد الذاتي للعمليات التصريف.

2–التسعير المستدام:

إن قرار التسعير من أصعب القرارات التي تتخذ على مستوى إدارة التسويق ويظهر ذلك من خلال التأثير المباشر على أرباح المؤسسة بل وعلى وجودها في السوق حيث تعتمد المؤسسة في تحديد تكلفتها عن طريقة التكاليف الكلية (المتغيرة + الثابتة) ويضاف إليها هامش الربح.

كما تتحمل المؤسسة تكاليف بيئية نتيجة التزامها بأنشطة معينة قصد حماية البيئة، فهي تقوم بمعالجة النفايات السائلة، وتقوم أيضا بالتكوين في إطار حماية البيئة.

3–التوزيع المستدام:

تسعى المؤسسة إلى إيصال منتوجاتها للزبائن عبر مختلف الوطن وهذا قصد التغطية الشاملة للسوق و يرجع ذلك إلى طبيعة منتجاتها وإلى الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وتتعامل المؤسسة مع:

– **شركة** SODIPIENT :وهي الموزع الرئيسي للمؤسسة، أنشأت سنة 2000 وهي مختصة بتوزيع الدهون حيث تقوم بتوزيع ما يفوق 50% من منتجات المؤسسة وذلك وفق عقد سنوي:

- الزبائن الصناعيون: تتعامل المؤسسة الوطنية للدهن مع عدة مؤسسات وطنية نذكر منها
- المؤسسة الوطنية للعربات الصناعية.SNVI
- المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية.ENIEM
- نفطال– سونلغاز– سونطراك
- المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل
- المؤسسة الوطنية لتحويل الخشب.

إن مجمل إنتاج الوحدة يسوق داخليا على مستوى السوق الوطني. و الشكل التالي يوضح توزيع المنتجات على مستوى الوحدة:

شكل رقم: (4–14) قنوات التوزيع في الوحدة

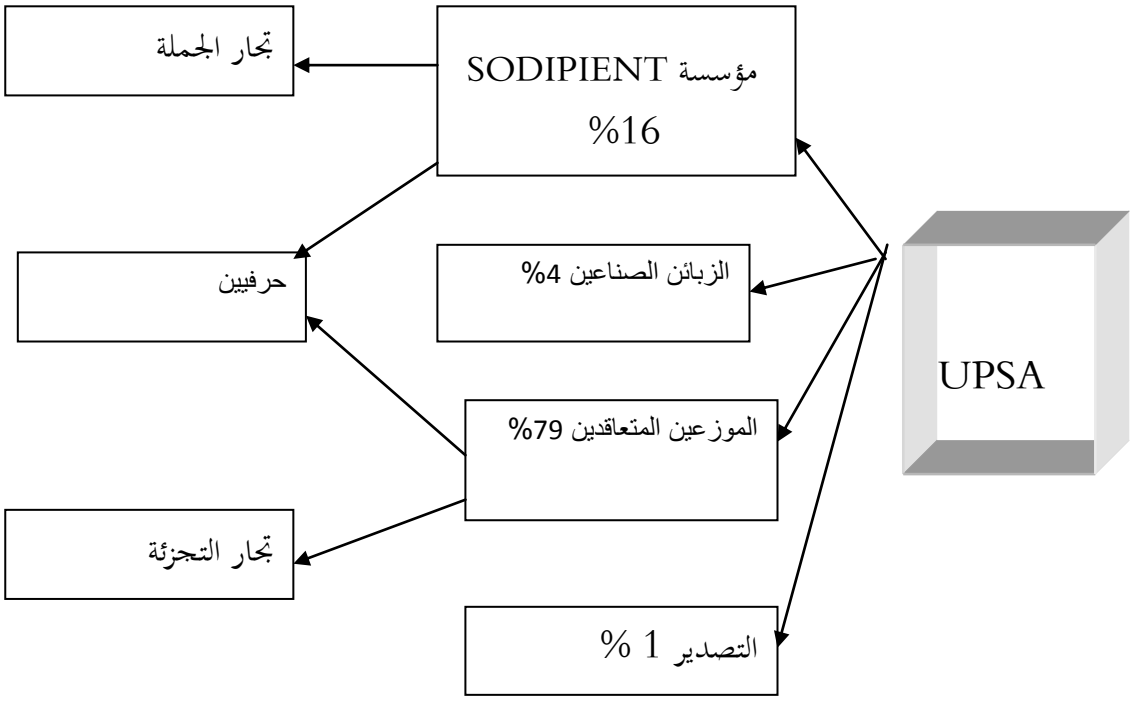

المصدر: منسق التخطيط و المراقبة الميدانيةpco

توزيع الإنتاج على كبار الزبائن و تجار البناء و الدهن يتم عن طريق مؤسسة sodipient و الموزعين المتعاقدين، أما الزبائن الصناعيين فيتم تموينهم بشكل مباشر من قبل الوحدة (توزيع مباشر) أما نسبة التصدير فهي قليلة وتقدر ب 1% نظرا لأن المؤسسة تركز على تلبية احتياجات السوق الوطني وهو الهدف الذي أنشأت من أجله.

أ– الإستراتيجية التوزيعية للوحدة:

تعتمد و حدة الدهن سوق أهراس على سياسة تسويقية تهدف إلى تشجيع المتعاملين و الزبائن من خلال تسهيلات يتعلق:

- ❖ نقل المنتجات من الوحدة إلى الزبائن (النقل، التأمين، الشحن، و التفريغ)
- ❖ تنويع الزبائن و الاعتماد على موزعيين خواص مع تقديم تحفيزات و امتيازات لتمكينه من هامش ربح مضاف كلما تجاوزت كمية المبيعات رقما يفوق 10 ملايين سنتيم، و من مميزات التعامل مع الخواص.

- القبض نقدا.
- المبالغ المقترحة حسب السوق.

بينما مع شركةSODIPIENT تتعامل معها بالتسديد لأجل يصل إلى 60 يوما و أسعار بيع منخفضة لكونها أقرب إلى الشريك منه إلى الزبون.

ب– السوق و الزبائن: الطلب على السوق الوطنية في ميدان الدهن و البرنيق و المواد المخففة و المواد اللاصقة تبقى مستقرة و حساسة لعدة عوامل أهمها :

- التوجه الاقتصادي و الاجتماعي.
- المشاريع السكنية الكبرى .
- الميدان الصناعي.
- السيارات.

ج–المنافسة:

تواجه المؤسسة منافسة محلية حيث تتمثل أهم المؤسسات المحلية المنافسة في:

- مؤسسة دهن السعادة بغيليزان، مؤسسة سلطان بوهران، مؤسسة دهن نجمة بالجزائر العاصمة.

❖ المنتجات المقدمة بأنواع متوسطة و أسعار منخفضة على أسعار الوحدة.

❖ المنافس الأجنبي يتمثل في إستراد البرنيق السيلولوزي البراق يستعمل للوجهات مستورد من تركيا و كذلك (les enduits) من مصر، و دهن السيارات من إيطاليا و فرنسا، و الغراء من تونس.

4-الترويج المستدام للمؤسسة

لا تولي مؤسسة أهمية كبيرة لنشاط الترويج المستدام ، ولعل يعود ذلك لحداثة موضوع الاهتمام بالبيئة ضمن النشاط الاقتصادي بالجزائر، فهي تقوم بنشاط ترويجي لا يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي و البيئي لكن هذا لا ينفي بأنها لا تحمي المستهلك.

الفرع الثالث:مجالات الاهتمام بالمستهلك في مؤسسة

يتجلى الاهتمام بالمستهلك لمؤسسة من خلال سرد بعض الحقوق:

1–حق سماع رأيه

❖ تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بمدى رضا المستهلك على المنتجات المقدمة له وذلك بطرح أسئلة حول مدى رضا عن منتوجات المؤسسة.

❖ تقوم بمراعاة الذوق العام للمستهلك،حيث قامت بتنويع تشكيلة الألوان المباعة للدهن.

2–حق الحصول على المعلومات

❖ هناك كتابات على المنتوج التي هي مطلوبة قانونيا وشرط لبيع المنتج في السوق،حيث هذه مستوفية لكافة الشروط وخاصة من ناحية تزويد المستهلك بالمعلومات الضرورية الموجودة على الأغلفة مثل :اسم ورمز المؤسسة باللغة الفرنسية،الرقم التسلسلي للمنتج ،الكمية والنوعية ،طريقة استعمالاته.

3–حق الأمان

❖ تقوم المؤسسة باستخدام مقاييس عالمية و معايير لضمان المنتوج مثل مواصفات الإيزو 2000/9001 بالنسبة للجودة ، لايساء المستهلك بالتضليل والخداع سواء من حيث السعر أو الجودة،

❖ **4–حق التعويض**

❖ يتم التعويض عن الأضرار الناشئة عند وجود عيب في تصميم المنتج، فإذا كان الخلل سببه المؤسسة فتقوم بالتعويض عنه.

5–حق الاختيار

❖ هناك عدة خيارات للمستهلك من خلال توافر المنتجات في الأسواق نوعا و كما.

❖ بالإضافة إلى هذا فتقوم المؤسسة بحماية المستهلك من الممارسات التسويقية اللامسؤولة ،وذلك من خلال تحديد هامش الربح الذي يجب أن تتمسك به الحلقات الوسيطية بالمنفذ التوزيعي، حتى لا يقع فريسة للتحايل والخداع.

خلاصة الفصل:

في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس ومن خلال نشاطها في إنتاج الدهان وما لهذا النوع من الصناعة من آثار بيئية سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، فقد سعت المؤسسة بتسخير الإمكانيات للحد من هذه الآثار والتقليل منها وذلك على عدة مستويات:

-إعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في استراتيجياتها. والاهتمام بالإدارة البيئية كمنهج إداري للحد من لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية في ممارسة الأنشطة الإنتاجية.

- سعت المؤسسة للتقليل من نسبة نفاياتها إلى أدنى مستويات ممكنة مع تطوير استرجاع النفايات والتدوير لنفاياتها كإنشاء ورشة تجديد المذيب وإعادة استخدامه في عمليات الإنتاجية.

- حصول المؤسسة على شهادة الإيزو 9001 ساعد في تقليل المؤسسة في تقليل نسبة نفايات المؤسسة، و تعمل المؤسسة مع المؤسسة الأم في طلب الإيزو 14001 بعدما عملت على توفير متطلباته.

-تطوير الدهن الأكريليكي المائي وإحلاله تدريجيا محل الدهن على أساس المذيبات لما له من إيجابيات في حماية البيئة و إنبعاثات أقل من الدهن على أساس المذيبات.

- اقتناء المؤسسة آلات وتكنولوجيات أنظف وادخالها في العملية الإنتاجية لتقليل من آثارها على المحيط.

الخاتمـــة

الخاتمة

إن التزام المؤسسة بالأداء الاجتماعي يمثل الخيار الأفضل لنجاح منظمات الأعمال في بيئتها، فنجاح أي مؤسسة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه من إنجاز كلي على المستوى الاقتصادي والمتمثل في أقصى ربحية ممكنة والمستوى الاجتماعي والمتمثل في الالتزام بواجبتها بما يؤدي إلى تحسين الصورة العامة في أذهان العاملين والمستهلكين وكل أفراد المجتمع، بالإضافة إلى الجانب البيئي والمتمثل في محافظة على البيئة بالحد من التلوث والتسيير المستدام للنفايات...إلخ

كل هذا دفع المؤسسات ذات الأنشطة الملوثة بمسيرها إلى التفكير في وضع مقاربة تعتمد بالدرجة الأولى على إعطاء العنصر البيئي المكانة التي يحتاجها بين الوظائف المختلفة للمؤسسة خاصة بعد تزايد ضغوط الأطراف ذات المصلحة، فتوجهت المؤسسات الاقتصادية إلى تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية ورفع شعار المؤسسة المواطنة التي تعمل في إطارها على دمج الجانب البيئي المتمثل في نظام الإدارة البيئية في المؤسسة وتفعيله بتطبيق تقنيات وأدوات إدارية حديثة تضمن من خلالها نمط تسييري استراتيجي يعمل لصالح الاعتبارات البيئية كالأنظمة التسييرية المستمدة من مواصفات العالمية كالإيزو 14001 ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة للكشف عن كيفية مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تفعيل نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس لتبين الدراسة الميدانية أن هناك جهود لتبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن اهتماماتها الإدارية من خلال الاهتمام بالأثر البيئي للنشاط الممارس(صناعة الدهن) وذلك بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر والإستثمار في المعدات التي تسمح بالتقليل من الانبعاثات الصادرة من المصنع مع إعادة رسكلة نفايتها الصناعية في العمليات الإنتاجية مع تثمين لباقي النفايات. ولكن هذه الجهود غير كافية خاصة أن المؤسسة تقع ضمن منطقة سكانية مما يجعل من مسؤوليتها تتضاعف لحماية البيئة التي تتواجد فيها.كما أنها تهتم بمجال دون آخر من مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب ما إذا كان مفروضا أو طوعيا.

ولقد توصلنا إلى بعض النتائج التي ساعدتنا في اختبار صحة الفرضيات المقترحة في بداية الدراسة والتي من خلال يمكن الخروج باقتراحات نأمل أن تأخذ بها المؤسسة الوطنية للدهن لتطوير مسؤوليتها الاجتماعية من خلال تبني نظام إدارة البيئة وتوجيهها نحو تجسيد أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة النظرية

– تعتبر المسؤولية الاجتماعية اصطلاح هام و مفهوم اقتصادي ذو أهمية فائقة يجمع بين تحقيق مصلحة المؤسسة الاقتصادية من دون إهمال الدور الاجتماعي و البيئي للمؤسسات و المتمثل في الحفاظ على البيئة و العمل على تحقيق التنمية المستدامة و تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على البيئة و مواردها و استغلالها.

–التمية المستدامة كمفهوم متطور لمفهوم التنمية يتميز بتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– يعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم النظم التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف الحد من التلوث البيئي وتحسين البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وزيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسات الاقتصادية وبما يؤدي إلى الحد أيضا من الضياع في المواد وفي وقت الإنتاج والمياه والطاقة ومستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج.

– إن التطبيق الناجح للإدارة البيئية في المؤسسة يحتاج إلى دعم واهتمام الإدارة العليا والتزامها، وإلى تكامل جهود كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة، بالإضافة إلى ضرورة توافر كافة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لتطبيق وإدامة هذا المشروع.

– أن المسؤولية الاجتماعية يعتبر أداة مهمة بالنسبة للإدارة البيئية تساعد في تفعيل أهداف نظم الإدارة البيئية. فالاهتمام البيئي جزء لا يتجزأ من الالتزام الاجتماعي الذي يلقى على عاتق المؤسسات الاقتصادية.

– إن الأخذ بنظم الإدارة البيئية المتكاملة يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على اعتبار أن هذه النظم تعد بمثابة حلقة الربط بين التشريعات البيئية وآليات السوق، كما تعد من أهم المداخل التي تساعد المؤسسات على تحديد الأولويات وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف، وتؤدي في المحصلة النهائية إلى ترشيد القرار من خلال توفير المعلومات المناسبة وتدعيم نظم الاتصالات بالمؤسسة.

– المزيج التسويقي المستدام ما هو إلا المزيج التسويقي التقليدي متضمنا الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

نتائج الدراسة الميدانية:

– تلتزم المؤسسة الوطنية للدهن– فرع سوق أهراس– عادة بتطبيق المجالات و المعايير التي تكون مفروضة من طرف القانون مثل: احترام قواعد الصحة والسلامة المهنية واحترام القوانين المتعلقة حماية البيئة في حين لا تهتم بالمبادرات

التي تكون غير مفروضة من قبل الدولة مثل توعية المواطنين و محاربة الآفات التي يعاني منها المجتمع وتوظيف المعوقين.

– عدم ملائمة موقع المؤسسة من الناحية البيئية كونه يقع ضمن منطقة سكانية.

– غياب الإفصاح عن أنشطة المؤسسة والحصول على معلومات من أجل قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية بإدعاء أن أرقام تخص فقط المؤسسة ولا يمكن الإطلاع عليها من أطراف خارجية وبالتالي غياب جوهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.

– يعود افتقار المؤسسة محل الدراسة لرؤيا خاصة بنظم إدارة البيئة إلى عدم التزام الإدارة العليا بمتطلباتها عدم معرفتها بفلسفة النظام ومفاهيمه.

– اهتمام المؤسسة بشكل كبير برسكلة نفاياتها خاصة إسترجاع المذيب بإنشاء مصلحة إسترجاع المذيب لما له دور في تقليل من التكاليف وزيادة الأرباح حيث تستعيد 90% من المذيب و10% حمأة تستخدمها في إنتاج الدهان.

– نقص البيانات والمعلومات الخاصة بالجوانب البيئية ومتطلبات الإدارة البيئية وعمليات التقويم المرافقة لعمليات التشغيل أدت إلى افتقار المؤسسة لنظام معلومات موثق يدعم بناء نظام الإدارة البيئية.

– ضعف الاهتمام بالتوعية البيئية في المؤسسة على الرغم كون العامل الأساس في نجاح نظام الإدارة البيئية وتعزيز مهارات العاملين، مما أدى إلى غياب المبادرة في الجانب البيئي وكل التحسينات التي تقوم بها المؤسسة على مستواها نتيجة استجابة للقوانين أو أوامر للمؤسسة الأم.

– ضعف اهتمام الإدارة العليا بالجوانب البيئية وإناطة مسؤوليتها بأقسام ليست ضمن اختصاصها –مصلحة المخبر–بالشكل الذي أضعف أهميتها بالنسبة للأداء البيئي للمؤسسة.

– ضعف توجه إدارة المؤسسة صوب تحسين أدائها البيئي نتيجة عدم و جود دليل يضمن مضامين السياسة البيئية وبشكل موثق.

– محدودية التقارير الخاصة بالجوانب البيئية و والجانب الأكبر من عملية الاتصال في الجانب البيئي مع أصحاب المصالح يتمثل في مديرية البيئة للولاية.

– ضعف الوعي بالمفاهيم المسؤولية الاجتماعية ونظم الإدارة البيئية وعناصرها وذلك ناجم عن عدم توافر أساليب توعية متعلقة بهذا المجال.

– قيام المؤسسة ببعض التغييرات والتحسينات في الجانب البيئي هو إستجابة لما يفرض القانون وليس نابع من ايمانها بمسؤوليتها الاجتماعية.

– لا تعتمد المؤسسة الوطنية على ساسية التسويق المستدام مع غياب عناصر المزيج التسويق المستدام.

وبناءا على النتائج السابقة تم التوصل إلى التحقق من صحة اختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها في بداية البحث كمايلي:

الفرضية الأولى: يساعد تبني المؤسسة الوطنية للدهن –فرع سوق أهراس– للمسؤولية الاجتماعية الحد من آثار التلوث الناتجة عن هذه الصناعة. وتعتبر هذه الفرضية صحيحة وهذا ما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات وخطط العمل والتي من شأنها منع حدوث التلوث البيئي بأنواعه مما ياهم بشكل مباشر في دعم نظم الإدارة البيئية في المؤسسة بشكل مباشر.

و تمثلت هذه الإجراءات:

التعديلات في المصنع: حيث قامت المؤسسة بعدة تغييرات لتقليل تركيزات التلوث وذلك من خلال إعادة تصنيع المواد وفصل مجاري مياه الصرف، وخفض معدل تدفق المجاري التي تحتاج إلى المزيد من المعالجة وذلك من أجل تقليل نسبة توقف محطات معالجة المياه.

– استخدام الخزانات المبطنة بمادة التفلون للتقليل من التصاق المواد بجدرانها.

التعديلات في العملية الصناعية: حيث قامت باستبدال المواد الخام مثل استبدال المخضبات السامة الخطرة مثل مركبات الرصاص والكروم بالمخضبات العضوية.

– وضع جداول زمنية لترتيب العمليات الإنتاجية من الألوان الفاتحة إلى الغامقة لخفض استخدام المذيبات في غسيل المعدات.

– إعادة استخدام مذيبات التنظيف مرات عديدة ومن ثم خفض استهلاك المذيب.

– التوجه نحو إنتاج منتجات جديدة صديقة للبيئة(دهان على أساس مائي) للحد من التلوث لكن مع احتفاظها بإنتاج الدهن على أساس المذيب.

إجراءات الحد من تلوث الهواء.

قامت المؤسسة باتباع الإجراءات التالية:

– إستبدال المازوت بالغاز الطبيعي وذلك لأن المازوت يحتوي على نسب عالية من الكبريت.

– ضبط نسبة الوقود إلى الهواء وذلك للسماح بدخول الهواء بقدر كافي لضمان الاحتراق الكامل لأول أكسيد الكربون وتحويله إلى ثاني أكسيد الكربون.

– ضبط درجة حرارة الاحتراق عند معدل متوسط وذلك من أجل الحد من أن تكون الجسيمات العالقة وأكاسيد النيتروجين. لأن السبب يرجع في وجود الجسيمات العالقة في غازات المداخن إلى مكونات الرماد والمعادن الثقيلة التي يحتوي عليها الوقود كما يرجع تكونها إلى الاحتراق الغير التام للوقود عند درجة حرارة منخفضة، وانخفاض نسبة الهواء إلى الوقود عند الاحتراق وارتفاع معدل سريان عوادم الاحتراق وبالنسبة لوجود ثاني أكسيد الكبريت في غازات المداخن أيضا فيرجع إلى وجود الكبريت في محتويات الوقود في حين تنتج أكاسيد النيتروجين عند وصول درجة حرارة الإحتراق إلى أقصاها في وجود نسبة عالية من الهواء الزائد، ويتكون أحادي أكسيد الكربون نتيجة الاحتراق غير التام للوقود عند استخدام درجة حرارة منخفضة من الهواء مقارنة بمعدل الوقود.

إجراءات الحد من تلوث بيئة العمل

– استخدام معدات التحكم في المركبات العضوية المتطايرة ومراقبتها الماصات وغاسلات الغازات باستخدام الماء وذلك من أجل التحكم الجيد في انبعاث الملوثات والروائح النفاذة وجعلها مقبولة بالنسبة للعاملين والسكان في الجوار.

– تقليل من تطاير المذيبات في الهواء أثناء عملية الخلط والتقليب وتنظيف المعدات والحد من الإنبعاثات عن طريق استخدام نظام التعبئة المغلقة أثناء الخلط وأيضا أثناء عمليات التنظيف.

–استخدام أنظمة الخلط عن طريق الإهتزاز بدلا من التقليب مما سمح لها استخدام وعاء محكم الغلق.

الفرضية الثانية: تسيير النفايات الصناعية بالمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس يجعل من توجه المؤسسة نحو المسؤولية الاجتماعية تطبيق فعلي. وتعتبر هذه الفرضية صحيحة ويظهر ذلك في مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية

البعد الاقتصادي:

–تعتبر النفايات المتولدة عن نشاط المؤسسة في الإنتاج حيث يتم تدويرها هذه النسبة معتبرة والتي تؤثر على إرادات المؤسسة.

–إن بيع المؤسسة لبعض النفايات المتولدة عن نشاطها بدل من رميها أو حرقها يدر على المؤسسة عائد معتبر يزيد من ربحيتها.

–التمكن من تطبيق نظام إدارة الجودة وحصول المؤسسة على شهادة الإيزو زاد من ثقة الجمهور فيها وأكسبها سمعة في السوق نتيجة زيادة جودة المنتج.

البعد البيئي لتسيير النفايات بالمؤسسة

–إن توجه المؤسسة نحو تسيير نفاياتها قلل من التلوث الصناعي الناتج عن نشاطها والذي يعتبر من أكبر الآثار البيئية حيث تعتبر النفايات الصناعية للمؤسسة سواء الصلبة أو السائلة أو غازية مصدر هذا التلوث لكن ومن خلال اعتماد المؤسسة لتسيير نفاياتها حدت من أثارها البيئية.

– التحكم في الغازات المتولدة عن نشاط المؤسسة.

– إمتناع المؤسسة عن بيع الفضلات البلاستيكية للأفراد غير الصناعين لاحتوائها على مواد خطرة.

– **البعد الاجتماعي:**

– التحكم في التسربات والانبعاثات الناتجة عن العملية الصناعية داخل المؤسسة يحد من الآثار السلبية على صحة وسلامة العمال كما أنها تساعد العمال في زيادة القدرة الإنتاجية للعمال و تزيد من كفاءتهم.

– حصول العمال على تكوين في مجال الأمن الصناعي يزيد من كفا تهم و حمايتهم من الأخطار الصناعية.

– تخزين المؤسسة لنفاياتها الخطرة وتجنب رميها يزيد من الوعي الاجتماعي.

الفرضية الثالثة: تتبنى المؤسسة محل الدراسة مفهوم التسويق المستدام لدعم نظم الإدارة البيئية.

– غياب عناصر التسويق المستدام فالبرغم من تطوير المؤسسة لسياستها التسويقية والتي نجدها واضحة في تطوير أهدافها المتضمنة حماية المستهلك وحماية البيئة بالإضافة إلى اعتمادها على سياسة المنتج المستدام(المذيبات على أساس مائي) مع الحفاظ على منتج على أساس المذيب مع التقليل من آثار إنتاجه على البيئة، إلا أنها على العموم لا تقوم بتطويرها بالشكل الكافي و اللازم لأن لم نجد لها تأثير كبير على سلوك المستهلك بجعله مستهلك واعي (وعي بيئي) وهذا بسبب إنعدام الترويج المستدام ومن هنا فالمؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس لا تتبنى مفهوم التسويق المستدام وهذا يوضح لنا عدم تحقق الفرضية الرابعة.

الإقتراحات:

– توفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية مبوبة وفق الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس لمختلف الفئات والنفقات التي ضحت بها ضمن هذا الإطار، وفي هذا الاتجاه فإن على إدارة المؤسسة تشخيص الأنشطة الاجتماعية التي تنوي الإنفاق عليها وبشكل واضح لتمكين الأجهزة المحاسبية من الإفصاح عنها – لكل أطراف المصلحة– وعن الأهداف المتوخاة منها بشكل دقيق ليسهل مراقبتها وقياسها والتقييم بموجبها.

- كتابة نص للسياسة البيئية من إدارة المؤسسة وإعلانها في لوحات كبيرة في واجهة المؤسسة وتعميمها على العاملين والمتعاقدين كافة وضمان إتاحتها للجميع.
- اعتماد مؤشرات أداء قابلة للقياس لتحديد مستوى تقدم المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس من أجل تحقيق الأهداف والغايات البيئية.
- إعطاء أهمية لوظيفة البيئة شأنها شأن بقية الوظائف الأساسية بالمؤسسة محل الدراسة باستحداث قسم خاص للبيئة في المؤسسة مع تحديد، تعريف، وتوثيق واضح لأدوار ومسؤوليات هذا القسم لضمان الفاعلية وعدم الاكتفاء بمندوب البيئة الذي توكل له كل الأعمال في الجانب البيئي من تخطيط، تنفيذ، فحص ومراجعة.
- وضع البيئة ضمن الأولويات التنافسية للمؤسسة والعمل على زيادة الوعي والمعرفة لدى العاملين في كافة المستويات الإدارية لتصبح البيئة ضمن اهتمامهم باعتماد مدخل التثقيف أو التعلم عن طريق: استخدام الملصقات في موقع العمل للتأكيد على أهمية تحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

- الاهتمام بالتدريب البيئي الدائم للعمال ولا يقتصر ذلك فقط على مندوب البيئة. مع إقامة دورات تكوينية بالتعاون مع الجامعات للتعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية و نظم الإدارة البيئية وطرق تفعيل الجانب الاجتماعي والبيئي للمؤسسة.
- استخدام سجل الحالة البيئية لغرض إحكام الرقابة على عناصر المدخلات والمخرجات من إنتاج ومخلفات صلبة، سائلة، وغازات و الاعتماد على ذلك السجل في تتبع كميات ومعدلات الإنبعاثات الفعلية.
- إعداد تقارير الأداء البيئي بصفة دورية ليوضح الأنشطة البيئية التي تم انجازها في المؤسسة من أجل انجاز الرقابة والمتابعة البيئية و مستوى الأداء البيئي.كما تعتبر هذه التقارير هامة لأغراض إعلام أصحاب المصالح بالأنشطة البيئية.
- زيادة الاستثمار في إنتاج منتجات صديقة للبيئة (الدهان ذات الأساسي المائي) للحفاظ على البيئة المحيطة وسكان الجوار.
- ضرورة استحداث آلات الإنتاج بآلات متطورة مواكبة للمواصفات المتعلقة بحماية البيئة أي تكنولوجيا نظيفة.
- توظيف موارد بشرية مختصة في البيئة لوضع الإطار العام للمؤسسة في المجال البيئي والبحث عن كل ما هو جديد في هذا المجال لمواكبته.
- العمل على ترويج ما تقوم به المؤسسة فيما يخص مبادراتها في الجانب الاجتماعي والبيئي لتحسين صورتها لدى الجمهور الخارجي.
- إجراء تحسينات مستمرة لإدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في منتوج والحصول على شهادات الدولية في هذا المجال (الإيزو 14001 و الإيزو 18000) لما لهذه الشهادات من فائدة للمؤسسة والمجتمع.
- ضرورة تحديث الموقع الالكتروني للمؤسسة وجعله أكثر تفاعلي و تبويب للمجالات البيئية والاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة في هذا المجال.

آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال دراستنا أن نبرز عناصر أساسية حددناها في إشكالية البحث وعملنا على معالجتها ومناقشتها نظريا وتطبيقيا.و كون أن فضاء البحث العلمي واسع خاصة جانب العلاقة بين المؤسسة والبيئة مازال يطرح بعض الإشكالات التي تحتاج إلى تحليل ودراسة لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

- دور التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة
- دور نظم الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية .
- آلية المنتج الأنظف كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.
- دور المسؤولية الاجتماعية لتحسين صورة المؤسسة.
- المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في المؤسسة.
- إدارة النفايات الصناعية لتفعيل الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب:

1- إبراهيم سليمان عيسى: **تلوث البيئة أهم قضايا العصر**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000

2- إحسان علي محاسنة: **البيئة و الصحة العامة**، دار المشرق، مصر، 1999.

3- أحمد أبو اليزيد الرسول: **التنمية المتواصلة – الأبعاد والمنهج** ، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007.

4- أحمد عبد الكريم سالمة: **التلوث النفطي وحماية البيئة**، دار المعارف، الإسكندرية، 1981.

5- الحسن عبد الموجود إبراهيم: **التنمية و حقوق الإنسان**، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2006.

6- أحمد عبد الوهاب: **تكنولوجيا تدوير النفايات**، الدار العربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

7- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد: **تلوث المياه العذبة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

8- أحمد رمضان نعمة: ***اقتصاديات الموارد البيئية***، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

9- أحمد فراس الخرجي: **الإدارة البيئية**، ط01، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان، 2007.

10- أحمد مدحت إسلام: **التلوث مشكلة العصر**، عالم المعرفة، الكويت، 1990.

11- السيد عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الإجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

12- إسماعيل يحي التكريتي: **محاسبة التكاليف المتقدمة"قضايا معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

13- أمين السيد أحمد لطفي: **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

14- باتر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 20.

15- تراقس واجنر: **البيئة من حولنا(دليل لفهم التلوث**)، ترجمة: محمد صابر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1998.

16- ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد أجرسي، **تسويق المعاصر**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

17- ثامر البكري، **التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

18- جابر عوض سيد حسن: **الإنسان و البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

19- جون .إ. يونج: **الإستفادة من النفايات**، ترجمة: شويكار زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

20- جون د. سوليفان، **النموذج التجاري لمواطنة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2004.

21- حمدي هاشم: **جغرافيا البيئة ومشكلات التلوث الصناعي في المناطق الحضرية**، إيتراك للطباعة، مصر، 2005.

22- حسين مصطفى هلالي: **الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، القاهرة، 2005.

23- حيدر محمد علي بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

24- خباية عبد الله، بوقرة رابح: **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية و التنمية المستدامة**، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2009.

25- خالد شوكت: **الجريمة البيئية**، ط1، جمعية أفاق للتربية و التعليم، القاهرة، 2001.

26- خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

27- دوناتو رومانو: **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق ،2003.

28- راتب السعود: **الإنسان و البيئة**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

29- رشا أحمد عبد اللطيف: **البيئة و الإنسان –منظور اجتماعي** – ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007.

30- رعد حسن الصرن: **نظم الادارة البيئية و الايزو 14000**، دار الرضا، دمشق، 2001.

31- زكريا الطاحون: **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، المكتب العربي للبحوث و البيئة، القاهرة، 2005.

32- زين الدين عبد المقصود غنيمي: **قضايا بيئية معاصرة**، ط3 ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

33- سامح غرايبية ، يحي الفرحان: **المدخل إلى العلوم البيئية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

34- سامية جلال سعد: **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

35- سعد طه علام: **التنمية والدولة**، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

36- سوزان أحمد أبورية: ***الإنسان و البيئة والمجتمع***، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.

37- سيد عاشور أحمد: **التلوث البيئي في الوطن العربي – واقع وحلول** – ط1، مصر، الشركة الدولية للطباعة، 2006.

38- صالح السحيباني: **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

39- صالح وهبي: **قضايا عالمية معاصرة**، ط2، دار الفكر، دمشق، 2004.

40- صلاح الحجار: **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، الطبعة الأولى، (ب،د،ن)، مصر،2003.

41- صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر: **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2006

42- ضاري ناصر العجيمى: **الأبعاد البيئية للتنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992.

43- طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات (المفاهيم– المبادئ– التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

44- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، ط1، دار وائل، عمان، 2005.

45- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس: **الإدارة الإستراتيجية، منظور منهجي متكامل**، دار وائل للنشر، عمان، 2007

46- طارق السيدة: **علم اجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

47- عارف صالح مخلف: **الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

48- عامر محمود طراف: **أخطار البيئة والنظام الدولي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

49- عامر محمود طرافة: **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2002.

50- عبد الرحيم علام: **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

51- عبد القادر رزيق المخامدي: **التلوث البيئي مخاطر الحضر وتحديات المستقبل**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

52- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

53- عبد السلام علي زين العابدين، عرفات محمد بن عبد المرضي: **تلوث البيئة ثمن للمدينة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992.

54- عبد الله بن جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة**، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007.

55- عدنان الأحمد وآخرون: **التربية البيئية والسكانية**، ط1، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2004.

56- علاء فرحان طالب وآخرون، **فلسفة التسويق الأخضر**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

57- عمر وصفي عقيلي: **الإدارة المعاصرة،التخطيط–التنظيم–الرقابة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007

58- غنام عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زنط: **التنمية المستدامة ،فلسفتها، أساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء، عمان،2007.

59- ف . دوجلاس موسشيت: ترجمة و بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

60- فؤاد حجري: **الأمن والبيئة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

61- كامل عارف محمد: **مستقبلنا المشترك** – اللجنة العالمية البيئة والتنمية – سلسلة عالم المعرفة، الكويت عدد 142، أكتوبر 1989.

62- ماجد راغب الحلو: **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

63- مالكروم جبلز وآخرون: ***اقتصاديات التنمية***، ترجمة :طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.

64- محمد السيد عبد السلام: **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة المعارف، الكويت، 1988.

65- محمد الصالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الطبعة01، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

66- محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان: **تلوث البيئة مشكلة العصر–دراسة علمية حول مشكلة التلوث و الصحة البيئية** – ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2003.

67- محمد سعيد أحمد: **التسويق الأخضر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

68- محمد صلاح الدين عباس حامد: **نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2006.

69- محمد عبدو العودات، عبد الله بن يحي الباهصي: **التلوث وحماية البيئة**، ط2، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2001.

70- محمد عبد الوهاب الغزاوي: **أنظمة ادارة الجودة و البيئة iso 14000 ، iso9000** ، دار وائل، عمان، 2002.

71- محمد عبد الكريم وآخرون: **اقتصاديات الموارد و البيئة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

72- محمد مصطفى الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000.

73- محمد منير حجاب: **التلوث و حماية البيئة–قضايا البيئة من منظور إسلامي**، دار الفجر، ط1، مصر، 1999.

74- محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، ج1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

75- محمد يسري إبراهيم دعبس: **تلوث البيئة و تحديات البقاء –رؤية أنثروبولوجية**-(ب،م،ن)، الإسكندرية، 1997.

76- مريم مصطفى أحمد، إحسان حفظي: **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

77- مسارع حسن الراوي: **طبقة الأوزون**، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1991.

78- محمد عباس بدوي، ***المحاسبة عن التأثيرات البيئية وال مسؤولية الاجتماعية للمشروع***، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

79- مصطفى عبد العزيز: **الإنسان و البيئة**، المنظمة العربية للتربة و الثقافة و العلوم، الإسكندرية، 1988

80- نادية حمدي صالح: **الإدارة البيئية،المبادئ و الممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003.

81- نبيل محمد مرسي، **المهارات والوظائف الإدارية**، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

82- نجم عبود نجم: **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

83- نهال المغربل: **المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، مصر، سبتمبر 2008،

84- هوشيار معروف: **تحليل الاقتصاد التكنولوجي** ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

85- يعقوب فهد العبيد: **التنمية التكنولوجية – مفهومها ومتطلباتها** – ،ط1، مصر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1989.

86- يونس إبراهيم أحمد يونس: **البيئة والتشريعات البيئية**، ط1، دارحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

المجلات

1- أحمد خضر الشربيني: **الهواء العربي ملوث**، مجلة العربي:ركن الإنسان و البيئة، عدد 238، مطبعة حكومة الكويت، 2012.

2- أحمد الشريسي: **العرب وتقرير التنمية البرية 2011** ،مجلة العربي ركن الانسان و البيئة، عدد 238، مطبعة حكومة الكويت ،2012.

3- إسماعيل سراج الدين: **حتى تصبح التنمية مستدامة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30، العدد 4، ديسمبر 1993.

4- أنجدرو سيتر: **المبادئ العشر للعقيدة البيئية الجديدة**، مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر، 1996.

5- جميل طاهر: **النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

6- حسين الأعرج، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، العدد 90، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2010.

7- ريمون الحلته: **إدارة المخلفات**، مجلة أخبار الصناعة الزرقاء، العدد السادس، أفريل 2007.

8- صالح فلاحي: **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 03، سطيف، 2004.

9- عبد الخالق عبد الله: **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و الاقتصاد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993.

10- عثمان غنيم، ماجد أبو زنط: **التنمية المستدامة، دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى**، مجلة المنارة، مجلد 12، عدد1، 2006.

11- مقدم عبيرات، عبد القادر بلخضر: **الطاقة و تلوث البيئة و المشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 07، 2007.

12- كولون ريز: **النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 4، ديسمبر 1993.

13- نوازد عبد الرحمان الهيتي: **التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية**، مجلة الشؤون العربية، 2006.

14- ميسر إبراهيم أحمد: **التحديات التي تواجه الشركات الصناعية العربية في ظل نظام الإدارة البيئية ISO14000**، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 66، العدد 4، المعهد الدولي للعلوم الإدارية، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2000.

15- مهندس علي مهران هشام : **شهادة الإيزو والتنمية المتوافقة بيئيا**، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد94 ، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت ، جانفي 2002.

16- **إدارة النفايات الصلبة كأحد مرتكزات الإنتاج الأنظف** : مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 53، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، ديسمبر 2003.

القواميس

1- **المنجد الإعدادي**، دار المشرق، ط4، بيروت، 1984.

2- **قاموس المنجد العربي**، عربي- عربي، ط6، بيروت، دار المشرق، 1998

3- **منجد الطلاب**، دار المشرق، بيروت، 1975.

.الموسوعات

1. محمد صالح العادلي: **موسوعة حماية البيئة** –الجزء الأول في القانون الداخلي و القانون الدولي الجنائي و الفقه الإسلامي –دراسة مقارنة– دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر،2003.
2. محمد منير حجاب: **الموسوعة الإعلامية**، ج1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
3- **الموسوعة العربية للتربية من أجل التنمية المستدامة** ، ج01،02،03الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

المذكرات:

1- رشيد سالمي: **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراة، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- نصر الدين بوزيان: **البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين جريدتين جهويتين** – رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

3- الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك** – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007.

4- عبدلي عقيلة: **التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2004.

5- هشام حاج موسى: **الحاكمية والتنمية المستدامة – دراسة ميدانية بجامعة عنابة –** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، 2006.

6- صلاح الدين شروخ: **البيئة والإنسان والتلوث في التعليم الأساسي في الجزائر – مشروع برنامج اجتماعي تربوي – دراسة ميدانية بمدينة عنابة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة.

7- عبد القادر بلخضر: **إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم لاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

8- فؤاد محمد حسين الحميدي: **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، اليمن، 2003.

9- ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجسترغ منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

10- برني لطيفة: **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2006-2007.

*11- شادي حسين: **التسويق الأخضر**، مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.*

12- حامد أحمد صالح أبو سمرة، **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستر غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 ، ص34.

13- محمد سالم لولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة**، مذكرة ماجستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

التقارير:

1- التقرير الموجز للأمم المتحدة: **السكان و البيئة و التنمية**، نيويورك، 2001.

2- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة: **إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية: التطبيق و التنفيذ**، 1997.

3- الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نظرة شاملة لبيئتنا المتغيرة**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2008.

4- **تقرير الأمم المتحدة للبيئة 2007**.

5- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE: **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، مطبعة OECD، باريس 2004

6- مشروع تقرير: **البيئة في الجزائر ورهان التنمية**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، الدورة التاسعة، أكتوبر 1997.

7- **إطار العمل الاسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية** – عقد الأمم المتحدة 2005-2014، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، مارس 2008.

الملتقيات:

1- أحمد عثمان الخولي: **المتطلبات الفنية لحماية البيئة: نظم الإدارة البيئية**، ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية و الشركة السعودية الخليجية لحماية البيئة بعنوان المتطلبات التشريعية والفنية لحماية البيئة العربية، عمان، 4-7 سبتمبر 2005.

2- أبو النجا محمد العمري: **آليات التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع المحلي مع المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث**، الملتقى العربي الثاني إدارة المدن الكبرى: مشكلات حضرية وحلول إبداعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي 2005.

3- بالي حمزة، موساوي عمر: **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة،** الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

4- بن طيب هديات خديجة، بنيوب لطيفة: **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة،** الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

5- بوعشة مبارك: **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم،** الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

6- بوغازي فريدة، خنشول إيمان آسيا: **تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة،** الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

7- حميدوش علي: **التنمية البشرية و التنمية المستدامة،** الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 6-7 جوان، 2006.

8- حوصي مجذوب، بخوش مديحة: **دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية،** ، الملتقى الوطني منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012 .

9- خالد مصطفى قاسم: **إستراتيجية الإنتاج الأنظف من منظور تقنيات النانو كمدخل لتفعيل التنمية المستدامة في الصناعة العربية** المنتدى الصناعي العربي الدولي: إستراتيجية الإنتاج الأنظف، المنظمة العربية للتنمية الصناعية وزارة الطاقة والصناعة والتعدين قطر، الدوحة 25-28 مايو 2010.

10- سامي الصمادي: **التسويق الأخضر:المعيقات في المنطقة العربية،** الملتقى العربي الخامس في التسويق بعنوان التسويق الأخضر، بيروت، 2006.

11- سحر قدوري الرفاعي: **التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية،** المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

12- سلامة سالم سلمان: **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة،** أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007.

13- سنوسي زليخة، بوزيان الرحماني هاجر: **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

14- صالح صالحي: **التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للثورة البترولية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

15- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق: **نظام الإدارة البيئية EMS و المواصفات القياسية ISO 14000 و تطبيقها في الوطن العربي**، ندوة دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 2005.

16- عبد العزيز بن صقر الغامدي: **تنمية الموارد البشرية و متطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، الملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، 24-26 أفريل، 2006.

17- عبد الله خبابة: **التنمية الشاملة المستدامة : المبادئ و التنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 الى مؤتمر بالي 2007**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد الطبيعية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7 /8 أفريل 2008.

18- علي أحمد طبوشة: **الديمقراطية وحقوق الإنسان بين نجاح الإعلام التنموي وانجاز التنمية المستدامة –** مائدة مستديرة بعنوان –" التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية، ليبيا، الدورة الخامسة عشر، 2005.

19- عجاني إلياس، **فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى**، الملتقى الدولي أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

20- فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة: **التنمية المستدامة و رهانات النظام الليبرالي بين الواقع و الآفاق المستقبلية**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

21- محمد الطعامنة: **الإدارة البيئية ونظم الإدارة المحلية(إطار مفاهيمي)**، المؤتمر العربي الثاني حول الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، الشارقة، 2003.

22- محمد بوهزة، بن سديرة عمر: **الاستثمار الأجنبي كإستراتيجية للتنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008

23- نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة: **الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، ورقلة، مارس 2005

24- نوري منير: **تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، 6 و 7 جوان، 2006.

25- يوسف بن إبراهيم السلوم: **القيادة الإدارية –الإدارة البيئية**، المؤتمر العربي الثاني حول الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، الشارقة، 2003.

القوانين:

1- قانون رقم 10/03المؤرخ في 2003/07/20المتعلق **بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، عدد43، 2003.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعات الخفيفة، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادر في 7 ديسمبر 1982، مرسوم رقم 82-417 المؤرخ في 04 ديسمبر 1982، المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدهن.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة والصناعات الكيمائية، الجريدة الرسمية، العدد 20 الصادر في 15 ماي 1984، مرسوم رقم 48-113 المؤرخ في 12 ماي 1984، المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدهن.

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

1. Afnor, **Développement durale et entreprises**, ORSE, France 2004.
2. Afnor: **Guide pratique du développement durable un savoir- faire à l'usage de tous**, afnor, France, 2005.
3. Aktof Omar: **Le management entre tradition et nouvellement**, 4 éditions, Paris, 2002.
4. Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé : **L'entreprise résponsable**, Édition d'organisation, Paris, 2003.
5. Alain Jounot: **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, afnor, France, 2004.
6. Ander Guichaoucha: **Sciences sociales et développement durable veut dire**, éd d'organisation, France, 2004.
7. A.Séverin Asse: **Stratégies national de développement Durable**, Publication de l'IEPF Québec, Canada, 2007.
8. Beat Burgenmeier: **Economie du développement durable**, 2 éditions, deboeck, Paris, 2005,
9. Beat Burgenmeier: **Politiques économiques du développement durable**, 1 er édition, debeock université, Paris, 2008.
10. Coprinne Gendron**, La gestion environnementale et la norme iso 14000**, les presses de l'université de montréal, canada, 2004.
11. Coprinne Gendron: **vous avez dit développement durable** ?, presses international ploytechnique, Canada, 2007.
12. Drucker Peter**: L'avenir du management**, Pearson éducation, Paris, 2005.
13. Gabriel Wackerman **, le développement durable**, Ellipses, Paris, 2008.

14. Jacques Salamitou : **Management environnemental application à la norme ISO 14001 révisée**, Dunod, Paris, 200
15. Jean jack rosé, **La responsabilité de l'entreprise,** édition de Boek, Bruxelles, 2006.
16. Jim Frehs, **Responsabilité sociale des entreprises : Principaux enseignements**, Direction de la coordination des politiques ministérielles et du portefeuille, Canada, 2007.
17. Joel ernult, Arvind ashta: **Cahiers du ceren 21**, groupe ESC Dijon bourgogne, France, 2007.
18. Karen Delchet, **"Qu'est-que le développement durable**, Collection a savoir, France, 2003.
19. Koller Emillian: **Traitement des pollutions industrielles: eau, air, déchets, sols, boues**, Dunod, Paris, 2004.
20. Lahssen Abdelmalek, Patrick Mundler: **économie de l'environnement**, Paris, 1997.
21. L .Vaute m greveche **;certification iso 14000 les 10 piège a éviter**, afnor ,Paris, 2009.
22. Marie-Françoise Guyonnaud: **Du management environnemental au développement durable des entreprises**.CAP 2D, France, 2004.
23. Maryse lapergue, Denis serre: **Le développement durable de A à Z**, edition vérée, baixas, 2007.
24. Matthieu Angotti: **Entreprise ordinaires, entreprise solidaires**?, CRéDOC, Paris, 2007.
25. Mercier S ,.**L'éthique dans les entreprises** ,Collection Repères, Editions La Découverte, Paris, 2004.
26. Michel Capron, **Une démarche d'évaluation croisée comme support d'une dynamique territoriale de développement durable**, LERGO, Paris, 2006.
27. Michel Jonquières: **Le Manuel du management environnemental**, Tome I:Mettre en œuvre un système de management environnemental, Société Alpine de publications, Paris, 2001.
28. Nadine Gouzée**: Stratégie nationale de développement durable**, Publication de l'IEPF, Québec, Canada, 2007.
29. Olivier Beaumais: **Économie de l'environnement**, Paris, édition Bréal, 2001.
30. Paolo Baracchini: **Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14000,** 3éd**,** Presses polytechniques et universitaires romandes**,** Italie**,** 2007**.**
31. Patric Matagne: **Les effet du développement durable gouvernance agriculture et consommation,** entreprise éducation l'harmattan**,** Paris**,** 2006**.**
32. Stephanie Treillet: **L'économie de l'environnement de bandeong a la mondialisation**, 2éme édition refondue, armand colin, Paris, 2007.
33. Sylvie Faucheux, Jean François Noel: **Economie des Ressources Naturelles et de L'environnement** .édition Armand colin, 1995.
34. Tabet Aoul: **Développement durable et stratégie de l'environnement**, office des publications universitaire, Alger, 1998.
35. Thiombiano Taladia: **Economie de l'environnement et des ressources naturelles**, édition l'harmattan, Paris**,** 2004.

Séminaires

1. Belattaf Matoub, Salem Alia : **Changements climatiques et impact sur les cotes méditerranéennes**, rencontre internationale de l'économie de l'environnement changements climatiques et des regions littorales cas méditerranée, Annaba 12-13 décembre 2009.
2. Elmoujadidi Noufissa**,** Karim Khddouj: **Développement durable et responsabilité sociale de l'entreprise marocaine,** séminaire sur responsabilité sociale de l'entreprise**,** Aghadir**,** 2007.
3. Khodri Ahmed**: Performance(s) de l'entreprise : réflexion autour d'un concept**, Le premier séminaire international sur l'importance de la transparence et la performance pour l'intégration actuel dans l'économie mondiale Elaourassi, 2007.
4. Madadi Abdelkader, Abdellah Elhirtsi Hamid: **Les nouveaux fondements philosophiques et idéologiques du discours sur développement durabilité**, 3 eme colloque internationale sur la protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de

développement, institut des sciences économiques et des sciences gestion centre khmis miliana, Algérie, le 3 et 4 mai 2010.

5. Reynaud. E, Dontenwill. E ,.**Le rôle de l'approche par les parties prenantes dans l'initiation d'une politiquede d éveloppement durable** ,Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, 2005.

المواقع الالكترونية:

1. www.socpa.org.sa/Pdf/mohas/socpa_07.pdf
2. www.arabenvironment.net
3. fsssn.univ-skikda.dz/index.pdf/revue nd 6
4. www.socpa.org.sa/Pdf/mohas/socpa_07.pdf
5. www.dievolkswirtschaft.ch/fr/editions/200804/pdf/Boeni.pdf
6. http://www.definitionsmarketing.com
7. http://en.wikipedia.org/wiki/Environmental_management
8. www.iso.org
9. www.e-textile.org
10. www.faculty.ksu.ed.sa/elkhatib
11. www.eeaa.gov.eg
12. libarary.iugaza.edu.ps
13. www.wikipedia.org/responsabilité-sociétale
14. www.isea.org/AA1000S
15. manifest.univ-ouargla.dz
16. eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content
17. www.iso.org
18. Unpan1.un.org.
19. www.iefpedia.com
20. www .moheet .com
21. www.sustainable – developpement.gov.uk
22. www.worldbank.com

الملاحق

ملحق رقم – 1 – منتجات المؤسسة

الملحق رقم:02

الهيكلة المعمارية للمؤسسة الوطنية للدهن

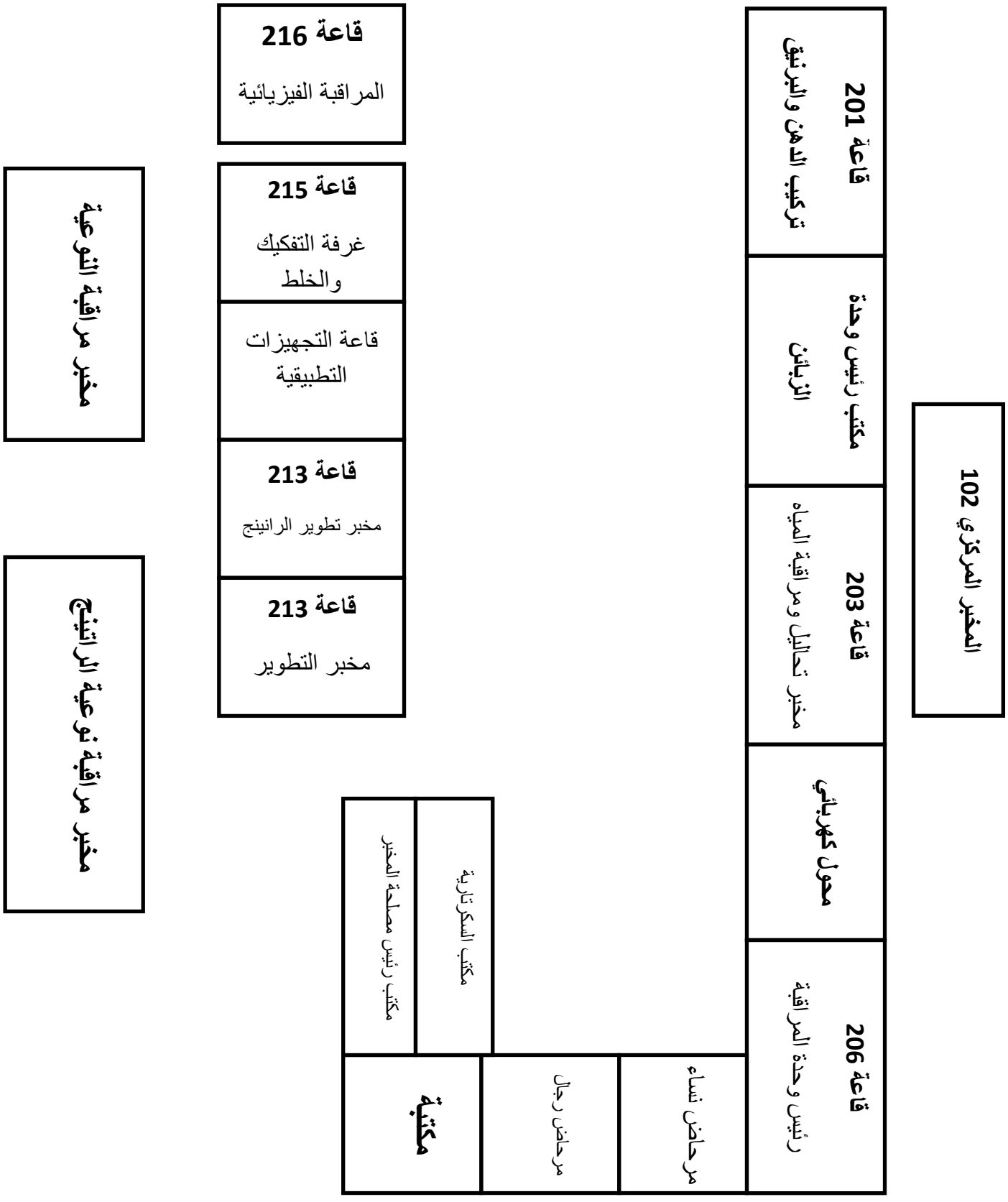

الملحق رقم:03

المخطط العام لمصلحة المنافع :

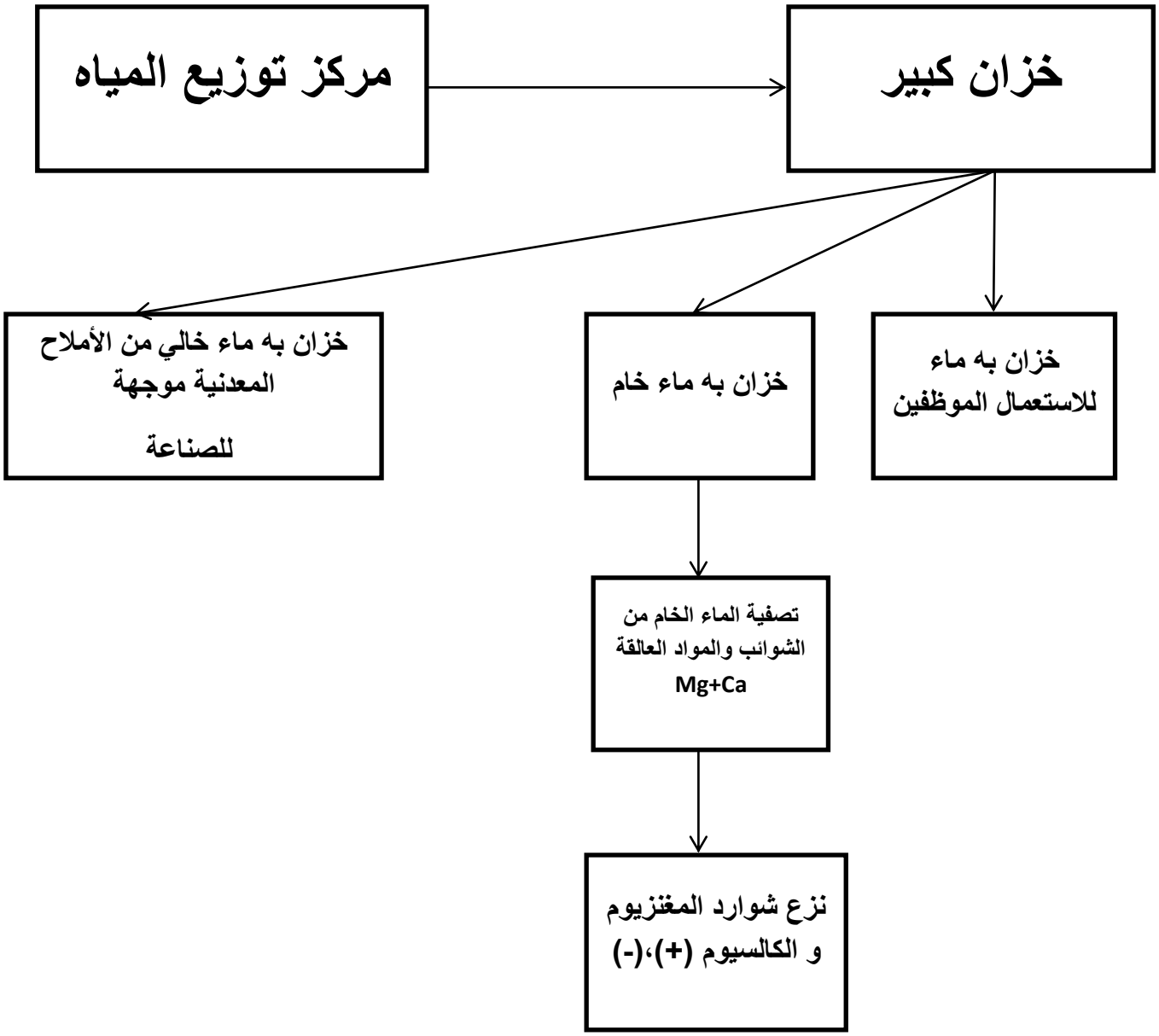

ملحق رقم: 04

جداول مؤشرات تحليل المياه لوحدة سوق أهراس

المؤسسة الوطنية للدهن

رقم المرجع / 2011سوق أهراس

الموضوع : مؤشرات تحليل المياه لوحدة سوق أهراس 2011

	المؤشرات	النتائج
01	المظهر	سائل قريب من الصفاء
02	درجة الحرارة	
03	الحموضة	
04	الناقلية	-
05	المغنيز	mg/L
06	الكروم	mg/L
07	DBO_5	
08	DC_0	mg/L
09	المواد العالقة	mg/L
10	الأمنيوم	
11	الحديد	mg/L
12	النتريت	mg/L
13	الفوسفات	mg/L
14	الرصاص	
15	الزنك	. mg /L
16	هيدوكربونات	
17	النترات	mg /L

ملحق رقم – 5 –

UNEP

الإعلان العالمي للإنتاج الأنظف

إدراكا منا بأن تحقيق التنمية المستدامة هي مسؤولية جماعية ، فإن أي إجراء يتخذ لحماية البيئة العالمية يجب أن يشمل تبني إجراءات تحسين ممارسات الإنتاج والإستهلاك على نحو قابل للإستدامة.

نحن نؤمن بأن الإنتاج الأنظف والإستراتيجيات الوقائية الأخرى مثل الكفاءه الإقتصاديه والإنتاجيه الخضراء ومنع التلوث هي الأختيارات الأفضل. وتحتاج هذه الإختيارات إلى تطوير ودعم وتطبيق إجراءات تتناسب وهذه الأهداف.

ونحن نفهم كذلك بأن الإنتاج الأنظف هو التطبيق المستمر لإستراتيجية وقائيه متكامله تشمل عمليات الإنتاج والخدمات من أجل تحقيق فوائد في المجالات الإقتصاديه والإجتماعية والصحيه وكذلك السلامة المهنية والبيئه.

ولهذه الغايه نلتزم بالتالي :-

القيادة

إستخدام نفوذنا

- تشجيع تبني ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدام من خلال علاقاتنا مع الأطراف المعنيه.

التوعية والتربية والتدريب

بناء الكفاءات

- من خلال تطوير وإدارة برامج التوعية والتربية والتدريب داخل مؤسستنا.
- من خلال تشجيع إدخال المبادئ والأسس في المناهج التربويه لجميع المستويات

التكامل

تشجيع الإستراتيجيات الوقائيه المتكامله

- في جميع مستويات مؤسستنا
- من خلال أنظمه الإدارة البيئية
- بإستخدام آليات مثل تقييم الأداء البيئي والمحاسبة البيئية والتأثيرات البيئية والحلقه الإنتاجية وتقييم الإنتاج الأنظف.

البحث والتطوير

خلق حلول مبتكره

- من خلال تشجيع تغيير الأولويات من إستراتيجية معالجة النفايات إلى الوقايه منها في بحوثنا وتطوير سياساتنا وأنشطتنا.
- من خلال دعم تطوير طرق الإنتاج والخدمات ذات كفاءه بيئية ومتماشيه مع متطلبات المستهلك.

التواصل

تبادل خبراتنا

- من خلال تشجيع تبادل الآراء في تطبيق الإستراتيجيات الوقائيه وإعلام الأطراف المعنيه الخارجية حول فوائد تلك الإستراتيجيات.

التطبيق

إتخاذ الإجراءات لتبني الإنتاج الأنظف

- بواسطة وضع أهداف طموحه وتقديم تقارير الأداء من خلال الأنظمة الإداريه المتوافره.
- من خلال تشجيع توفير موارد ماليه جديده وإستثمارات إضافيه في التقنية الوقائيه المفضله ونقل التقنيات الصديقة للبيئه وتحفيز التعاون بين الدول.
- من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والشركاء الأخرين والأطراف المعنيه في دعم هذا الاعلان ومراجعة درجة نجاح التنفيذ.

الفهرس

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	هرم carroll للمسؤولية الاجتماعية	13
2-1	منظمة الأعمال وفئات أصحاب المصالح	15
3-1	العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال	20
1-2	التنمية المستدامة و ارتباطها البيئي	89
2-2	تكامل وتداخل أبعاد التنمية المستدامة	100
3-2	المقاربة البيئية للتنمية المستدامة (الاستدامة القوية)	105
4-2	المقاربة الاقتصادية للتنمية المستدامة (الاستدامة الضعيفة)	106
1 -3	الفرق بين الإدارة التقليدية وإدارة البيئة	120
2 -3	المجالات الرئيسة لإدارة البيئة في المؤسسات	124
3 -3	العلاقة التكاملية بين مهام نظم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة	134
4 -3	متطلبات الإدارة البيئية وفقا لسلسلة المواصفات الإيزو 14000	139
5 -3	برنامج الإنتاج الأنظف	149
6 -3	تكامل الإنتاج الأنظف	151
7 -3	تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	154
1-4	مراحل إنتاج الدهن 2012	176
2-4	تطور الإنتاج خلال سنوات 2009-2012	182
3-4	تطور حجم المبيعات خلال سنوات 2009- 2012	183
4-4	الهيكل التنظيمي للوحدة	185
5-4	تطور اليد العاملة من 2008 -2012 للمؤسسة	191
6-4	يبين تقسيم اليد العاملة للمؤسسة حسب الرتب سنة 2012	192
7-4	عدد المكونين من سنة 2008 إلى سنة 2012	194

8-4	تطور الحوادث مع الوقوف عن العمل	199
9-4	تطور عدد الأيام الضائعة من جراء حوادث العمل(2008،2012)	199
10-4	توزيع نسب الحوادث على المديريات	200
11 -4	طبيعة الحوادث التي يتعرض لها العمال ونسب حدوثها	202
12 -4	تسيير ومعالجة مخلفات الورق	221
13 -4	طريقة جمع المخلفات السائلة داخل المؤسسة الموجهة للحرق	223
14-4	شبكة التوزيع في الوحدة	224

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	Iالمسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي	7
2-1	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	12-11
3-1	المصالح المتوقعة لأصحاب المصالح من الشركة	16-17
4-1	مجاميع أصحاب المصالح وتأثيرهم على أداء المنظمة	19
3- 1	مقارنة بين الإنتاج التقليدي والإنتاج الأنظف	152
1-4	توزيع وحدات المؤسسة الوطنية للدهن عبر الوطن	179
2-4	إختصاص الوحدات الإنتاجية للمؤسسة الوطنية للدهن	180
3-4	تطور الإنتاج خلال سنوات 2009، 2012	182
4-4	جدول تطور المبيعات خلال سنوات 2009-2012	183
4- 5	زبائن الأربع يمتلكون 79.5 % من قيمة المبيعات لسنة 2011	184
4- 6	تطور عدد العمال من سنة 2008 إلى سنة 2012	191
4- 7	عدد المكونين والتكاليف المرفقة من سنة 2008 إلى 2012.	192
4- 8	عدد الحوداث والأيام الضائعة من 2008إلى 2012	198
4- 9	مؤشرات تحليل المياه لوحدة سوق أهراس	211
4- 10	يوضح بعض النفايات الصناعية السائلة بالمؤسسة الوطنية	213
4-11	يبين النفايات الصلبة ومصادرها	214
4-12	كميات النفايات خلال شهر جانفي 2011	216- 215

المحتويات	
الشكر	
الإهداء	
خطة البحث	
المقدمة	**أ–د**
الفصل الأول الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	03
المطلب الثاني: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	20
المطلب الثالث: محفزات تطبيق المسؤولية الاجتماعية	24
المطلب الرابع: معايير المسؤولية الاجتماعية	31
المبحث الثاني: قياس و عرض المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	37
المطلب الأول: الأداء الاجتماعي للمؤسسة	38
المطلب الثاني: معايير قياس الأداء الاجتماعي	43
المطلب الثالث: مساهمات الفكر المحاسبي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	45
المطلب الرابع: قياس مؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة	50
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني:الإطار العام للبيئة والتنمية المستدامة	
تمهيد	57
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البيئة	58
المطلب الأول: مفهوم البيئة	58
المطلب الثاني: أنواع و عناصر البيئة	64
المطلب الثالث: تلوث البيئة	65
المطلب الرابع: مشكلات البيئية في العالم	71
المبحث الثاني: التنمية المستدامـــــــــــــة	77
المطلب الأول:ماهية التنمية المستدامة	77

المطلب الثاني:أبعاد التنمية المستدامة	90
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	100
المطلب الرابع: مستويات التنمية المستدامة، مبادئها وأهدافها	103
خلاصة الفصل	113
الفصل الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية في مساندة الإدارة البيئية للوصول للتنمية المستدامة	
تمهيد	115
المبحث الأول: مدخل نظري حول نظم الإدارة البيئية	116
المطلب الأول: مفهوم الإدارة البيئية	116
المطلب الثاني: مفهوم نظم الإدارة البيئة	127
المطلب الثالث: المواصفة القياسية iso14000 ومشتقاتها	135
المطلب الرابع: متطلبات إنشاء نظم الإدارة البيئة وفقا للمواصفة iso14001	138
المبحث الثاني: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظم الإدارة البيئية	147
المطلب الأول:تطبيق آلية الإنتاج الأنظف	147
المطلب الثاني: التسويق الأخضر	160
المطلب الثالث: تسيير الأخضر النفايات	167
خلاصة الفصل	171
الفصل الرابع:دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن – فرع سوق أهراس–	
تمهيد	173
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس	174
المطلب الأول:لمحة عن صناعة الدهان	174
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الأم	177
المطلب الثالث:تعريف المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس	180
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي ومهام مصالحه	184
المبحث الثاني: آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة	190
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاجتماعي للمؤسسة	191

المطلب الثاني: تفعيل المسؤولية الاجتماعية متطلبات نظم الإدارة البيئية في المؤسسة	203
المطلب الثالث: معالم التسيير الأخضر النفايات في المؤسسة	212
المطلب الرابع: معالم تطبيق التسويق الأخضر في المؤسسة	226
خلاصة الفصل	233
الخاتمة	235
قائمة المراجع	
الملاحق	
الفهرس	

الملخص:

اقترن الاهتمام بالبيئة بتأثير النظام العالمي الجديد ومقتضيات العولمة التي جعلت موضوع البيئة من أهم متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقيام نظام للإدارة البيئية متكامل مع المنظومة الإدارية الشاملة أصبح من أهم مقتضيات العمل الإداري الناجح وصورة عملية لتبني المؤسسة لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار تقوم نظم الإدارة البيئة بمباشرة وظائف ذات صلة بالبيئة بحيث تصبح المشكلات البيئية وكيفية مجابهتها في داخل المؤسسة أو في محيطها خاضعة لعمليات التخطيط والرقابة والتنظيم والتوجيه بشكل فعال بحيث يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحسين أدائها البيئي وتجسيد مسؤوليتها الاجتماعية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، فالإلتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل و لا يكتمل إلا به، و هو ضرورة على مستوى الاقتصاد الدولي كما هو ضرورة على مستوى منشأة الأعمال، فحث المنظمات على تبني المسؤولية الاجتماعية يقودها إلى تحقيق التزامها تجاه البيئة و دعم نظم الإدارة البيئية لديها في حدود إمكاناتها و نطاق مسؤولياتها.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة– المؤسسات الاقتصادية– المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات– نظام الإدارة البيئية -

Le résumé

La sollicitation de l'environnement a été souvent reliée l'influence du nouveau système mondial et aux exigences de la mondialisation. Ce qui a rendu le thème d'environnement l' une des exigences de son intégration dans l' économies mondiales.

Le management environnemental ce complète avec le l'organisation administrative. Il est devenu une nécessité réussie du travail administratif qui lui donne une image plus pratique pour permettre à l'entreprise l'adoption des concepts vis-à-vis de la responsabilité sociale.

Dans ce cadre, le système management environnemental doit remplir certain rôles afin de résoudre les problèmes se référant au milieu en environnemental au sien des sociétés.

Tout cela doit -être soumais à divers opération telles que la planification, le contrôle, l'organisation et l'orientation, dans le but d'améliorer la performance environnementale pour accéder à un véritable développement.

L'engagement environnemental fait partie de l'engagement sociale, ils sont indixaciable.

Pour soutien de gestion, les organisations doivent adapter la responsabilité sociale dans le but maintenir leurs engagements.

Mots clés : développement durable –entreprises économiques- responsabilité sociale de l'entreprise– système management environnemental.